

المشرف
عفا الله عنه



سأدت الجامعة المستنصرية على نشره

شرح الوافي بنظر الكافي

لأبي عيمرو عثمان بن أحماد بن النخوي

المتوفى سنة ٦٤٦ هـ

دراسة وتحقيق

للكوثر موسى بن أبي بكر العلبي

مطبعة الاداب في النجف الاشرف

١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م

المشرف
عفا الله عنه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على محمد وآله وصحبه أجمعين

تقديم

لم نجد لغة في شرق الارض وغربها ، قبض الله لها من يخدمها خدمة متواصلة خير اللغة العربية ، فهي لغة احتر بها أهلها في الجاهلية وكرمها الله - سبحانه وتعالى - بنزول القرآن الكريم بها ، فكانت طريق هداية للبشرية جمعاء ، يقدون الى منبعها ، ويتلون الآيات بحروفها ويعبدون الله بألفاظها ، وقد أكب أهلها على دراستها دراسة واهية لبيان فصاحتها وبلاغتها ، ووضعوا لها قواعد وضوابط ، كي يتقنها ابتاؤها ، ويتعلمها بسهولة من يدخل في دين الله ، وينضوي تحت لوائها من يقتبس من أدب العرب ومعارفهم ، فألفت فيها الاسفار حفاظاً على وحدة كلام ابنائها ، وتسهيلاً لمن يتعلمها ويتقنها :

وقد اطلعت الاجيال على جهود قسم من أولئك الذين للروا نفوسهم لخدمتها ، ، ولكن القسم الأكبر ما يزال محجوباً عن الانظار بعيداً عن الأيدي ، ينتظر من يخرجهم للاجبال المتطلعة اليه ، كي يكون عماداً لنهضتها وتقدمها ، فبالاعتماد على تراث آبائنا واجدادها تتمكن من الانطلاق نحو التجديد والابتكار .

وابن الحاجب أحد أولئك الرواد الذين أمدوا هذه الامة بعين ثرة من العلم والأدب ، فقد أفاد طلابه ، ونفع المتأخرين الذين جاءوا بعده

لذلك نجد آراءه ماثورة في مصنفات المتأخرين . وقد كرست جهدي
لاظهار كتابه الأول (الايضاح في شرح المفصل) وإذا تم نشره
فسوف يستفيد منه الباحثون في مادة النحو والصرف ، وفي هذا الكتاب
- شرح للوافية نظم الكافية - الذي تقدمه للقارئ الكريم ، سوف
تري طريقته المنهجية الجديفة ، واسلوبه التعليمي الناجح .

وهو حينما صنف الكافية مرت عليه فترة طويلة في التعليم الضح
له خلالها أن الكافية مع سلامة منهجها وقوة مادتها ، وشمولها لكل
أبواب النحو ، فإنها أقدم مصنف وضعه ، فهي محتاجة إلى أن يضيف
إليها ما اكتسبه من خبرات وآراء ، خلال خدمته التعليمية التي مارسها
في تلك الفترة ، ولكونها انتشرت بين الباحثين ، وشرحها المعاصرون
له ، كان للصعب عليه أن يضيف إليها شيئاً ، فأضاف ما بدا له من
آراء واستدراكات في شرحه للوافية ، فكان شرح الوافية خلاصة
لتجربته التعليمية الطويلة ، لذلك جاء الشرح جديداً في منهجه ، جديداً
في مادته ، مما جعل الذين جاءوا بعده يتابعونه فيه ، أمثال ابن الناظم
بدر الدين محمد (ت ٦٨٦) وابن عقيل بهاء الدين عبد الله (ت ٧٦٩)
في شرح الفية ابن مالك .

وقبل أن يناقش البحث طريقة شرح الكتاب ومادته ، هرض
بصورة موجزة لحياة ابن الحاجب ، وثقافته ، وشيوخه ، وطلابه ،
ومصنفاته ، ثم تناول الكافية وأهميتها بين النحاة وشروحها ، والوافية
وقارن بين الوافية والكافية ، وقارن بين شرح الوافية وشرح الكافية
وأوضح نقاط الاتفاق والاختلاف بينها .

بعد ذلك عرض البحث للدليل عند ابن الحاجب وكيفية استماله
داعماً ذلك بالأمثلة المقتبسة من الشرح : ولما كانت اللعة أثراً من آثار

للفلسفة ، فقد تناول للبحث أنواع للعلل المستعملة ، ومن استعملها من النحلة الأوائل ، ودور ابن الحاجب في استعمالها ، وكان الموضوع الأخير الذي نوقش في هذه الدراسة مذهب ابن الحاجب ، ولما كان من أبرز المذاهب النحوية المعروفة مذهب البصريين والكوفيين ، فقد توصلنا الى أن ابن الحاجب لم يتبع احدى المدرستين المشهورتين ، وما قبل عنه من أنه يستعمل عبارات الانتماء للمذهب البصري لا يقوم عليه الدليل ، وقد اتضح لنا أن طريقته في المناقشات تعتمد على التلرج والاختيار ، وأنه ابرز من مسار في طريق الاتجاه التعليمي ، بمنهجه واسلوبه في عرض الآراء ، وكان ظهور هذا المنهج واضحاً بصورة جلية في شرح الوافية نظم الكافية ، لأنه آخر مصنفاته النحوية (١) كما أنه سار فيه في طريقة تسهيل المادة النحوية للباحثين ، وقد تابعه المتأخرون في هذه الطريقة ، فاشتهرت على السنتهم ، ولم تعرف عن ابن الحاجب لجهل الناس بمصنفاته ، حيث لم يعرف منها إلا متن

(١) قال ابن كثير : (ثم خرج الشيخان - ابن الحاجب والعز ابن عبد السلام - من دمشق ، فقد قصد ابو عمرو الناصر داود بالكرك ، ودخل الشيخ عز الدين الديار المصرية ، البداية والنهاية أحداث سنة (٦٣٨ هـ) :

ولما كان خروج ابن الحاجب من دمشق الى الكرك سنة (٦٣٨ هـ) وكانت وفاته سنة (٦٤٦ هـ) فتكون الفترة بين خروجه ووفاته هي التي نظم فيها الكافية وشرح الوافية ، يضاف الى ذلك تصحيحه في شرح الوافية للآراء التي ذكرها في شرح الكافية وشرح المفصل ، وسوف نعرض لها في المستقبل .

الكافية ، وبعد أن ينشر كتاباه (لايضاح في شرح المفصل) و (شرح
الوافية نظم الكافية) سيتضح للباحثين أن ابن الحاجب كان رائداً
للمنهج التعليمي القويم ، وطريقة تسهيل النحو على المتعلمين ، إضافة
لآرائه النحوية التي انفرد بها ، وبذلك تكون معرفتنا لما قدمه للسلف
الصالح دافعاً لنا نحو التجديد والابتكار ، والله الموفق لطريق الحق
والصواب .

ملهنيك

- ١ - اسمه ، ونسبه ، وكنيته
- ٢ - عائلته
- ٣ - عقيدته
- ٤ - ثقافته العلمية
- ٥ - اساتذته وطلابه
- ٦ - علاقته بالملك الناصر داود
- ٧ - آثاره

اسمه ونسبه وكنيته

هو أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن بونس الكردي الدويني الاسناني المالكي ، المعروف بابن الحاجب (١) من اسرة كانت تسكن في الجهة الشمالية الشرقية لحدود العراق في بلدة دوين ، قال ياقوت : « دوين بفتح أوله وكسر ثانية وباء مشاة من تحت ساكنة وآخره نون : بلدة من نواحي آران في آخر حدود اذربيجان بالقرب من تفليس ، منها ملوك المملوكية أبو أيوب (٢) ، من اجل ذلك جاءت نسبه الى دوين ، لأن اسرته كانت تسكن فيها ، وبعد أن انتقلت تلك الاسرة الى الشام مع الايوبيين ، توجهت الى مصر ، وسكنت في بلدة إسنا في الصعيد الأعلى ، وفي هذه المدينة ولد عثمان بن عمر ابن أبي بكر ، ونسب اليها ، فكانت المدينة الثانية من حيث النسبة وكانت ولادته في أواخر سنة (٥٧٠ هـ)

ويكنى بابن الحاجب ، لأن أباه كان حاجباً للأمبر عز الدين موسك الصلاحي ، خال صلاح الدين الأيوبي (٣) وكانت وظيفة الحاجب في ذلك الوقت من الوظائف المهمة ، فكان الحاجب يتولى ادخال

(١) الدليل على الروضتين ، أبو شامة (ط ١٩٤٨ م) ص ١٨٢ وفیات الاعيان لابن خلكان ، تحقيق محي الدين عبد الحميد ٤١٣ / الطالع السعيد ص ١٨٨ ، الديباج المذهب ص ١٨٩ ، غاية النهاية ٥٠٨ / ١ ، النجوم الزاهرة ٣٦٠ / ٦ ، مفتاح السعادة ١١٧ / ١ ، شذرات الذهب ٢٣٤ / ٥ ، دائرة المعارف الاسلامية (ط ١٩٢٣ م) ٤٢٦ / ٢ .

(٢) معجم البلدان (ط ١٩٠٦ م) ١١٢ / ٤ .

(٣) النجوم الزاهرة ١١٠ / ٦ .

الناس على السلطان ، وهو جالس في قصره بالقلعة ، وإنه يرأى
مقام هؤلاء الناس ، وأهمية أعمال كل واحد منهم ، ومن اختصاصه
أيضاً القضاء بين الأمراء والجند ، إما بنفسه أو باستشارة السلطان
أو النائب (١) .

يتضح من ذلك أن ابن الحاجب عاش في عائلة غنية ، لأنها من
حاشية السلطان ، والمعروف أن الحاشية في تلك الفترة لها امتيازات
تختلف عن الامتيازات التي يتمتع بها بقية أفراد الشعب ، وترى في
أسرته ، وتلقى تعليمه في القاهرة على يد أشهر شيوخها في ذلك
الوقت ، أمثال الشاطبي ، والبوصيري والمغزوي ، وأبي الجود ،
وبذلك يكون قد نشأ وترى في بيئة علمية أثارت في نفسه حب البحث
والقتبع ، حتى أصبح يضرب به المثل .

عائلة ابن الحاجب

لم يعرض الدين ترجوا لابن الحاجب الى أنه متزوج ، وله أولاد
ولا الذين كدوا عنه (٢) حديثاً ، كما أنه لم يشر الى ذلك في مصنفاته
ولما كان فقيهاً والفقهاء يتبعون الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ،

(١) مصر في القرون الوسطى ص ٣٤٧ - ٣٦٢ .

(٢) كتبت عن ابن الحاجب رسالة دكتوراه في كلية الآداب جامعة
القاهرة (ابن الحاجب في اماليه النحوية) لمحمد هاشم عبد الدائم ،
ورسالة ماجستير (ابن الحاجب واثره في الدراسات الصرفية) في
كلية دار العلوم ، لعبد القادر عبد ، وفي العراق (ابن الحاجب
النحوي) لطارق عبد عون الجنابي ، (الايضاح في شرح المفصل
لابن الحاجب) دراسة وتحقيق لموسى العلي في القاهرة .

فلا بد أن يكون متزوجاً ، ويظهر لي أنه كان متزوجاً وله بنت متزوجة
كما يوحي بذلك نص ابن أبي شامة المقدسي ، وهو من المعاصرين له
قال : « وأخبرني صهره الكحال أحمد بن سليمان إنه دفن خارج
الاسكندرية في المقبرة التي بين المنارة قرب قبر الشيخ ابن أبي
شامة ، (١) » .

والمعروف أن الصهر هو زوج البنت ، وكان من الطبيعي أنه
يحضر التشييع والدفن ، ولا سيما إذا كان معه في نفس المدينة ، وبذلك
توصل الى أنه أنجب ، ولكنه لم تكن لأولاده شهرة ، كي يترجم لهم
ويحتمل أن يكون أحدهم عمرو الذي يكفى به .

عقيدته وفقهه

إن الذي يلاحظ اساتذة ابن الحاجب يجدهم من الفقهاء والمحدثين
مما يدل على أنه انجبه في أول دراسته وجهة فقهية ، وبعد ذلك اشهر
بالنحو والصرف ، فقد درس مذهب الامام مالك رضى الله عنه
دراسة وافية ، ونجح فيه ، وكان من شيوخ المذهب المبرزين حتى إنه
لم يبرز غيره في تلك الفترة ، وتظهر شهرته من تصانيفه لخلقاتهم
المشهورة في مصر والشام ، فقد كان مدرساً في زاوية المالكية في الجامع
الاموي ، ومرجعاً لهم في مصر ، وقد ألف كتاباً في عقيدته سمي بعقيدة
ابن الحاجب (٢) وصنف كتاب (جامع الامهات) الذي كان أهم
كتاب فقه المالكية في تلك الفترة ، بشهادة العلماء ، قال الشيخ تقي الدين

(١) ترجمة رجال القرنين ص ١٨٢ .

(٢) كشف الظنون لحاجي خليفة ١١٥٧/٢ .

ابن دقيق العيد : « هذا كتاب أتى بالعجب العجائب » (١) وقال الشيخ كمال الدين الزمלקاني : « ليس للشافعية مثل مختصر ابن الحاجب المالكية » ، وقال : كان وحيد عصره ، علماً وفضلاً وأخلاقاً ، ثم خلق على ذلك ابن فرحون بقوله : وما أحسن هذه الشهادة ! من امام من أئمة الشافعية ، وما يشهد - رحمه الله - إلا على ما حققه ، ومن خبر الكتاب صدقه ، واستشهد ببيت من الشعر :
ومليحة شهدت لها خراتها والفضل ما شهدت به الأعداء (٢)
وفي أصول المالكية ألف (كتاب مختصر المنتهى الاصولي) وكان هذا الكتاب من أهم الكتب الاصولية عند المالكية ، في القرن السابع الهجري ، قال العلامة سعد الدين التفتازاني (ت ٧٩١ هـ) : فيه « وبعد فكما أن المختصر للشيخ الامام جمال الملة والدين ابن الحاجب - خصه الله من الكرامة بأعلى المراتب - يجري من كتب الاصول مجرى لفرة من الكتب ، بل الدرة من الجوى ، والواسطة من العقد ، لالفقرة من الجمل ، كذلك شرحه للعلامة المحقق والنحوي المدقق عضد الملة والدين اعلى الله درجته في عليين يجري من الشروح مجرى العذب الفراب من البحر الاجاج . . . الخ » (٣) ، وقد سبقه الى مثل هذه الاشارة العلامة عضد الدين الايجي ، بشرحه الذي خلق عليه التفتازاني (٤) .

(١) الديباج المذهب ص ١٩٠ .

(٢) المصدر نفسه ص ١٩٠ .

(٣) حاشية التفتازاني والجرجاني على شرح القاضي عضد الدين الايجي على مختصر ابن الحاجب (تصحيح شعبان محمد اسماعيل)

٣ / ١ .

(٤) المصدر نفسه ٥/١ .

وبذلك نتجلى لنا شخصية ابن الحاجب العلمية في فقه المالكية واصولها ، فانه كان المرجع الوحيد خلال القرن السابع الهجري للمذهب في اقليمي مصر والشام .

ثقافته العلمية

إن اهتمام السلاطين الايوبيين بالثقافة دفعهم الى أن يكثرُوا من فتح المدارس في اقليمي مصر والشام ، وقد كان اعزازهم بالعلم وتكريمهم العلماء ودعوتهم اصحاب المواهب من الاقاليم الاسلامية الى الاخرى واستخدامهم عاملاً مهماً لجعل هذه المنطقة منطقة اشعاع للعلم والمعرفة . وابن الحاجب غربي في الاقليمين المذكورين اللذين كانا تحت الزعامة الايوبية ، وتعلم في مدارسها ، وأخذ العلم عن علمائها ، وبرع فيه وأنقته غاية الاتقان (١) ثم انتقل من مرحلة طلب العلم الى اعطائه لطلابه ، ودرس في القاهرة ، ودمشق ، والقدس ، والكرك ، قال ابن خلكان : « وانتقل الى دمشق بجامعها في زاوية المالكية ، وأكب الخلق على الاشتغال عليه ، والتزم لهم للدروس ، وتبحر في الفنون ، وكان الاخطب عليه علم العربية » (٢) وأماله تنبيه عن ثقافته الواسعة وحلمه للغير ، فقد خالف بها طريقة السابقين له ، ولم يصل المتأخرون الى ما وصل اليه ، فقد أمل على الآيات القرآنية ، والحديث الشريف ، وشعر المتنبي وأبيات المفصل ، وعلى مقدمته ، وكان املاؤه في اماكن مختلفة في مصر وفلسطين والشام ، تارة على طلابه في مكان الدرس ، واخرى بحضور السلاطين الايوبيين .

(١) انظر وفيات الاعيان ٤١٣/٢ .

(٢) المصدر نفسه ٤١٣/٢ :

إن ثقافته العلمية جعلته موضع اكبار وجمال الدولة والقضاة واجلالهم
قاله ابن خلكان : « وجاءني مراراً بسبب اداء شهادات ، وسألته
عن مواضع في العربية مشككة ، فأجاب عنها بأبلغ اجابة يسكون كثير
وتثبت تام ، ومن جملة ما سألته عن مسألة اعتراض الشرط على الشرط
في قولهم : إن أكلت إن شربت فألت طالق ، لم تعين تقديم الشرب
على الأكل بسبب وقوع الطلاق ، حتى لو أكلت ، ثم شربت لا تطلق ؟
وسألته عن بيت أبي الطيب المتنبي وهو :

لقد نصبرت حتى لات مصطبر فالآن أقحم حتى لات مقتحم
ما السبب الموجب لحفض (مقتحم) و (لات) ليس من أدوات
الجر ؟ فأطال الكلام وأحسن الجواب ، (١) ولم يذكر صاحب
الوفيات جواب المسألتين لطوله ، وقد ذكره ابن الوردي (٢) :
وقال ابن خلكان : « وخالف النجاة في مواضع ، وأورد عليهم
اشكالات والزامات تبعد الاجابة عنها ، (٣) :

لقد عاش ابن الحاجب في وقت كملت فيه أبواب النحو ، وقعدت
قواعده ، ونوقشت مسائله ، ولم تبق فيه أشياء خافية على النجاة ،
إلا أن الذي اعتقده أنه كان يستعمل المصطلحات الاصولية والمنطقية
والفلسفية في المناقشات النحوية مع العلماء ، متأثراً في ذلك باستاذه
الآمدي ، واذا علمنا أن هذه المصطلحات المذكورة - وعلى الأخص
المصطلحات للفلسفية - لم تكن شائعة بين الناس خلال القرن السادس

(١) وفيات الاعيان ٤١٤/٢ :

(٢) انظر تاريخ ابن الوردي ٢٥٧/٢ .

(٣) وفيات الاعيان ٤١٤/٢ .

والسابع المهجريين ، بسبب محاربة الأيوبيين الفلاسفة (١) لذلك كان استعمال ابن الحاجب هذه المصطلحات في المناقشات النحوية معجزاً للآخرين ، إلا ان هذه الطريقة في المناقشات لم يستعملها في مصنفاته النحوية التي بين أيدينا ، فمن المحتمل أن تكون مقتصرة على مناقشاته مع العلماء .

وعند رجوعه الى القاهرة تصدّر للتدريس بالمدرسة الفاضلية مكان استاذة الشاطبي ، وفي أواخر أيامه انتقل الى الاسكندرية ، ولم تطل اقامته فيها ، فقد لبي نداء ربه فيها نهار الخميس ، في السادس والعشرين من شوال سنة (٦٨٦ هـ) ودفن خارج باب البحر (٢) وقد رثاه للفقير أبو العباس أحمد بن المنير ، وهو أحد طلابه بهذه الأبيات (٣) .

أَلَا آيُّهَا الْمُخْتَالُ فِي مَطَرِفِ الْعُمَرِ هَلُمَّ إِلَى قَبْرِ الْفَقِيرِ أَبِي حَمْرٍ
تَرَى الْعِلْمَ وَالْآدَابَ وَالْفَضْلَ وَالتَّقَى
وَنَيْلَ الْمُتَى وَالْعَزَّ غَيَّبِينَ فِي قَبْرِ
وَنُوقِنُ أَنْ لَا بَدَّ نَرْجِعُ مَرَّةً
إِلَى صَدَفِ الْأَجْدَاثِ مَكْنُونَةُ التَّدْرِ

(١) انظر خطط الشام (في حياة السهروردي) ٤/ ٤٣ ، وانظر طبقات الشافعية للأسنوي ١ / ١٣٨ نقض المنطق ص ١٥٦ (حياة الآمدي) .

(٢) وفيات الاعيان ٢/ ٤١٤ .

(٣) الديهاج المذهب ص ١٩١ ، الطالع للسعيد ص ١٩٠ .

اساتذته وطلابه (١)

لقد أفاد ابن الحاجب من وجوده في القاهرة حاضرة الدولة الايوبية في مصر من مختلف العلوم التي كانت شائعة في وقته ، لأن القاهرة كانت مزدهرة بعلماء الغرب والشرق الذين وفدوا اليها طلباً للامن والاستقرار ، فقد انتهل العلوم الاصولية والفقهية والعربية والقراءات من علماء عصره .

فقد أخذ القراءات عن الشاطبي القاسم بن فيرة (٢) (ت ٥٩٠ هـ) والفضل الغزنوي أحمد بن يوسف (ت ٥٩٩ هـ) وإبي الجود غياث ابن فارس (ت ٦٠٥ هـ) . والحديث عن البوصيري هبة الله بن علي (ت ٥٩٩ هـ) وابن عساكر القاسم ابن علي بن الحسن بن عساكر الدمشقي (ت ٦٠٠ هـ) والفقه والاصول عن اليباري علي بن اسماعيل ابن علي (ت ٦١٨ هـ) وقرأ كتاب الشفا (٣) علي الشاذلي أبي الحسن قمي الدين علي بن عبد الله (ت ٦٥٦ هـ) واستفاد من الآمدي سيف الدين علي بن محمد بن سالم التتلي (ت ٦٣١ هـ) الاصول والمنطق ، وقد استوعب في مختصره الاصولي عامة كتاب (فوائد الاحكام) للآمدي .

-
- (١) ترجمت لاساتذته وطلابه ترجمة وافية في مقدمة الايضاح ، ولذلك اذكر هنا سرداً لاسمائهم بغير تعليق ، انظر ص ٢٥ .
- (٢) فيرة : بلغة اعاجم الاندلس الجديد .
- (٣) هو كتاب الشفا في تعريف حقوق المصطفى لقاضي عياض .
- انظر كشف الظنون ١٠٥٢/٢ ، ابو الحسن الشاذلي للدكتور عبد الحليم ص ٥٤ .

طلابہ

أما تلامذہ فمنہم :

- ١ - الرضي القسطنطيني أبو بكر بن عمر بن علي (ت ٦٩٥ هـ)
أخذ العربية عنه وعن ابن معط .
- ٢ - ابن مالك الأندلسي محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢ هـ) (١)
- ٣ - ابن المنير ناصر الدين أحمد بن محمد بن منصور (ت ٦٨٣ هـ)
أخذ عنه الفقه والاصول .
- ٤ - عبد العظيم المنذري (ت ٦٥٦ هـ) .
- ٥ - داود بن الملك المعظم عيسى (ت ٦٥٦ هـ) أخذ عنه النحو
ولما كان ابن الحاجب نظم له الكافية باسم (الوافية نظم الكافية)
وشرح النظم ، والشرح يتعلق بالكتاب موضوع البحث ، فلا بد لنا
من التعرف على علاقة ابن الحاجب بالملك الناصر داود .

علاقة ابن الحاجب بالملك الناصر داود

الملك الناصر داود وأبوه المعظم عيسى كانا مهتمين بالعلوم العربية والعلوم الإسلامية ، فأبوه كان فقيهاً وأديباً يحب الشعراء معتنياً بالنحو واللغة (٢) قال عنه ابن خلكان : « كان يحب الأدب كثيراً ، ومدحه جماعة من الشعراء المجيدين فأحسنوا مدحه ، وكان له رغبة في فن الأدب ، وسمعت أشعاراً منسوبة إليه ولم استثبتها ، فلم أثبت شيئاً منها ، وقيل إنه شرط لكل من يحفظ مفصل الزمخشري مئة دينار

(١) انظر حاشية الخضري على ابن عقيل ٧/١ :

(٢) انظر الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية ص ٧ - ٨ :

ونخلة فحفظه لهذا السبب جماعة (١) وقد عاش ابنه برعايته في مدينة دمشق ، ودرس بمدارسها واستفاد من علمائها ، وكان ابن الحاجب من العلماء الذين درسوا في الشام في تلك الفترة (٢) وعلى الأرجح انه التقى به واستفاد منه .

وبعد تحصيله أصبح عالماً فاضلاً ومؤلفاً (٣) وأديباً وشاعراً (٤) وفيلسوفاً (٥) يحب العلماء والادباء ويشجعهم ويمد يد العون اليهم ، وفي الاخص بعد أن خلف والده وأصبح حاكماً .

بعد أن انضمت شخصية داود الأدبية والعلمية ، فن المحتمل أن يكون ابن الحاجب قصده لشهرته العلمية ، أو يكون الملك الناصر معجباً بابن الحاجب ومصفاته وخاصة الكافية ، فدعاه اليه ، وراجع الثاني ، لأن ابن الحاجب لم يسبق له أن قصد أحد سلاطين الايوبيين في الأقاليم التي كان يتجول بها ، وعلى ذلك لابد أن يكون صاحب

(١) وفيات الاعيان ٤٩٤/٣ :

(٢) لقد درس ابن الحاجب في المدرسة الصلاحية وفي زاوية المالكية في الجامع الاموي . انظر الاحلاق الخطيرة في ذكرى امراء الشام والجزيرة ص ٢٥٣ ، ٢٥٤ .

(٣) جمعت رسائله في (كتاب القوائد الجليلة في الفرائد الناصرية) وقد سجله الاستاذ ناظم رشيد في جامعة القاهرة موضوعاً لرسائله الدكتوراه .

(٤) انظر في ذلك المصادر التالية : دليل مرآة الزمان ١٢٦/١ ، فواتح الوفيات ٣١٢/١ - ٣١٤ ، صبح الاحسن ٤ / ١٧٥ ، التجويد الزاهر ٣٢٦/٦ .

(٥) انظر البداية والنهاية ١٣/١٩٨ :

الكرك دهاء وأجابه الدعوة وسافر اليه ، قال المؤيد اسماعيل : « سافر من دمشق جمال الدين أبو عمرو بن الحاجب الى الكرك ، وأقام عند الملك للناصر داود صاحب الكرك ، ونظم له مقدمته الكافية في النحو ثم بعد ذلك سافر الى الديار المصرية ، (١) :

الذي يبدو لنا أن صاحب الكرك مولع بالكافية كآبيه الذي كان مولماً بالمفصل ، ولكن يجدر بنا أن نتساءل لماذا هذا الاختراز بالكافية دون غيرها من كتب النحو ؟ والاجابة عن هذا السؤال هي أن الكافية أعجبه لحسن تبويبها ووجازتها مع شمولها لجميع مادة النحو فأراد أن يحفظها حسب العادة المتبعة في تلك الفترة ، ولما كان النظم أسهل حفظاً من النثر طلب من صاحبها نظمها له ، ثم طلب منه أن يشرح النظم ، لأن المصنف أقدر من غيره على توضيح العبارة وجلاء الفكرة ، وليس الملك الناصر - وحده - من السلاطين الأيوبيين كان مهتماً بالكافية بل ان الملك المؤيد اسماعيل صاحب حماة قد اهتم بها كثيراً ، وشرحها يشرح سماه (شرح كافية ابن الحاجب) .

آثاره

لقد ألف ابن الحاجب كتاباً قيمة نالت إعجاب الباحثين ، فتناولوها بالشرح والتعليق والمناقشة ، لأهميتها العلمية ، وقد جمعناها وربناها بحسب موضوعاتها (٢) :

- (١) المختصر في اخبار البشر ١٦٩/٣ :
- (٢) ذكرت هذه المصنفات في مقدمة كتاب الايضاح ص ٣٥ - ٤١ ، وقد حلفت عليها هناك ، ولن اعلق في هذه البحث إلا على الذي يستحق التعليق منها في الهامش :

- أ - مصنفاته النحوية :
- ١ - الإيضاح في شرح المفصل ، يقوم المجمع العلمي الكردي بطبعه .
- ٢ - الأمل في النحوية (١) (مخطوطة) .
- ٣ - الكافية (مطبوع) .
- ٤ - شرح للكافية (مطبوع) .
- ٥ - الوافية في نظم الكافية (مخطوط) (٢) .
- ٦ - شرح الوافية نظم الكافية ، وهو الكتاب الذي تحققه .
- ٧ - القصيدة الموشمة بالاسماء المؤنثة السماعية (مطبوع) .
- ٨ - رسالة في العشر ، وهو بحث صغير في استعمال كلمة (عشر) (مخطوط) (٣) .
- ٩ - اعراب بعض آيات القرآن العظيم (٤) .
- ١٠ - الى ابنه المفضل (٥) .

-
- (١) نسخها كثيرة في المكتبات انظر بروكلمان ٣٢٣/٥ .
 - (٢) مخطوطة في حوزتي نسخة منها .
 - (٣) منه نسخة في مكتبة النولة ببرلين ضمن مجموعة برقم ٦٨٩٤ .
 - وقد وصفها طارق عبد عون ، انظر ابن الحاجب النحوي ص ١٠٩ .
 - ١١٠ -
 - (٤) ذكر بروكلمان ٣٤١/٥ ، أنه موجود في مكة المكرمة ، بمكتبتها .
 - اعتماداً على مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ٤٧١/١٢ .
 - (٥) عندما كنت في القاهرة ترجم لي أحد الاخوة قسماً من مصنفات ابن الحاجب ، من كتاب (بروكلمان النسخة الالمانية) ومنها (المفضل) وفي ترجمة (رمضان عبد التواب ويعقوب بكر) جاءت ترجمته . (الى ابنه المفضل) وهذا ليس اسماً لكتاب ، لان ابن الحاجب -

- ١١- شرح كتاب سيويه (١) .
 ١٢- المكتني للمبتدي شرح الايضاح لأبي علي الفارسي (٢) :
 ١٣- شرح المقدمة الجزولية ، منه نسخة مخطوطة بفاس رقم
 ١١٩٨ (٣) :
 ١٤- المسائل الدمشقية (٤) .

= ليس له ولد اسمه المفضل ، وعند تأكيد طارق عبد عون منها
 وجدها نسخة من الامالي . انظر ابن الحاجب النحوي ص ٥١ .

(١) هدية العارفين ١/٦٥٥ ، كشف الظنون ٢/١٤٢٧ .
 لقد شك طارق عبد عون في نسبة شرح كتاب سيويه ، وشرح
 ايضاح الفارسي وشرح المقدمة الجزولية لابن الحاجب ، ومال إلى الجزم
 بذلك ، اعتماداً على عدم الاشارة اليها في مصنفاته ومصنفات المتأخرين
 وعلى أدلة عقلية اخرى ، وعدم الاشارة ليس دليلاً ، فانه لم يشر
 الى جميع مصنفاته في أماليه . وإنما أشار الى قسم قليل منها ، ولم يشر
 في ايضاحه مع كبر حجمه لمصنف من مصنفاته . أما شرح كتاب
 سيويه فن المحتمل أن يكون تعليقه صغيرة ، وسوف يظهر في المستقبل
 وأما شرح ايضاح الفارسي فقد أشار اليه حاجي خليفة وذكر جزءاً
 من مقدمته بقوله : « أوله الحمد لله حمداً يستوعب جزيل آلاله... للبحر »
 ١/٢١٢ ووجود هذه العبارة دليل على وجوده . (وشرح المقدمة
 الجزولية) إذا وصل إلينا يمكن أن نتوصل إلى حكم قاطع فيه ،
 والاحتمال قائم على وجود بقية الكتب :

- (٢) هدية العارفين ١/٦٤٥ ، انظر كشف الظنون ١/٢١٢ .
 (٣) بروكلمان ٥/٣٤٢ ، ٣٥٠ .
 (٤) أشار إليها في أماليه لنسخة مصورة عن السعودية في جامعة =

- ب - مصنفاته الصرفية :
- ١٥- الشافية (مطبوع) .
- ١٦- شرح الشافية (مطبوع ضمن مجموعة لشرح الشافية) .
- ج - مصنفاته في العروض :
- ١٧- المقصد الجليل في علم الخليل (مخطوط) (١) :
- د - مصنفاته في الأدب :
- ١٨- جمال العرب في علم الأدب (٢) :
- هـ - مصنفاته في التاريخ :
- ١٩- ذيل على تاريخ دمشق للحافظ أبي الحسن علي بن حسن المعروف بابن عساكر الدمشقي (ت ٥٥٧١) (٣) .
- ٢٠- معجم الشيوخ (٤) .
- و - مصنفاته الفقهية :
- ٢١- جامع الأمهات (٥) .
- ٢٢- عقيدة ابن الحاجب (٦) .

- الدول العربية ق ٢ .

- (١) منه ثلاث نسخ في جامعة الدول العربية ، وانظر بروكلمان ٣٣٢ / ٥ .
- (٢) هدية العارفين ٦٥٥/١ ، كشف الظنون ٥٩٣/١ .
- (٣) كشف الظنون ٢٩٤/١ .
- (٤) كشف الظنون ١٧٣٥/٢ .
- (٥) منه عدة نسخ مخطوطة بمكتبة الجامع الازهر ودار الكتب المصرية ، وعليها شروح . انظر مقدمة الايضاح ص ٤٠ - ٤١ .
- (٦) ذكر بروكلمان منها ثلاث نسخ : في ليز ج ١٥٠ رقم ١٠ -

ز - مصنفاته الاصولية :

٢٣- منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل ، طبع

سنة (١٣٣٩ هـ) بمطبعة السعادة في القاهرة .

٢٤- مختصر المنتهى أو المختصر الأصولي طبع بيولاى سنة (١٣١٦ هـ)

وطبع بمطبعة الفجالة الجديدة في القاهرة سنة (١٩٧٤ م) مع حاشية

سعد الدين التفتازاني وحاشية الشريف الجرجاني على حاشية شرح القاضي

عفد الملة والدين ، مع حاشية حسن المروى على حاشية الجرجاني .

٢٥- مختصر المنتهى أو المختصر الأصولي طبع بيولاى سنة (١٣١٦ هـ)

وطبع بمطبعة الفجالة الجديدة في القاهرة سنة (١٩٧٤ م) مع حاشية

سعد الدين التفتازاني وحاشية الشريف الجرجاني على حاشية شرح القاضي

عفد الملة والدين ، مع حاشية حسن المروى على حاشية الجرجاني .

٢٦- مختصر المنتهى أو المختصر الأصولي طبع بيولاى سنة (١٣١٦ هـ)

وطبع بمطبعة الفجالة الجديدة في القاهرة سنة (١٩٧٤ م) مع حاشية

سعد الدين التفتازاني وحاشية الشريف الجرجاني على حاشية شرح القاضي

عفد الملة والدين ، مع حاشية حسن المروى على حاشية الجرجاني .

= الفاتيكان ثالث ٢٥٨ رقم ٩ ، الاسكوريال ثان ١٥٠٠ رقم ٦ ،

٣٤١/٥ ، وعليها شرح لاحمد بن محمد بن زكريا التلمساني باسم (بغية

الطالب في شرح عقيدة ابن الحاجب) منه نسخة في مكتبة الاوقاف

بيغداد برقم (٥٢٢٣) انظر فهرس المخطوطات العربية في مكتبة

الاوقاف ١٠٨/٢ .

الفصل الاول

اهمية (الكافية) (والوافية نظم الكافية)

١ - اهمية الكافية

شروح الكافية

٢ - اهمية الوافية نظم الكافية

الاختلاف بين (الوافية) و(الكافية)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

والحمد لله الذي هدانا لهذا

والحمد لله الذي هدانا لهذا

والحمد لله الذي هدانا لهذا

والحمد لله الذي هدانا لهذا

اهمية (الكافية) و (الوافية نظم الكافية)

لما كان للشرح شرحاً (لمنظومة الوافية) و (منظومة الوافية)
لفظاً (لكافية) في هذا الفصل نحاول التعرف على (الكافية)
وأهميتها عند النحاة بوصفها النص الأصلي للكتابين التاليين لها ، وبعد
ذلك لتعرف على (الوافية) ونبين أهميتها ، بوصفها المتن الذي يشرحه
المصنف بكتاب (شرح الوافية نظم الكافية) موضوع التحقيق :

اهمية الكافية :

سلك النحاة طريقة سيبويه بتأليف المطولات في النحو ، الى زمن
الزجاجي والفارسي ، حيث دالوا الى المختصرات تسهيلاً على الذين
يدرسون النحو ، فقد ألف الفارسي (الايضاح) فجاء يسير المادة
سهل العبارة ، وحله الى عفسد الدولة فلما رآه استهان به ، وقال :
« ما زدت على ما أعرف شيئاً ، وإنما يصلح هذا للصبيان ، فضى
وصنف التكملة - في الصرف - فلما وقف عليها ، قال : غضب الشيخ
وجاء بما لا لهمه نحن ولا هو » (١) وكذلك جاء اللمع لابن جني
على منواله ، وكلا الكتابين لا يخرج عن منهج الأقدمين في التنظيم :
فاذا وصلنا الى زمن الزمخشري ، وجدناه يخرج عن التقليد
القديم ويبدأ بالتجديد في التنظيم المنهجي ، وطريقة المناقشات النحوية
فقد قسم الفصل الى أربعة أبواب : الأسماء ، والأفعال ، والحروف
والمشترك ، وكان مثلاً يحتذى به في التأليف النحوي ، لذلك اشتهر

(١) بغية الوعاة ١/ ٤٩٦ .

هذا الكتاب في زمن السلاجقة الأيوبيين ، وخاصة في عهد الملك المعظم
ميسى (١) .

وقد خطت الدراسات النحوية والصرفية خطوة عظيمة في زمن
ابن الحاجب ، الذي طور الاتجاه التعليمي ، وجمع في (الكافية)
بين تطوير المنهج وشمولها لجميع المقاصد النحوية ، فجاءت صغيرة
الحجم نتيجة لحذف المناقشات الجالية التي تجلب الصعوبة والملل للمتعلم ،
لذلك كانت محط أنظار النحاة المعاصرين لمصنفها والمتأخرين عنه ،
وقد تناولوها بالشرح والتعليق ، وقد شرحها من المعاصرين له ابن
يعيش (ت ٦٤٣ هـ) واحمد بن محمد الرصاص (ت ٦٥٨ هـ) ،
وابن مالك الألدلسي (ت ٦٧٢ هـ) ولم يكف ابن مالك بشرح
كافيته فحسب بل تابعة بطريقة التأليف ، وسار على منهاجه ، وزاد
على ذلك في متابعته بأسماء مصنفاته النحوية والصرفية ، فقد أطلق
على منظومته في النحو والصرف (الكافية الشافية) (٢) وشرح هذه
المنظومة وأسمائها (الواقية) (٣) ، ومن البديهي أن هذه أسماء مصنفات
ابن الحاجب ، وهو الذي وضعها ، ولم يسبقه أحد في ذلك ، وبذلك
تكون متابعة ابن مالك له واضحة لا تحفى .

وتوالى الشروح والتعليقات عليها ، لأهميتها ومكانتها عند النحاة
حتى بلغت مبلغاً لم يبلغه أي كتاب في هذا المجال ، ولذلك يمكننا
القول : إن (الكافية) أشهر مقدمة في القرن السابع الهجري وما
قبله ، فلا عجب أن يشغف بها الملك الناصر داود ، ويدرسها على

(١) وفيات الأعيان ٤٩٤/٣ .

(٢) مقدمة التسهيل ص ١٨ ، ٢٩ .

(٣) المصدر نفسه ص ١٩ .

مستفهام ، ويطلب منه أن ينظمها له ، كي تكون سهلة الحفظ ، وبعد ذلك يطلب منه أن يشرح النظم . ولظراً لأهميتها في أوساط العلماء والمتعلمين لا تخلو مكتبة من مكتبات العالم من نسخها المخطوطة والمطبوعة ، كما أنها طبعت طبعات كثيرة في أماكن وأوقات مختلفة ، وقد زادت طبعاتها على أربعين طبعة (١) .

ولما كانت الكافية متناً لمنظومة الوافية وشرحها ، فإن أهميتها بين النحاة أهمية لها ، لأنها الأصل وبشاركانها بالمادة والمنهج ، ولأجل اظهار مدى اعتزاز النحاة بها ، نذكر شروحها مطبوعاً ومخطوطاً مع الإشارة الى أماكن وجودها وأسماء شراحها قدر الامكان :

شروح الكافية (٢)

١ - شرح الكافية لابن الحاجب (مطبوع) في استنبول سنة (١٣١١ هـ) ونسخه المطبوعة نادرة ، منه نسخة مخطوطة في مكتبة

(١) انظر بروكلمان ٣٠٥/٥ ، معجم المطبوعات العربية والمصرية من ٧١ ، ٧٢ .

(٢) لقد ذكر الاستاذ طارق جدهون أكثر من سبعين شرحاً وهذه المجموعة التي ذكرها لا تصل الى نصف ما جمعته واشرت اليه اضافة الى ذلك ، فان لي تعليقات على بعضها ، لذلك رأيت اكتمالاً للفائدة واظهاراً لأهمية (الكافية) التي هي المادة الاصلية للكتاب موضوع التحقيق أن اذكر هذه المجموعة ضمن ما اثبتته .

- بلدية الاسكندرية رقم : (ن - ٢٦٢ - ت) (١) واخرى في خزنة
فيض الله افندي باستانبول رقم : (١٩١٥) (٢) :
٢ - شرح بعنوان : (منهج الطالب) لاحد بن محمد الرصاص (٣)
(ت ٦٥٨ هـ) منه نسخة مخطوطة في مكتبة ميونخ بالمانيا (٤) :
٣ - شرح لموهب بن قاسم الشافعي (ت ٦٦٥ هـ) منه نسخة
مخطوطة في مكتبة المتحف البريطاني (٥) .
٤ - شرح لنصير الدين الطوسي (ت ٦٧٢ هـ) منه نسخة مخطوطة
في مكتبة دير الاسكوريال رقم : (١٩١) (٦) .
٥ - شرح لناصر الدين عبد الله البيضاوي (ت ٦٨٥ هـ) (٧)
منه نسخة مخطوطة في مكتبة طوب قابي سراي في استانبول رقم :
(١٨٨٢ ، H ، ٧٧٦٨) (٨) .

-
- (١) فهرس مكتبة بلدية الاسكندرية ٢٣/١ :
(٢) مجلة المورد المجلد الثامن العدد الأول ص ٣٣١ .
(٣) ذكر الاستاذ طارق عبد عون ان اسمه : (الرزاز) وأشار
الى عدة نسخ مخطوطة غير موجودة في (تاريخ الادب العربي لبروكلمان)
واعتقد أنها تحريف في الترجمة ، حيث ذكرت سنة الوفاة بالمهجري
والميلادي رقماً للمخطوطات . انظر ابن الحاجب التحوي ص ٦٦ .
(٤) تاريخ الادب العربي لبروكلمان ٣١٠/٥ .
(٥) بروكلمان ٣١٠/٥ .
(٦) فهرس مكتبة الاسكوريال ١١٣/١ .
(٧) بغية الوعاة ٥٠/٢ .
(٨) مجلة المورد المجلد الخامس العدد الثالث ص ٦٥٩ .

- ٦ - شرح لبدر الدين محمد بن محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ) (١)
منه نسخة مخطوطة في مكتبة دير الاسكوريال، رقم : (٢٠٠) (٢).
٧ - شرح لرضي الدين محمد بن حسن الاستربادي (ت ٦٨٦ هـ)
وهو أهم الشروح ، وقد طبع طبعات عديدة ، من الشرح نسخة
مخطوطة في مكتبة الدولة في برلين ، رقم : ٦٥٦٢ (٣) وعليه
حاشية للشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ) (٤) .
٨ - شرح لعز الدين عبد العزيز بن زيد بن جمعة الموصلني المعروف
بـ (ابن القواس) اكمله سنة : (٦٩٤ هـ) نسخة المخطوطة كثيرة :
منها نسختان في مكتبة دير الاسكوريال رقم : ٨٩ ، ٩٠ (٥) .
وواحدة في المكتبة الازهرية رقم : ٥٥٩٠ (٦) واخرى في مكتبة
شيخ الاسلام عارف حكمة بالمدينة المنورة رقم : ٤١٥/٢ ص (٧) .
٩ - (الموشع) لمحمد بن أبي بكر بن محمد الحبيصي (ت ٨٠١ هـ)
منه نسخة في مكتبة الدولة بـ (برلين) رقم ٦٥٦٨ (٨) منه
ست نسخ في مكتبة الاوقاف بغداد رقم : ١٤٠١ ، ١٤١٩ ، ١٤٧٠

- (١) بغية الوعاة ٢٢٥/١ .
(٢) فهرس مكتبة الاسكوريال ١١٨/١ .
(٣) فهرس مكتبة الدولة في برلين ، تصنيف اللورد ٦١/٥ .
(٤) كشف الظنون ١٣٧٠/٢ .
(٥) فهرس مكتبة دير الاسكوريال ٥٤/١ .
(٦) فهرس المكتبة الازهرية ٢٠٩/٤ .
(٧) ابن الحاجب النحوي ص ٦٢ .
(٨) فهرس مكتبة الدولة ٦٦/٥ .

- ١٤٩٩ ، ١٠٠٩٠ ، ١٥٣٨ (١) ونسختان في ديار الكتب في القاهرة
رقم ١٨٥٩ ، ١٩٤٨ (٢) ونسخ أخرى ذكرها بروكلمان (٣) .
١٠ - شكوك على الحاجة (الكافية) لأحمد بن محمد الجاربردي
(ت ٧٤٦ هـ) منه نسخة مخطوطة بدار الكتب في القاهرة ،
رقم : ١٣٩/٢ (٤) .
١١ - شرح ركن الدين الحسن بن محمد الاسترأبادي (ت ٨٧١٥ هـ)
ثلاثة شروح : الكبير المسمى بـ (البسيط) منه نسخة مخطوطة في
مكتبة دير الاسكوريال رقم : (٩٣) (٥) وأخرى في مكتبة الدولة
برلين رقم : ٦٥٦٥ (٦) وأخرى في مكتبة فيض الله أفندي بـ (استانبول)
رقم : ١٩٧٤ (٧) .
١٢ - الشرح المتوسط المسمى : بـ (الوافية شرح الكافية) ،
ونسخة كثيرة منها : نسخة مخطوطة في مكتبة الدولة بـ (برلين)
رقم : ٦٥٦٦ (٨) وواحدة في مكتبة دير الاسكوريال رقم : (٩٥) (٩)

-
- (١) فهرس مكتبة الاوقاف ٣/٣٥٥ .
(٢) فهرس دار الكتب المصرية ٧/٥٥ .
(٣) بروكلمان ٥/٣١١ .
(٤) بروكلمان ٥/٣١٢ .
(٥) فهرس مكتبة دير الاسكوريال ١/٥٦ .
(٦) فهرس مكتبة الدولة ٦/٦٣ .
(٧) مجلة المورد المجلد الثامن للعدد الأول ص ٣٣٠ .
(٨) فهرس مكتبة الدولة ٥/٦٣ .
(٩) فهرس مكتبة دير الاسكوريال ١/٥٧ .

- ونسختان في مكتبة طوب قايبي باستانبول رقم : ٤٠٥ ، ٤٨٦ (١) .
ونسختان في مكتبة خزانة فيض الله افندي باستانبول (٢) رقم :
١٩٧٥ ، ١٩٧٦ .
- ١٣ - الشرح الصغير ، منه نسخة مخطوطة في مكتبة دير الاسكوريال
رقم : ٩٤ (٣) واخرى في ميونخ بالمانيا رقم : ٧١٥ ، وثالثة في
القاهرة : ١٣٠/٢ (٤) .
- ١٤ - شرح لجلال الدين احمد بن علي بن محمود الفجدواني
(ت ٧٢٠ هـ) منه نسختان في مكتبة الدولة في برلين رقم : ٦٥٧١ ،
٦٥٧٢ (٥) ، ونسختان بمكتبة بلدية الاسكندرية رقم : ن - ٢٨١٥ - ح ،
ن - ٣٠٥٣ - ح (٦) ، وفي ميونخ بالمانيا رقم : ٧١٤ ، وفي لندن
ب هولندا رقم : ١٨٥ (٧) .
- ١٥ - شرح لاحمد بن محمد القموي (ت ٧٢٧ هـ) وهو بمجلدين
وسماه : (تحفة الطالب) منه نسختان في مكتبة المتحف البريطاني
رقم : ١٨٨٠ ، ١٨٨٢ (٨) ومنه المجلد الثاني في مكتبة طوب قايبي

-
- (١) مجلة المورد المجلد الخامس العدد الرابع ص ٢٢٤ .
(٢) مجلة المورد المجلد الثامن العدد الأول ص ٣٣٦ .
(٣) فهرس مكتبة دير الاسكوريال ٥٧/١ .
(٤) بروكلمان ٣١٣/٥ .
(٥) فهرس مكتبة الدولة ٦٧/٥ .
(٦) فهرس بلدية الاسكندرية ٢٣/١ .
(٧) بروكلمان ٣١٤/٥ .
(٨) بروكلمان ٣١٤/٥ .

- بامستابول رقم : ٢٢٣٨ ، A ، ٧٧٧١ (١) .
- ١٦ - (الازهار الصافية) لعماد الدين يحيى بن حمزة (ت ٨٧٤٩)
 منه نسخة مخطوطة في مكتبة المتحف البريطاني رقم : ٩٤٨ ، واخرى
 في ليدن بهولندا رقم : ١٨٦ (٢) .
- ١٧ - شرح لمسعودي بن يحيى الكشافي ، آله سنة : (٨١٤ هـ)
 منه نسخة مخطوطة في ميونخ بالمانيا رقم : ٧٠٩ (٣) .
- ١٨ - شرح ليوسف بن احمد النظامي ، كان موجوداً سنة :
 (٨٢٤ هـ) منه نسخة مخطوطة في المكتبة الاهلية في باريس رقم :
 ٤٠٤١ (٤) .
- ١٩ - شرح الهندي ، أو (الهندية) لشهاب الدين احمد بن عمر
 الهندي الدواني الدولة آبادي (ت ٨٤٩ هـ) منه نسخة مخطوطة في
 مكتبة دير الاسكوريال رقم : ٨٠ (٥) ونسخة اخرى في مكتبة الدولة
 رقم : ٦٥٨٤ (٦) ونسخة في دار الكتب المصرية رقم : ١٦٩٢ (٧)
 ونسخة في مكتبة صنعاء رقم : ٤١٠ (٨) ونسخ اخرى ذكرها

-
- (١) مجلة المورد المجلد الثامن العدد الأول ص ٣٣٢ .
- (٢) بروكلمان ٣١٤/٥ .
- (٣) بروكلمان ٣١٤/٥ .
- (٤) بروكلمان ٣١٤/٥ .
- (٥) فهرس مكتبة دير الاسكوريال ٤٨/١ .
- (٦) فهرس مكتبة الدولة في برلين ٧٢/٥ .
- (٧) فهرس دار الكتب المصرية ٢١/٤ .
- (٨) مجلة المورد المجلد الثالث العدد الأول ص ٢٣٩ .

- بروكلان (١) :
- ٢٠ - (أوفى الوافية) لحاجي بابا بن ابراهيم بن هبة الطوسيوي
(ت ٨٧٠ هـ) منه نسختان في برلين رقم : ٦٥٧٣ ، ٦٥٧٤ (٢)
ونسخة في المتحف البريطاني (٣) : ٤٩٦ رقم : ٢ ، ٣ ، ونسخة
في خزانة غيخ الله افندي باستانبول ضمن مجموعة رقم : ١٩١٤/٢ (٤)
ولم يخ ذكرها بروكلان (٥).
- ٢١ - شرح لعلاء الدين البساطامي مصنفك (ت ٨٧٥ هـ) منه
نسخة مخطوطة في مكتبة رضا - رامپور - الهند رقم ١٥٩ (٦) .
- ٢٢ - (الفوائد للفضائية) أو (الفوائد الوافية بحل مشكلات
الكافية) لعبد الرحمن بن احمد الجامي ، طبع في كلكتا سنة (١٨٢٨ م)
وطبعات غير هذه الطبعة كثيرة (٧) وعليه شروح وتعليقات كثيرة (٨)
- ٢٣ - شرح لابراهيم بن عربشاه عصام الدين الاسفرائني (ت ٨٩٤ هـ)

-
- (١) تاريخ الادب العربي ٣٢٤/٥ .
- (٢) فهرس مكتبة الدولة ٦٧/٥ .
- (٣) بروكلان ٣١٤/٥ .
- (٤) مجلة المورد المجلد الثامن للعدد الأول ص ٣٢٤ .
- (٥) بروكلان ٣١٥/٥ .
- (٦) بروكلان ٣١٥/٥ .
- (٧) بروكلان ٣١٥/٥ .
- (٨) منها شرح لعبد الغفور اللاري (ت ٩١٢) منه مخطوطات
كثيرة في مكتبات العالم ، وقد ذكر الاستاذ طارق عبد هون أنه
(شرح للكافية) نقلا عن (بروكلان) وهو وهم في الترجمة :
انظر : بروكلان ٣١٦/٥ ، ابن الخالجب النحوي ص ٦٤ .

منه نسخة مخطوطة في مكتبة دير الاسكوريال رقم : ١٧ (١) ،
 وثلاث نسخ في مكتبة طوب قايي بـ (استانبول) رقم : ٢١٧١ ،
 ٧٧٧٨ A ، ٢١٧٦ ، ٧٧٧٨ A ، ١٨٨٦ ، H ، ٧٧٧٩ E (٢) ونسخ
 اخرى ذكرها بروكلمان ، وطبع في الاستانة سنة (١٢٥٦ هـ) (٣) :
 ٢٤ - شرح لمحمود بن ادهم (ت ٩٠٠ هـ) منه نسخة مخطوطة
 بمكتبة الدولة في برلين رقم : ٦٥٨٧ (١) واخرى ذكرها بروكلمان (٥)
 ٢٥ - شرح بالتركية لبوسنوي صودي أفندي (ت ١٠٠٥ هـ) (٦)
 ٢٦ - شرح لخالد الازمري (ت ٩٠٥ هـ) منه نسخة مخطوطة
 بالمكتبة الظاهرية في دمشق (٧) :
 ٢٧ - شرح للخالدي ، وهو احمد بن محمد بن يوسف الخالدي
 الصلبي (ت ١٠٣٤ هـ) منه نسخة مخطوطة بمكتبة الدولة في برلين
 رقم : ٦٥٩٠ (٨) :
 ٢٨ - (شقائق الطالب في شرح كافية ابن الحاجب) لمحمد تقي
 نجل الشيخ اسد الله ، منه نسخة مخطوطة بمكتبة الدولة في برلين

(١) فهرس مكتبة دير الاسكوريال ١٤/١ .

(٢) مجلة المورد المجلد الخامس العدد الثالث ص ٢٦٠ .

(٣) تاريخ الادب العربي بروكلمان ٣٢١/٥ .

(٤) فهرس مكتبة الدولة ٧٤/٥ .

(٥) تاريخ الادب العربي ٣٢١/٥ .

(٦) كشف الظنون ٣٧٢/٢ .

(٧) تاريخ الادب العربي ٣٢١/٥ .

(٨) فهرس مكتبة الدولة ٧٤/٥ .

رقم : ٦٥٩١ (١) .

٢٩ - شرح لمحمد بن عز الدين بن محمد الموفق اليمني (ت ١٠٥٠هـ)
منه نسخة مخطوطة في مكتبة صنعاء رقم ٤٠٧ (٢) ونسخ أخرى
ذكرها بروكلمان (٣) .

٣٠ - شرح لنجم الدين سعيد العجمي ، ويقال له : (الشرح
السعيد) وهذا الشرح شرح على شرح (ابن الحاجب على الكافية
وشرح المتن (٤) منه نسخة مخطوطة في مكتبة صنعاء ، رقم :
٣٩٩ (٥) ونسخة أخرى في دير الاسكوريال ، رقم : ٨٧ (٦)
ونسختان في مكتبة خزانةفيض الله افندي بـ (ابيالبول) رقم :
١٩٨٠ ، ١٩٨١ (٧) .

٣١ - شرح لنجم الدين الرضا ، منه نسخة مخطوطة في باريس ،
رقم : ٤٠٣٦ (٨) .

٣٢ - شرح إزكن الدين علي بن الفضل الحديدي (ت ٧١٥هـ)
منه نسخة مخطوطة في باريس ، رقم : ٤٠٥٦ (٩) .

(١) فهرس مكتبة الدولة ٧٥/٥ .

(٢) مجلة المورد المجلد الثالث العدد الأول ص ٢٣٩ .

(٣) تاريخ الأدب العربي ٣٢١/٥ .

(٤) انظر كشف الظنون ١٣٧١/٦ .

(٥) مجلة المورد المجلد الثالث العدد الأول ص ٢٣٩ .

(٦) بروكلمان ٣٢٢/٥ .

(٧) مجلة المورد المجلد الثامن العدد الأول ص ٣٢٢ .

(٨) بروكلمان ٣٢٢/٥ .

(٩) بروكلمان ٣٢٢/٥ ، كشف الظنون ١٣٧٦/٢ .

- ٣٢ - شرح لمحمد بن عlish بن علي (ت ١٢٩٩ هـ) منه نسخة في بطرس رقم : ٤٠٥٧ (١) .
- ٣٤ - (معرب الكافية) لحسين بن احمد زيني زليخة ، ألفه سنة (١١٦٧ هـ) منه نسخة مخطوطة في مكتبة طوب قايي ، رقم ١١١٣ ، K ٧٧٩٥ (٢) ومنه نسخة في المتحف البريطاني ، رقم : ٤٩٤ ، ونسخ أخرى ذكرها بروكلمان ، وقد طبع هذا الشرح عدة طبقات ، آخرها سنة (١٣٠٢ هـ) (٣) .
- ٣٥ - (اعراب الكافية) للمسمى بـ (الافصح) وهو مختصر في اعراب للكافية ، تأليف أحد علماء دولة السلطان مراد العثماني ، صنعه لولد الشيخ احمد بن يوسف السلانكي ، منه نسخة مخطوطة في مكتبة بلدية الاسكندرية ، رقم : ن ٣٥٥١ - ح (٤) وأخرى في مكتبة اوقاف الموصل ، رقم : ١٥/٢ (٥) .
- ٣٦ - (الافصح شرح الكافية) لمعلم الدين علي بن محمد القوشى (ت ٨٧٩ هـ) تناول فيه صاحبه اعراب الفاتحة وشرح للكافية ، منه نسختان مخطوطتان في مكتبة طوب قايي ، رقم : H ١٨٩١ ، E ٧٧٧٥ ، ١٨٩٢ ، H ٧٧٧٦ (٦) .
- ٣٧ - شرح لم يذكر صاحبه ، منه ثلاث نسخ في مكتبة الدولة

(١) بروكلمان ٣٢٢/٥ :

(٢) مجلة المورد المجلد الخامس العدد الرابع ص ٢٥٩ :

(٣) بروكلمان ٣٢٢/٥ .

(٤) فهرس بلدية الاسكندرية ٤٥/١ ، كشف الظنون ١٣٧٣/٢

(٥) فهرس مكتبة الاوقاف العامة في الموصل ١٣١/٤ :

(٦) مجلة المورد المجلد الخامس العدد الثالث ص ٢٦٠ .

برلين ، رقم : ٦٥٨٩ ، ٦٥٩٢ ، ٦٥٦٨ (١) ونسخ اخرى ذكرها

بروكلمان (٢) .

٣٨ - شرح لم يعرف صاحبه ، بعنوان : (تركيب الكافية)

طبع في كلكتا سنة (١٢٦١ هـ) (٣) .

٣٩ - (عون الوافية في شرح الكافية) وهو شرح على شواهد

الوافية شرح الكافية لابن الحاجب ، تأليف كمال بن علي بن اسحاق

منه نسخة مخطوطة في اوقاف بغداد ، رقم ١ / ٢٦٩٥ (٤) ونسخة

اخرى في مكتبة بلدية الاسكندرية ، رقم ١ ن - ٢٠١٨ - د (٥)

ونسخ اخرى ذكرها بروكلمان (٦) .

٤٠ - شرح لمحمد بن سعيد خان ، طبع في كنپور سنة ١

(١٢٩٠ هـ) (٧) .

٤١ - (التحفة الشافية في شرح الكافية) لنتي الدين ابراهيم النيلي

البغدادي كتبه سنة (٧٣٧ هـ) منه نسخة مخطوطة في مكتبة جستر

بني - دبلن ، رقم : ٣٦٣١ (٨) واخرى في الاسكوريال ١ رقم :

(١) فهرس مكتبة الدولة ٧٤/٥ ، ٧٥ .

(٢) بروكلمان تاريخ الادب العربي ٣٢٣/٥ .

(٣) بروكلمان ٣٢٣/٥ .

(٤) فهرس مكتبة اوقاف بغداد ٣٢٧/٣ .

(٥) فهرس مخطوطات بلدية الاسكندرية ٢٣/١ .

(٦) تاريخ الادب العربي ٣٢٣/٥ .

(٧) بروكلمان ٣٢٣/٥ .

(٨) المورد المجلد الثاني العدد الثالث ص ٢٩٥ .

- ٢١ (١) ونسخة في مكتبة سليم الها استالبول (٢) .
- ٤٢ - شرح لبعض المتأخرين بعنوان : (الدرة البيضاء) (٣) :
- ٤٣ - شرح لمحمد البارودي ، منه نسخة مخطوطة كتبت سنة (١١٩٦ هـ) ، في القاهرة ١ / ٩٤ (٤) .
- ٤٤ - شرح لمحمد بن عز الدين بن صلاح بن الحسن بن امير المؤمنين علي بن المؤيد ، منه نسخة مخطوطة في مكتبة المتحف العراقي (٥) واخرى في مكتبة الدولة (برلين) رقم : ٦٥٨٨ (٦) .
- ٤٥ - شرح بعنوان : (البرود الصافية والعقود الصافية) لابي الحسن علي بن محمد بن ابي الهادي ، منه نسخة مخطوطة في مكتبة بهادر خدابخش (پائنه) رقم : ١٦١٨ ، واخرى في مكتبة امبروزيانا في ميلانو ، رقم : ٦٩٨١ ، وثالثة في بنكپور : ٢٠٧٤ / ٢٠ (٧) :
- ٤٦ - (النجم الثاقب علي كافية ابن الحاجب) لصلاح بن علي ابن القاسم الحسني ، وهو تهذيب علي كتاب والده : (البرود الصافية والعقود الصافية) (٧) .
- ٤٧ - شرح لمحمد عبد الحق حيدر آبادي ، سماه (تسهيل الكافية)

-
- (١) فهرس الاسكوريال ١٦/١ .
- (٢) بروكلمان ٣٢٤/٥ .
- (٣) كشف الظنون ١٣٧٣/٢ .
- (٤) بروكلمان ٣٢٣/٥ .
- (٥) المخطوطات اللغوية في مكتبة المتحف ص ٤٨ .
- (٦) فهرس مكتبة الدولة ٧٤/٥ .
- (٧) بروكلمان ٣٢٣/٥ .
- (٨) بروكلمان ٣٢٣/٥ .

أكمله سنة (١٢٨٦ هـ) طبع عدة طبعات ، احدثها في لاهور سنة :
(١٣١١ هـ) (١) .

٤٨ - حاشية على (شرح ديباجة الكافية) لفاضل امير ، منه
نسختان في مكتبة حاجي سليم اغا في استانبول ، رقم ١٠٩٦ ،
١٠٩٨ (٢) .

٤٩ - شرح لتقي الدين ابراهيم بن حسين بن عبد الله بن ثابت
النحوي الطائي ، اسماء : (التحفة الوافية) (٣) .

٥٠ - شرح لامام الحرمين (٤) بعنوان : (كفاية العافية) منه
نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية ، رقم ١٥٤/٢ (٥) :

٥١ - شرح المقدمة الكافية ، لطاهر بن أحمد ، منه نسخة مخطوطة
في مكتبة الدولة ببرلين ، لم يذكر صاحبها ، رقم : ٦٥٥٩ (٦) .
ومنه نسخة اخرى في قليبج علي ، رقم : ٩٥٧ (٧) .

٥٢ - شرح لابن عبد الله محمد بن علي الطائي ، منه نسخة

(١) بروكلمان ٣٢٣/٥ .

(٢) بروكلمان ٣٢٣/٥ .

(٣) كشف الظنون ١٣٧٦/٢ .

(٤) لم اشر على ترجمة لهذا الشارح في كتب التراجم والمعروف
ان امام الحرمين هو الجويني ، وهو متقدم على ابن الحاجب فلا يمكن
ان يكون هذا الشرح له .

(٥) بروكلمان ٣٢٤/٥ .

(٦) فهرس مكتبة الدولة ٦٠/٥ .

(٧) بروكلمان ٣٢٤/٥ .

- مخطوطة في قبليج علي ، رقم : ٩٥٨ (١) :
- ٥٣ - شرح لعبسى بن محمد الصفوي (ت ٩٠٦ هـ) منه نسخة مخطوطة ضمن مجموعة في مكتبة الدولة ببرلين رقم : ٦٥٨٣/١ (٢) واخرى في مكتبة طوب قاپسي سراي باستانبول رقم : ١٨٨٥ ، H ، E ٧٨٨٣ (٣) :
- ٥٤ - شرح الفقاعي ، منه نسخة في دار الكتب المصرية رقم ١٠٥٥ (٤) .
- ٥٥ - شرح الامام تاج الدين ابي محمد علي بن عبد الله ابي الحسن الاردبيلي ، ثم التيزي (ت ٧٤٦ هـ) مهام : (مبسوط الكلام فيما يتعلق بالكلم والكلام) (٥) منه نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية (٦) .
- ٥٦ - حاشية على شرح الكافية ، مؤلفها ابو بكر الصديق ، منه نسخة مخطوطة في مكتبة الاوقاف العامة ببغداد ، رقم : ١٤٦٩/١ (٧) مجاميع .
- ٥٧ - شرح ابيات الكافية والجامي ، لاحد عثمان الآق شهري ،

-
- (١) بروكلمان ٣٢٤/٥ .
- (٢) فهرس مكتبة الدولة ٧٢/٥ .
- (٣) مجلة المورد المجلد الخامس العدد الثالث ص ٢٦١ .
- (٤) فهرس دار الكتب المصرية ١٣٣/٢ .
- (٥) كشف الظنون ١٣٧٥/٢ .
- (٦) بروكلمان ٣٢٤/٥ .
- (٧) فهرس المخطوطات العربية في مكتبة اوقاف بغداد ٢٧٨/٣

- طبع في استانبول سنة ١٢٦٢ هـ ، ١٢٧٨ هـ ، وفي بولاق سنة ١٢٩١ هـ (١) .
- ٥٨ - (حل تركيب الكافية) محمد حسين كركهلوتي ، منه نسخة مخطوطة في مكتبة بوهار بكلكتا ، رقم : ٣٩٢ ، واخرى في مكتبة رضا في رامپور بالهند رقم ٩٥ - ٩٧ (٢) .
- ٥٩ - شرح بالفارسية بعنوان : (شرح كيباني) لعلي بن محمد المعروف بالشريف الجرجاني ، منه نسخة في مكتبة جمعية المشرقين الامان رقم ٥٢ ، واخرى في المكتبة الرضوية في ايران رقم ٥٠ ، واخرى في مكتبة سيهالار في ايران رقم ٣٦٨ (٣) .
- ٦٠ - شرح بالفارسية بعنوان : (حل تركيب كافية) ليرهان الدين بن شهاب الدين عبد جاني : طبع في لنكو سنة ١٨٨٤ م (٤) .
- ٦١ - شرح بالفارسية بعنوان : (لامع الغموض) لابن عبد النبي ابن علي احمد نكري ، طبع في الهند سنة ١٨٨١ م ، ١٨٩٦ م (٥) .
- ٦٢ - شرح بالفارسية ، في الكافية لـ (اعجاز احمد) طبع في دلهي سنة ١٣٠٦ هـ (٦) .
- ٦٣ - شرح بالفارسية لـ (عبد الواحد بن ابراهيم قطب) منه نسخة مخطوطة في مكتبة رايلاند ما نشسر D٧٨٤ (٧) :

-
- (١) بروكلمان ٣٢٤/٥ :
 (٢) بروكلمان ٣٢٤/٥ .
 (٣) بروكلمان ٣٢٤/٥ :
 (٤) بروكلمان ٣٢٤/٥ .
 (٥) بروكلمان ٣٢٤/٥ .
 (٦) بروكلمان ٣٢٥/٥ :
 (٧) بروكلمان ٣٢٥/٥ .

٦٤ - شرح لعلم الدين قاسم بن يوسف بن معوضه ، اسماء : (ايضاح المعاني الصلية) منه نسخة مخطوطة في مكتبة خان بهادر خندا باخش في پاتنه رقم ١ ١٥٢٤ (١) .

٦٥ - شرح لعبد الله بن يحيى بن محمد الناطري ، اسماء : (اللالي الصافية في سلك معاني الفاظ الكافية) ألفه سنة (٥٨٩٦) منه نسخة في مكتبة خان بهادر خندا باخش ، پاتنه الهند ، رقم : ١٩٠٠ ، اخرى في مكتبة بنكيپور الهند رقم ١ ٢٠٧٢/٢٠ (٢) .

٦٦ - شرح بعنوان : (كشف الحقائق) للحكيم شاه محمد بن المبارك القزويني ، (توفي زمن السلطان سليمان) (٣) .

٦٧ - شرح الكافية لم يعرف صاحبه ، منه نسخة مخطوطة في مكتبة الدولة برلين رقم : ٦٥٨٩ (٤) .

٦٨ - شرح مسائل الكحل من الكافية ، لشمس الدين الكيساري منه نسخة مخطوطة ضمن مجموعة في اوقاف الموصل رقم : ٢٢/١ (٥) .

٦٩ - شرح بالتركية ، لسردي ، منه نسخة مخطوطة في مكتبة جامعة برنستون ٣٨٤ (٦) .

٧٠ - شرح لمحمد بن حسن الرؤوسي ، منه نسخة مخطوطة في

(١) بروكلمان ٣٢٥/٥ .

(٢) بروكلمان ٣٢٥/٥ .

(٣) فهرس بلدية الاسكندرية ٢٨/١ .

(٤) فهرس مكتبة برلين ٧٤/٥ : .

(٥) فهرس مكتبة الاوقاف العامة في الموصل ١٨٩/٣ .

(٦) بروكلمان ٣٢٥/٥ .

المكتبة الأصلية بمحدر آباد - كتبت قبل سنة (٧١٣ هـ) - رقم ١ : ٢٩٤ (١) :

٧١ - شرح ليعيش بن علي بن يعيش الحاجي النجوي (ت ٨٦٤٣) (٢).

٧٢ - شرح لجمال الدين محمد بن مالك ، وقد ذكره الأشموني في شرح منظومة الشارح بقوله : (واختار الناظم في نكتته على مقدمة ابن الحاجب) (٣) .

٧٣ - شرح كافية ابن الحاجب ، تأليف بدر الدين محمد بن ابراهيم ابن سعد الله بن جماعة (ت ٧٣٣ هـ) منه نسخة مخطوطة في (جامعة استانبول) رقم : ١٣٦٧ (٤) .

٧٤ - (مصباح الراغب ومفتاح المسارب على كافية ابن الحاجب) لعز الدين بن محمد (من أهل القرن العاشر) منه نسخة مخطوطة في صنعاء ، رقم : ٤٢٣ (٥) .

٧٥ - شرح لمولى فخر الدين احمد الجيلي الاصبهاني (٦) (كن موجوداً سنة ٧٢٩ هـ) وهذا الشرح : (قال ، قلنا) منه نسخة مخطوطة - كتبت بالفارسية بغير تاريخ - في مكتبة بلدية الاسكندرية رقم : ٤٧٣٠٧ - ح (٧) .

(١) بروكلمان ٣٢٥/٥ .

(٢) خزانة الادب ٦٣٥/٣ .

(٣) شرح الاشموني على الفية ابن مالك ٦٧/١ .

(٤) معهد احياء المخطوطات العربية ص ٣٨٧ .

(٥) مجلة المورد المجلد الثالث العدد الأول ص ٢٤٠ .

(٦) كشف الظنون ١٣٧٥/٢ .

(٧) فهرس مكتبة بلدية الاسكندرية ٢٣/١ .

- ٧٦ - شوح شمس الدين محمود بن عبد الرحمان الاصفهاني
(ت ٧٤٩ هـ) (١) منه لسختان مخطوطتان في حوزة الاستاذ حازم
الحلي ١ صورها من دار الكتب المصرية (٢) .
- ٧٧ - شرح تاج الدين ابى احمد عبد القادر المعروف بابن أم مكتوم
القيسي الحنفي (ت ٧٤٩ هـ) (٣) .
- ٧٨ - شرح احمد بن محمد الزبيري الاسكندري المالكي (ت ٨٠١ هـ) (٤)
- ٧٩ - شرح لعلي بن محمد بن علي الحنفي المعروف بالشريف
الجرجاني (ت ٨١٦ هـ) منه نسخة مخطوطة في مكتبة المتحف العراقي
رقم : ١٨٢٠ (٥) ، ونسختان في دير الاسكوريال ، رقم : ٢١ ،
١٢٤ (٦) ونسختان في مكتبة شيخ الاسلام هارف حكمة في المدينة
المنورة ، رقم : ٤١١ م ، ٤١٥ ش (٧) .
- ٨٠ - شرح للشريف نور الدين علي بن ابراهيم الشيرازي ، للميل
الشريف الجرجاني (ت ٨٦٣ هـ) (٨) .

-
- (١) كشف الظنون ١٣٧١/٢ .
- (٢) سجل الاستاذ حازم الحلي هذا الشرح في كلية دار العلوم
جامعة القاهرة ، لنيل درجة الدكتوراه .
- (٣) كشف الظنون ١٣٧١/٢ .
- (٤) كشف الظنون ١٣٧١/٢ : .
- (٥) المخطوطات اللغوية في المتحف ص ٤٩ .
- (٦) فهرس الاسكوريال ١٦/١ .
- (٧) ابن الحاجب النحوي ص ٦١ .
- (٨) كشف الظنون ١٣٧٦/٢ .

- ٨١ - شرح بالتركية للشيخ المولوي اسحاق بن (ت ١٠٤١ هـ) (١)
- ٨٢ - شرح بالفارسية لمعين الدين محمد امين الهروي ، صنفه ،
لعبد الله خان ، وعلاء الدين علي بن محمد القوشي (٢) .
- ٨٣ - شرح للكافية ، شرح مختصر اهداء مؤلفه لعلاء الدين
عطاء الملك (٣) .
- ٨٤ - شرح على شرح المصنف ، للمولى حسن بن محمد البوريني
للشامي (ت ١٠٣٤ هـ) (٤) .
- ٨٥ - (تحفة ذوي الالباب في علم الاحراب) تأليف الامام
المنصور بالله القايم بن محمد (ت ١٠٢٩ هـ) أحد الأئمة الزيدية
باليمن ، وهو شرح على كافية ابن الحاجب ، منه نسخة مخطوطة
في دار الكتب المصرية ، رقم ٥٨٢٥ (٥) .
- ٨٦ - شرح محمد بن محمد الاسدي القديمي ، اسماء : (المتاهل
الصابية في حل الكافية) (٦) .
- ٨٧ - شرح بالفارسية ، للور الدين احمد بن عبد الله بن عبد القادر
الشيرازي الطاوسي الشافعي (٧) .
- ٨٨ - (شرح الكافية) لفضل الله بن عبد الحميد الزوزني المشهور

-
- (١) كشف الظنون ١٣٧٣/٢ .
- (٢) كشف الظنون ١٣٧٣/٢ .
- (٣) كشف الظنون ١٣٧٥/٢ .
- (٤) كشف الظنون ١٣٧٠/٢ .
- (٥) فهرس المخطوطات للقسم الأول ص ١٣٥ .
- (٦) كشف الظنون ١٣٧١/٢ .
- (٧) ايضاح المكنون في الدليل على كشف الظنون ٢٥٨/٢ .

- بالمفاضل (ت بعد ٧١٠ هـ) وسماء : (كفاية الكافية) (١) .
- ٨٩ - شرح احمد بن محمد الحلبي ، المعروف بابن الملا (ت في حدود ٩٩٠ - ١٠٠٠ هـ) (٢) .
- ٩٠ - شرح يعقوب بن احمد بن حاج عوض ، وهو شرح ممزوج اكبر حجماً من شرح الجامي ، ألفه سنة (٨٤٥ هـ) (٣) .
- ٩١ - شرح اسماعيل بن ابراهيم بن عطية البحراني ، سماء : (الاسرار الصافية والمقدمات الشافية في كشف مقدمات الكافية) (٤) منه نسخة في دار الكتب المصرية ، رقم : ٢١ (٥) .
- ٩٢ - شرح محمود بن محمد علي الآراني اسكناني ، وهو شرح مختصر (٦) .
- ٩٣ - (معرب الكافية لابن الحاجب) لمحمد بن ادريس بن الياس المرعشي (٧) منه نسخة مخطوطة في مكتبة طوب قايي سراي باستانبول : رقم ٤٢٢ (٨) .
- ٩٤ - شرح الكافية ، لاسحاق بن محمد بن العميد الملقب : بكبير

- (١) الدليل على كشف الظنون ٢٥٨/٢ .
- (٢) كشف الظنون ١٣٧١/٢ .
- (٣) كشف الظنون ١٣٧٦/٢ .
- (٤) كشف الظنون ١٣٧٦/٢ .
- (٥) فهرس دار الكتب المصرية ٧٥/٢ .
- (٦) كشف الظنون ١٣٧٥/٢ .
- (٧) كشف الظنون ١٣٧٥/٢ .
- (٨) المورد المجلد الخامس العدد الرابع ص ٢٢٠ .

- الدهلوي (١) منه نسخة مخطوطة - بعنوان : (فوائد منتخبة) - ضمن مجموعة في مكتبة طوب قايي سراي رقم : ١٦٦٦/٤ ، H ٧٧٨١ (٢) .
- ٩٥ - شرح لعلاء الدين الغفاري (الفناري) (٣) .
- ٩٦ - شرح البرقلمي (٤) .
- ٩٧ - شرح صفي بن نصير ، بعنوان : (غاية التحقيق) (٥)
- منه نسخة مخطوطة في مكتبة أوقاف بغداد ، رقم : ٩٦٩٥/٢ (٦) .
- ٩٨ - شرح حسن راست ، وهو شرح ممزوج ، كشرح الصلوي (٧)
- ٩٩ - شرح خضر بن الياس الكمولجنوي ، سماه : الامثلة القطبية على كتاب ابن الحاجب صاحب النفس القدسية (٨) .
- ١٠٠ - شرح ابراهيم بعروش ، الذي سماه : (الوافية في شرح الكافية) منه نسخة مخطوطة في المكتبة القادرية ببغداد (٩) .
- ١٠١ - شرح الشيخ سعد بن احمد التلي ، منه نسخة مخطوطة في خزانة السيد هبة الدين الشهرستاني (١٠) .

-
- (١) كشف الظنون ١٣٧٤/٢ :
- (٢) المورد المجلد الخامس العدد الثالث ص ٢٦١ .
- (٣) كشف الظنون ١٣٧١/٢ .
- (٤) كشف الظنون ١٣٧١/٢ .
- (٥) كشف الظنون ١٣٧١/٢ .
- (٦) فهرس المخطوطات العربية في مكتبة أوقاف بغداد ٣٢٧/٣ .
- (٧) كشف الظنون ١٣٧٦/٢ :
- (٨) كشف الظنون ١٣٧٣/٢ .
- (٩) ابن الحاجب النحوي ص ٦٥ .
- (١٠) الذريعة ٣٠/١٤ .

- ١٠٢ - شرح الشيخ كمال الدين بن معين الدين محمد الفسوي
القنوي الفارسي (١) .
- ١٠٣ - شرح السيد نعمة الله بن عبد الله الموسوي القسري الجيزاري
(ت ١١١٢ هـ) (٢) منه نسخة في دار الكتب المصرية ، رقم :
١٦٣٤ (٣) - .
- ١٠٤ - شرح فاضل افندي ، منه نسخة في جامع الزيتونة ، رقم :
٣٩٩٩ (٤) .
- ١٠٥ - شرح الشيخ رودس زادة المسحي بـ (الايضاح) منه
نسخة بخط المؤلف في مكتبة شيخ الاسلام بالمدينة المنورة ، مع نسخة
أخرى (٥) .
- ١٠٦ - (الموارد العبدية الصافية في شرح للكلية الوافية) ليوسف
العلامي ، منه نسخة مخطوطة في مكتبة أوقاف الموصل ضمن مجموعة
رقم ٢٢/٦٤ (٦) .
- ١٠٧ - شرح حسين بن معين الدين العبيدي ، سماه : (مرضي
الرضي) (٧) .

- (١) الدرعية ٣٠/١٤ .
- (٢) الدرعية ٣٠/١٤ .
- (٣) فهرس دار الكتب المصرية ١٥/٢ .
- (٤) ابن الحاجب النحوي ص ٦٥ .
- (٥) ابن الحاجب النحوي ص ٦٤ .
- (٦) فهرس مكتبة أوقاف الموصل ١٦٣/٤ .
- (٧) كشف الظنون ١٣٧٢/٢ .

- ١٠٨ - شرح محمد بن عبد الغني الأردبيلي ، منه نسخة في مكتبة الحكيم في النجف الاشرف رقم ١٩٠٢ (١) .
- ١٠٩ - شرح أبي إسحاق ابراهيم بن محمد بن عبد القادر التاولي الرباطي . منه نسخة مخطوطة في الخزانة العامة بالرباط رقم : ١٧١٦ (٢)
- ١١٠ - شر عبد الله بن علي بن محمد المعروف بفلك العللاء التبريزي ، سماه : (الهادية الى حل الكافية) (٣) :
- ١١١ - شرح داود بن محمد بن داود المالكي الأزهري ، منه نسخة مخطوطة في جامع الشيخ ، رقم : ٤٥ (٤) .
- ١١٢ - وقد اختصر (الكافية) المولى فضيل بن علي الجمالي (ت ٩٩١ هـ) وسماه : (الوافية) (٥) .
- ١١٣ - واختصرها برهان الدين بن عمر الجعبري (ت ٧٣٢ هـ) (٦)
- ١١٤ - واختصرها محمد بن الشيخ محمود المغلوي الوفائي (٧)
- ١١٥ - شرح شمس الدين بن القاضي كمال الدين ، كتبه لخدام الوزير سنان باشا ، سماه : (فتح الفتاح) (٨) .

-
- (١) ابن الحاجب للنحوي ص ٦٤ :
- (٢) ابن الحاجب للنحوي ص ٦٤ :
- (٣) كشف الظنون ١٣٧٦/٢ .
- (٤) معهد احياء المخطوطات العربية ص ٣٨٤ .
- (٥) كشف الظنون ١٣٧٣/٢ .
- (٦) كشف الظنون ١٣٧٣/٢
- (٧) كشف الظنون ١٣٧٣/٢
- (٨) كشف الظنون ١٣٧٣/٢

- ١١٦ - (كشف الوافية في شرح الكافية) لمحمد بن عمر الحلبي
(٨٥٠٢ هـ) .
- منه نسخة مخطوطة في مكتبة اوقاف الموصل، رقم ١٦/٢٣١ (١)،
واخرى في مكتبة طوب قايي سرايي باستانبول ، ضمن مجموعة ،
رقم : ١٦٦٦/١ ، H ٧٧٨١ (٢) ، وثالثة في مكتبة الدولة ببرلين ،
رقم : ٦٥٦٧ (٣) .
- ١١٧ - حاشية على كافية ابن الحاجب لم يعرف صاحبها ، منه
نسخة مخطوطة في مكتبة طوب قايي باستانبول ضمن مجموعة ،
رقم : ١٦٦٦/٣ ، H ٧٧٨١ (٤) .
- ١١٨ - واختصر الكافية القاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر
البيضاوي (ت ٤٨٥ هـ) ، ومما : (اللب) (٥) ، وله شرح
ذكوانه في رقم ١ (٥) - ومن (اللب) نسخة مخطوطة في مكتبة
طوب قايي ، رقم : ١٨٨٢ ، H ، E ، ٧٧٦٨ (٦) .
- ١١٩ - شرح كافية ابن الحاجب ، لم يذكر صاحب الشرح ، منه
نسخة مخطوطة في مكتبة الامتاز محرم جلبي المرعشي بمدينة مرعش
في تركيا ، رقم : ٤٦ (٧) .

-
- (١) فهرس مكتبة أوقاف الموصل ١٨٦/١ .
- (٢) مجلة المورد المجلد الخامس العدد الثالث ص ٢٦١ .
- (٣) فهرس مكتبة الدولة برلين ٦٥/٥ .
- (٤) مجلة المورد المجلد الخامس العدد الثالث ص ٢٦١ .
- (٥) كشف الظنون ١٣٧٣/٢ .
- (٦) مجلة المورد المجلد الخامس العدد الثالث ص ٢٥٩ .
- (٧) مجلة المورد المجلد الرابع العدد الرابع ص ٣٠٥ .

- ١٢٠ - شرح كافية ابن الحاجب ، للسيوطي (ت ٩١١ هـ) ،
 منه نسخة مخطوطة في مكتبة الاستاذ محرم جلابي المرعشي ، رقم : (١)٤٧
 ١٢١ - شرح مختصر الكافية ، لشارح لم يذكر اسمه ، منه نسخة
 مخطوطة في مكتبة طوب قاپسي ، رقم : ١٨٨٤ ، H ، E ٧٧٥٤ (٢)
 ١٢٢ - شرح الكافية ليحيى بن الحسين بن أمير المؤمنين ، منه
 نسخة مخطوطة في مكتبة الدولة ببرلين ، رقم : ٦٥٩٢ (٣) .
 ١٢٣ - شرح كافوة ذو الارب المحبة في علم العرب . لم يذكر
 مصنفها ، منه نسخة مخطوطة في مكتبة الدولة ببرلين ، رقم : ٦٥٦٠ (٤)
 ١٢٤ - النكت على مواضع من الكافية الحاجبية والشافية والخلاصة
 الالافية ، وشذور الذهب ، ونزهة الطرف للسيوطي ، منه نسخة في
 مكتبة أوقاف بغداد ، رقم : ١٢٢٠ ، ١٤٢٠ (٥) .
 وقد ذكر آلورد أربعة وعشرين شارحاً للكافية ضمن مجموعة
 رقم : ١ - ٦٥٨٣/٢٤ (٦) .

منظومات الكافية وشرح المنظومات

- ١ - نظمها ابن الحاجب للملك الناصر داود بن الملك المعظم ،
 (١) نفس المصدر السابق ص ٣٠٥ .
 (٢) مجلة المورد المجلد الخامس العدد الثالث ص ٢٥٨ .
 (٣) فهرس مكتبة الدولة ٧٥/٥ .
 (٤) فهرس مكتبة الدولة ٦٠/٥ .
 (٥) فهرس مكتبة أوقاف بغداد ٣٥٨/٣ .
 (٦) فهرس مكتبة الدولة في برلين ٧٢/٥ .

وسماها : الوافية ، منها نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية (١) ،
رقم : ١٠٤٩ وأخرى في مكتبة طوب قاني باستاقبول ، رقم :
٢١٧٢ ، A ، ٧٧٨٤ (٢) .

٢ - نظمها مجد سنة ١٠٢٩ ، وسمى النظم : بـ (الوافية) ،
وجاءت تسميتها هذه في أول المنظومة حيث قال :

وَبَعْدُ قَدْ سَابِرْتُ نَحْوَ الْكَافِيَةِ منظومةً أُسَمِّيْتُهَا : بـ (الوافية)
منها نسخة مخطوطة في مكتبة المتحف العراقي ، رقم : ٣٠٤ (٣)

٣ - ونظمها مجد الشيخ معروف النودهي (ت ١٢٥٤ هـ) ،
وسماها : (كفاية الطالب) ، منها نسخة مخطوطة في مكتبة المتحف
العراقي ، رقم ٢٤٩١ (٤) .

٤ - منظومة لابراهيم التمشيندي السبستري ، نظمها سنة (٨٩٠٠) (٥)

٥ - منظومة لم يعرف ناظمها ، نظمت سنة (٧٥٢ هـ) (٦) .

٦ - نظمها شمس الدين أبو عبد الله مجد بن عبد الله بن عمر بن
أحمد العزال الكوفي ، سماها : (نهاية المطالب في نظم كافية ابن
الحاجب) (٧) .

(١) فهرس دار الكتب المصرية ١٧٤/٢ .

(٢) مجلة المورد المجلد الخامس العدد الثالث ص ٢٦١ .

(٣) المخطوطات اللغوية في المتحف ص ٥٤ .

(٤) المخطوطات اللغوية في المتحف ص ٦٤ .

(٥) بروكلمان ٣١٦/٥ .

(٦) بروكلمان ٣٢٦/٥ .

(٧) - بروكلمان ٣٢٦/٥ .

- ٧ - نظمها ابراهيم ششيري ، منها نسخة مخطوطة في مكتبة رضا في رامپور - الهند - رقم : ٢٦٦٠ (١) :
- ٨ - نظمها حسام الدين اسماعيل بن ابراهيم (ت ١٠١٦ هـ) (٢)
- ٩ - نظمها أمير مصطلى الشيرازي (٢) :

شروح منظومات الكافية

- ١ - شرح ابن الحاجب المنظومة بشرح سماه : (شرح الوافية نظم الكافية) ، وهو الكتاب الذي نحققه .
- ٢ - شرح (الوافية) التي نظمها مجد سنة (١٠٢٩) ، فقد شرحها ولده في حياته (٤) ، منه نسخة في المتحف العراقي رقم : ٣٠٤ (٥)
- ٣ - نظم (الكافية) حسام الدين اسماعيل بن ابراهيم (ت ١٠١٦ هـ) ، وشرح النظم (٦) .
- ٤ - شرح منظومة ابن الحاجب لعبد الدين اسماعيل الأيوبي صاحب حماة (ت ٧٣٢) (٧) . و (الكافية) بهذا الاهتمام من جمهرة النحاة المعاصرين لصاحبها والمتأخرين عنه ، تحتل المرتبة الاولى بكثرة

(١) بروكلمان ٣٢٦/٥ .

(٢) كشف الظنون ٣٧٢/٢ .

(٣) كشف الظنون ٣٧٣/٢ .

(٤) النظم والشرح في كتاب واحد .

(٥) المخطوطات اللغوية في المتحف ص ٥٤ .

(٦) كشف الظنون ١٣٧٣/٢ .

(٧) كشف الظنون ١٣٧٤/٢ .

الشروح والتعليقات والنظم ، حيث لم يصل أي مصنف من مصنفات النحاة الى ما وصلت اليه (الكافية) التي بلغت شروحها مئة وخمسين شرحاً ، واذا أضفنا الى هذا العدد النظم وشر النظم ، وصل العدد الى مئة وستين ، واذا أضفنا الى هذا العدد الحواشي على الشروح ، ليزاد العدد على المئتين .

وبذلك يمكننا القول : ان (الكافية) أبرز كتاب اكتسب شهرة واسعة عند النحاة ، وما كانت تلك الشهرة إلا أنه جديد في منهجه ، جديد في اتجاهه التعليمي ، مشوق في مادته .

اهمية الوافية

إن حفظ النصوص المنظومة أسهل من حفظ النثر ، لذلك انجده العلماء الى نظم القواعد النحوية واللغوية ، وغير ذلك من العلوم (١) الاخرى تسهلاً على الدارسين .

فقد وضع عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٦٧ هـ) (٢) منظومة ب (الظاء والضاد) (٣) ، ونظم القاسم بن علي الحريري (ت ٥١٦ هـ) منظومة بالنحو ، سماها : (ملحة الاعراب) (٤) . أما الفترة التي عاش فيها ابن الحاجب فقد ازدهرت بكثرة المنظومات

(١) مثل بدء الأمالي في التوحيد ، ومتون الفرائض ، ومتون المصطلح في الحديث هداية الصبيان في تجويد القرآن ، أنظر مجمع مهمات المتون ص ١٩ ، ٤٦ ، ٥٧ ، ١١٨ .

(٢) ، (٣) لغة العرب المجلد السابع ص ٤٦١ .

(٤) انظر ترجمته في بغية الوعاة ٢/٢٥٧ .

وخاصة في العلوم العربية ، فقد وضع ابن الحاجب منظومتين في النحو هما : (الوافية نظم الكافية) ، و (المؤنثات الساعية) (١) ، وواحدة في العروض سماها : (المقصد الجليل في علم الخليل (٢)) ، وقد حاصره يحيى بن معط (٦٢٨ هـ) الذي اشتهر بنظم (الفتيه) المشهورة (٣) ، وفتح بن موسى الخضراوي (ت ٦٦٣ هـ) الذي نظم (مفصل الزمخشري) ، و (سيرة ابن هشام) و (اشارات ابن سينا) وله منظومة في (العروض) (٤) ، والشيخ عبد الرحمن بن اسماعيل المعروف بأبي شامة (ت ٦٦٠ هـ) الذي نظم (مفصل الزمخشري) (٥) وابن مالك الأندلسي (ت ٦٧٠ هـ) ، وتبعهم كثير من النحاة المتأخرين .

ومنظومة (الوافية) لابن الحاجب من المنظومات المهمة ، لأنها وفّت بالمادة النحوية مع المحافظة على المنهج المنظم ، فهي وافية (للكافية) كما قال صاحبها (٥) .

وبعد إن هذه أرجوزة في علم الاعراب أنت وجيزه
من أجلها أسميتها (بالوافيه) لكونها وفّت بنظم (الكافيه)

(١) البلغة في شذور اللغة ص ١٥٧ .

(٢) منه ثلاث نسخ في دار الكتب المصرية رقم ٦٨ ، ١٩٠٣٤٣٠ ،

(٣) بقية الوعاة ٢/٢٤٢ .

(٤) بغية الوعاة ٢/٧٧ .

(٥) منظومة الوافية ق ١ .

الاختلاف بين الكافية والوافية

من المعروف أن ابن الحاجب نظم كافيته لغرض تعليمي تسهيلاً لحفظها ، حينما طلب منه ذلك ، إلا أننا نحاول أن نعرف ، هل اكتفى بنص كافيته ، أو زاد عليه ، أو نقص منه شيئاً ، نتيجة لخبراته التي تكونت منذ تأليفه الكافية الى وقت نظمها ؟ والاختلاف لا بد منه سواء أكان في اللفظ لاختلاف النظم عن النثر ، أم بالمادة ، لطول الزمن بين النثر والنظم ، ولأجل أن يتضح لنا ذلك بجلاء نختار نصوصاً من الكتابين ونقارنها ببعضها .

حرف الكلمة في الكافية بقوله : والكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد ، وهي : اسم ، وفعل ، وحرف (١) ، وقال في النظم (٢) :
اللفظ موضوع لمعنى مفرد كلمة جنس ثلاث تغتدي
اسم وفعل ثم حرف تأني محصورة بالنفي والاثبات
من ملاحظة النصين نجد هما متطابقين في المادة ومختلفين في اللفظ ، وهذا الاختلاف تقتضيه طبيعة النظم .

(١) الكافية (طبعة قديمة) ص ٢ .

(٢) الوافية ق ١ .

أما الاختلاف بين النصين في اللفظ والمادة ، فقد ورد في موضوع خصائص الاسم ، قال في الكافية : « ومن خواصه دخول اللام ، والجر ، والتنوين ، والاستناد اليه ، والاضافة » (٣) وقال في النظم (١) .

باللام خصّ الاسم والاستناد اليه والجر وان تنادي والنعت والتنوين والتصغير والجمع بالتصحيح والتكسير ذكر في الكافية خمس خصائص ، وهي : دخول اللام ، والجر ، والتنوين ، والاستناد اليه ، والاضافة ، وقد أضاف في الوافية الى هذه الخصائص خمساً أخرى ، وهي : النداء ، والنعت ، والتصغير ، والجمع الصحيح ، وجمع التكسير ، وهذه زيادة في اللفظ والمادة . وقد اتفق النحاة قبل ابن الحاجب على ذكر الخمس التي ذكرت في الكافية ، وتفرد صاحبنا بذكر الخمس التي وردت في الوافية ، مما يوضح لنا تجربته الرائدة في مادة النحو التي ظهرت بعد تأليفه لكافيته .

عرّف العامل في الكافية بقوله : « العامل مابه يتقوم المعنى المقتضى للاعراب » (٢) ، اما في الوافية فقد أهمل العامل وتعريفه والتعليق عليه ، وما كان ذلك إلا لاتجاهه الى تسهيل مادة النحو الذي ظهر بصورة أوضح في شرحه للوافية . ومن المسائل التي أعاد النظر فيها بعد نظمه للوافية ، وأضاف

(١) الوافية ق ٤ .

(٢) الكافية ص ٥ .

(٣) الكافية ص ٣ .

اليها أفكاراً جديدة ، مسألة الأفعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل ، قال
في الكافية : (والمتعدي يكون الى واحد كضرب ، والى اثنين كأعطى
وهكيم ، والى ثلاثة ، كأعلم ، وأرى ، وأنبأ ، ونبأ ، وخبر ،
وأخبر ، وحدث ، وهذه مفعولها الاول كلفعل أعطيت ، والثاني
والثالث كفعولي علمت (١) ، ، وقال في الوافية (٢) :

أعلمتُ مع أريتُ لا أظننتُ ولا أخلتُ لا ولا أزعمتُ
وقد يجي لواحد واثنين وجاءت الثلاث في فعلين
وأخبروا وخبروا وحدثوا وأنبتوا ولبتوا مستحدث
في البيت الاول ذكر رأي الاخفش في تعدية الافعال (أظننتُ
وأخلتُ وأزعمتُ) (٣) الى ثلاثة مفاعيل ، ورفضه ، وهذا غير موجود
في الكافية ، وفي البيتين التاليين خالف ما ذكر في الكافية من
الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل ، ففيها جعل الافعال السبعة جميعها
متعدية الى ثلاثة مفاعيل ، وفي الوافية جعل المتعدي الى ثلاثة مفاعيل
(أعلمتُ ، وأريتُ) ، أما أخبر ، وخبر ، وأنبأ ، ونبأ ،
وحدث ، فقد جعلها متعدية الى مفعول به واحد وليس الى ثلاثة
مفاعيل ، وجعل الثاني والثالث من مفاعيل هذه الافعال مفعولاً
مطلقاً ، وذلك بفهم من قوله : (مستحدث) ، أي دال على
الحدث (٤) .

(١) المصدر نفسه ص ٨٧ .

(٢) الوافية ق ٢٥ .

(٣) شرح الوافية ق ٨١ :

(٤) ينظر : شرح الوافية لابن الحاجب ورقة ٨١ ، شرح الكافية

له أيضاً ص ١١٠ .

من هذه الموازنة التي عقدناها بين المصنفين ، يتضح لنا أن الوافية وإن كانت نظماً للكافية ، وغرضها تعليمي إلا أنها تختلف عنها من حيث الأفكار الجديدة ، التي أضافها المصنف نتيجة لتجاربه التعليمية ، وحذفه بعض الأفكار التي لا تتلائم مع أهمية الكافية . وبعبارة أوضح يمكن أن نقول : إن الوافية جاءت باستدراكات على الكافية لم يتسن لابن الحاجب ادخالها عليها ، نظراً لشيوع الكافية بين العلماء .

الفصل الثاني

شرح الوافية

- ١ - أهمية شرح الوافية
- ٢ - منهج ابن الحاجب في شرح الوافية
- ٣ - الدليل عند ابن الحاجب
- ٤ - العلة عند ابن الحاجب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

وبعد فقد حضر في هذا الاجتماع

الذين هم في هذا الاجتماع

والذين هم في هذا الاجتماع

شرح الوافية

شرح الوافية الذي نحققه ، يقوم تحقيقه على نسختين اثنتين ، بعد تصفحي لفهارس المخطوطات المعتمدة لم اهتم الى ثالثة لها ، اولاهما نسخة مصورة عن مخطوطة في مكتبة دير الاسكوربال برقم ١٤٦ (١) ، وهي نسخة جيدة إلا أن فيها نقصاً حصل بسبب التامسح كما يبدو ، سوف نبينه في موضوع وصف النسختين ، والثانية نسخة مخطوطة في مكتبة أحمد عارف حكمة في المدينة المنورة (٢) .
ولشرح الوافية غير شرح المصنف شرحان :

- ١ - شرح لمحمد بن عمر الحلبي ، منه نسخة مخطوطة في امبونج ، برقم ٧١٣ (٣) .
- ٢ - شرح لمجهول ، منه نسخة مخطوطة في ليدن برقم ١٦٠ ، واخرى في برديانا ١٨٨١/١ ، وثالثة في الجزائر برقم ٦٦ (٤) .

اهمية شرح الوافية

أوضحنا أهمية النظم ، وبيننا زيادته في الآراء النحوية على للكافية ،

(١) لقد صور هذه المخطوطة طارق عبد عون ، وزودني بها مشكوراً .

(٢) منها نسخة مصورة في جامعة الدول العربية .

(٣) بروكلمان ٣٢٦/٥ .

(٤) المصدر نفسه ٣٢٦/٥ .

ونظراً لأهميته طلب الملك الناصر داود من المصنف شرحه ، فشرحه له وتظهر أهمية هذا الشرح بالنسبة (للكافية) ، و (شرحها) و (الوافية) ، لكونه متأخراً عنها ، فلا بد أن يكون الشارح قد أضاف في هذا الشرح ما استجد في ذهنه من آراء تتعلق في المادة وطريقة الشرح ، ولا يمكن أن يكون الشرح تكراراً لوافيته وكافيته ، لأن ابن الحاجب عُرِفَ بدقّة التحقيق والتثبت للتام (١) والذكاء والفتنة ، وإذا كان تكراراً فما الفائدة التي يجنيها من وجود شرحين متفقين للكافية ، أحدهما شرح الكافية ، والثاني شرح للوافية التي هي تكرار للكافية ، على رأي من يقول بهذا الزعم .

يمكن أن نففي شبهة التكرار بدليّلين : الاول طريقة الشرح ، والثاني إختلاف رأي المصنف في (شرح الوافية) عن رأيه في الكافية وشرحها .

١ - طريقة الشرح :

طريقة ابن الحاجب في شرح النظم تختلف عن طريقة من سبقه من النحاة ، فهو يذكر بيتاً ، أو بيتين ، أو ثلاثة ، أو مجموعة كبيرة من الأبيات ، قد تصل في عدد أبياتها الى العشرين (١) ، أو الستة والثلاثين (٣) بيتاً ، حسب أهمية الموضوع وكبر حجمه .

(١) أنظر وفيات الأعيان ٤١٤/٢ .

(٢) شرح الوافية ق ٦٢ .

(٣) المصدر نفسه ق ٨٩ .

وطريقة شرح الآيات هذه على ما يبدو ناجحة في وقته ، وقد استمر نجاحها الى وقت قريب ، والدليل على نجاحها انها استعملها المتأخرون عن ابن الحاجب مثل ابن النازم ، وابن عقيل وغيرهم .

٢ - اختلاف شرح الوافية عن الكافية وشرحها

إن تناول ابن الحاجب للموضوعات في مصنفاته النحوية يختلف بحسب تقدمها وتأخرها ، فقد يذهب الى رأي في مصنف متقدم ، ويخالفه في المتأخر ، أو قد يوافق الرأي السابق ، إلا أنه يستدل بدليل أكثر وضوحاً من الدليل السابق ، وقد نلاحظه في مصنف سابق يتناول موضوعاً بالشرح والمناقشة ، لكنه اذا عرض له في مصنف متأخر يشير الى إشارة هابرة ، بغير مناقشة إحصاءاً على المصنف السابق ، لكنه في الوقت نفسه لا يشير الى ذلك المصنف ، كما يفعل النحاة الذين تعدد مصنفاتهم .

ولما كنا قد قارنا بين آيات من الوافية ، ونصوص من الكافية ، نحاول الآن أن نقارن بين نصوص من شرح الوافية ونصوص من شرح الكافية ، كي يتضح الفرق بين الشرحين .

١ - صرف سراويل ومنعها من الصرف

قال في شرح الكافية : « وسراويل في الاعتراض على هذا الباب اشكل من (حضاجر) إذا لم يصرف ، ولذلك اضطرب فيه ، فقال قوم : أعجمي حُمل على موازنه في العربية - كصاييح ،

فأجري مجراه تشبيهاً له به ، ولما لم يكن من جنس كلامهم اتبعوه
 مشابهه فحملوه عليه ، ويلزم هؤلاء أن يقولوا : الجمع وما أشبه
 الجمع ، وقال قوم : هو عربي ، ولكنه في التقدير ، فيجملون
 (سراويل) في التقدير جمعاً (لسروالة) ، ثم أطلق اسم جنس على
 هذه الآلة المفردة ، وهو بعيلة في أسماء الأجناس ، فإن مثل ذلك
 لم يثبت إلا في الاعلام ، ثم قال : وإذا صُرف فلا اشكال على
 ما ذكرناه ، لأننا قلنا الجمع المانع شرطه صيغة منتهى الجموع ، وقد
 فقد ههنا كونه جمعاً ، فلا أثر له عند فقدان السبب ، وأما من
 قال : العلة كونه لا تظهر له في الآحاد ، فلا اشكال صرف أو لم
 يصرف (١) ، وقال في شرح الوافية : « يعني أن (سراويل) إنما
 برد إذا لم يصرف ، لأنه ليس بجمع ، لأنه اسم لهذه الآلة المفردة ،
 ومع ذلك فقد مُنِعَ من الصرف وليس بعلم ، فيقال : منقول عن
 الجمع ، كما قيل في (حضاجر) ، لأن الاعلام كثر فيها النقل
 ولا يستبعد ، وأما أسماء الأجناس فيستبعد فيها النقل إلا نادراً
 كخازباز ، ولما كان سراويل ليس فيه ما يمنع الصرف إلا تقدير كونه
 جمعاً في الأصل منقولاً اسماً لهذه الآلة ، وإن كان اسم جنس بعد
 النقل ، وجب المنع اليه ، وإن كان مستبعداً لثلا يؤدي الى خرم
 قاعدة معلومة ، وهو منع الصرف بغير علة ، فلذلك قُدِّرَ جمعاً
 (لسروالة) التي هي أيضاً اسم لهذه الآلة ، وجمع (سروالة) :
 سراويل ، ثم نقل اسماً لمفرده فبقى على ما كان من منع الصرف (٢)

(١) شرح الكافية ص ١٦ .

(٢) شرح الوافية ق ٩

من ملاحظتنا للنصين السابقين يتضح لنا أنه بعد أن ذكر مختلف الآراء ، ذهب في الكافية وشرحها الى جواز صرف سراويل ، ولكنه في شرح الوافية استدل بدليل العلمية واسم الجنس وضعفها ، ثم اعتمد على دليل الجمع ، ورجع منع صرف سراويل بوساطته ، ودليل الجمع من الأدلة القوية ، لوروده في الشعر العربي مفرداً كقوله : عليه من اللؤم سروالة فليس يرق لمستعطف (١) وبذلك نراه في شرح الوافية يصحح ما اختلف فيه في كتبه الأخرى.

ب - التنوين الغالي

قال في الكافية : « فان لحق التنوين قافية مقيدة ، سمي التنوين الغالي لقائه ، وفي كسر ما قبله وفتححه إحتمال ، والظاهر أن الفتح أولى مثل قول الشاعر :

وقاتم الأعماق غاوي المخترقن

ولا بُعد في كسر القاف ، إما لأن أصلها الكسر فحُركت عند الاحتياج الى تحريكها بحركتها الأصلية ، وإما لالتقاء الساكنين لأن أصلها الكسر ، والظاهر الفتح ، لما ثبت من أن مثلها إذا لحق بما آخره ساكن ، وحُرِكَ ذلك الساكن بالفتح ، ولا نظر الى التقاء الساكنين ، نحو اضربن واقتلن ، فان زعم من كسر أنها أشبه بمثلها في حينئذٍ وقد كُسِرَ ما قبلها ، فالجواب أن حملها على ما لم يكن له أصل في المعنى ، وهو نون التأكيد أشبه من حملها على ما له أصل

(١) البيت ذكره المبرد ولم ينسبه المقتضب ٣ / ٣٤٦ ، الاسم في

٤٧/٣ ، الخزانة ١١٣/١ .

في المعنى ، وهو العوض من المضاف اليه ، كان للفتح أولى ، (١) ، وهو بعد أن ناقش التنوين الغالي مناقشة مفصلة ، نراه يوجز هذه المناقشة في شرح الوافية بإيجاراً يكاد يضرب فيه عما ذكره في شرح الكافية ، كما ذكر في النص التالي : « يقول إن كان التنوين تنوين ترنم كقولهم (حبيب ومنزل) ، أو التنوين المسمى بالتنوين الغالي كقوله :

وقام الاعماق خاوي المخرفن

وهو الذي يترنمون به في القافية المقيدة ، فلا يختص باسم ولا فعل ، بل يكون في الاسماء والأفعال وفي الحروف (٢) ، وعندم مناقشة التنوين الغالي في شرح الوافية يرجع الى أنه ناقشه في شرح الكافية ، وتوصل الى نتيجة فتح ما قبل التنوين ، خلافاً لمن ذهب الى الكسر ، وهو الأخفش ، وبذلك تكون مناقشته في شرح الوافية من باب التكرار .

ج - تقديم الحال على المجرور

قال في شرح الكافية : « لا يجوز تقديم الحال على المجرور في الأصح ، وهو مذهب أكثر البصريين ، ووجهه أنه اذا كان مجروراً فالحال في المعنى له ، وحكمه منسحب على الحال في المعنى ، فكما لا يتقدم المجرور على الجار ، فكذلك على ما هو في حكمه ، فهذا معنى مناسب لامتناع تقديم حال المجرور ، ولم يسمع عن العرب

(١) شرح الكافية للمصنف ص ١٣٣ .

(٢) شرح الوافية ورقة ٩٩ :

مخالفة في الحكم ، فلا يصار الى سواء بمجرد القيام ، وتعمسك الآخرون
 بكونه حالاً ، وقد كثر تقديم الحال في كلامهم ، حتى صار ذلك
 معلوماً غير محتاج الى نقل في موضع مخصوص ، فجعلوا الباب كله
 واحداً ، والصحيح ما تقدم (١) ، . وقال في شرح الوافية : « ولا
 يتقدم حال المجرور عليه ، لذلك إذا قلت : مررت قائماً بهمرو ،
 كان الحال من المضمير الفاعل في مررت لا من عمرو ، وبتين بمثل :
 مررت قائمة بهند ، فيتعين المنع ، ومررت قائماً بهند فيتعين الجوار
 هذا قول الاكثرين ، وإنما منعه ، لأن الحال فيه معنى الوصفية ،
 فكروها أن يقدموها عليه ويدل على الامتناع ، أن مثل ذلك غير
 واقع كثيراً ، فلو كان جائزاً لوقع ، ولو وقع للفعل ، فدل على أنه
 ممتنع عندهم (٢) » ، على الرغم من اتفاق رأيي في كلا الشرحين إلا
 أنه اتبع طريقة تعليمية توضيحية في شرح الوافية أكثر وضوحاً من
 طريقته في شرح الكافية ، وذلك باستعماله التذكير ، والتأنيث ،
 وعودة الحال على المضمير المتقدم ، وعدم عوده على الاسم المتأخر .

د - صيغة « افعل به » في التعجب

قال في شرح الكافية : « وأما أحسن يزيد ! فأصله (أحسن
 زيد) عند سيبويه ، وفيه شدوذان : أحدهما استعمال الأمر بمعنى
 الماضي ، والآخر زيادة الباء في الفاعل ، ولا ضمير عنده في
 (أفعل) ، لأن (يزيد) عنده هو الفاعل . وذهب الأخفش وغيره

(١) شرح الكافية للمصنف ص ٤٠ .

(٢) شرح الوافية ورقة ٣٤ :

الى أن (أفعل) في الاصل أمر لكل أحد بأن يجعل زيداً كريماً ، أو حسناً وما أشبهه ، وفي (أفعل) ضمير الفاعل لابد منه ، إلا أنه جرى مستتراً للواحد ، والاثنين ، والجماعة ، لأنه جرى مجرى المثل ، والباء على هذا الوجه الثاني إما زائدة كأن أصل أكرم (يزيد) أكرم زيداً ، ثم زيد الباء ف قيل : أكرم زيد ، وقيل : الباء للتعدية ، كأن أكرم ، مثل قولهم : أكرم زيد ، أي صار ذا كرم ، فتقدر الهمزة للصيرورة ، مثلها في أغد البعير إذا صار ذا غدة (١) . وقال في شرح الوافية : « به في أفعل به عند سيبويه فاعل وصيغة الامر بمعنى الماضي في الاصل ، كأنه أحسن زيد ، ثم لما قصد التعجب ، غير الماضي الى صيغة الامر ، وزيدت الباء في الفاعل ، وفي ذلك تعسف . وأسهل منه مأخذاً أن يقال : إنه في الاصل أمر لكل أحد بأن يجعل زيداً كريماً أي بأن يصفه بالكرم ، والباء زائدة مثلها في ألقى بيده ، أو للتعدي ، كأن الاصل من أكرم زيد ، أي : صار ذا كرم ، ثم جيء بالباء للتعدي ، فصار معنى أكرم زيد ، أي : صيره ذا كرم ، وعلى هذين يكون في أفعل ضمير الفاعل مستتراً لا يتغير ، لأنه بعد استعماله بالياء للتعجب صار كالامثال التي لا تتغير (٢) . ومن تفحصنا للنصين السابقين يتضح لنا سهولة النص في شرح الوافية ، حيث إنه سار منتهجاً الطريقة التعليمية الواضحة التي تقرب المادة الى الأذهان ، مثال قوله : « به » عند سيبويه فاعل ، وصيغة الامر بمعنى الماضي ، ولما قصد التعجب غير الى صيغة الماضي ، وزيدت الباء في الفاعل ، وفي ذلك

(١) شرح الكافية للمصنف ص ١١٦ .

(٢) شرح الوافية ورقة ٨٥ .

نعسف ، وعندما رجح رأي الأخفش والكوفيين ، قال وأسهل منه مأخذاً أن يقال : إنه في الاصل أمر ، ثم ذكر الامثلة دعماً للقاعدة التي رجحها ، أما في شرح الكافية ، فقد أطلال المناقشة التقليدية ، وذكر الشلذوذيين اللذين ردّ بها رأي سيوبه ، ورجح رأي الاخفش والكوفيين ودعمه بالأدلة المختلفة ، وذكر كثيراً من الامثلة التي لا داعي لذكرها .

وبذلك يبرز إساوب شرح الوافية التعليمي الذي ابتعد فيه عن المناقشات الجانبية ، وتجنب طريقتة الصعبة في شرح الكافية التي كانت مثقلة بالمناقشات الجانبية .

منهج ابن الحاجب في شرح الوافية

إن الذي يلقي نظرة فاحصة على شرح الوافية ، يعلم أن ابن الحاجب قد أعاد النظر فيما كتبه في الكافية ، وما نظمه في الوافية ، في ضوء تجاربه في تدريس مادة النحو ، أما الهيكل العام في تبويب شرح الوافية ، فإنه يماثل تبويب الوافية ونص الكافية ، والوافية تآثله في تنظيم الموضوعات ، وشرح الوافية شرح للنظم . فلا بد من متابعته في التنظيم المنهجي ، وبذلك يتضح لنا أن الهيكل العام في هذه الكتب الثلاثة منهجها واحد ، فلا بد أن نعرف : أمقلاً فيها صاحبها أم مجدد ؟ الاجابة عن هذا السؤال تقتضي أن نعرف مدى علاقة ابن الحاجب بمن سبقه من جهة تنظيم المنهج ، فقد يبدو في الظاهر أن منهج الكافية يشبه منهج المفصل ، وذلك أن المفصل مقسم : الى الاسماء ، والأفعال ، والحروف والمشارك ، وعلى هذا يكون ابن

الحاجب في كافيته قد تابعه في الأسماء ، والأفعال ، والحروف ، وحذف المشترك ، وهذا هو الذي دفع طارق عبد عون لأن يقول : « مبار فيها - أي : الكافية - ابن الحاجب على نهج الزمخشري في فصله وفقى على آثاره وتبعه » ، ولا أظن هذا نقصاً في المنهج ، لأن تقسيم الزمخشري كتابه على أربعة أبواب : الأسماء ، والأفعال ، والحروف ، والمشارك ، إنما هو منهج سديد (١) ، وبعد ذلك ذكر الفرق بين الكافية والمفصل (٢) - والمعرفة تبعية ابن الحاجب المنهجية من عدمها ، يلزمنا معرفة تنظيم الزمخشري لفصله وابن الحاجب لكافيته ، أما الزمخشري فننتعرف على منهجه من كلامه ، قال في المفصل : « فأنشأت هذا الكتاب المترجم بكتاب المفصل في صنعة الإعراب ، مقسوماً أربعة أقسام : القسم الأول في الأسماء ، القسم الثاني في الأفعال ، القسم الثالث في الحروف ، القسم الرابع في المشترك من أحوالها وصنعت كل من هذه الأقسام تصنيفاً ، وفصلت كل صنف تفصيلاً حتى رجع كل شيء إلى نصابه ، وأستقر في مركزه (٣) » .

يظهر من هذا النص أن المفصل مقسم على أربعة أقسام ، وكل قسم مقسم على فصول ، وهذه الفصول تابعة جميعها إلى ذلك القسم ، دون أن ينظر إلى أقسام الكلمة الثلاثة ، وإلى الفصل بين النحو والصرف ولا يهمه في تقسيمه هذا أن يدخل الصرف مع النحو أم يخرج عنه :

(١) ابن الحاجب النحوي ص ٩٨ .

(٢) أنظر نفس المصدر ص ٦٩ - ٧٣ .

(٣) المفصل ص ٥ .

أما ابن الحاجب ، فقد انطلق في منهجه في الكافية من تقسيم
الكلمة ، قال في شرح الوافية :
اللفظ موضوعاً لمعنى مفرد كلمة جنس ثلاث تغتدي
اسم وفعل ثم حرف تأتي محصورة بالنفي والاثبات
ولما ذكر أنها ثلاثة أنواع ، ذكر ما يدل على الحصر : : الخ (١) «
بعد تعريفه للكلمة قسمها المصنف الى ثلاثة أقسام : الاسم ، والفعل ،
والحرف ، وبدأ بالاسم فناقشه من حيث حركة آخره الى معرب
بالحرركات ، ووضح نيابة الحركات بعضها عن بعض ، ثم ناقش
مرفوعات الاسماء ، ومنصوباتها ، ومجروراتها ، والتوابع ، والمبنيات
من الاسماء ، والمشتقات ، وبعد ذلك عرض للقسم الثاني من الكلمة ،
وهو الافعال على اختلاف أنواعها ، المبني منها ، والمعرب ، والجامد
والمتصرف ، وللتاقيص ، ثم تطرق الى القسم الثالث من الكلمة وهو
الحروف ، في هذا القسم ناقش الحروف مناقشة مستفيضة ، وبانتهاء
الحروف انتهى كتاب الكافية ونظمها وشرحها .

مما تقدم يظهر لنا بأن الشبه بعيد جداً بين المنهجين ، من حيث
تناول المادة النحوية ، ويمكن أن نرجع هذا الاختلاف بالنقاط التالية :
أ - إن الزمخشري تناول المادة النحوية والصرفية وقسمها على أربعة
أقسام دون أن ينظر إلى أي اعتبار من اعتبارات تقسيم الكلمة .
ب - إن ابن الحاجب قسم الكلمة على ثلاثة أقسام ، وناقش كل
قسم من أقسام الكلمة بصورة مستقلة عن غيره من الأقسام الأخرى ،
وانتهت الكافية بانتهاء القسم الأخير من أقسام الكلمة .
ج - ناقش الزمخشري المادة الصرفية مع الأسماء ، كما هو الحال

(١) شرح الوافية ورقة ١ .

في النسب ، والتصغير ، وجمع التكسير ، والأسماء المؤنثة ، ومع الأفعال ، كما جاء في أبنية مصادر الأفعال الثلاثية والرابعة والخامسة ، والقسم المتبقي منها أدخله مع المشترك .

د - ابن الحاجب جرد المادة النحوية تماماً من مادة الصرف ، وخصص كتاباً مستقلاً جمع فيه المادة الصرفية .

وبذلك تنفي شبهة من يدعي تقليد ابن الحاجب للزمخشري في التنظيم المنهجي . وإذا اتضح لنا ذلك نحاول أن نتعرف على طريقة ابن الحاجب في شرح الوافية ، وأدلته ، وتعليلاته .

١ - طريقة ابن الحاجب في شرح الوافية .

إن الطريقة التي سار عليها ابن الحاجب في شرح الوافية ، تظهر قابليته التربوية في معرفة الصعوبات التي كانت تعترض المتعلمين ، من خلط المتن بالهامشية ، وصعوبة النص وشرحه ؛ لذلك نراه يسلك الطريق الأمثل في شرح المنظومات الشعرية ، وهو أن يذكر للنص المتعلق بقاعدة نحوية معينة ، أو موضوع محدد ثم يبدأ بشرحه ، كي يكون واضحاً ومفهوماً لدى المتعلمين ، مثال ذلك ، قوله في حد الكلمة :

اللفظ موضوعاً لمعنى مفرد . . . كلمة جنس ثلاث نفتدي

بيان لحد للكلمة ، فقوله : (لفظ) يشمل الكلمة وغيرها ، لا لما يتلفظ به ، وقوله : (لمعنى) يخرج المهملات مثل : ديز ولاز ، مما لم يوضع وقوله : (مفرد) يخرج . . . الخ « (١) . وقال في حد الفاعل :

(١) شرح الوافية ورقة ١ ظ .

ما أسندوا اليه بعد فعل أو شبهه ففاعل مستعلي
يقول : كل أسم أسند الفعل أو شبهه اليه فهو الفاعل ، وقوله :
(بعد فعل) لرفع وهم زيد قام ، في أن (زيدا) فاعل لتوهم أنه
أسند الفعل اليه ، وفي الحقيقة لم يسند الفعل إلا الى المضمير فهو الفاعل ،
ولا يكون الفاعل أبداً إلا متأخراً ، (١) ، ففي النص الأخير ، بعد
أن ذكر في (الوافية) التعريف بدأ يناقشه - في الشرح - موضحاً
النقاط المهمة بطريقة تعليمية ، مبيناً محل الفاعل من الفعل ، إن كان
متأخراً عن الفعل ، فهو فاعله ، وإن كان متقدماً ، ففاعله ضمير
مستتر ، والأسم المتقدم مبتداً ، وهذا الذي قاله : لا يخالف ما ذكره
بأن الرفع علم الفاعلية أي للفاعل وما شابهه الفاعل () ، فالفاعل مرفوع
سواءً أكان فاعلاً ظاهراً أم ضميراً مستتراً أم متقدماً على الفعل ؟
على أنه مبتداً فيدخل ضمن شبهه . وطريقة الشرح هذه من مبتكرات
ابن الحاجب ، وقد تابعه فيها أكثر النحاة المتأخرين ومنهم ابن الناظم
وابن عقيل في شرح الفية ابن مالك .
ولما كان فقيهاً ومقرئاً اعتمد في شواهد على القرآن الكريم ،
وكثيراً ما نراه يناقش الآيات القرآنية التي تحتل وجوهاً من القراءات ،
فيضعف بعض الآراء ، ويرجع ما يقبله منها ، وقد يطرح تلك الآراء ،
ويختار رأياً حسب اجتهاده .
قال في موضوع الحروف المشبهة بالفعل : (ولكننا هو الله
ربي) (٣) ، لا يستقيم أن تكون (لكن) مشددة : لوقوع المبتدأ

(١) شرح الوافية ورقة ١٤ .

(٢) شرح الوافية ورقة ٤ .

(٣) سورة الكهف الآية ٣٨ .

بعدها ، وهو قروف عليها بالألف إجماعاً ، ولقراءة ابن عامر (لكنا) في الوصل ؛ فلذلك حملت على أن أصلها (لكن أنا) فقلت حركة الهمزة في نون (لكن) ، وحذفت فأجتمعت نونان ، فأدغمت الأولى في الثانية ، فصار (لكنا) ، وحذفت الألف في الوصل خاصة ، كما تحذف الف (أنا) في غير ذلك ، وأثبتها ابن عامر في الوصل قصداً لبيانها عند حذف الهمزة (١) ، وهذه القراءة التي رجحها ابن الحاجب سبقه في ترجيحها ابن الأنباري (٢) ، وهي قراءة بقية للقراء غير ابن عامر وأبي جعفر ورويس (٣) :

قال في منع اعمال اسم الفاعل في الزمن الماضي : (والكسائي يجيز اعماله بمعنى الماضي كالحال والمستقبل ، ويستدل له بمثل قوله : (وجاعل الليل سكناً) (٤) ، فيقال : لا ناسب له (سكناً) سوى جاعل ، وهو بمعنى الماضي ، وإذا نصب المفعول الثاني ، فلاأن ينصب الأول أقرب ، وورد بأن ذلك مستعمل كثيراً ، فلو كان بمعنى الماضي لوقع قطعاً عاملاً في الأول ، ولو وقع لنقل ، ولما لم يقع المنصوب إلا الثاني ، ونصبه يجوز أن يكون بفعل مقدر وجب تقديره ، فيكون التقدير وجاعل الليل جعله سكناً ، (٥) .

قول ابن الحاجب : ويستدل للكسائي بمثل قوله : (وجاعل الليل سكناً) يخالف قراءة الكسائي ، فقد قرأ جزءاً للكسائي ووافقهم

(١) شرح الوافية ورقة ٩١ - ٩٢ .

(٢) انظر البيان في غريب اعراب القرآن ٢ / ١٠٧ .

(٣) اتحاف فضلاء البشر في القراءات الاربعة عشر ص ٢٩٠ .

(٤) سورة الانعام الآية : ٩٦ .

(٥) شرح الوافية مد ٦٩ .

الأعمش (جعلَ) من غير ألف فعلاً ماضياً ، وقرأ الباقون ومنهم حفص (جاعل الليل سكناً) (١) ، فيكون استدلاله للكسائي بقراءة لم يقرأ بها .

وفي مجال استعمال القاعدة النحوية في توجيه معاني الآيات للقراءة ، قوله في الاستثناء : « وقد استعملت (إلا) صفة في الموضع الذي يتعذر أن يكون فيه استثناء ، كقوله تعالى : (لو كان فيها آلهة إلا الله للفسدتا) (٢) ؛ لأن النكرة لا يدخل في مدلولها خصوص المعرفة ، فلا يصح أن يكون (إلا الله) استثناءً منها ، لأنه لا يكون إخراجاً ، هذا هو الفصحح ؛ لضعف الحرف عن وقوعه موقع الاسم ، ولذلك اشترط أن يكون الموصوف مذكوراً ، لو قلت : لو كان فيها إلا الله كما تقول لو كان فيها غير الله لم يجز ، (٣) وبذلك يتضح أن لفظ الجلالة لا يجوز أن يكون مرفوعاً على أنه بدل من الآلهة ، لما ذكره المصنف ، فيتحتم أن يكون (إلا) صفة للآلهة ، والحرف لا يوصف به لذا كانت (إلا) بمعنى (غير) ، أي : (لو كان فيها آلهة غير الله) ، وذهب القرآء إلى أن (إلا) بمعنى (سوى) (٤) ، ويمكن أن يقدر كما قدر في (غير) .

أما في الحديث الشريف ، فقد ذكرنا مجموعة من الأحاديث في (إيضاحه) (٥) ، و (شرح الوافية) ، والذي استشهد به في (شرح

(١) انظر التيسير ص ١٠٥ ، تحاف فضلاء البشر ص ٢١٤ .

(٢) سورة الانبياء الآية : ٢٢ .

(٣) شرح الوافية ق ٤٠ .

(٤) معاني القرآن للقرآء ٢ / ٢٠٠ .

(٥) انظر مقدمة الإيضاح في شرح المفصل ص ٨٨ - ٩٠ .

الوافية) ستة أحاديث ، منها قوله في إضافة ياء المتكلم الى (حواري) :
 و قد جاء فيه (حَوَارِيٌّ) ، كأنهم استنقلوا كسرتين وثلاث ياءات ،
 فحذفوا ياء المتكلم ، وأبدلوا من الكسرة فتحة ، وفي الحديث الصحيح :
 (لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوَارِيٌّ وَحَوَارِيٌّ الزُّبَيْرُ) (١) ، فالقياس
 كسر الياء كالتقدم ، وروي بفتحها ، وهو اختيار ابن وضاح ، (٢) .
 وفي التأكيد قال : و يقول : ولا يؤكد إلا المعارف ، وأورد
 (جمعاء) في الحديث ، من قوله : (بهيمة جمعاء) ، وأجاب بأنهم
 أجروها صفة لا تأكيداً ، بمعنى : سالمة ، وقيل : بمعنى : حامل ، (٣) .
 وفي أفعال التفضيل استدلل بالحديثين الآتين على حذف الضمير بعد
 (من) ، بقوله : و يحذف من الضمير الذي كان مع (من) ،
 والجار الذي بعده ، ويدخل (من) على المجرور ، ومنه قوله عليه
 السلام : (ما من أحدٍ أحبَّ إليه المدحُ من الله) (٤) ، و (ما من

(١) الحديث في مسند الامام احمد بن حنبل ١ / ٨٩ ، وفي صحيح
 مسلم ٧ / ٣٢٧ ، و (حواري) فيها مشدد الياء مع الفتح ، وفي
 (النهاية في غريب الحديث والاثار) لابن الاثير ١ / ٣٠٣ ، ذكر
 حديثاً يختلف عن الحديث المذكور ، وهو (الزبير ابن عتيق وحواري
 من امتي ؛ أي خاصتي من أصحابي وناصري) بتشديد الياء وفتحها ،
 وكذلك في اللسان (حور) ، وتاج العروس (حور) ، وبذلك
 يتضح لنا بأن الفتح ليس مقتصراً على اختيار ابن وضاح كما ذكر
 ابن الحاجب .

(٢) شرح الوافية ورقة ٥٠ .

(٣) صحيح مسلم ٤ / ٢٠٤٧ .

(٤) مسند ابن حنبل ١ / ٣٨١ ، ٤٢٦ .

أحد أحب إليه العذر من الله (١) ، فحذف الضمير بعد حرف الجر ، والتقدير : (منه إلى الله) في الحديثين السابقين .
وقد تابع النحاة في الاستشهاد بالشعر العربي ، وكلام العرب من أقوال وأمثال .

٢ - الدليل عند ابن الحاجب

إن الذي يتصفح شرح الوافية لابن الحاجب ، يجده يستعمل الدليل بصورة دقيقة ، كي يتمكن من اثبات ما يميل إليه من القواعد النحوية ، ومن أهم أدلته التي اعتمد عليها ما يأتي :

١- دليل النفي والاثبات

قال في أقسام الكلمة : « ولما ذكر أنها ثلاثة أنواع أي : الكلمة ذكر ما يدل على الحصر ، والنفي والاثبات من أقوى الأدلة على الحصر ، فقال : لأنها إما أن تدل على معنى في نفسه ، أولا ، فالثاني الحرف والأول إما أن يدل على أحد الأزمنة الثلاثة : الماضي ، والحاضر ، والمستقبل أولا ، والثاني الأسم ، والأول الفعل ، فتبين بهذا الحصر الدائر بين النفي والاثبات انحصارها في ثلاثة الاقسام المذكورة ، (٢) ، ودليل النفي والاثبات لا يمكن أن يستقيم له في جميع أقسام الكلمة ، لأن الأسماء منها ما يدل على الماضي أو الحاضر أو المستقبل ، فالذي

(١) مسند ابن حنبل ٤ / ٢٤٨ .

(٢) شرح الوافية ورقة ٢ .

يدل على الزمن الماضي (منذ) ، والذي يدل على الحاضر (اليوم) ،
(الساعة) ، والذي يدل على المستقبل (غداً) ، (بكرة) ، فهذه
الأنواع لا يمكن فصلها عن الاسماء وإدخالها مع الأفعال ، لأنها مع
دلائنها على الأزمنة فيها معنى الأسمية ، ولا يمكن جعلها مع الاسماء
لانتقاض الدليل بدلائنها على الأزمنة ، إلا إذا جعلها قسماً رابعاً
وخصصها .

ب - دليل التركيب

قال في المعرب والمبني : « الأعراب لا يستحق إلا بعد التركيب ،
لأن وضعه لتبيين المعاني الحاصلة فيه بالتركيب ، وهي الفاعلية ،
والمفعولية ، والأضافة ، ألا ترى إذا قلت : ما أخمن زيداً ورفعت
علمت الفاعلية ، وإذا نصبت علمت المفعولية ، وإذا خفضت علمت
الأضافة ، فلولا الأعراب لما عرفت هذه المعاني ، ولكانت تختلط ،
ولو ذكرت الكلمات من غير تركيب لم يكن أعراب ، كقولك :
الف ، با ، ثا ، ثا ، (١) ، وهذا الدليل لا يستقيم لابن الحاجب إلا
إذا قصد به التأليف ، لأن التركيب عند النحاة يكثر في الأسماء
والحروف ، ويقل في الأفعال (٢) ، مثل تركيب الأعداد ، والتركيب
الأضافي ، والتركيب الاسنادي ، والتركيب المزجي ، وبعبارة أخصر
اتحاد كلمتين في كلمة واحدة .

(١) شرح الوافية ورقة ٤ .

(٢) الاشباه والنظائر للسيوطي ٢ / ٩٤ .

ج - دليل الاستناد والاستناد اليه

قال في حد الكلام : « إن هذا المحدود لا يكون إلا قسمين : اسم واسم ، وفعل واسم ؛ وإنما كان كذلك من جهة أن المفردات ثلاثة أقسام : اسم ، وفعل ، وحرف ، والمركب منها لا يزيد على ستة تقديرات : اسم واسم ، واسم وفعل ، واسم وحرف ، وفعل وفعل ، وفعل وحرف ، وحرف وحرف .

فالاسم والاسم ، والاسم والفعل ، وهما قسما الكلام ، والثاني لا يستقيم كلاماً ، أما الاسم والحرف فلا يستقيم ؛ لأن الحرف لا يصلح حكماً ولا محكوماً عليه ، وأما الفعل والفعل ؛ فلأن الفعل لا يكون محكوماً عليه ، وأما الفعل والحرف فأبعد ، وأما الحرف والحرف فأبعد ، وإنما لم يستقيم أن يكون الحرف حكماً ولا محكوماً عليه ؛ لأنه لا يستقل بالمفهوم الفرادي إلا بذكر متعلقه من اسم وفعل ، فلا يكون بانفراده حكماً ولا محكوماً عليه ، وإنما لم يستقيم أن يكون الفعل محكوماً عليه ؛ لأن وضعه للدلالة على الحكم ، ولذلك لم يكن عدلها إلا بعد التنكير ، ولا يكون الحكم محكوماً عليه ، فوضع بذلك أنه لا يستقيم كلاماً إلا من اسمين ، أو من فعل واسم ، (٢) وبذلك توصل ابن الحاجب بدليل الاستناد من تحديد اختصاص كل قسم من أقسام الكلام ، يكون كلاماً مفيداً مع الآخر ، وأخرج الأقسام التي لا يستقيم بانصالها الكلام بدليل الاستناد والاستناد اليه .

د - دليل الوجود والانتفاء

قال في علامات الأسم : « ذكر خصائص الأسم ، وبغني بالخصيصة

(١) شرح الوافية ورقة ٣ .

الأمر الذي إذا وجد دل على الوجود ، وإذا فقد لا يدل على الانتفاء ، فيطردهُ باعتبار المعرفة ولا ينعكس ولذلك لو جعلَ حداً كان أخصاً من المحدود ، (١) وهذا الدليل من اصطلاحات المنطق ، أي : أن العلامة إذا وجدت دلت على وجودها ووجود المعرفة ، وإذا فقدت لا يدل فقدها على انتفاء التعريف بل يتحقق التعريف بغيرها .

٣ - العلة عند ابن الحاجب

إن السمة البارزة عند ابن الحاجب في تناوله المسائل ، النحوية ، هي تحليل هذه المسائل بعد أن يحددها بحدود جامعة مانعة ، وذلك لتأثره بأصول الفقه ؛ لأنه درس الأصول ودرسها ، وألف فيها فكان أكثر إقبالاً من غيره في هذا المجال . والنحو كالأصول يعتمد على العلة ، وكان أول من استعمل العلة النحوية عبد الله بن أبي إسحاق (٢) ، والخليل بن أحمد الفراهيدي ، قال الزجاجي : « ذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد رحمه الله ، سئل عن العلة التي كان يعمل بها في النحو ، فقل له : أعن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال : إن العرب نطقت على سجيته وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها علة ، وإن لم يُنقل ذلك عنها ، واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما عقلت منه » (٣) ، والقبال في حلل النحو العلة التعليمية والقياسية ، أما العلة الجدلية فتغلب عادة على الذين لهم

(١) شرح الوافية ورقة ٣ .

(٢) انباه الرواة ٢ / ١٤٥ .

(٣) الايضاح في حلل النحو للزجاجي ص ٦٥ ، ٦٦ .

ثقافة منطقية وأصولية ، لذلك كان ابن الحاجب من الذين يعتلون
بهذه العلل الثلاث ، وسأعرض نماذج من تعليقاته في كتابه (شرح
الوافية نظم الكافية) ، لأنه موضوع الدراسة .

١ - جمع المؤنث السالم

ذهب إلى أن جمع المؤنث السالم **يُحمِل** فيه الفتح على الكسر ،
لأن جمع المذكر السالم **يُحمِل** فيه النصب على الجر ، قال : « وإنما
نقص جمع المؤنث السالم الفتح ، وأعرب بالكسرة في النصب والجر
معاً ؛ لأن جمع المذكر السالم **يُحمِل** فيه النصب على الجر ، ولم **يُجعل**
لجمع المؤنث على المذكر مزية ، ف**يُحمِل** فيه النصب على الجر ، (١) ،
قال : (مزية) ؛ لأن جمع المؤنث السالم في رأيه فرع على جمع المذكر
السالم ، ولا يجوز أن تكون للفرع على الأصل مزية ، والحق أن
أعراب جمع المذكر السالم يختلف عن جمع المؤنث السالم ؛ فذلك بالحروف
وهذا بالحركات ، ثم لماذا لم **يُحمِل** الكسر على الفتح ، والفتح أخف
من الكسر ؟

ب - علة نقص المنوع من الصرف للكسرة

علّل المصنف نقص المنوع من الصرف للكسرة بقوله : « وإنما
نقص خبر المنصرف الكسرة ؛ لأنه أشبه الفعل بالعتين الفرعيتين - على
ما سنذكر - ف**يُقطِع** عما ليس في الفعل وأعرب بالفتح في موضع

(١) شرح الوافية ورقة ٥ :

الجر ، (١) ، والسبب في عدم جر الفعل وتنوينه : لأن الفعل المجرد من الحرف المصدرى لا تختمل فيه الأضافة (٢) ، ولا التنوين ، والأسم يضاف وينون ، فإذا أضيف الممنوع من الصرف 'جر' بالكسرة لأبعاده عن الفعل .

ج - علة اعراب الاسماء الستة بالحرف

اعتل لها المصنف بقوله : « وإنما أعرِبت الأسماء الستة بالحروف ، لمشابتها المتعددة من المثني والمجموع ، وأواخرها ما تقبل أن تتغير بتغير العامل ، وأُعرِب بثلاثة أحرف : لأنه الأصل فيما أعرِب بالحروف ، (٣) ، في الحقيقة لم تكن هناك مشابة بين الأسماء الستة والمثنى والجمع ، وإنما أراد المصنف وغيره أن يجد علة لذلك ، وإذا بحثوا عن العلة فهي اشباع للحركات : لأن الكسرة عندما أشبعت صارت ياءً ، والفتحة عندما أشبعت صارت الفأ ، والضممة حينما أشبعت صارت واواً ، وهذا أولى مما ذُكر .

د - علة سكون آخر الفعل الماضي عند اتصاله بضمير

رفع متحرك

ذهب المصنف إلى أن سكون آخر الفعل الماضي عند اتصال ضمير رفع متحرك ، علته أن هذا الضمير أصبح منه كالجزء : قال : « وسكنوا

(١) شرح الوافية ورقة ٥ ،

(٢) انظر الايضاح في علل النحو ص ١٠٨ .

(٣) شرح الوافية ورقة ٥ :

آخر الفعل الماضي إذا اتصل به ضمير مرفوع متحرك ، نحو ضربتُ
 وضربنا ؛ لأن الضمير المرفوع كالجزء فلما كان متحركاً كرهوا بقاء
 الفعل الماضي متحركاً ، لئلا يؤدي الى أربعة متحركات فيها هو كالكلمة
 الواحدة ، (١) ، علة كون الضمير المرفوع المتحرك كالجزء غير مستقيم ،
 لأن الضمائر الأخرى تتصل به ولا يبنى على السكون ، وإنما يبنى على
 الضم أو الفتح ، والذي اعتقده أنه بُنِيَ على السكون للفرقة بين للضمير
 المرفوع والضمير المنصوب مثل ما عدنا الفقراء ، وأكرمنا زميلنا ،
 وأكرمك هذا .

هـ - علة اعراب المضارع وبنائه

عَلَّلَ المصنف اعراب المضارع وبناءه بقوله : « وإنما أعرِبَ
 المضارع لشبهه بالأسماء ، ولذلك سُمِّيَ مضارعاً أي مشابهاً ، وأشبهه
 في الشياخ والتخصيص ، لأنك تقول : (رجل) فيصلح لزيد وعمر ،
 ثم تقول : الرجل ، فيتخصص بالحرف بعد أن كان شائعاً ، وكذلك
 تقول : نضرب فيصلح للحال والاستقبال ، ثم تقول : سنضرب
 فيتخصص بالاستقبال بعد أن كان شائعاً ، فلما أشبه الأسماء أعرِبَ
 بالنصب والرفع ، وأعرِبَ بالجزم مكان الجر ، ولذا لم يُعرَّب عند
 اتصال نون التأكيد ونون جمع المؤنث ، لأنه لو أعرِبَ مع نون التأكيد
 لالتبست معانيهما ، ولو أعرِبَ مع نون جمع المؤنث بالحركات لم
 يستقيم ، وكان يكون على خلاف قياسه ، ولو أعرِبَ بالنون لم
 يستقيم ، لأن الاعراب بها يقتضي سبق علة هو ضمير ولا يستقيم ، (١) :

(١) شرح الوافية ورقة ٧٣ .

(٢) شرح الوافية ورقة ٧٤ .

والملاحظ على ابن الحاجب أنه اطلق المشابهة ولم يخصصها ، لأن المضارع لا يشابه الأسم في جميع الحالات ، فإنه لا يشابهه في الاضافة والامتناد اليه ، والتعريف بالألف واللام ، فلو خصص المشابهة بدخول الالف واللاف في الاسم ، ودخول السين وسوف في الفعل لكان أولى .

و - علة اعراب جمع المذكر السالم والتثنية بالحروف

ذهب ابن الحاجب الى أن المثني وجمع المذكر السالم يعرب بالحروف للتعدد ، قال : « وأعرِبَ المثني والمجموع جمع سلامة بالحروف للتعدد مع أن أواخرها ما تقبل ان تتغير بتغير العامل ، وهي الحروف التي وضعت للدلالة على التثنية والجمع ، وإنما لم يعربا بالالف في النصب ، لأنها لو أعربا به لقبل ضاربان في النصب في المثني بكسر النون ، وضاربان في الجمع بفتح النون ، فإذا اضيفا سقطت النون للأضافة فلم يدر أمثني هو أم مجموع ؟ فلما جاء الإلتباس من الالف في النصب اسقطوها فيها وحملوا النصب على الجر فيها لما ثبت بينها من المؤاخاة » (١) إن علة إعرابها بالحروف للتعدد غير مستقيمة ؛ لأن كثيراً من الاسماء تتعدد ولكنها تعرب بالحركات كالمؤنث السالم وجمع التكسير ، أما حمل النصب على الجر فسيب وجيه .

(١) شرح الوافية ٥٨٥ .

الفصل الثالث

مذهب ابن الحاجب وآراءه التجديدية

١ - انتماءه المذهبي

٢ - آراءه التجديدية في النحو

المنهج التعليمي

تيسير المادة النحوية للباحثين

الحمد لله

والصلاة والسلام

على سيدنا محمد

وآله وصحبه وسلم

السلامة والبركة

والخير واليمن والبركات

مذهب ابن الحاجب ، وآراؤه التجديدية في النحو

إن الملاحظة الدقيقة للتراجم التي ذكرها الذين ترجموا لابن الحاجب ، تظهر لنا بأنه من المع العلماء الذين ظهوروا في العصر الأيوبي ، واشهر علماء النحو الذين عاصرهم ، أمثال : ابن يعيش ، وابن معط وابن مالك . ومما ذكره أصحاب التراجم قول ابن خلكان : « وخالف النحاة في مواضع ، وأورد عليهم اشكالات والزامات ، تبعد الإجابة عنها ، (١) ، وقول أبي شامة : « كان بارعاً في العلوم الأصولية وتحقيق علم العربية » (٢) ، وقول النعماني : « وحرر النحو تحريراً بليغاً ، وتفقه ، وساد أهل عصره ، وكان رأساً في علوم كثيرة ، منها : الأصول ، والفروع ، والنحو ، والتصريف ، والعروض ، والتفسير ، وغير ذلك » (٣) ، وقال الذهبي : « إنه كان من أدياء أهل زمانه وابلغهم بياناً » (٤) ، وقال صاحب مفتاح السعادة : « ولزم الاشتغال حتى برع في الأصول ، والعربية ، وكان من اذكى العالم » (٥) ، من ذلك تنضح لنا أهمية ابن الحاجب عند المعاصرين له والمتأخرين عنه ، والعلم والتحقيق ؛ ولجلاء الحقيقة نحاول معرفة مدى إنطباق

(١) وفيات الأحيان ٢ / ٤١٣ .

(٢) ذيل الروضتين ص ١٨٢ .

(٣) الدارس ٢ / ٣ .

(٤) العبر للذهبي (تحقيق صلاح الدين المنجد ، مطبعة الكويت

سنة ١٩٦٦ م) ٥ / ١٨٩ .

(٥) مفتاح السعادة ١ / ١٣٨ - ١٤٠ .

هذه الأقوال على شخصيته بالإجابة عن هذا السؤال . هل كان ابن
الحاجب مجدداً أو مقلداً ؟ وإذا كان مجدداً فما مدى هذا التجديد ؟
وللإجابة عن هذا السؤال ينبغي علينا أن نعرض له من جهة انتمائه
المذهبي ، وآرائه التجديدية في النحو .

١ - انتماءه المذهبي في النحو

لقد ذكرت أن مذهب ابن الحاجب النحوي لم يكن كوفياً ، ولا
بصرياً ؛ وإنما كان مذهبه مذهب اصحاب المزج والاختيار، وبيننا أنه
من مقومات هذا المذهب المزج بين الآراء ، وعدم التعصب المذهبي ،
والتجديد في الدراسات النحوية ، وقد أقمنا الدليل على أن ابن الحاجب
كان يمزج بين الآراء ، وينتقي من آراء المدرستين ما يوافق رأيه
النحوي (١) .

أما عدم تعصبه المذهبي ، فأنني حينما اطلعت على مصنفاته ومنها
(شرح الوافية) لم أجده متعصباً للبصرة ، أو للكوفة ، بل وجدته
يعتمد على الدليل في ترجيحه الآراء النحوية ، فإذا استقام الدليل مع
آراء اهل الكوفة يرجح مذهبهم ، وإذا وافق الدليل آراء اهل البصرة
يرجح مذهبهم ، وإذا لم يدعم الدليل أحد الاتجاهين السابقين ، مزج
بين الرأيين ، واختار منهما ما يوافقه ، وقد يتفرد برأي يخالف فيه
النحاة .

ولم لاحظته في (شرح الوافية) والمصنفات الأخرى مستعملاً
الفاظ الأتناء التي يستعملها المتعصبون للمدرستين ، مثل قولهم : هذا
ما ذهب اليه اصحابنا ، وهذا رأي اصحابنا البصريين ، أو الكوفيين ،

(١) انظر مقدمة الايضاح ص ١٢٠ ، ١٥٤ ، ١٥٦ .

او هذا ضعيف عند اصحابنا ، وما ذُكر له من ذلك لا يدعه
الدليل .

ذكر طارق عبد عون أن ابن الحاجب صرح بميله النحوي للبصريين ،
واستدل بنصوص من (الأمالي) ، و (الإيضاح) ، و (الكافية) ،
وعليه نحاول معرفة إنطباق هذه النصوص على ما ذكره .

أ - العبارة التي استدل بها من الأمالي لم تكن لابن الحاجب ، وإنما
هي للزمخشري ، واذكرها كما جاءت في الفصل . قال الزمخشري :
« وما تقبله الكوفيون من قولهم : الثلاثة الأثواب والخمسة الدراهم ،
فيميزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء » (١) وذكر
ابن الحاجب ما يماثل هذه العبارة بغير لفظة الانتهاء في (شرح الوافية)
بقولهم : « واجاز الكوفيون الخمسة الأثواب ونحوه ، ومنع البصريون
كغيره ، ولم يأت إلا في لغة ضعيفة على خلاف القياس واستعمال
الفصحاء » (٢) ، وإذا ثبت أن العبارة السابقة عبارة (الفصل) ،
فهو دليل على انتماء الزمخشري للبصريين ، وليس على انتهاء ابن
الحاجب .

ب - والدليل الثاني الذي نقله من (الإيضاح في شرح الفصل)
ليس لابن الحاجب ، وإنما هو من كلام الزمخشري أيضاً ، جاء في
(الإيضاح) : « قوله - أي الزمخشري - ويجوز عندنا : إن زبداً
لسوف يقوم ، ولا يجوز الكوفيون . قال الشيخ - أي ابن الحاجب -
وإنما جاز عند البصريين ، لأن اللام عندهم ليست للحال ، وإنما هي

(١) الفصل ص ٨٣ ، وقارنه بما نقله طارق عبد عون عن الأمالي

في كتابه ابن الحاجب النحوي ص ١٢٣ .

(٢) شرح الوافية ق ٤٣ .

لام الابتداء أخرت لما ذكرنا ... لغ (١) ، ولما التبس النص على طارق عبد عون ؛ لأنه اعتمد على نسخة من مخطوطة لا تفرق بين المتن والشرح .

ج - وقد استدل طارق عبد عون بنص من (شرح الكافية) ، وهو « ولما كانت هذه قياساً ، لأنه قد علم فيها ضابط كلي بالاستقراء ، وقد علم انهم يحذفون معه الفعل لزوماً ، وهذا معنى الاستقراء عندنا » (٢) . في هذا النص لم يشر ابن الحاجب لرأي اهل الكوفة او اهل البصرة ، كي يوافق احدهما ويخالف الآخر ، والظاهر ان طريقته في (شرح الوافية) ، و (شرح الكافية) هي الاشارة بضمير الجماعة الى نفسه كما ذكر في (شرح الوافية) « فقد ثبت ما ذكرنا » « فوجب تقدير المستبعد لما ذكرنا » (٣) وفي شرح الكافية « فلا اشكال على ما ذكرناه » (٤) ، كما ان هذه طريقة اكثر النحويين في المناقشة ، وبذلك يبطل كونه مصرحاً بميلته النحوي للبصريين .

وإذا عرفنا انه لم يكن مقلداً في انتائه الملهي ، فكذلك لم يكن مقلداً في منهجه ، فانه - وان كان من النحاة المتأخرين - قد اختار لنفسه منهجاً في التأليف ، يختلف عن الذين سبقوه ، فالذي يلاحظ منهج (الكافية وشرحها والوافية وشرحها) يتأكد بنفسه ان ابن الحاجب من المجددين في مؤلفاته ، إذا ما قارنا مصنفاته بمصنفات المتقدمين كالبرد وابن السراج والفارسي وابن جني والزمخشري « وهو

(١) الايضاح في شرح المفصل ص ٩٠١ .

(٢) شرح الكافية ص ٢٨ ، وانظر ابن الحاجب النحوي ص ١٢٣

(٣) شرح الوافية ق ٨ .

(٤) شرح الكافية ص ١٥ .

يخالف هؤلاء النحاة في طريقته المنهجية ، وما ذكر من أن ابن الحاجب سار على نهج الرمخشري في مفصله وقضى على آثاره وتبعه لا يقوم عليه الدليل ، ولا يقبله الواقع ، وقد بينا ذلك ملصلاً في منهج ابن الحاجب في (شرح الوافية) .

٢ - آراء ابن الحاجب التجديدية في النحو

إن الدراسات النحوية مرت بعدة ادوار ، أهمها دور النشوء ، وهو الدور الذي بدأت به هذه الدراسات على يد أبي الأسود الدؤلي ، ونصر بن عاصم ، وعنبة الفيل ، وعبد الرحمن بن هرمز ، ودور تقعيد القواعد ، وتعليل العمل النحوية المختلفة ، وقد كان على يد عبد الله بن أبي إسحاق ، وعيسى بن عمر ، وبونس ، والخليل بن أحمد الفراهيدي (١) . ودور التأليف في الدراسات النحوية واللغوية الذي بدأه عيسى بن عمر (٢) ، والرواسي (٣) ، والخليل ، وسيبويه ، إلا أنه لم يصل إلينا إلا كتاب سيبويه ، وبعده بدأت حركة التأليف في مادة النحو تنسع فجاء نصريف المازني ومقتضب المبرد ، وأصول ابن السراج ، وجل الزجاجي وإيضاح الفارسي ولمع ابن جني ومفصل الرمخشري .

إلى جانب هذه الحركة في التأليف ظهر أصحاب الشروح والخواشي ،

(١) الأيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٦٥ ، وانظر المدارس

النحوية ص ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٨ .

(٢) اخبار النحويين البصريين للسيرافي ص ٣١ .

(٣) انظر طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ١٣٥ .

وأصبح لكل كتاب من الكتب المذكورة شروح وخواشي كثيرة ،
وأصحاب الشروح لم يكن همهم سوى توضيح النصوص الصعبة
واقتران بعض الاستدلالات اليسيرة على أصحاب المصنفات ، إلا أن
أهمية الكتاب وصاحب الكتاب تبرز بكثرة شروحه ، والتعليقات عليه ،
والذي أراه أن عملية التعليق والخواشي قتل روح التجديد والابتكار
عند النحاة ؛ لأنها جعلتهم يؤكدون جهودهم لمعالجة النص وتحليله ،
وتوضيحه والتعاقب عليه ، في حين أن الذي يؤلف كتاباً ينطلق من
مقدرته العلمية وسعته العقلية وتجربته في التعليم .

وابن الحاجب أخذ نصيبه من كلتا التجربتين : فقد تابع أصحاب
الشروح في (إيضاحه) ، والف (كافيته) مستفيداً من تجربته في
التعليم .

من هذا المنطلق يمكن أن نلاحظ أهمية (الكافية) في الدراسات
النحوية ، وعلى الأخص الاتجاه التعليمي الذي بدأه الفارسي بـ (إيضاحه)
وتابعه ابن جني في (لمعه) ، ومن كلمة إيضاح ندرك أن الفارسي
أراد أن يقرب النحو لأذهان المبتدئين ، إن تجربته لم تلقَ رواجاً ،
فقد استهان به عضد الدولة وإنصرف عنه الدارمون لسهولة ، مما
جعل الفارسي يأتي بـ (التكملة) التي اعجزت العلماء .

وإذا تخطينا الفترة التي بين أبي علي الفارسي وبين ابن الحاجب ،
لا نرى شخصاً من النحاة سار في الاتجاه التعليمي إلا ابن الحاجب ،
فـ (الكافية) متن من المتون التعليمية التي إستهوت الطلاب والاساتذة
فأقبلوا عليها ، وعلى الأخص في الشام ، والعراق ، وفارس ؛ لأنها
ليست سهلة فيستهان بها ، ولا صعبة فيعزف عنها .
والذي اعتقده ابن الحاجب نتيجة لتجربته الطويلة في التعليم ،

عرف مقياس المادة التي يتقبلها العالم والمتعلم ، فوضع (الكافية) ،
وعلم ؛ إنها تكفي المتعلم في مادة النحو ، وتغري الامتاذ ؛ كي يتناولها
بالبحث والتعليق ، ولما كان حفظ النصوص شائعاً في القرن السادس
والسابع ، فإن الناس يجدون في (متن الكافية) سهولة لو جازته
وشموله لمادة النحو ، واقبال الناس عليه ، ورغبتهم فيه جعل صاحبنا
ينظم المتن ، ويشرح النظم .
ومن هنا أصبح لنفسي ان اقول : إن ابن الحاجب من المجددين
في استعماله للطرق المنهجية ، وتسهيل المادة النحوية للدارسين ، وسوف
نناقش ما ذكرنا في نقطتين .

الاولى : استعماله للطرق المنهجية المقبولة

إن المنهج التعليمي الذي سلكه ابن الحاجب في وضعه لـ (لكافية)
و (الشافية) جعلها من اشهر الكتب النحوية ، والصرفية في تلك
الفترة ، بكثرة شروحها التي لم يجارها أي كتاب في عددها ، وعندما
رأي ان العلوم العربية يسهل حفظها على المتعلم في النظم ، نظم
(الكافية) و (المؤنثات السماعية) والعروض ، وقد لاقى هذه
المنظومات قبولا في وقته ، لذلك تابعه طلابه في هذه الطريقة ومنهم
ابن مالك ، فقد تابعه في نظم هذه العلوم ، وتابعه في اسماء مصنفاته
كما بينا سابقاً .

الثانية : تسهيل المادة النحوية للمباحثين

تسهيل المادة النحوية ، او تبسيطها جعلها ميسورة التناول بين

المتعلمين ، وتخليصهم من التعقيد الممل ، والابتعاد بهم عن السهولة المفرطة التي تجعل مادة النحو عديمة الفائدة .

ولست أرى أحداً من النحاة السابقين ذهب إلى تسهيل النحو مع المحافظة على شمول مادته ، سوى ابن الحاجب ، ولو تصفحنا (شرح الوافي) ، لوجدناه فيه يقلل الاعتماد على الشواهد الصعبة ، وخاصة الشاذة ، ويختار المثال المناسب للمتعلم .

وإذا قلنا : إن ابن الحاجب سهل المادة النحوية ، ليس معنى ذلك أنه تخلى عن تحليل المسائل النحوية ؛ لأن القواعد النحوية قوانين لا تقوم إلا بهذه التعليقات ، وهذه سمة بارزة في مادة الدرس النحوي ، ولم يتخلص منها الذين يتادون بتيسير النحو في الوقت الحاضر ، ومنهم إبراهيم مصطفى فإنه لم يستغن عن التحليل في المسائل التي ناقش بها النحاة المتقدمين ، فكيف نطلب من ابن الحاجب أن يتخلى عن العلة مع أنه من أسانذة الأصول والفقه ، فهو أقدر من غيره على معرفة هذه العلة ، وكيفية استعمالها بطريقة تفيد المتعلم .

وتأكيداً لما قلنا ، نذكر نموذجاً من للتسهيل ، أو التيسير الذي ذهب إليه ابن الحاجب .

١ - علامات الاعراب

ذهب ابن الحاجب الى أن هذه الحركات وضعت كل واحدة منها علماً على معنى معين من الكلمة ، قال : « الرفع علم الفاعلية ، يعني للفاعل وما شابه الفاعل » (١) ، وهذه العبارة أيسر من عبارة

(١) شرح الواقعة في ٤ .

الرمخشري الذي أخذ يعدد الأسماء التي يكون الرفع حليماً عليها (١) ،
وقد تابع ابن الحاجب إبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي (٢) بقولهما :
الضممة علم الأستاذ .

وذهب إلى أن الجر علم الإضافة بقوله : « الجر علم الإضافة ولا
يكون الجر إلا دليلاً عليها » كقولك غلام زيد ومررت بزيد ، (٣)
تبعاً لسيبويه (٤) والرمخشري (٥) ، إلا أن عبارته فيها أيسر وأخصر
منها ، لذلك تابعه إبراهيم ، مصطفى وأقتبس منه بقوله : « والكسر
علامة على أن الاسم أضيف إليه غيره ، سواء أكانت هذه الإضافة
بشئ أدلة مثل : مطر السماء وخصب الأرض أم بادة كطر من
السماء ؟ » (٦) .

وعلى ذلك يمكن القول بأن ابن الحاجب من المنادين بتفسير النحو
أو تسهيله في وقته ، ولم يختلف مع المتأخرين إلا بالفتح ، فقد ذهب
إلى أن النصب علم المفعولية ، أي المفعول وما أشبه المفعول (٧) ،
والتأخرون ذهبوا إلى أن « الفتح لا تدل على معنى » ، كالضممة
والكسرة ، فليست بعلم اعراب ؛ وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة

(١) انظر المفصل ص ١٨ .

(٢) احياء النحو ص ٥٣ ، وانظر للنحو العربي نقد وتوجيه

ص ٧٠ .

(٣) شرح الوافيه ق ١٨ .

(٤) انظر الكتاب ١ / ٢٠٩ .

(٥) انظر المفصل ص ٨٢ .

(٦) احياء النحو ص ٧٢ ، وانظر للنحو العربي نقد وتوجيه ص ٧٦

(٧) شرح الوافيه ق ٤ .

عند العرب التي يحبون أن يشكل بها آخر كل كلمة في الوصل ، ودرج الكلام ، (١) ، وغرضهم من هذا الكلام أن الفتحة كثر إستعمالها في الأسماء حتى أصبحت ليست بعلامة اعراب .

وهذا الكلام الذي ذكروه لا يُقبَلُ على إطلاقه ، وذلك أن العلامات التي ذكروها أعلاماً ، لا تنطبق على جميع ما وضعت له ، بل لأنها تنطبق على الأغلب ، فلو أخذنا الكسرة مثلاً ، فلا يمكن أن يكون كل اسم فيه كسرة مضافاً إليه ، فقد توجد الكسرة في الأسم ، ولم يكن من المضاف إليه ، مثل جمع المؤنث السالم في حالة النصب ، فإنه لم يكن مضافاً إليه ، كما أن قسماً من الأسماء المبنيّة مكسورة الأواخر ، ولم تكن مضافاً إليها مثل جبر ، أمر حذام وغيرها .

وكذلك الضمة التي هي علامة الفاعلية وشبهها ، فإنه ليس كل مرفوع فاعلاً أو شبهه ، فقد توجد أسماء مضمومة الأواخر ، ولكنها ليست داخلة في هذا الحد ، مثل : حيث ومنذ ، وقبل وبعد وغيرها ، وينضج لنا أن الحركتين تشملان الأغلب من الأسماء .

فاذا قلنا : الفتح علامة المفعولية ، فإنه أيضاً يشمل الأغلب ، إلا أن إستعمال الفتحة علامة أكثر من بقية العلامات ؛ لأنها تستعمل في المفاعيل ، والمفاعيل أكثر الأسماء ، فإنها تبلغ أكثر من خمسة عشر مفعولاً ، ولا يلغي أن يكون إستعمال الفتحة بكثرة دالاً على أنها ليست علامة لشيء ، وبذلك يكون إستعمالها علامة للمفعولية أولى من جعلها ليست علامة لشيء ، وعلى ذلك يترجع ما ذهب إليه ابن الحاجب في (شرح الوافية) :

(١) احياء النحو ص ٧٨ ، النحو العربي نقد وتوجيه ص ٨١ .

ب - الأفعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل

طريقة ابن الحاجب في تسهيل المسادة النحوية دفعته إلى تخلص النحو من الزوائد المقحمة فيه ، والآراء الجانبية التي لا تفيد المتعلم ؛ لذلك نراه يناقش النحاة في الأفعال المتعدية لثلاثة مفاعيل ؛ لأن هذه الأفعال قليلة ومحصورة بعدد قليل ، وهو المشهور عن العرب ، ولكن النحاة أضافوا إليها أفعالا مستدلين عليها بشاهد واحد لكل فعل منها . وابن الحاجب من نظروته التربوية في تسهيل النحو ، رفض قسماً منها وخرج القسم الآخر على أنها متعدية إلى مفعول به واحد ، ويمكن أن نلاحظ ذلك في الأفعال القياسية ، والأفعال السماعية .

أما الأفعال التي قالوا عنها بأنها قياسية فهي : (أظننتُ ، أحسبتُ ، أخلتُ ، أزعمتُ) (١) ، وهذه أضافها الأخفش (٢) ، وتابعه ابن السراج والمتأخرون (٣) ، وقد ذكر ابن الحاجب من الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل فعان ، هما : (أعلمتُ وأريتُ) ، ورفض بقية الأفعال التي ذكرها الأخفش وغيره بقوله : « وليس في المعاني ما تتوقف عقليته على ثلاثة متعلقات إلا أعلمتُ وأريتُ ، وزاد الأخفش اظننتُ وأحسبتُ وأخلتُ وأزعمتُ » (٤) ، وقال في

(١) شرح الوافية ق ٨١ .

(٢) المصدر نفسه ق ٨١ .

(٣) مع الهوامع ١ / ١٥٩ .

(٤) شرح الوافية ق ٨١ .

(نظم الكافية) وافضاً ما ذكره الأخطش (١) .
 أعلمتُ مع أريتُ لا أظننتُ ولا أعلمتُ لا ولا أزعمتُ
 وبذلك خلص شرح الوافية من هذه الأفعال غير لمستعملة في
 التفاهم ، كما ان وجودها لا يخدم التحور في كونه عاملاً مساعداً في
 تقويم اللسان .

وأما الأفعال التي ذكر بعض النحاة أنها سماعية ، فقد أضافوها
 إلى الأفعال المجمع على تعدبها إلى ثلاثة مقاصيل ، وهما :
 (أعلمتُ وأريتُ) ، ومن المعروف أن تعدبة هذين الفعلين إلى
 ثلاثة بوساطة الهزمة ، وهما في الأصل متعديان إلى مفعولين ، وقد
 أضاف سيبويه (نبأ) كما جاء في قول الشاعر (٢) :
 وَتَبَّعْتُ قَيْسًا وَلَمْ أَبْلُهُ كَأَزْعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ
 وزاد ابن هشام اللخمي (أنبأ وعرف وأشعر وأدرى) ، وزاد
 الفراء (خبر) اعتماداً على قول الشاعر :
 وَخُبِّرْتُ سَوْدَاءَ الْغَمِيمِ مَرِيضَةً فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِ بَصْرَ أَعُودَهَا
 وزاد جمهور الكوفيين (حدث) ، وتبعهم المتأخرون في ذلك ،
 اعتماداً على قول الشاعر :

أَوْ مُنْعِنْتُمْ مَا تُسْتَلُونَ فَن حَدِّثْهُمْ لَهُ عَلَيْنَا الْوَلَاءُ
 وزاد آخرون أفعالاً حتى بلغت تسعة عشر (٣) فعلاً ، والجمهور
 منعوا ذلك ، وأولوا المستشهد به على التضمن ، أو حذف حرف

(١) متن شرح الوافية ق ٨١ .

(٢) البيت ذكرته كما جاء في مجمع الموامع ص ١٥٩ ، وجاء في
 الاشموني خلافة ٢ / ٤١ .

(٣) انظر الاشموني ٢ / ٤١ ، مجمع الموامع ١ / ١٥٩ .

الجر ، أو الحال ، (١) .

وابن الحاجب بطريقته لتسهيل النحو لم يناقش هذه الأبيات من حيث صحتها وعدمها ، ولم يلجأ إلى تأويلها مثل غيره من النحاة ، وإنما إستنتج له رأياً مقبولاً ، وجعله أقصر الطرق لمناقشة هذه الأفعال ، وأوضح أنها متعدية إلى مفعول به واحد ، وليس إلى ثلاثة لمفاعيل كما زعم النحاة ، وأطالوا في إقامة الدليل على ما ذهبوا إليه . قال ابن الحاجب : (وأما أخبر وخبر وأنبا ونبأ وحدث ، فقد أجريت مجرى أعلمت ، لموافقتها لها في أن ما علمته ففي النفس حديث عنه ، وإن كان المفعولان في معنى المصدر ، لأنه الحديث والنبأ والخبر ، فليس هو في التحقيق متعلقاً ، وإنما هو من معنى للفعل باعتبار خصوصه ، ولا يخرج بذلك عن حقيقة المصدر ، كالقرفصاء بالنسبة إلى قعد ، (٢) ، وذلك لأن مفاعيل أعلمت ورأيت من متعلقات هذه الأفعال ، وليس نفسها ، اما مفاعيل (أنبا ونبأ وحدث) والخبر وحدث ، فإنها نفس الأفعال ، أي : النبأ والحديث والخبر ، فإذا قلت : أعلمتك وأرینك مجدأ مجدأ ، فإن مجدأ ومجدأ لمفعولان ثانٍ وثالث ، للفعلين السابقين ؛ لأنها في الأصل كانا متعديين إلى مفعولين ، فلما دخلت الهمزة أضعيفَ اليها ثالث ، وهو المفعول الأول . أما (أخبر وخبر وأنبا ونبأ وحدث) ، ففي الظاهر إنها متعدية إلى ثلاثة مفاعيل ، ولكنها في الحقيقة متعدية إلى مفعول به واحد ، أما الثاني والثالث ، فيتعلقان بالحديث والخبر والنبأ ، وهي المصادر المقدرة بعدها كالقرفصاء في قعدت القرفصاء .

(١) مع الموامع ١ / ١٥٩ .

(٢) شرح الوافية ورقة ٨١ .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله

والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

وبعد فقد حضر في هذا الاجتماع

الذي تم في يوم الاثنين الموافق

للعام ١٤٢٥ هـ

التحقيق

١ - نسخ التحقيق

٢ - وصف النسخ

٣ - توثيق نسبة الكتاب

٤ - منهج التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله

والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

وبعد فقد حضر في هذا الاجتماع

الذي تم في يوم الاثنين الموافق

للعام ١٤٢٥ هـ

نسخ التحقيق

تحقيق النص من المهام الصعبة التي تحتاج إلى صبر طويل ، وجهد متواصل ؛ كي يتمكن المحقق من اخراج الكتاب مطابقاً لما وضعه مصنفه ، إذا علمنا أن النساخ يجهلون دلالة بعض الكلمات التي كتبها المؤلف ، وقد يحدفون جملاً أخرى ؛ نتيجة لانتقال النظر بين الجمل المتشابهة ، وهذا ما لاحظته عند تحقيقي كتاب : (لايضاح في شرح المفصل لابن الحاجب) ، فقد نقصت احدى النسخ مجموعة كبيرة من النصوص (١) ، بسبب انتقال النظر بين الجمل المتشابهة ، وقد يقع التحريف والتصحيح ؛ نتيجة لعدم وضوح تنقيط بعض الكلمات ، ولتشابه الحروف بعضها مع بعض ، كل ذلك يتطلب من المحقق اليقظة والحذر ؛ لأجل المحافظة على النص ؛ كي يخرج كما كتبه مصنفه .

وعندما عازمت على تحقيق (شرح الوافية لابن الحاجب) فتشت فهارس المخطوطات العربية والأجنبية ، فلم أحصل إلا على نسختين : واحدة في مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمة في المدينة المنورة ، صورتها بعثة الجامعة العربية ، وقد صورتها منها ، والأخرى في مكتبة دير الأسكوريال ، وهذه للنسخة تفضل بها علي الاستاذ طارق عبدعون مشكوراً ، وكان اعتمادي عليهما في تقويم النص ؛ لعدم حصولي على نسخ أخرى .

وصف النسختين

١ - نسخة مكتبة احمد عارف حكمة (الأصل)

(١) انظر الأيضاح في شرح المفصل ، قسم للدراسة ص ٢١٨ .

وهي نسخة مصورة في معهد المخطوطات في الجامعة العربية ، وقد
صورت عن نسخة موجودة في مكتبة شيخ الاسلام عارف حكمة في
المدينة المنورة ، برقم (١١٦) نحو عدد أوراقها : (١٠٢) ورقة ،
من بين هذه الأوراق ورقة لم ترقم ، وقد أشرت إليها بـ (أ) لوجه
الورقة ، و بـ (ب) لظهرها حفاظاً على الترقيم الموجود في المخطوطة ،
وبذلك تكون المخطوطة منتهية بالرقم (١٠١) . ومتوسط عدد سطور
الصفحة الواحدة : تسعة عشر سطرأ ، ومتوسط عدد كلمات السطر
الواحد : خمس عشرة كلمة .

خط هذه النسخة جميل وواضح ، وهو أقرب إلى الخط النسخي ،
ويظهر من الاستدراكات التي في حواشيتها أنها صححت على نسخة
أخرى ، والتصحيح بخط الناسخ ، بعد أن ينتهي من التصحيح ، يكتب
كلمة (صحح) ، وفي الورقة الأولى من المخطوطة كتب اسم الكتاب ،
وهو كما يأتي : « كتاب شرح الوافية نظم الكافية كلاهما للشيخ الامام
العلامة القدوة المحقق جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر
ابن الحاجب المالكي رحمه الله تعالى » ، وقد كُتِبَ على أحد جوالب
الورقة الأولى : (طالعه واستعاده عمر بن محمد بن عمر ، ، ولم أوفق
لمعرفة هذا الشخص .

أما بقية الكتابة ، فغير واضحة ، وعليها تملكات وانتقالات تصعب
قراءتها ، وفي أسفل الورقة الأولى ختم مكتبة شيخ الاسلام عارف
حكمة ، جاء فيه : « أوقفه العبد الفقير إلى ربه الغني ، احمد عارف
حكمة الله بن عصمة الله الحنفي ، في مدينة الرسول الكريم عليه وعلى
آله الصلاة والتسليم ، بشرط ألا يخرج عن خزائنه ، والمؤمن محمول
على أمانته (١٢٦٦ هـ) » :

وجاءَ في نهاية الورقة الأخيرة : « هذا آخر شرح الوافية ، والله أعلم بالصواب ، واليه المرجع والمآب والحمد لله رب العالمين ، وصلواته على سيدنا محمد وآله أجمعين ، وكان الفراغ من تعليقه سلخ شهر جمادي الآخرة ، من شهور سنة ثمانى عشرة وسبعمائة ، ولم يذكر اسم الناسخ عند الانتهاء .

وفي هذه النسخة يذكر الناسخ في أسفل حرف الحاء الذي يدخل في بنية الكلمة (حاء) صغيرة ؛ كي يميزها عن الحرفين المعجمين المماثلين لها (ج ، خ) .

وذكر سبعة أبيات من أبيات حروف الجر مع أبيات الفعل المضارع في ورقة (٧٥) ، والظاهر أن هذه الأبيات ذكرت سهواً بدليل وجودها مع حروف الجر في ورقة (٨٧) .

وفي بداية النسخة بالورقة الأولى حذف ستة أبيات ، ويبدو لي أن هذا الحذف جاء متعمداً ، بدليل حذف كل ما يتعلق بالملك أو الإشارة إليه ، فقد لاحظته يذكر النظم ابتداءً من البيت الأول إلى نهاية البيت السابع ، وفي البيت الثامن ورد ذكر الملك بقول الناظم :
وَالْمَلِكُ النَّاصِرُ هَزْناً نَاصِرُهُ وَلَكَمْ يَزَلْ مُمْتَلِئاً أَوَامِرُهُ
فحذف هذا البيت وبعده أربعة ، وترك بيتاً ليس فيه ذكر للملك ، وهو :

ولم تكن أرجوزة من قبلها جاءت على ملوحتها كمثلها
وحذف البيت الذي يليه ، لأنه ورد فيه دعاء للملك ، والبيت هو :
يارب فأغفر للذي نظمها وللذي أشار أن أنظمها
وترك بعد البيت فراغاً بمقدار سطر واحد ؛ كي يدل على الحذف المذكور ، وقد استعنت بنسخة (ل) ، وم منظومة الوافية في ارجاع

٢ - نسخة مكتبة دير الاسكوريال (ل)

وهي نسخة مخطوطة محفوظة بمكتبة دير الاسكوريال ، برقم (١٤٦) ، وقد رمزت لها بالحرف (ل) نسبة لآخر حرف من اسم المكتبة ، والنسخة مكتوبة بخط قريب من خط الرقعة ، عدد أوراقها (١٢٣) ورقة ، متوسط عدد سطور الورقة تسعة عشر سطراً ، ومتوسط عدد كلمات كل سطر ثماني كلمات ، وقد كتب في الورقة الأولى : « كتاب الوافية نظم الكافية ، نظمها للشيخ الامام العالم المحقق المدقق جمال الدين أبو عمرو المالكي المعروف بابن الحاجب نور الله مضجعه » ، وحول كتابة العنوان ، كتابة مغايرة لخط اسم الكتاب جاء فيها : « يقول العبد الضعيف المذنب في العاجل ، المفتقر إلى رحمة القوي في الآجل ، حسن بن علي عفا الله عنه » ، وعن كل غني وسائل : « قد التمس مني جماعة من الاصحاب أن اجمع لهم الفوائد المخفية ... » ، وبسمر بالكلام إلى ان يقول : « وأشرح الكافية المنظومة » ، وجميع الفوائد المبثوثة ، وهذا الكلام ليس له معنى ؛ لأن شارح للكتاب هو ابن الحاجب ، والذي اعتقده أن ورقة العنوان ليست من المخطوطة ، وإنما هي ملحقة بها ، وذلك لأن العنوان المذكور هو عنوان المنظومة وليس عنوان الشرح ، ولوجود الكتابة التي حول العنوان ، والتي تبين جمع المادة وشرحها ، والمادة لم تجمع ولم تشرح إلا على يد ابن الحاجب . وفي أسفل الكتاب دعاء وهو : « اللهم ارزقني فهم التبيين » ، وحفظ المرسلين ، والهام ملائكتك المقربين » ، وجاء في الورقة

الأخيرة من المخطوطة : « وقع الفراغ من التعليق يوم الأربعاء العاشر من جمادي الأولى سنة ثلاث وثمانين وستائة ، وقت العصر حامداً الله تعالى ، ومصلحاً لانيه صلى الله عليه وعلى آله واصحابه للطاهرين » ولكن الناسخ لم يذكر اسمه .

شرح الأبيات في هذه النسخة يتفق مع النسخة السابقة إلى ثلث المخطوطات تقريباً ، وبعده يبدأ شرح الأبيات بصورة منفردة ، وقد أشرت إلى أول مخالفة بين النسختين في شرح الأبيات ، وبقية المخطوطة مماثلة لها ، لأن هذا الاختلاف في شرح الأبيات ليس له تأثير على المادة المشروحة في كلتا النسختين .

هذه النسخة كثيرة السقطات بسبب انتقال نظر الناسخ بين الجمل المتشابهة ؛ كما إنه كثير السهو لذلك بلغ ما سقط من النسخة من أروها إلى آخرها ما يزيد على أربعين سطراً ، وقد أشرت إلى ذلك في التحقيق .

بعد وصف النسختين ، اتضح لي أن نسخة (ل) ناقصة ؛ لأنها كثيرة السقطات ، وقدمها في تاريخ النسخ لا يجعل لها ميزة ؛ لأن النسخة الأخرى أكل منها ، فتركناها واعتمدنا على نسخة مكتبة شيخ الاسلام عارف حكمة ، وجعلناها أصلاً ؛ لأن سقطاتها قليلة جداً إذا ما قورنت بنسخة (ل) .



الورقة الاولى من الاصل

لانه جسر بين كسبتين على فريحتهما ثم قال
 والحكمة في خبره ان فيهما ورد ما كان لها في الجدل فاه
 بقوله من في علم الحقيقة خلدت ويرى ان كان جلدنا لو لم يولد
 فان وقت على جلدنا لم يولد في حال قلت لتعرجون وعنه النون
 ان لا عمر ابلان هذا انما يلد في وقت للوقت واد او وقت على
 نحو ما خرجت من لم يلدت لتخرج من لم يلدت في هذا كذا او جمل
 في حديث النون لان النون هي الحقة والخبر في قوله جلد
 حودة وثرة التاكيد لجزء التاكيد اذ يلد جردا في الحجة
 في ان العلم فلهذا كرجع الفعل في قوله فليست في
 الفعل امرت كل حسب
 ويعد فتخرج فقط بالالف وان تلاق كما ان الخلد
 بقوله لانه في الحقيقة وقبلها في قوله كذا انما في ذلك
 كقوله في قوله عاودا في قوله في قوله في قوله في قوله
 سلتا في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 على ما في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 والله اعلم بالصواب . والله المرجع المأمور
 والله اعلم بالصواب . والله المرجع المأمور
 وكان الرام . يعاقب . في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله

الورقة الاخيرة من الاصل

توثيق نسبة الكتاب لصاحبه

توثيق نسبة الكتاب ، من الأمور المهمة في ارجاع المصنفات إلى أصحابها الذين القوها ، وهذا التوثيق يثبت بالأدلة القاطعة التي لا تقبل الشك ؛ لأن كثيراً من المصنفات تنسب لغير أصحابها ؛ نتيجة لاشتراكها مع غيرها بالعنوان أو اسم المؤلف .

ولو تفحصنا المصنفات ، لم نجد مصنفأ يشارك كتاب (شرح الوافية) بالعنوان إلا مخطوطة ذكرت في مكتبة المتحف العراقي ، ذكرها اسامة النقشبندی بقوله : (شرح وافية (١) ابن الحاجب) ، ولم يعرف اسم الشارح ، (٢) ، وبعد اطلاعي عليها وجدت المنظومة ليست لابن الحاجب ، وإنما هي لشخص أسمه : (مجد) ، كان موجوداً سنة (١٠٢٩ هـ) وشارحها ولده ، ويتضح ذلك من كلام الشارح في نهايتها ، الذي يقول فيه : « هذا آخر ما كتبه العبد الفقير على هذه المنظومة ، نظم والذي مجد ، أسأل الله بركة سيد المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم أن يطيل حياته » (٣) ، وبذلك تنفي شبهة الاشتراك بأسم الكتاب واسم المؤلف :

(١) ذكرت هذه المخطوطة هنا ، لأن النظم بأسم الوافية لابن الحاجب ، والشرح لمجهول ، فمن المحتمل أن يتبادر للذهن من يلاحظها في فهرس ان ينسبها لابن الحاجب ، لكون النظم له ، والشارح مجهولاً ، فينسب الشرح له أيضاً .

(٢) المخطوطات اللغوية في مكتبة المتحف ص ٥٤ .

(٣) شرح الوافية لابن الناظم ق ٢٠٦ .

وبما يؤكد توثيق (شرح الوافية) لابن الحاجب ، نسبته له على السنة اصحاب التراجم والنحويين .

في ترجمة حياة ابن الحاجب ، قال صاحب كتاب (مفتاح السعادة) : « وله للكافية وشرحها ونظمها الوافية وشرحها » (١) ، وقال السيوطي : « والكافية في النحو وشرحها ، والوافية وشرحها » (٢) ، وقال : ونظم الوافية وشرحها » (٣) ، وقال حاجي خليفة : « وبعد ذلك طلب منه - أي الملك الناصر داود - ان يشرح له النظم ، فشرحه بشرح سماه ' (شرح الوافية نظم الكافية) » (٤) ، وبذلك تتأكد نسبته عند اصحاب التراجم .

أما نسبة (شرح الوافية) على السنة النحاة ، فقد ذكرها ابن هشام بقوله : « وفي شرح منظومة ابن الحاجب له ، أن الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بأم ، نحو أرجل في الدار أم امرأة ؟ كما مثل به في (الكافية) ، وليس كما قال » (٥) ، وقال الأزهرى : « وفيه رد على ابن الحاجب في (شرح منظومته) ، أن الاستفهام المسوغ للابتداء .. الخ » (٦) ، وقال السيوطي في موضوع المبتدأ

(١) مفتاح السعادة ١ / ١٤٠ .

(٢) حسن المحاضرة ١ / ١٩٤ .

(٣) بغية الوعاة ٢ / ١٣٤ .

(٤) كشف الظنون ٢ / ١٣٧٤ .

(٥) مغني اللبيب ٢ / ١٣٧٤ .

(٦) شرح التصريح ١ / ١٦٩ ، والظر حاشية ياسين

: ١٦٩ / ١

والخبر : « وقصره ابن الحاجب في (شرح وافيته) على همزة
المعادلة بأم ، نحو أرجل في الدار ام امرأة ٩ ، (١) .
من هذه النصوص التي ذكرها للنحاة تتأكد نسبة (شرح الوافية)
لابن الحاجب بصورة لا تقبل الشك .

(١) مع الهوامع ١ / ١٠١ ، وانظر شرح الوافية ق ١٩ .

منهج التحقيق

إنَّ طريقة تحقيق النصوص ؛ هي اخراج نص مطابق للنص الذي وضعه المصنف ان لم يكن نفسه ؛ لذلك فقد التزمت في تحقيق (شرح الوافية نظم الكافية) بقواعد وسرت بموجبها ؛ لأجل اخراج النص سليماً وواضحاً ومفهوماً ، وهي ما يأتي :

- ١ - كان هدفي اثناء التحقيق المحافظة على صورة النص كما أورده مصنفه ، ولم أندخل فيه بزيادة أو نقصان إلا بما يسمح به للمحقق من زيادة حرف أو كلمة بعد الدراسة ، وتخصر الزيادة بين (معقوفين) ، ويُشار إليها في الحاشية . أو بزيادة من إحدى النسختين إذا كان ذلك ضرورياً ، مع الإشارة إليها في الحاشية .
- ٢ - قد وردت في المخطوطتين كلمات مكتوبة بشكل يغير الخط الحديث ، مثل : اشباع الهمزة وتحويلها الى ياء ، ومثل : كتابتها بحسب موقعا من الأعراب ، نحو (مبتدياً) و (بسير) ، ونحو (من المبتدئ) و (جاء المبتدئ) ، كُتبتُ ذلك بما يتفق والخط الحديث ، بغير اشارة اليه .
- ٣ - لما كنتُ لم احصل إلا على نسختين من المخطوطة فقد استعنت بنسخة (منظومة الوافية) لغرض تقويم نصوص النظم ، واشرت إلى ذلك في الحاشية .
- ٤ - رجعت في تقويم بعض النصوص الى مصنفات المؤلف الاخرى ، مثل : (الكافية) و (شرح الكافية) ، و (الأيضاح في شرح المفصل) .

- ٥ - ترجمت للأعلام غير المشهورين ، لأن الاعلام المشهورين معروفون لقارىء مثل هذا الكتاب .
- ٦ - أكلتُ الآيات القرآنية التي ذكرت منها بعض الكلمات في الحاشية ، وعرضت جميع الآيات على المصحف الشريف ، وذكرت أرقامها وسورها .
- ٧ - بعض الآيات تحتمل أكثر من قراءة أرجعتها الى كتب القراءات المعتمدة ، مثل : كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ، والتيسير في القراءات السبع للسداني ، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ، والمختص في تبين وجوه شواذ القراءات لابن جني ، وانحاف فضلاء البشر في القراءات الاربعة عشر ، ومعاني القرآن للفراء ، وغريب اعراب القرآن لابن الانباري ، ومن التفاسير : (الجامع لاحكام القرآن) للقرطبي ، و (البحر المحيط) لابن حبان .
- ٨ - خرجت الأحاديث الشريفة من كتب الحديث المعتمدة ، امثال صحيح البخاري ، وصحيح مسلم ، ومسند الامام أحمد بن حنبل .
- ٩ - خرجت الامثال والاقوال من كتب الامثال المعتمدة ، مثل مجمع الامثال للميداني ، وفرائد اللآل في مجمع الامثال للشيخ ابراهيم الأحدث :
- ١٠ - أمّا الاشعار والارجاز ، فقد اعتمدت في تخريجها على دواوين الشعراء ، وكتب النحو ، وقد اكملتها في الحاشية ، وذكرت الروايات التي وردت فيها ، كما اني نسبت الأبيات التي لم ينسبها المصنف الى أصحابها بقدر الأمكان ، وبينت محل الشاهد فيها إذا لم يذكره المصنف .
- ١١ - إذا رأيت المصنف خالف آراءه في مصنفاته السابقة (لشرح اللوافية) ، أشيرُ الى هذه المخالفة في الحاشية ، وأوضح سبب ذلك :

كما اني لقدت قسماً من عبارات النص مع الإشارة الى ذلك في
الحاشية .

وبما ذكرتُ أرجو أن اكون موفقاً في اظهار هذا الكتاب
بالصورة اللائقة به ، والله الموفق لطريق الصواب .

النجف الأشرف

١٥ جمادى الاولى ١٤٠٠ هـ

أول نيسان سنة ١٩٨٠ م

الدكتور موسى بناي العلي الخفاجي

كلية الفقه الجامعة المستنصرية

الحمد لله

والصلاة والسلام

على من لا نبي بعده

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

المشتم
عفا الله عنه

شرح الوافية بنظر الكافية

لأبي عيمرو عثمان بن أحمـاجب النخوي
المتوفى سنة ٦٤٦ هـ

دراسة وتحقيق

للكوثر موسى بن أبي عبد الله العلبي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله

والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

وبعد فقد حضر في هذا الاجتماع

السيد / /

معه السيد / /

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه العصمة (١)

الحمد لله على ما أنعمنا
 بجوده وفضله وكرما اظ
 علاننا ما لم لكن لتعلمنا
 حتى اراانا في عداد العلمنا
 ولم لكن لتتهدى لولاه
 والحمد لله بما (٢) اولاه
 ثم الصلاة والسلام تالي (٣)
 على النبي دائما والآل
 وبعد ان هذه أرجوزه
 في علم الاعراب انت وجيزة

-
- (١) في ل : (رب تم بفضلك)
 (٢) في ل : (بما بداه) ، وفي الوافية : (فالحمد لله لما
 تعداه) .
 (٣) في ل : (تالي) .

قَصَدْتُ فِي نَظْمِي لَهَا مُقَدِّمَةً
 صَنَعْتُهَا مِنْ قَبْلِ وَهْيِ مُحْكَمَةٍ
 مِنْ أَجْلِهَا تَمَيُّنُهَا بِالْوَافِيَةِ
 لَكُونِهَا وَفَتْ بِنَظْمِ الْكَافِيَةِ
 [(١) وَالْمَلِكُ النَّاصِرُ عَزَّ نَاصِرُهُ
 وَلَمْ يَزَلْ مُنْتَهَلًا أَمْرُهُ (٢)
 دَاوُدُ نَجَلُ الْمَلِكِ الْمُعْظَمِ
 أَوْ زَعَهُ (٣) الرَّحْمَنُ شَكَرُ النِّعَمِ
 مَنْ أَصْبَحَ الْعِلْمُ بِهِ قَدْ اشتهر
 وَكُلُّ ذِي فَضْلٍ لِقَدْرِهِ قَدَرُ
 أَشَارَ أَنْ أَنْظَمَهَا بِأَمْرِ
 فَلَمْ يَسَعْ لِي دَفْعُهُ بِعُدْرٍ
 فَعَمِنْتُ فِيهَا وَاسْتَعْنْتُ اللَّهَ
 وَكَانَ نَوْرُ سَعْدِهِ جَلَاءَهَا]
 وَلَمْ تَكُنْ (٤) أَرْجُوزَةً مِنْ قَبْلِهَا
 جَاءَتْ عَلَيَّ مِنْوَالِهَا كَمَثَلِهَا

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، وهو زيادة عن ل ،
 والوافية .

(٢) هذا البيت ساقط من الوافية .

(٣) في الوافية : (أودعه) .

(٤) في ل : (يكن) :

[يارب "فاخفِر" للذي نظَّمها
وللذي أشارَ أنْ أنظَّمها (١)]

[الكلمة] (٢)

اللفظُ موضوعاً لمعنى مفردٍ

كلمة جنس ثلاث تغنّي

بيان لحد الكلمة ، فقوله : « لفظ » يشمل (٣) الكلمة وغيرها ؛
لأنَّه لما يُتلفظُ به ، قوله : « موضوعاً » بمعنى « يُخرجُ »
المهملات مثل : ديز ، ولاز ، مما لم يوضع ، وقوله : « مفرد »
يُخرجُ المتعدد من الجمل وغيرها ، مثل : زيدٌ قامَ (٤) ، و غلامٌ
زيدٌ من المركبات ، وانتصب « موضوعاً » على الحال من الضمير
المقدر في قوله : « اللفظ » ؛ لأنَّ اللفظَ بمعنى الملفوظ ، أي :
ما يُتلفظُ به في حال كونه موضوعاً . ثم ذكر أن هذه الكلمة
المحدودة جنس تحت ثلاثة أنواع ، ثم (٥) ذكرها فقال :

[أقسامُ الكلمة]

اسمٌ وفِعْلٌ ثمَّ حرفٌ تاني

محصورةٌ بالنفي والأثبت

-
- (١) ما بين المعقوفين زيادة عن ل ، والوافية .
 - (٢) هذه العناوين زيادة وضعتها لأجل التوضيح ، وهي غير موجودة في الاصل ، وفي ل .
 - (٣) في الاصل (تشمل) وما اثبتناه عن (ل) .
 - (٤) في ل : (قائم) .
 - (٥) (ثم) : ساقطة من ل .

ولما ذكر أنها ثلاثة أنواع ، ذكر ما يدل على الحصر ،
والنفي والأثبت أقوى / الأدلة على الحصر (١) ، فقال : لأنها [٢ و]
إما أن تدل على معنى في نفسه ، أولاً ، والثاني الحرف ،
والأول إما أن يدل على أحد الأزمنة الثلاثة : الماضي ، والحاضر ،
والمستقبل ، أولاً ، والثاني الاسم ، والأول الفعل ، فتبين بهذا
الحصر الدائرة بين النفي والأثبت ، إنحصارها في ثلاثة الأقسام
المذكورة ، وقوله : « جنس ثلاث » وهي أنواع ، لكونها في المعنى
كلمات ، وهذا الحصر (٢) هو معنى قوله :

فإن يكن معناه لا في نفسه

فالحرف وهو مشكل في جنسه

ومعنى قولهم : « في نفسه » ، أي تستقل الكلمة بالدلالة على
معناها الافرادى من غير انضمام أمر آخر إليها ، وقولهم : « لا في

(١) دليل النفي والأثبت لا يستقيم لابن الحاجب في جميع اقسام
الكلمة ؛ لأن من الأسماء ما يدل على الزمن الماضي ، مثل : (منذ) ،
ومنها ما يدل على المستقبل ، مثل : (هداً ، وبكرة) ومنها ما يدل
على الحاضر ، مثل : (اليوم ، والساعة) ، فهذه الأنواع في رأيه
من الأسماء ، وقد دخلت ضمن الدليل السابق ، ولكنها مخالفه ، ولا
يمكن فصلها عن الأسماء وادخالها مع الأفعال ، لأنها لا تدل على الحدث ،
ولا يمكن ابقاؤها مع الأسماء لعدم شمولها بالحد ؛ لأنها مقترنة بالزمن ،
إلا إذا جعلت قسماً رابعاً من اقسام الكلمة ، وهذا لم يقل به ابن
الحاجب :

(٢) في ل : (وهو) ، ولا يستقيم معها الكلام .

نفسه ، ، اي ألا (١) تستقل الكلمة بالدلالة على معناها الأفرادي
إلا بانضمام متعلقها اليها ، كـ (من) ، و (إلى) ، و (الواو) ،
و (ثم) ، ونحو ذلك . وقوله :
وإن يَكُنْ في نفسه فالفعل

لَزَمَ مَنْ مُحَصِّلٌ يَدُلُّ
يعني بالمحصل ، الماضي ، والحاضر ، والمستقبل ؛ وإنما عُدِّيَ
بـ بدل ، باللام لما تضمنت معنى يوضع ، لأن الدلالة الوضعية
متضمنة معنى الوضع ، ثم بين معنى (٢) الزمان المحصل فقال :
ماضي أو الحال أو المستقبل

والاسمُ هن ثلاثها بمتعزِل
أي : ليس له دلالة وضعية على زمان بعينه من هذه الأزمنة :
ثم قال :

وَقَدْ عَلِمْتَ حَدَّ كُلِّ مِنْهَا
فلا تسأل بعد هذا عنها
يعني أنه قد بين جنس ثلاثة الأنواع ، وهو ما يدل على معنى
مفرد بالوضع ، وبين فصل كل واحد منها على الوجه المستقيم ،
وقد علم أن الحد المستقيم هو الجنس الأقرب والفصل ، وقد بينا
بما تقدم .

واعلم أن الحدود النحوية الألفاظ (٣) المفردة ، باعتبار التركيب
ونفيه ، والمركبة باعتبار التركيب ، إنما يتميز بها جعله الواضع

(١) (لا) : ساقطة من (ل) وسقوطها وهم :

(٢) (معنى) : ساقطة في (ل) .

(٣) في ل : (للالفاظ) .

مدلولاً (١) ، وليس لها في أنفسها حقائق يتميز بها ، باعتبار معانيها سوى ما ذكرت من المعاني المختلفة ، باعتبار الوضع ، فيقدر ما جعلته (٢) موضوعاً (٣) له ، كأنه ذاتي لها ، ونحدد على تقدير ذلك ، فلما كان الاسم في وضعهم لمعنى في نفسه ، من غير دلالة على زمن محصل ، جعل ذلك حداً له ، وكذلك للفعل يجري فيه على ما ذكرت لك في الاسم ، وإذا حددت (٤) المفرد باعتبار التركيب كالفاعل ، والمفعول ، والحال ، والتمييز ، وغير ذلك حملت ذلك العمل ، فتقول : في حدّ الفاعل : هو الذي يدل على من قام به الفعل ، وهو بمعنى من نسب الفعل اليه ، وإذا حددت المفعول قلت : هو الذي يدل على من وقع عليه الفعل ؛ لأنه وضع للدلالة على ذلك ، وإذا حددت الحال ، قلت : هو الذي يدل على هيئة فاعل ، أو مفعول ؛ لأنه إنما وضع لذلك ، وإذا حددت التمييز ، قلت : هو الذي يدل على رفع الابهام عن مفرد أو جملة ، لأنه وضع لذلك ، وكل حد نحوي فعنائه هو الذي يدل على كذا ، فإذا اسقط لفظ الدلالة ، فهي مرادة ، وإنما اسقط ، لكونه معلوماً ؛ ولأن غرضهم أن يجري فيها للفظ الحدود على وزان الحدود الحقيقية .

ولما فرغ من بيان مفردات هذا العلم بالحد من حيث كان المركب

(١) في ل : (مدلولاً في أنفسها) .

(٢) في ل : (جعلت) .

(٣) في الاصل (موضوعاً) .

(٤) اهتمام ابن الحاجب بالحدود ، يظهر لنا اهتمامه بأثر العامل ،

والعامل كما هو معروف أثر من آثار الفلسفة التي أدخلها النحاة في النحو العربي .

لا يتحقق قبل تحقيق مفرداته ، شرع يذكر حـدّ المركب ، وهو الكلام ، فقال :

ثمّ "الكلام" كلمتاً إسناد

وهو قسمان بلا عناد

فقوله : « الكلام » هو المحدود ، وقوله : « كلمتاً إسناد » هو الحـدّ فالكلمتان الجنس ؛ لأنّ ذلك يشمل الكلام وغيره ، لأنّ قولك : غلامٌ زيدٌ كلمتان [٣ و ١] وليستا (١) بكلام ، وقوله : « إسناد » يخرج (٢) ما ليس بكلام ، ويعني بالإسناد الحكم (٣) على أحد الجزئين بالآخر ، على وجه يفيد المخاطب ما ليس عنده ، [وقوله : « وهو قسمان بلا عناد » يعني أنّ (٤) هذا المحدود لا يكون إلا قسمين : اسم واسم ، وفعل واسم ، وإنّما كان كذلك من جهة أنّ المفردات ثلاثة أقسام : اسم ، وفعل ، وحرف ، والمركب فيها لا يزيد على ستة تفـديرات : اسم واسم ، واسم وفعل ، واسم وحرف ، وفعل وفعل ، وفعل وحرف ، وحرف وحرف ، فالاسم والاسم ، والاسم والفعل ، هما قسما الكلام ، والباقي (٥) لا يستقيم كلاماً ، أما الاسم والحرف فلا يستقيم ؛ لأنّ الحرف لا يصلح حكماً ولا محكوماً عليه ، وأما الفعل والفعل فلأنّ الفعل لا يكون محكوماً عليه ، وأما الفعل والحرف ، فأبعد ، وأما الحرف والحرف فأبعد ،

(١) في الاصل : (وليسا) .

(٢) في ل : (ليخرج) .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة عن ل .

(٤) في ل : (حكم أحد) .

(٥) في الاصل : (والثاني) وهو تحريف ، وما اثبتناه عن (ل) .

وإنما لم يستقم أن يكون الحرف حكماً ولا محكوماً عليه ، لأنه لا يستقل بالمفهوم الافرادى إلا بذكر متعلقه من اسم او فعل ، فلا يكون بأنفراده حكماً ولا محكوماً عليه ، وإنما لم يستقم ان يكون الفعل محكوماً عليه ؛ لأن وضعه للدلالة على الحكم ، ولذلك لم يكن مدلولها إلا بمعنى التنكير ، ولا يكون الحكم محكوماً عليه ، فوضح بذلك أنه لا يستقيم كلام إلا من اسمين او من فعل واسم ، ووجب أن يكون قولهم : بإزيد ونحوه متأولاً بفعل مقدر ، أي : أريد او أعني ، او انادى ، ونحو ذلك ، وهذا معنى قول النحويين : لا يتأنى كلام إلا من اسمين او من فعل واسم ، وقد وضح ذلك بما تقدم . ثم بين الاسمى والفعلية فقال :

فعليةٌ واسميةٌ نحو كتبتُ

زيدٌ وزيدٌ كاتبٌ فافهم نصيب^٣ ظ

(١) باللام "نخص" الاسم والاسناد

إليه والجر وأن "تتأدى"

والنعت والتوئين والتصغير

والجمع بالنصحيح والتكسیر

فذكر خصائص الاسم ، ويعني بالخصيصة الأمر الذي إذا وجد دل [على الوجود] (٢) ، وإذا فقد لا يدل على الانتفاء ، فيطرد باعتبار المعرف ولا ينمكس ، ولذلك لو جعل حداً ، كان أخص من المحدود ، فنها لام التعريف ، لأن الفعل حكم لا يقبل التعريف ، ومنها الاسناد اليه ، أي الحكم عليه ؛ لأن للفعل حكم لا يحكم عليه ،

(١) في ل : بعد البيت (ثم قال) .

(٢) ما بين المعرفين : زيادة عن ل .

ومنها الجر ؛ لأن الجر في المبنى منسوب إليه ، ومنها النداء ؛ لأن
المنادي مفعول ، والمفعول في المبنى محكوم عليه . ومنها النعت (١)
لأنه حكم في المبنى على المنعوت . ومنها التصغير ؛ لأنه في معنى النعت .
ومنها التنوين ؛ يعني تنوين التمكن والتكبر ، أما تنوين التمكن ، فبال
على أن المنون به هير مشبه بالفعل ، ولا يستقيم إلا في الاسم ، وأما
تنوين التكبر فلأن الفعل وضعه للتكبر ، فلا يحتاج إلى تنوين تكبر ،
فوجب اختصاصه بالاسم . ثم قال :

والاسمُ إمّا معربٌ أو مبنيٌّ

والمعربُ الاصلُ فخذُ ما يُغني (٢)

فقسم الاسم إلى معرب ومبني ، ثم شرع يحدد المعرب ، ثم لا يزال
يتكلم في المعرب حتى ينتهي ، فإذا انتهى انتقل إلى الكلام (٣) على
المبني ، وقوله : « المعربُ الاصلُ » ، لأن النحويين يقولون : إن
أصل الأسماء الأعراب ، ولذلك يقال : في الاسم المبني لم بني ؟ ولا
يقال : في الاسم المعرب لم أعرب ؟ وقوله : « فخذُ ما يُغني » (٤) ،
في حده وهو ما ذكره في قوله :

مُرْكَبٌ لَا يُشْبِهُ الْمَبْنِيَّ

أصلاً كَمَنْ وَأَفْ ثُمَّ حَيًّا

-
- (١) لقد ذكر المصنف ضمن خصائص الاسم (النعت والتصغير
والجمع) وهذه الأنواع زيادة على ما ذكر النحاة من الخصائص .
(٢ ، ٣) في الاصل (تغني) ، وفي ل تغني في البيت ، وفي النثر
(يغني) وهو الذي اثبتناه .
(٤) (الكلام) : ساقطة من ل ، ولا يستقيم بغيرها الكلام .

[٤] فتعرض في حده لما كان سبب إعرابه [لغة] (١) للمانع مع وجود السبب ، وذلك ان الاعراب لا يستحق إلا بعد التركيب (٢) ؛ لأن وضعه لتبين المعاني الحاصلة فيه بالتركيب ، وهي الفاعلية ، والمفعولية ، والاضافة ، ألا ترى أنك إذا قلت : ما احسن زيد ورفعت علمت الفاعلية ، وإذا نصبت علمت المفعولية ، وإذا خففت علمت الضافة ، فلولا الاعراب ، لما عرفت هذه المعاني ، ولكانت تختلط ، ولو ذكرت الكلمات من غير تركيب (٣) ، لم يكن إعراب كقولك : الف ، با ، تا ، ثا ، وكقولك : واحد اثنان ، ونحو ذلك مما تعدده تعديداً من غير اسناد ، ثم قال : « لا يشبه المبتدأ اصلاً » ، يعني ان المعرب هو المركب إذا انتفى المانع ، وهو شبهه بمبني الاصل ، كالجر في مثل : من ابوك ؟ فالتركيب موجود ، والاعراب منتف لحصول المانع ، وكالفعل الماضي ، مثل هبها ذلك ، وأف لزيد ، أي : بعد ذلك . ونصجرت ، وكفعل الامر مثل حي ، أي اقبل ، فتل بالثلاثة ، وهي المبني اصلاً . ثم قال :

مختلف الآخر للعوامل

لفظاً وتقديرأ بأمر شامل

(١) (لغة) ساقطة من الاصل ، وهي زيادة من (ل) .

(٢) في ل : (العقد والتركيب) .

(٣) لو ذكر المصنف التأليف لكان أولى من التركيب ، لأن التركيب هو ان تتصل كلمة بأخرى ، وتكون كلمة واحدة تختلف عن الكلمتين السابقتين ، مثل التركيب العسدي والاضافي ، والمزجي والاسنادي .

[يعني أن هذا المعرب المحدود يختلف آخره باختلاف العوامل] (١)
ثم قسم اختلافه إلى مختلف في اللفظ ، وإلى مختلف في التقدير ،
وذلك شامل لجميع الأسماء العربية ، وسببين اللفظي والتقديري بمحصر
التقديري :

ثم شرع يبين الأعراب ، فقال :
إعرابه ما اختلف الآخر به

من حركات وأحروف تشبه
يعني أن المسجى بالأعراب هي الحركات ، والحروف التي يختلف
الآخر بها من الضمة ، والفتحة ، والكسرة ، والواو ، والألف ، والياء ،
وإنما قال تشبه ، لأنها تلتبس قبل بيانها . ثم قال :
رفع ونصب ثم جر قسمه

وكل نوع علم بالحكمة [٤]
فذكر أنواع الأعراب وأن كل نوع منها وضع علماً يميز معنى .
ثم قال :

فالرفع للفاعل أو ما صارعه
والتنصب للمفعول أو ما شابهه (٢)
والجر يأتي بحلم الأضافة
ولا يكون أبداً بخلافه

فذكر كل نوع ومدلوله ، فالرفع (٣) للفاعلية ، يعني للفاعل وما

(١) ما بين المعقوفين زيادة عن ل :

(٢) في الأصل : (ما شابهه) ، واثبتنا ذلك من (ل) .

(٣) هذه الطريقة في تعيين الحركات اتبعها أصحاب تفسير النحو

في الوقت الحاضر ، أمثال إبراهيم مصطفى ، والدكتور المخزومي :-

أشبه الفاعل ، ولتنصب للمفعولية ، أي : للفعول وما أشبه المفعول ،
والجر علم الإضافة ، لا يكون الجر إلا دليلاً عليها ، كقولك : غلامُ
زيدٍ ، ومررتُ بزيدٍ . ثم قال :

(المعرب بالحروف)

والجمعُ إنْ كَسَرَتْهُ والمفردُ
مُنْصَرَفَيْنِ بِالثَلَاثِ يُسْرَدُ
وَجَمْعُهُكَ الْمُؤَنَّثَ الصَّحِيحَاتِ
بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ لَهُ مُصَرِّحَاتُ
وَالاسْمُ مُطْلَقاً إِذَا لَمْ يُصْرَفْ
بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ يَكُونُ فَاعِراً
أَخْوَكَ مَعَ حَمُوكَ مَعَ أَبْوَكَا
وَأَذُو وَفُوكَ وَكَدَا هُنُوكَا
مُضَافَةً لِيَغْيِرَ يَا تَكَلَّمْ
بِالْوَاوِ وَالْأَلْفِ وَبِالْيَاءِ (١) فَاعَلَّمْ
[ثم المشتى جاء بالياء والألف
وأثنان مَعَ كَلِي ضَمِيرٍ إِنْ تَضَيَّفَ] (٢)

= انظر احياء النحوص ٥٣ - ٦٨ ، في النحو العربي نقد وتوجيه ص
٧٠ - ٨١ .

(١) (ب) في (بالها) للوزن .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة عن (ل) ، والوافية وفي الاصل
مكانه بياض :

والجمعُ سَالِمًا يَبِيًّا أَوْ رَاوٍ

[و] (١) نَحْوُ : عَشْرُونَ أَوَّلُوا مُسَاوٍ

فقسم الاسماء باعتبار ما انفقت فيه من الاعراب ، ليبين رفع كل قسم ونصبه وجره ، فقال : « والجمع إن كسرتة والمفرد » ، يعني أن كل اسم مفرد منصرف ، وجمع مكسر منصرف ، رفعه بالضمة ، ونصبه بالفتحة ، وخفضه بالكسرة .

وقال : « منصرفين » ليخرج ما ليس بمنصرف ، لأنه لا يكون الخفض فيه بالكسرة (٢) ، وقال : « في الجمع إن كسرتة » ليخرج الجمع السالم من المذكر والمؤنث ؛ لأنه / اعرابه لا يكون [ه و] كذلك ، ثم ذكر جمع المؤنث السالم ، وبين أن رفعه بالضمة ونصبه وخفضه بالكسرة . ثم ذكر الأسم غير المنصرفة ، وبين أن رفعه بالضمة ، ونصبه وجره بالفتحة .

ثم لما انتهى المعرب بالحركات أخذ يذكر المعرب بالحروف ، فذكر الاسماء الستة وهي : أخوك ، وأبوك ، وحموك ، وهنوك ، وفوك ، وذو مال ، وبين أنها إذا أضيفت إلى غير ياء المتكلم ، فرفعها بالواو ، ونصبها بالألف ، وخفضها بالياء .

ثم ذكر المثنى ، وبين أن رفعه بالألف ، ونصبه وخفضه بالياء ، وضم إليه اثنين ، و (كلا) إذا أضيف إلى مضمرة وخصهما ؛ لأنها ليسا [من] (٣) المثنى ، لأن المثنى المراد به اسم لمفرد زيد عليه

(١) الوار زيادة عن (ل) والوافية .

(٢) في الاصل بالفتحة ، وهو وهم :

(٣) (من) زيادة للسياق .

ألف وفون (١) ، ليدل على أن معه مثله من جنسه وليس اثنان كذلك ، لأن قولك : (اثن) ليس موضوعاً لشيء ، وإنما هو اسم موضوع لمفردين من أول الأمر ، وإنما (٢) جرى مجرى المثنى في الأعراب لما وافق معنى المثنى في مدلوله .

وكلا أيضاً ليس بمثنى ، وإنما هو اسم مفرد وضع للأثنين ، ولم يعرف إعراب المثنى إلا إذا اضيف إلى مضمير ، كأنهم لما أضابوه إلى المضمر ، وهو مضمير متصل مثنى في المعنى تأكيد معنى التثنية فيه فأجروه مجراه في الأعراب ، فنقول : جاءني كلاهما ، ورأيت كليهما ، ومررت بكليهما ، ومن للعرب من يقول : [جاءني] (٣) كلاهما في الأحوال الثلاث ، وهو القياس ، والفصح إجراؤه مجرى المثنى . وإذا لم يصف إلى مضمير فلا خلاف في أن حكمه حكم حصا ما تقول : جاءني كلا الرجلين ، ومررت بكلا الرجلين .

ثم ذكر الجمع المذكور السالم ، وبين أن رفعه بالواو ، ونصبه وخفضه بالياء ، وضم اليه قولهم : أولو مال ، وعشرون / [ه ظ] وأخواته ، وخصهما ؛ لأنها ليسا من الجمع (٤) السالم إذ ليس لهما مفرد جمع ، وإنما وضع من أول أمره لمدلوله ، وإنما أجري مجرى الجمع فيما ذكر ، وإنما قال : والجمع سالماً ولم يقل مذكراً ؛ لأن جمع المؤنث قد تقدم حكمه فعلم أن هذا جمع المذكر ، وانتهى تفصيل الأسماء باعتبار

(١) في ل : زيادة (أو ياء وفون) .

(٢) في ل : (وإذا) ، ولا يستقيم معها الكلام .

(٣) ما بين المعقوفين : - زيادة عن (ل) .

(٤) في الاصل (المذكر) وشطبه الناسخ ، وفي (ل) غير

موجود :

اختلاف أحوالها في الأعراب ، وإنما أعرب القسم الأول بالحركات الثلاث ؛ لأنه الأصل في الأعراب ، ولم يمنح مالم [منه] (١) ، وإنما نقص جمع المؤنث السالم الفتح وأعرب بالكسر في النصب والجر معاً ؛ لأن جمع المذكر السالم حمل فيه للنصب على الجر ، ولم يجعل لجمع المؤنث على المذكر مزية ، فحمل فيه النصب على الجر ، وإنما نقص غير المنصرف الكسر ؛ لأنه أشبه الفعل بالعتين الفرعيتين - على ما سلكه - فقطع عما ليس في الفعل وأعرب بالفتح في موضع الجر .

وإنما أعربت الأسماء الستة بالحروف لمشايتها المتعدد من المثني والمجموع ، وأواخرها (٢) ما تقبل أن تتغير (٣) بتغير العامل ، وأعرب بثلاثة الأحرف ، لأنه الأصل فيما أعرب بالحروف .

وأعرب المثني والمجموع جمع السلامة بالحروف للتعدد مع أن أواخرها (٥) ما تقبل أن تتغير بتغير العامل ، وهي الحروف التي وضعت للدلالة على التثنية والجمع ، وإنما لم يعرب بالألف في النصب ؛ لأنها لو أعربا به لقيلا ، ضاربان في النصب في المثني بكسر النون ، وضاربان في الجمع بفتح النون ، فإذا أضيفا سقطت النون للأضافة فلم يدر : أمثني هو أم (٦) مجموع ؟ فلما جاء [بسقوطها] (٧) الألتباس من الألف

(١) (منه) : زيادة عن ل .

(٢) في ل : (حرف) .

(٣) في ل : (يتغير) .

(٤) في ل : (وأعربت) .

(٥) في ل : (حرف) .

(٦) في ل (أو) ، ولا يستقيم معها الكلام ، لأن الهمزة تفتضي

أم المعادلة .

(٧) (بسقوطها) زيادة من حاشية (ل) .

في النصب أسقطوها فيها وحملوا النصب على الجر فويها لما ثبت بينهما من المواخاة في باب ما لا ينصرف ، ثم لما علموا أن الألف أخف الحروف ، رأوا أن يجعلوها في الأعراب عوضاً عما هو أثقل منها [٦ و] فجعلوها عوضاً عن الواو في الرفع ، وجعلوها في المثني ؛ لأنه سابق في التقدير على الجمع ، فصار إعراب المجموع بالواو في الرفع ، وبالياء في النصب والجر ، وأعراب المثني بالألف في الرفع ، وبالياء في النصب والجر . ثم قال :

تَقْدِيرُهُ نَحْوُ عَصَاً بِالْأَلْفِ
وَكَغَلَامِي مُطْلَقاً وَهُوَ خَفِي
وَنَحْوُ قَاضٍ رَفَعَهُ وَالْجَرُّ
وَنَحْوُ مُسْلِمِي رَفَعَهُ فَأَدْرُوا

لما تقدم أن الأعراب يكون للفظاً وتقديراً ، أخذ بين مواضع التقدير فيعلم أن ما عداه يكون معرباً لفظاً ، فقال : التقدير في كل ما كان آخره ألفاً حذفت للتنوين ، أو لم تحذف ؛ لأنها لا تقبل حركة لفظاً ، وفي كل ما اضيف إلى باء المتكلم من نحو : غلامي ودلوي ، وقوله « مطلقاً » ، يعني : في الرفع والنصب والجر في البابين ، وقوله : « وهو خفي » ، لما وقع فيه من الاختلاف ؛ لأن بعضهم يقول : هو مبني (١) في الأحوال الثلاث ، وبعضهم يقول : معرب للفظاً في حال الخفض بالكسر ، والصحيح ما قدمناه ؛ لأن الإضافة إلى

(١) قال المصنف في شرح الكافية : « وقد زعم أن باب غلامي مبني ، وهو وهم ، لأن الإضافة إلى المضممر لا توجب بناءً بدليل غلامك وغلامه ، فلا وجه لجعله مبنيّاً مع صحة كونه معرباً » . شرح الكافية ص ١١ .

المضمر لا توجب بناءً ، ولأن كسرة ما قبل ياء المتكلم لأجل الياء ، وهي في التقدير سابقة على العامل ، وأقوى في السببية ، فلا وجه لحذفها وإبدال كسرة الأعراب منها . وقول : « وَنَحْوُ قَاضٍ رَفَعُهُ وَالْجَرُّ » ، يعني : ومما أعرب تقديرًا في حال رفعه وجره ، كل اسم آخره ياء قبلها كسرة استثقلت الضمة والكسرة على الياء فحذفنا ، فإن كان معه تنوين خذفت الياء لألتقاء الساكنين وإلا بقيت الياء ساكنة ، وفي حال النصب يعرب لفظًا خفة الفتحة على الياء ، فتقول : هذا قاضٍ ، ومررت بقاضٍ ، ورأيت قاضياً ، قوله : « وَنَحْوُ مُسْلِمِي رَفَعًا » يعني أن كل جمع للمذكر سالم إذا اُضيف إلى ياء المتكلم في حال الرفع ، يكون معرباً تقديرًا بالواو ، لأن أصل مسلمي : مسلمون ، فلما اُضيف / [٦ ظ] إلى ياء المتكلم ، حذفت النون للإضافة ، فبقى مسلموي قلبت الواو ياءً ، وادغمت في الياء ، وكسر ما قبل الياء حيث كان مضموماً ، فقبل : مسلمي ومصطفى كذلك ، إلا أن ما قبل الياء يبقى مفتوحاً على حاله .

[المنوع من الصرف]

ثم شرع يذكر غير المنصرف فقال :
 اِلْمَتَانِ مِنْ تَسْعٍ تُزِيلُ الصَّرْفَا
 أو ما يجي كالْأَنْثَتَيْنِ هُرْفَا
 الاسم يمنع من الصرف متى اجتمع فيه اثنان من أسباب تسعة ،
 أو واحد منها يقوم مقامهما . ثم عددها فقال :

عَدْلٌ * وَفَأَنبِثُ * وَجَمْعٌ * مَعْرِفَةٌ
 وَعُجْمَةٌ * وَوَزْنٌ * فِعْلٌ * وَصِفَةٌ
 وَالنُّونُ * إِنْ رِيدَتْ * عَقِيبَ الْأَلْفِ
 وَالتَّاسِعِ * التَّرَكِيبِ * فَافْهَمُ * تَصْنِيفِ
 وَحُكْمُهُ * بَاقِي * بِغَيْرِ كَسْرِ
 وَغَيْرِ تَنْوِينٍ * خِلَافَ الشَّهِيرِ (١)
 وَفِي التَّنَاسُبِ * يَكُونُ * قَابِلًا

صَرَفًا * قَوَارِيرًا * وَقُلْ * مَلَا سِيلًا (٢)
 وَإِنَّمَا امْتَنَعَ الْأَسْمُ بِهِمَا مِنَ الصَّرْفِ ؛ لِأَنَّهُ يَصْبِرُ بِهِمَا فِرْعًا مِنْ
 جِهَتَيْنِ ، فَأَشْبَهَ الْفِعْلُ مِنْ عَيْثُ كَانَ فِرْعًا عَلَى الْأَسْمِ مِنْ جِهَتَيْنِ ، أَمَا
 كَوْنُ الْأَسْمِ يَصْبِرُ بِهِمَا فِرْعًا مِنْ جِهَتَيْنِ فَوَاضِحٌ ؛ لِأَنَّهُمَا كُلُّهُمَا فِرْعٌ ،
 وَأَمَا كَوْنُ الْفِعْلِ فِرْعًا عَلَى الْأَسْمِ مِنْ جِهَتَيْنِ ، فَلَأَنَّ الْفِعْلَ مُشْتَقٌّ مِنْ
 الْأَسْمِ الَّذِي هُوَ الْمَفْعُولُ ، وَالْمُشْتَقُّ فِرْعٌ عَلَى الْمُشْتَقِّ مِنْهُ ، وَالثَّانِي أَنَّ
 الْأَسْمَ وَفِعْلاً مُحْكَمًا عَلَيْهِ وَمُحْكَمًا بِهِ ، وَالْفِعْلُ لَمْ يَوْضَعْ إِلَّا مُحْكَمًا بِهِ ،
 فَالْأَسْمُ (٣) مُسْتَفْنٍ عَنْهُ ، وَالْفِعْلُ غَيْرُ مُسْتَفْنٍ عَنْهُ ، فَلَمَّا أَشْبَهَ الْفِعْلُ
 بِمَا ذَكَرَ قُطِعَ عَمَّا قُطِعَ عَنْهُ الْفِعْلُ وَهُوَ التَّنْوِينُ ، تَنْوِينُ الصَّرْفِ ،
 وَالْجُرْ قَائِمٌ ذِهَابُهُ لِلذَّهَابِ التَّنْوِينِ بِالطَّنِينِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ ، فَلِذَلِكَ قَالَ :
 وَحَكَمَهُ أَنْ لَا كَسْرَ وَلَا تَنْوِينَ صَرَفٍ ، وَيَكُونُ فِي مَوْضِعِ الْجُرِّ مَفْتُوحًا ،
 هَذَا إِنْ كَانَ الْكَسْرُ فِي الْأَسْمِ مَخْصُوصًا بِالْجُرِّ لَوْ كَانَ مُنْصَرَفًا ، وَيَفْتَحُ
 إِنْ كَانَ يَقْبَلُ الْفَتْحَ ، فَنُ ثُمَّ كَانَ (قَائِمَات) لَوْ سُمِّيَ بِهِ إِمْرَأَةً غَيْرَ

(١ ، ٢) الْبَيِّنَاتُ ذَكَرَا فِي الْأَصْلِ مُتَأَخِّرِينَ ، وَشَرَحَهَا مَتْنًا ،
 فَتَقْلَعُهَا إِلَى هَذَا الْمَكَانِ ، كَمَا فِي نَسْخَةِ (ل) .

(٣) فِي (ل) : (وَالْأَسْمُ) .

منصرف ، وهو ما كان عليه / قبل العلتين [٧ و] لأن الكسر ليس
مخصوصاً بالجر ، لو لم يكن غير منصرف ؛ لأنه لا يقبل الفتح ،
فهو بتقدير العلتين وعدمهما على حال واحدة لما ذكرت ، وكذلك
ضاربان. وخلافاً بتقدير العلتين وعدمهما.

وقوله : « خلاف الشعر » ، يعني أنه يجوز صرفه في ضرورة
الشعر ؛ لأنه رد الى أصله (١) . قوله : « في التناسب . يكون قابلاً
صرفاً » ، يعني أن التناسب يحجز صرف غير المنصرف ، والتناسب
على قسمين : تناسب في رؤوس الآي والفواصل ، كقوله : مع
(قوارير) . الأول (٢) ، لأنه رأس آية ، فاذا صرف لون فوقف
عليه بالألف فتناسب مع بقية الآي ، فلذلك جاز صرفه . وتناسب
لكلمات منصرفة انضمت اليه مثل (قوارير) الثاني ؛ لأنه وإن لم يكن
رأس آية ، فاذا نون الذي قبله ناسب أن ينون الآخر (٣) ، ليتناسبا ،
ومن ثم لم ينون الثاني إلا من ينون الأول .

ومن التناسب الثاني ، قوله : (سَلَا سَلَاً وَأَغْلَالاً وَسَعِيْرًا) (٤)
لولا قوله : (وَأَغْلَالاً وَسَعِيْرًا) لم يكن صرف (سَلَا سَلَاً) إلا (٥)

(١) قد أورد المصنف هذا المعنى بعبارة مماثلة في قوله : « أما
الضرورة ، فلأنها تجيز رد الشيء الى أصله ، وأصل الأسماء الصرف ،
شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢ .

(٢) أشار ابن الحاجب إلى قوله تعالى : (كانت قواريراً ، قواريراً)

الانسان : ١٥ ، ١٦ .

(٣) في ل : آخر الأول .

(٤) سورة الانسان الآية : ٤ .

(٥) في الأصل : (الى) ، وما اثبتناه عن (ل) .

ضرورة (١) ، ولا يكون في القرآن . قوله :

وَذَٰكَ فِي الْجَمْعِ أَتَى كَثِيرًا

حَتَّى ادَّعَى قَوْمٌ بِهِ التَّخْفِيرَ

يقول : كثر صرفُ هذا الجمعِ باعتبار التناسبِ المذكورِ حتى ظن قوم أن الصرف فيه جائز مطلقاً من غير تناسب ، ولهم بسديد ؛ لأنه لم يأت صرفه في النسخة إلا مع التناسب المذكور . ثم شرع يبين ما يقوم مقام عِلَّتَيْنِ ، فقال :

وَالْجَمْعُ مَعَ تَأْنِيهِمْ بِالْأَلْفِ

قَامَا مَقَامَ عِلَّتَيْنِ فَأَعْرِفِ (٢)

(١) قرأ نافع وهشام وأبو بكر والكسائي وأبو جعفر ورويس (سلاسل) بالتثنية للتناسب ؛ لأن ما قبله منون منصوب ، وقال الكسائي وغيره من الكوفيين : إن بعض العرب يصرفون جمع ما لا ينصرف إلا أفعال التفضيل ، وعن الاخفش يصرفون مطلقاً ، وقرأ أبو عمرو : بغير تثنية بالوقف على الألف ، وقرأ ابن عامر وحمة (سلاسل) بغير تثنية ، ووقف حمزة بغير ألف .

والباقون بالمنع من الصرف على الأصل ، لأنه كساجد ، وهي رواية زيد عن الدجوني ، وقد وافق ابن الحاجب الرأي الأول ، وهو الصرف للتناسب .

انظر كتاب السبعة في القرآت ص ٦٦٣ ، الحجة في القراءات السبع ص ٣٣٠ ، التيسير في القراءات السبع ص ٢١٧ ، غريب اعراب القرآن ٢ / ٤٨٠ ، تحاف فضلا البشر ص ٤٢٨ .

(٢) بعد هذا البيت أربعة أبيات ، قدمناها لمكان شرحها ، وهي كذلك في (ل) .

/ فالعدل 'تحقيقياً' ثلاث* وأخر*

جمع* أو التقدير* في نحو 'عمر (٧ظ)

أما الجمع فسياقي تمامه ، وأما الالف فلأنها لما كانت لا ينفك
عن الأثم وصارت لازمة ، نزل لزومها منزلة تأليث ثانٍ :
ثم أخذ يبين العلل واحداً واحداً بشرائطها ، وما يتعلق بها ،
فالعدل على ضربين : تحقيقي ، وتقديري ، وأعني بالتحقيقي : ما ثبتت
معرفته صرف أو لم يصرف ، ونعني بالتقديري : ما نتوقف معرفته
على منع الصرف فيقدر العدل ؛ لئلا يؤدي الى خرم قاعدة معلومة ،
وهو منع الصرف من غير علتين ، وكلا العدلين لابد أن يكون خروجاً
به عن اللفظ الأصلي والمعنى الأصلي ، وإلا أدى الى ورود ما لا يحصى
كثرة من المعدولات من حيث اللفظ ، فمن التحقيق : مثنى وثلاث
ورباع وأحاد وثناء ، وكذلك موحد ومثنى ومثلث ومربع بمعنى واحد
واحد ، (واثنين (١) اثنين ، وثلاثة ثلاثة ، وأربعة أربعة) ،
والصحيح انه لا يمتدئ ذلك الى عشرة فقد عدل بثلاث عن لفظ
ثلاثة ، وعن معناه الأصلي (٢) . والعدد الى معنى انقسام الجملة الى
هذه الصفة من الثلاثة (٣) ونحوها ، وكذلك البواقي ، ومن ذلك
قولهم : أخر فانه جمع أخرى ، وأخرى تأنيث آخر ، وهو باب أفعال
التفضيل ، وقياسه اذا قطع عن « من » وعن الأضافة أن يستعمل
بالألّف واللام ، فهو اذاً معدول عن الآخر ، وعن معناه الأصلي في
التأخر الوجودي ، حتى صار للمذكور ثانياً متقدماً كان في الوجود أو

(١) في ل : (وثنين وثنين ، وثلاثة وثلاثة ، وأربعة وأربعة) .

(٢) في ل : (في معنى العدد) .

(٣) في ل : (الثلاثية) .

متأخراً ، وهكذا جميع بابه ، ومن ثم لم يقولوا : **جُمَادَى الْآخِرَى** ؛
لأنه لا يتعين لبيان التأخر الوجودي ، وغرضهم في وضع **جُمَادَى الثَّانِي**
للدلالة على ذلك ، - فن ثم وجب أن يقولوا : **جُمَادَى الْآخِرَى** كما قالوا :
ربيع الآخر بكسر : الخاء ، ولم يقولوا : **الْآخِرَى** ، فقد ثبت ما ذكرنا
/ من العدول عن اللفظ والمعنى معاً ، ومن ذلك (٨ و) (جُمُعُ) ؛
فإنه جمع جمعاء مؤنث أجمع ، وقياسه أن يجمع على (جمع) باسمكان
المبني كأحرز وحز ، واصفر وصفر ، فعلى به إلى (جمع) ؛ بفتح
الميم ، وعن معناه الأصلي في الصفة إلى جملة تأكيداً للشمول في المتعدد
وجوداً أو حكماً غير المثني ، وبذلك على أنه في الأصل صفة ، ما
جاء في الحسلبند (بهيمة جمعاء) (١) ، أي : سائلة لا عاة فيها
(بينة هل يحسن فيها من جدعاء) ، أي : مقطوعة الأذن ، فثبت
ما ذكرناه من العدول عن اللفظ والمعنى جميعاً ، والعدول التقديري ،
نحو : عمر حيث سُمِعَ في كلامهم غير مصروف ، وليس فيه علة
ظاهرة غير العلمية ، فوجب تقدير علة أخرى ، وما أمكن تقدير علة
من العلة سوى العدل ، فوجب تقديره إذا صار الأمر متردداً بين
خزيم - قاعدة معلومة ، وهو منع الصرف بمجرد العلمية ، وبين تقدير
العدل على استبعاد (٢) ، فوجب تقدير المستبعد ؛ لما ذكرنا فقدّر ،
كأنهم قصدوا به التسمية بعامة ثم عدلوا إلى عمر ، وعدلوا في المعنى
من (٣) اسم الجنس إلى العلمية ، ولما ورد (أدد) في كلامهم منصرفاً

-
- (١) الحديث ورد في صحيح مسلم ٢٠٤٧ / ٤ مع اختلاف (تحسون)
مكان (يحسن) ، وفي مسند ابن حنبل الخلاف في نفس الكلمة
وحذف (جمعاء) ، المسند ٢ / ٢٣٣ ، ٣٧٥ ، ٢٩٣ .
(٢) في ل : (استبعاده) . (٣) في ل : (عن) .

لم يجوز تقدير العدل فيه عكس ما تقدم . ثم قال :

تَأْنِيْشُهُمْ بِقَدْرِهِ وَالْمَعْنَوِي

مُشْتَرِطٌ فِي عِلْمٍ كَمَا رَوِي

، يعني أن التأنيث بالتاء مطلقاً لفظاً أو تقديرأ لا تعتبر إحدى العليين
إلا العلمية ؛ لأن التأنيث بالتاء غير لازم للكلمة ، كقولهم : ضاربة
وضارب ، فإذا حصلت العلمية حصل التأنيث لازماً بسبب العلمية ،
وجعلت (١) العلمية علة ثانية فكانت شرطاً في التأنيث وعلة ثانية .
ثم استدل (٢) على اشتراط العلمية في ذلك فقال :

وَصَرَّفُهُمْ قَائِمَةٌ قَتِيلٌ

عَلَى الَّذِي ذَكَرْتَهُ دَلِيلٌ

/ يقول : لو لم تكن العلمية مشرطة في التأنيث لا مذهب صرف [٨ ظ]
قائمة وقتيل ؛ لأن فيه التأنيث والصفة فلما صرف [هنا] (٣) ولم
يصرف عند جمعه علماً ، دل على اشتراط العلمية في التأنيث ثم قال :

وَجَائِزٌ صِرْفُ الثَّلَاثِ فِي الْمَعْنَوِي

يَسْكُنُ لَا مَعَ عَجْمَةٍ بِهَا قَوِي (٤)

(١) في ل : (وحصلت) ، وهو تحريف .

(٢) في ل : (استدلوا) .

(٣) (هنا) : زيادة عن ل .

(٤) من هنا بدأت نسخة (ل) تختلف عن الأصل في ترتيب
شرح الايات ، ولما كان الخلاف مستمراً فلا اشير اليه في المستقبل ،
كما اني لا اشير الى ما يأتي قبل الايات مثل : (قال ، قوله ، ثم
قال) ، لكثرة وقوعها ، ولأن ذكرها بصورة مستمرة لا يخدم للنص
في المعنى .

يقول : ويجوز صرف المؤنث الثلاثي المعنوي ، إذا كان ، ساكن الأوسط كهند ودعد . وقوله : « لا مع عجمة بها قوي » ، يعني : إلا أن يكون أعجمياً ، فإنه حينئذ يقوي بترجيح العجمة ، وإن لم تكن العجمة علة في مثله باتفاق ، إذ لا خلاف أن نحو نوح ولوط منصرف ، وما ذكره صاحب المفصل (١) وهم غير مستقيم (٢) ، وإنما غرهم التزامهم منع نحو : ماه وجور ، فظن أن العجمة فيه علة ثالثة ، فتقابل السكون بالتأنيث لحفته (٣) ، بقيت علتان لا مقابل لهما (٤) ، وليس بمستقيم ، لأن إجماعهم على صرف نوح ولوط يدل على أن العجمة ليست علة في مثله . لفوات شرطها بالزيادة على الثلاثة ، أو متحرك الأوسط عند قوم ، وإذا ثبت ذلك ، وجب أن تعتقد أن لزوم منع صرف ماه وجور لتقوية التأنيث بصورة العجمة ، لا يلزم من كونها مقوية مرجحة استقلالها علة ، وصح قوله بعد ذلك :

(١) صاحب المفصل : هو محمود بن عمر بن محمد بن عمر الزمخشري الخوارزمي جار الله ، ولد سنة ٤٦٧ ، وتوفي سنة ٣٥٨ هـ ، ترجمته في نزهة الالباء ص ٢٧٤ ، ابن خلكان (ط الميمنية) ٨١ / ٢ ، البداية والنهاية ١٢ / ٢١٩ .

(٢) رأي الزمخشري الذي نقده ابن الحاجب هو : « وما فيه سببان من الثلاثي الساكن الحشو كنوح ولوط منصرف في اللغة الفصيحة التي عليها التنزيل لمقاومة السكون أحد السببين ، وقوم يجزونه على القياس فلا يصرفونه » المفصل ص ١٧ .

(٣) في ل ا (فتقابل السكون التأنيث بحفته) .

(٤) في الأصل : (لها) وما أثبتناه عن : (ل) .

فَجُورٌ ثُمَّ زَيْنَبٌ ثُمَّ سَقَرٌ

لَا زِمَةَ الْمَنَعِ وَهِنْدٌ قَدْ ظَهَرَ

لأنَّ في جور العجمة المقوية التأنيث ، فلم يقوَ السكون لمقاومته ،
وزينب أكثر من ثلاثة أحرف ، وسقر متحرك الأوسط ، وقوله :
وهندٌ قد ظهر ، أي : ظهر جواز صرفه ، كما تقدم ، لأنه ليس
فيه شيء يلزم به منع الصرف . ثم قال :
وَالْمَعْنَوِيُّ إِنْ جَعَلْتَ لِلذَّكَرِ

كَعَقْرَبٍ مُمْتَنِعٍ لَا كَسَقَرٍ

يعني : المؤنث المعنوي إذا سميت به مذكراً ، فإن كان (١) على
أكثر من ثلاثة أحرف كان / [٩ و] ممتنع الصرف ، لما علم أن
الحرف الزائد على ثلاثة منزل عندهم منزلة تاء التأنيث بدليل قولهم :
عقيرب في التصغير من غير تاء ، وقولهم : أذينةٌ بالتاء ، فلذلك
لو سميت رجلاً بسقر صرفته ، وإن سميته بعقرب لم تصرفه (٢) ،
والحكم ثابت عندهم (٣) على ذلك ؛ لأنهم سموا بكراع ، المذكر ومنعوه
الصرف . ثم قال :

وَالْجَمْعُ صِغَةً اُنْتُيَ الْجَمْعُ

بِغَيْرِ تَاءٍ الشَّرْطُ لِلْجَمْعِ

مِثْلُ مَصَابِيحَ وَقُلْ مَسَاجِدُ

شَدَّذَتْ أَوْ لَا وَكَذِي قَوَاعِدُ

يعني : والجمع المعتبر في منع الصرف شرطه أن يكون على صيغة

(١) (زيادة) : في ل .

(٢) في ل : (منعه من الصرف) .

(٣) في ل : (عنهم) :

منتهى الجموع بغير تاء التانيث ؛ لأنه إذا كان على هذه الصفة كان إما من باب ما جمع مرتين كأكلب وأكالب ، وإما على صيغته (١) ، فنزل منزلته ، وهو بكل جمع ثالث لل ف وبعد الألف حرفان فأكثر ، أو حرف مشددة كساجد ومصايح ودواب ، وقوله : « بغير تاء التانيث » فانه إذا كان بناء التانيث ، صار على وزن كراهية وطواحية ، فخرج عن شبه صيغة منتهى الجموع بكونه على صيغة الواحد ، فمن ثم صرفوا فرازنة ومنعوا فرازين ، وكذلك ما أشبهه . وقوله :

وَنَقَلَهُ لِلْعَلَمِ الْجُلُ مَنَعٌ

مثاله : خَضَّاجِرُ اسْمًا لِلضَّبْعِ

يعني : وهذا المجمع المذكور إذا سمي به وجعل علماً ، فأكثر النحويين يعتبرون فيه صيغة منتهى الجموع ، فيمنعونه الصرف ، وبعضهم لا يعتبر ذلك فيصرفه (٢) ، مثله خضاجر علم للضبع ، والأكثر على الصرف (٣) اعتباراً لصيغة منتهى الجموع . ثم قال :

(١) هذا الشرط في منع الصرف ، لم يذكره ابن الحاجب في الكافية وشرحها ، قال في شرح الكافية : « فكأنه جمعٌ جمع مرتين إما تحقيقاً في نحو : أكالب ؛ لأنه جمع لأكلب وأكلب جمع كلب ، أو نقديراً ، في نحو : أفاضل وشبهه ؛ لأنه على تلك الصفة فأجري مجراه ، وهذا أولى من قول الأكثرين ، لأنه جمع لا تقاير له في الآحاد ، فإن ذلك منقوض بأفلس وبابه » ص ١٥ .

(٢) (فيصرفه) : ساقطة من ل .

(٣) هذا النوع من الأسماء جزم ابن الحاجب في منع صرفه في الكافية وشرحها ، ولم يذكر جواز الصرف . انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٥ .

وَقُلْ : سَرَاوِيلٌ إِذَا لَمْ يُصَرَفَ

مُقَدَّرٌ جَمْعاً فِي الْأَصْلِ فَاصْرِفْ

يعني : أن سراويل إنما يرد إذا لم يصرف ؛ لأنه ليس بجمع ، لأنه اسم لهذه الآلة المفردة ، ومع ذلك فقد منع من الصرف وليس بعلم ، فيقال : منقول عن الجمع كما قيل في / حضاجر [٩ ظ] لأن الأعلام كثر فيها النقل ، ولا يستبعد ، وأما أسماء الأجناس فيستبعد فيها النقل ، إذ لم يثبت إلا نادراً كخازباز (١) ، وكذلك (ذَهَبُوا أَيْدِي سَبَا) (٢) على رأي ، ولما كان سراويل ليس فيه ما يمنع الصرف إلا تقدير كونه جمعاً في الأصل منقولاً اسماً لهذه الآلة ، وإن كان اسم جنس بعد النقل وجب المصير إليه ، وإن كان مستبعداً ؛ لثلاث يؤدي إلى خرم قاعدة معلومة ، وهو منع الصرف بغير علة ، فلذلك قدر جمعاً لسروالة التي هي أيضاً اسم لهذه الآلة ، وجمع سروالة : سراويل ثم نقل اسماً لمفرده فبقي على ما كان من منع الصرف (٣) ، كما قيل : في حضاجر . ثم قال :

(١) (الخازباز) : ذباب يظهر في الربيع ، وظهوره يدل على

أن تلك السنة خصبة .

(٢) و يروى المثل : (تفرقوا أيدي سبا) و يروى : (أيادي سبا)

أي : تفرقوا تفرقاً لا اجتماع بعده ، وأصل المثل في قبائل اليمن حينما تفرقت بسبب سيل العرم . مجمع الامثال للميداني ١ / ٢٧٥ ، فرائد الآل ١ / ٢٢٧ .

(٣) أجاز ابن الحاجب صرف سراويل في الكافية وشرحها ، أما

هنا فأوجب منعه من الصرف ، وهذه مخالفة لرأيه السابق . انظر :

شرح الكافية ص ١٥ ، ١٦ .

نَحْوُ جَوَارٍ حُكْمُهُ كَقَاضٍ

فِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ بَلَا انْتِقَاضٍ

يقول : إنَّ كلَّ ما كانَ من هذا البابِ آخره ياءٌ قبلها كسرة فانه يجري مجرى قاضٍ في الرفع والجر ، تقول : هذه جَوَارٍ ، ومررت بجواري ، وتقول : في النصب رأيتُ جَوَارِيَّ بالفتح ، وبعضُ العربِ يقول : في الجرِّ مررتُ بجَوَارِيَّ - بالفتح - وهي ضعيفة ، ووجهها أنهم يقدرونه غير منصرف ، فتكون الفتحة علامة للخفض ، فتحتملها الياء ويصير كحال النصب ، والفصحاء يقدرونه في الأصل منصرفاً ، ففي الرفع : جَوَارِيَّ ، كرهوا الضمة على الياء فسكنت فأجتمع ساكنان ، هي والتنوين فحذفت لألتقاء الساكنين ، ثم قال سيبويه (١) : حذفت تنوين الصرف ؛ لأنه غير منصرف ؛ لأن المقدر كالحقق ثم عوض الأسم تنوين عوض عن إهلاك الياء ، وهكذا يقول : في الجر ، قال المبرد : (٢) هو منصرف لفوات الصيغة المعتبرة في منع الصرف ، للهاب / [١٠ و] الياء فصار كسلام وكلام ، ومذهب سيبويه هو الصحيح ، لأن الياء مرادة بدائل بقاء كسر ما قبلها ، ولو كان كسلام لكان معرباً كسلام ، وهو فاسد ،

(١) عرض لها سيبويه وهو يتكلم على (بخاني) بقوله : (فصارت بمنزله التي في حلرية إذا قلت حذارٍ وصارت هذه الياء كدال مساجد) الكتاب ٢ / ١٦ .

(٢) قال المبرد : فانما نصرف باب جوار في الرفع والخفض ، لأنه نقص من باب ضوارب في هذين الموضعين ، فان احتاج الشاعر إلى مثل جوار فحقه إذا حرك آخره في الرفع والخفض إلا يجريه ، ولكنه يقول : مررت بجواري ، المقتضب ١ / ١٤٣ .

ولأننا قاطعون بمنع صرفه ، نحر : أعلى وأحلى وبابه ، واصله (اعتلي) تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفاء فأجتمع ساكنان : لألف والتنوين فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، ثم نظر فوجد فيه ما يمنع الصرف ، فوجب حذف التنوين ، فرجعت الألف لذهاب الموجب لحذفها ، ولو كان ما ذكره مستقيماً ، لوجب أن يقال : أعلى بالتنوين ؛ لأنه خرج بالأعلال عن صيغة (أفعل) ، كما خرج (جوار) عن صيغة (مساجد) ، فلما اعتبر المحذوف في (أعلى) في منع الصرف ، وجب أن يعتبر المحذوف في (جوار) ؛ وإنما استبعد ذلك في (جوار) لوجود التنوين الذي يظهر أنه تنوين الصرف ، واستبعاد تنوين العوض ، ولا يقوِّي قولهم : لو كان المقدر كالمحقق لوجب أن يكون خير" (١) وشر" ، وسويد" (٢) في تصغير : أسود غير منصرف ، لأن أصله (أفعل) ، لأننا نقول : فرق بين ما حذف للأعلال ، وبين ما حذف للمجرد (٣) تخفيف ، فما حذف لأعلال هو الذي يقدر كالموجود ، وما حذف للتخفيف هو الذي يقدر كالعدم يدل عليه ومنع صرف (أعلى) ، وصرف خيرٍ وشرٍ وسويدٍ ، واعتبار الياء المحذوفة في (بقاء) ،

(١) في ل : (شر وخير) :

(٢) ذكر ابن الحاجب في الإيضاح : « أسيد . فهو القياس ، لأنه اجتمع فيه الواو والياء وسبقت أحدهما بالسكون كما في (ميت) ، ولذلك كان الفصيح ، ومن قال : (أسيد) فقد راعى فيه الصيغة وإن باء التصغير تأتي عارضاً ، والعارض لا اعتدادية » .

وقد استعمله هنا على خلاف القياس ، إذ القياس ان يقول :

(أسيد) . الإيضاح في شرح المفصل ق ٧٩ و .

(٣) في الأصل : (المجرد التخفيف) وما أثبتناه عن ل .

نحو : كسرة (قاضٍ) ، وزوال اعتبارها في نحو يدٍ ودم . ثم قال :

وَالْعُجْمَةُ أَشْرَطُ أَنْ تَكُونَ فِي الْعِلْمِ
مَنْقُولَةٌ كَذَلِكَ فِي وَضْعِ الْعَجْمِ
وَأَنْ تَزِيدَ عَنْ ثَلَاثٍ فِي الْقَدَرِ
وَقِيلَ : أَوْ تَحْرُكُ نَحْوُ : (١) شَرَّ

يقول : شرط العجمة المعتبرة في منع الصرف أن يكون مع العلمية في كلام العجم . / حتى لو كان الاسم أعجمياً ليس بعلم ، [١٠ ظ] ثم جعل علماً في كلام العرب ، لم يعتد بها بدليل أنك إذا سميت بدبياج صرفته مع كونه أعجمياً لما لم تكن العلمية فيه من وضع العجم ؛ وإنما كان كذلك ، لأنه إذا كان اسم جنس كان قابلاً لدخول لام التعريف والأضافة ، وضعف أمر العجمة فيه لتوغله في كلام العرب بما ذكر ، بخلاف ما إذا كان علماً في العجمية ، وشرطه عند سيبويه أن يكون أكثر من ثلاثة أحرف أو كان متحرك الأوسط (٢) ، وغير متحرك كنوح ولوط فأنفاق [صرفه] (٣) إذ لم يسمع إلا كذلك (٤) ، وأما متحرك الأوسط ، فلم يثبت عنده (٥) منعه لذلك . وقال قوم :

(١) في الأصل : (في) ، ولا يستقيم معها الوزن .

(٢) لو قال الشارح : المؤنث المتحرك الأوسط الثلاثي ، لكان أصح ، لأن سيبويه يوجب منع الصرف للمؤنث الثلاثي المتحرك الأوسط ، انظر الكتاب ٢ / ٢٢ .

(٣) (صرفه) : زيادة للسياق .

(٤) انظر كتاب سيبويه ٢ / ١٩ .

(٥) أي : لم يثبت عند سيبويه منع صرف الاسم الأعجمي الثلاثي -

إن كان متحرك الأوسط ، نزل نحركه (١) منزلة الحرف الزائد في منع الصرف ، بدليل لزوم منع صرف مقر دون هند ودعد ، وليس ببعيد ، وهو معنى قوله : « وَقِيلَ : أَوْ تَحَرَّكَ » نحو : شَتْر ، وشَتْر أعجمي : علم على قرية (٢) ، ولا يتضح به ما ذكر إلا أن يقدر به اسم مكان ، فلا يكون فيه إلا التعريف ، والعجمة باعتبار نحرك الأوسط . وأما إن قدر مؤنثاً ، ففيه التعريف والتأنيث المقوّم بالعجمة ، وإذا امتنع الساكن الأوسط من الصرف بتقوية العجمة فلان يمتنع المتحرك بذلك أولى . وقوله :

فَنُوحٌ أَصْرَفُهُ بِلَا خِلَافٍ

وَمَنْعُ إِبْرَاهِيمَ غَيْرُ خَافٍ

واضح ، ثم أخذ يذكر وزن الفعل ، فقال :

وَالْوَزْنُ إِمَّا أَنْ يَخَصَّ الثَّلَاثَةُ

أَوْ بِزِيَادَاتٍ نَائِبَةٌ قَبْسَلًا

وَالْوَزْنُ إِمَّا بِاخْتِصَاصِ الْفَعْلِ

أَوْ كَالْمُضَارِعِ الَّذِي يَسْتَعْلِي

فَأَوَّلُ ضَرِبَ أَوْ كَشَمَرًا

وَالثَّانِي مِثْلُ أَحَدٍ وَبَشْكُرًا

— المذكر المتحرك الاوسط ، لأنه لم يذكر ذلك في التمثيل ، فلو خصص في السابق المؤنث لم يمتنع إلى هذا التعليق .
(١) كذا في (ل) ، وفي الأصل : (نقل بحركة منزلة الحرف الزائد) .

(٢) شتر : بالتحريك والتاء المثناة ، وآخره راء : قلعة من اعمال آرآن بين بزدعة وكنجة ، ينسب إليها يوسف السلفي للصيرفي ، وكتب =

يقول : وزن الفعل شرطه ، إما (١) أن يختص بالفعل كشر .
 وضرب ، وإما / أن يكون أوله زيادة كزيادة الفعل المضارع ، [١١و]
 وهي : حروف ثابت ، كأحد وإصبع علماً . ثم مثل بالقسمين . ثم
 قال :

وَالْوَصْفُ أَصْلًا لَا يَضُرُّ إِنْ غَلَبَ
 اسْمًا وَإِنْ طَرَأَ فَلَيْسَ بِسَبَبٍ
 لِذَلِكَ كَأَنْتَ أَرْبَعٌ مُنْصَرَفَةٌ
 فِي نِسْوَةٍ أَرْبَعٍ الْجَارِي صِلَةٌ
 وَأَسْوَدُ الْحَيَّةُ ثُمَّ أَرْقَمُ
 وَمَنْعٌ أَمْعَى ضَعُفُوا وَأَخْبِلُ
 لَطَائِرٍ وَالصَّقْرُ فِيهِ أَجْدَلُ

يقول : شرط الوصف أن يكون الاسم صفة في الأصل ،
 فلا يضر إن غلب في التسمية وخرج عن الوصلية ، وإن طرأت
 الوصفية ولم تكن صفة في الأصل ، لم يفد ذلك ولا يعتبر سبباً ، وهو
 قوله : « وإن طرأ فليس بسبب » ، يعني : لا يعتبر ، ثم مثل
 بالقسمين فقال : « لذلك كانت أربع منصرفة » في قولهم : مررتُ
 بنسوة أربع : لأن قولك : (أربع) من أسماء الأعداد ، فليس
 صفة في الأصل ، فلما لم (٢) يستعمل صفة لم تعتبر الوصفية ، حيث لم

= عند وقال : هي قرب أوق من أران . معجم البلدان لياقوت ٣/ ٣٢٥ .

(١) (إماً) : ساقطة من ل .

(٢) ما اثبتناه عن (ل) وفي الأصل (فلما استعمل صفة لم يعتبر

الوصفية) .

تكن في الأصل صفة .

وأسود وارقم للحية ، وادهم للقيد ، لما كان في الأصل صفة ،
ثم غلب في الأسمية لهذه الاجناس لم يخرج بذلك عن السببية ، فلذلك
منع من الصرف مع كونه لهذه الاجناس غير صفة ، فن اجل ذلك
صرف أربع ، وامتنع أسود وارقم للحية ، وأدهم للقيد من الصرف ،
ثم ذكر أن افعى للحية وأخيلاً لطائر ، وأجدلاً للصقر ، مما صرفه
الفصحاء ؛ لأنها ليست في الأصل صفة ؛ وإنما منع صرفه قوم ضعفاء
لتوهم الوصفية في أخيل ، حيث كان اسماً لطائر فيه خيلان (١) ،
وتوهم الوصفية في اجدل ، لأن الجدل القوة ، والصقر من الطيور /
القوية ، [١١ ظ] وتوهم معنى الحبث في افعى ؛ لأنه للحية ، ولا
ينفك عن ذلك ، وهذا (٢) معنى كلام سيبويه (٣) .

فان قلت : لعل أربعاً في قولهم : مررتُ بنسوةٍ أربعٍ ، إنما
انصرف لقبوله تاء التأنيث ، كما قال ابو علي (٤) : في قولهم جمليّ

(١) (خيلان) : جمع (خال) ، وهو شامة او لقطعة ، وطير
فيه خيلان اي : فيه نقاط تخالف بقية جسمه ، انظر القاموس المحيط
(خال) ٣ / ٣٨٣ ، الاشموني مع حاشية الصبان ٣ / ٢٣٦ .

(٢) في ل : (وهو) .

(٣) انظر الكتاب ٢ / ٥ .

(٤) هو الحسن بن احمد بن عبد الغفار الفارسي ، النحوي المقرئ
المشهور ، اخذ عن الزجاج وابن السراج ، واخذ للنحو عنه ابن جني
وعلي بن عيسى الربعي (ت ٢٧٧ هـ) ، ترجمته في غايه النهاية في
طبقات القراء ١ / ٢٠٦ ، انباه الرواة ١ / ١٧٣ ، نزهة الالباء ص
٢١٦ ، البغية ١ / ٤٩٦ .

يعمل ؛ انما انصرف مع كونه صفة على وزن الفعل لقبوله التاء ، لأنهم يقولون : ناقةٌ يعملٌ ، قلت : يمكنُ أن يُقالَ ذلك في البابين معاً أعني : باب (اربع) وباب (يعمل) ، ويمكن أن يقال في البابين : إنهما ليستا في الأصل صفة ويمكن ان يفرق بينهما وتجعل تاء التانيث المعتبرة ، هي الجارية على القياس ، وقد علم ان تاء التانيث في اربع إنما تأتي في المذكر (١) ، فأعتمد بها في (يعمل) حيث كانت الجارية على القياس ولم يعند بها في اربع . ثم قال :

والنونُ معُ اليَفْها في الاسمِ

مُشْتَرطٌ في عِلْمٍ بعِلْمٍ
وفي الصلواتِ فانتَفاءً فعِلانَه
وَقِيلَ : بَلْ فَعَمَلِي اعْتِبِيرُ وَجِدْأَنه
مِنْ "نَم" فِي رَحْمَنِ مُخْتَلَفٌ وَخِلَا
مَسْكُرَانِ مَعَ "نَدْمَانِ" مِنْ "مُخْتَلَفِ الْمَلَأِ"

يقول : الألفُ والنونُ إن كانت في اسم غير صفة ، فشرطُ اعتبارها العلمية ، لكون بابها يقبل التاء ، كقولك : مرجانٌ ومرجانةٌ ، والألفُ والنونُ إنما اعتُبرَت من العلل لشبهها بالي في التانيث ، فلما كان بابها يقبل التاء ، بعدَ بذلك عن الشبه المذكور ، فإذا كان علماً امتنع قبول التاء ، فأعتبرت لحصول شرطها ، وإن كانت في اسم هو صفة ، فالمعتبر فيه ألا يكون له (فعِلانة) لما ذكرناه في غير الصفة ، وقيل : المعتبر وجود (فَعَمَلِي) ، ومن ثم اختلف في (رحمن) دون (مسكران وندمان) فمن قال : المعتبر انتفاء [١٢ و] (فعِلانة) منعه الصرف لحصول الشرط ، وهو انتفاء (فعِلانة) ،

(١) في ل : (للمذكر) .

إذ لا يقال فيه : (رحانة) ، ومن قال : الشرط وجود (فتملى)
صرفه لانتفاء الشرط إذ لا يقال : (رحى) ، فالشرط منتف ،
وأما (سكران) ، فمنتنع على القولين ، و (لدمان) منصرف على
القولين . ثم قال :

تَرْكِيْبُهُمْ كَبَعْلَبِكَ لَمْ يُصَفِّ

وَلَا يَكُونُ مُسْتَنْدَاً وَلَا تَخَفُ

يقول : إنَّ التركيبَ شرطُهُ أن لا يكونَ تركيباً إضافيًّا ،
ولا تركيباً اسناديًّا ، أما الإضافةُ ، فيجعلُ هبَرَ المنصرف في حكمِ
المنصرف ، أو منصرفاً على القولين ، فلا يستقيم أن يكون التركيب
بها مانعاً ، وأما الأسناد ، فإنه موجب للبناء وهبَرَ المنصرف نوع من
المعرب ، فلا دخول للمبني فيه ، وقوله : (تَرْكِيْبُهُمْ كَبَعْلَبِكَ) ،
يشير إلى أن شرطه العلمية ، من حيث إن التركيب في أسماء الأجناس
مستبعد .

وقوله :

وَكُلُّ ذِي مَعْرِفَةٍ مُؤَثَّرَةٌ

فانصرفه إن قصدت أن تذكره

يقول : 'كلُّ' (١) ما كان لإحدى علته التعريف ، ونكثته
يجب صرفه ، وقوله : 'مؤثَّرة' ، ليخرج نحو (مساجد) علماً
ونحو : (صحراء) علماً ونحوه ، فإنه وإن كان علماً فليس للعلمية
فيه تأثير لاستقلال صيغة منتهى الجموع ، وألف التانيث بمنع الصرف ،
فلو لم يحترز منه ، لكان الحكم عليه عند التنكير [بالصرف] (٢)

(١) في الأصل (كلما) ، وما اثبتناه عن (ل) هو الأصح .

(٢) (بالصرف) زيادة عن ل .

خطأ ، وإنما صرف عند التنكير لما تبين أن العلمية لا تجماع ، وهي
 مؤثرة إلا العدل ووزن الفعل ولا يجتمعان ؛ لأن أوزان المعدولات
 لا توافق أوزان الفعل ، فلا يكون مع العلمية إلا أحدهما ، فاذا نكر ،
 فإن لم يكن عدل ولا وزن فعل / [١٢ ظ] بقي بلا سبب ، بزوال
 العلمية بالتنكير وزوال شرط ما فيه من غيرها ، وإذا انتفى الشرط ،
 انتفى المشروط وإن كان معها عدل أو وزن فعل ، فاذا نكر بقي
 على سبب واحد . ثم قال :

إِلَّا الصِّفَاتُ ، نَحْوُ : أَحْمَرُ الْعَلَمِ

فَالنَّمُ حِنْدَ سَيِّبِيهِ قَدْ حَلِيمٌ

يعني (١) إلا الصفات ، إذا سمي بها وجعلت اعلماً ثم نكرت
 بعد جعلها أهلاً ، فسيبويه (٢) يخالف هذه القاعدة المذكورة ،
 ويمنعه الصرف ، كرجل سمي بأحمر وسكران ونحوهما ، لأنه قبل
 التسمية فيه الصفة ووزن الفعل ، فلما سمي به ، صار المعتبر العلمية
 ووزن الفعل ، وبطل اعتبار الصفة ، لأنها لا تعتبر مع العلمية ، فلما
 نكر زال المانع من اعتبار الصفة الأصلية ، فوجب اعتبارها ، وهذا
 هو الصحيح ، بدليل اعتبار الصفة الأصلية ، في نحو أسود ، وأرقم ،
 وأدهم ، ولهذا قال :

(١) في ل : (يعني) وهو تصحيف :

(٢) انظر الكتاب ٢ / ٥ - ٦ .

والأخفش (١) الجاري يتلك (٢) القاعدة
 أبعد - والدليل - كن - بساعدة
 وإن - برد - حاتم في الأعلام
 فهو - إذا - مشترك - الألزام

ووجه إرادته أنه لو اعتبرت الصفة الأصلية فيه لكان فيه حال
 العلمية الصلة الأصلية ووزن الفعل والعلمية ، ولو كان كذلك لكان
 في نحو : حاتم غلتان فيجب منعه من الصرف ، وهو خلاف الإجماع ،
 وقوله : (فهو إذا مشترك الألزام) ، لأننا متفقون على اعتبار
 للصفة الأصلية ، [ونحن وأنت نحتاج إلى جواب في امتناع اعتبار
 الصفة الأصلية] (٣) ثم أجاب بقوله :
 "يجاب أن المتعم في أصل الصفة"
 معتبر "ما لم يكن في معرفة"

(١) الأخفش : ثلاثة أسماء : الأخفش الأكبر أبو الخطاب اخذ
 عنه سيبويه ، واسمه عبد الحميد بن عبد المجيد ، الأوسط : وهو
 سعيد بن مسعدة ، وهو الذي قصده المصنف والدليل على أنه (سعيد) ،
 لأن المبرد رجح رأيه كما ذكر الزجاج في ما ينصرف وما لا ينصرف
 انظر ص ٨ ، والأصغر ، وهو علي بن سليمان . انظر بغية الوعاة
 ٢ / ٣٨٩ .

(٢) يقول الأخفش إذا سميت رجلاً بالصفة (احز) لم ينصرف
 في المعرفة وينصرف في النكرة ، وقد خالفه المصنف ووافق سيبويه
 الذي يمنع الصرف في الحاليتين . الكتاب ٢ / ٤ - ٥ ، ما لا ينصرف
 للزجاج ص ٧ ، ٨ .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة عن ل .

يقول : إن "الصفة الأصلية معتبرة" ، "ما لم" تجامع العلمية فذلك مانع من اعتبارها ؛ لثلا / يوهم اعتبار متضادين في حكم واحد ، [١٣و] فن ثم لم يعتبر في أحر حال العلمية ولا في حاتم ، فلما نكر أحر ، ذهب المانع من اعتبارها ، فوجب اعتبارها على ما ذكر : وقوله : وإن : "تكن" إضافة "أو" لآم

فأجر رة بالكسرة والسلام يقول : إذا أضيف ما لا ينصرف ، أو دخلته السلام الجر بالكسرة ، ومنهم من يقول : انصرف بناءً على أن الجر إنما ذهب تبعاً للمذهب للفتون بالعتين ، فلما زال التثوين بغيرهما رجع ، أو بناءً على أن الألف والسلام أو الإضافة قابلت المانع لخصوصها بالأسماء ؛ فرجع الاسم منصرفاً .

« الفاعل »

ثم شرع في المرفوعات ، وابتدأ بالفاعل ؛ لأنه الأصل فيها ، ومن ثم كان غيره مشبهاً به ، فقال في حده :
ما أسندوا إليه بعد فعل

أو شبهه ، ففاعل مستعمل يقول : كل اسم أسند الفعل أو شبهه إليه ، فهو الفاعل وقوله : و بعد فعل ، ؛ لرفع (زيد قام) في أن (زيداً) فاعل ؛ لتوهم أنه أسند الفعل إليه ، وفي الحقيقة لم يسند الفعل إلا إلى المضمر المستتر ، فهو الفاعل ، ولا يكون الفاعل أبداً إلا متأخراً عن فعله :
ثم قال :

عَلَى طَرِيقَةٍ : فَعَلْتُ أَعْمَلُ

يُخْرِجُوا ، تَخَوَّ : دُعِيَ وَيُسْأَلُ

وهذا انما يحتاج اليه من يجعل مفعول ما لم يسم فاعله من غير باب الفاعل ، فيحتاج إلى قيد يخرج به ، وأما من يجعل (١) ذلك من باب الفاعل ، فلا يستقيم الاحتراز منه ، ولذلك قال : و ليخرجوا ، ما اسند اليه دُعِيَ وَيُسْأَلُ ، ثم قال :

وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنْ يَلِيَ الْفِعْلَ (٢) فَلَمْ

جَوَّازُ مَسْأَلَهُ (٣) وَمَنْعُ مَسْأَلِهِ

[١٣ ظ] / يقول : الأصل في الفاعل أن يلي فعله ، فان قدّم عليه غيره ، كان في النية مؤخرأ ، وإنما كان كذلك ، لأن الفعل واجب التقديم ، ولا تتم جملة إلا بفاعله ، وغير الفاعل فضلة ، فكان القياس أن يلي الفعل ما هو محتاج اليه دون الفضلة ، فلأجل ذلك جازت مسألة ضرب غلامه زيد ، وامتنعت مسألة ضرب غلامه زيداً ؛ لأن الضمير لزيد ، وهو متأخر لفظاً ومعنى ، أما تأخره لفظاً ، فعلوم ضرورة ، وأما تأخره المعنوي (٤) ، فلأنه يعود على المفعول ، وهو متأخر عن الفاعل معنى ، ولو لا ما ثبت من تقدم الفاعل في المعنى ، لكانت المسألتان إما جائزتان معاً او ممتنعتان معاً ، فلما جازت

(١) الذي جعل ما لم يسم فاعله من باب الفاعل هم أكثر البصريين

القدامي شرح الكافية للمصنف ص ١٩ .

(٢) في الاصل (وله) ، وصوبت عن ل ، الوافية .

(٣) في ل : (مسألة) .

(٤) في (ل) وردت العبارة بهذه الصورة (بالضرورة فاما

تأخره المعنى) .

الأولى وامتنعت الثانية ، علم أنه مبني على ما ذكرناه ؛ لأنه مناسب ،
وثبت الحكم على وفقه .

ثم قال :

إِذَا انْتَفَى الإِعْرَابُ وَالْقَرِيْنَةُ

أَوْ كَانَ مُضْمَرًا بِوَصْلِ زَيْنَةٍ

أَوْ اثْبِتَ الْمَفْعُولُ بَعْدَ تَنْفِي

فَلَا زِمَ تَقْسِدِيْعُهُ بَوَهِ

أخذ بذكر المواضع التي يجب فيها تقديم الفاعل الذي كان أصله
التقديم ، فقال : « إذا انتفى الإعراب » ، فيها معاً ، وانتفت القران
المعنوية ، كقولك : ضرب موسى عيسى ، وجب تقديم الفاعل ؛
لأنهم لو جوزوا تقديم المفعول ، لجاء اللبس بخلاف : أكل موسى
الكثري ، فإن القرينة تنفي اللبس ، فمن ثم لم يجب تقديم الفاعل في
مثله ، وقوله : « أَوْ كَانَ مُضْمَرًا بِوَصْلِ زَيْنَةٍ » ، بقول : أَوْ
كَانَ [١٤ و] / الفاعل مضمرًا متصلاً ، كقولك : ضربت زيدا ،
وضربتك ونحوه ؛ لأنه لو أخر لوجب انفصاله مع إمكان الاتصال ،
ولا يؤتى بالمتنصل إلا عند تعدل المتنصل ، وقوله : « بِوَصْلِ زَيْنَةٍ » ؛
لأن المضمر المتنصل أحسن ، وأخصر ، وقوله : « أَوْ اثْبِتَ الْمَفْعُولُ
بَعْدَ تَنْفِي » ، كقولك : ما ضرب زيد إلا عمراً ، فهذا مما يجب
فيه تقديم الفاعل أيضاً ؛ لأن الغرض حصر مضروبية زيد في عمرو
خاصة ، أي : لا مضروب لزيد سوى عمرو ، فلو قدر له مضروب ،
آخر ، لم يستقيم بخلاف العكس ، فإن قيل ما المانع أن يقال فيها :
ما ضرب إلا عمراً زيد ، ويكون فيه حينئذ تقديم المفعول على الفاعل ؟
قلت : لا يستقيم ، لأنه إن جوز تعدد المستثنى المفرغ بعد إلا في

قبيلتين في قولك (١) : [ما ضرب إلا زيدٌ عمرأ أي] (٢) : ما ضرب أحدٌ أحدًا إلا زيد عمرأ ، لكان (٣) الحصر فيهما معاً ، والفرض الحصر في أحدهما ، فرجع الكلام بذلك الى معنى آخر غير مقصود ، وإن لم يجوز كانت المسألة الأولى ممتنعة ، لبقائها بلا فاعل ، ولا ما يقوم مقام الفاعل ؛ لأن التقدير حينئذٍ ضرب زيد فبقي (ضرب) الأول بغير فاعل ، وفي الثانية يكون (عمرأ) مضموباً بفعل مقدر غير (ضرب) الأول ، فيصير جملتين ، فلا يكون فيهما تقديم فاعل على مفعول ، ثم قال :

وإنْ تَصِفُ فاعِلَهُ الْمُتَّصِلُ

أو جِئْتَ بِالْمَفْعُولِ غَيْرِ مُتَّصِلِ

أو اثْبِتِ الْفَاعِلُ بَعْدَ تَقْنِي

فَلَا زَمَ تَقْدِيمُهُ (٤) يَوْعِي

أخذ يذكر المواضع التي يجب فيها تقديم المفعول ، وإن كان على خلاف الأصل ، فن ذلك أن يضاف الفاعل إلى ضمير المفعول ، كقوله تعالى : (وإذا (٥) ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ) (٦) ؛ لأنه لو لم يقدم المفعول ، لكانت مثل (٧) : (ضرب غلامه زيدا) ، فتمتنع

(١) كذا في الأصل ، وفي ل : (قبيلتين كقولك) .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة عن : ل .

(٣) في ل : (كان) .

(٤) في ل : (تأخيره) ، ولا يستقيم مع الشرح .

(٥) في ل : (وإذا) وهو وهم .

(٦) سورة البقرة الآية : ١٢٤ .

(٧) في ل : (مثل قولك) .

كما تقدم [١٤ ظ] / فوجب تقديم المفعول لذلك ، ومن ذلك أن يكون المفعول ضميراً متصلاً ، كقولك : ضربك زيد ، وضربني زيد ، ونحوه ، فإن قلت فيرد ضربتك ؛ لأنه ضمير متصل ، ومع ذلك لا يجوز تقديمه على الفاعل ، قلت : قد تقدم أن الفاعل إذا كان متصلاً لم يجوز تأخيره ، فأعني عن الاحتراز ههنا ، ومن ذلك إثبات الفاعل بعد النقي ، كقولك : ما ضرب عمراً إلا زيداً ، والكلام فيه على نحو ما تقدم في : ما ضرب زيد إلا عمراً ، ثم قال :

وَنَحْنُو مَنْ قَامَ ؟ تَقُولُ : عَمَرُو

الفعلُ مَحْذُوفٌ جَوَازاً فَأَدْرُوا
كَمَا رَجَالَ قَبْلَهُ يُسَبِّحُ

على النّدي للبياءِ فيها يفتَحُ
وَوَاجِبُ الحذفِ كمثلي إن أحد

إذا استَجَارَ فُسِّرَتْ فلم تعد
أخذ يذكر حذف الفعل مع بقاء الفاعل ، وأنه على ضربين :
جائز وواجب ، فالجائز قولك : زيد في جواب من قام ؟ ونحوه ،
أي قام زيد ، وكذلك قوله تعالى : (يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ
وَالْآصَالِ رَجَالَ) (١) ، فيمن قرأ بفتح الباء من (يُسَبِّحُ) (٢) ،

(١) سورة النور الآية : ٣٦ .

(٢) اختلف في (يسبح) فابن عامر وعاصم في روايه أبي بكر
بفتح الباء مبنياً للمجهول ، ونائب الفاعل له ، وهو أولى من الآخرين ،
ورجال مرفوع بضمير ، والباقون بكسرهما وفاعلها رجال ، ولا يوقف
على الآصال ، لأن القراءة المشهورة في المصحف الشريف هي الكسر ،
وهي لا تحتمل التقدير ، ولا اعرف وجهاً لكلام ابن الانباري : (وهو -

أي يسبحه رجال* ، إن شئت حذفنا لدلالة القرينة ، وإن شئت أظهرت لزيادة البيان ، وللواجب أن يجيء تفسيراً للفعل بعد حذفه ، كقوله تعالى : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) (١) ، لأن التقدير وإن استجارك أحد من المشركين ، فلو ذهب فظهر للفعل لجمعت بين المفسر والمفسر ، ثم قال :

(التنازع)

- وَإِنْ أُنِيَ الْفِعْلَانِ بِالتَّنَازُعِ
 لظاهري بعد ممتناً فاصمغ* (٢)
 فَقَدْ يَكُونُ فَاعِلاً مَفْعُولاً
 مُخْتَلِفاً فَيُسَمَّى لَنْ [بِحُولَا] (٣)
 وَقَدْ يَكُونُ فَاعِلاً كلاً بِمُخْتَلِفٍ
 وَقَدْ يَجِي مَفْعُولاً ابْتِغَاءً [فَاعْتَرَف] (٤)
 / يقول : إذا تنازع الفعلان ظاهراً بعدهما . ومعنى تنازعهما [٢٥ و] أن كلاهما منها يصلح أن يكون عاملاً في الظاهر ، فقد يكون تنازعهما
 أولى من الآخرين) كتاب السبعة في القراءات ص ٤٥٦ ، التيسير ص ١٦٢ . البيان في غريب اعراب القرآن ٢ / ١٩٦ ، تحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ص ٣٢٥ .
 (١) سورة التوبة الآية : ٦ :
 (٢) في الأصل : (وعي) ، وهو خطأ .
 (٣) (بحولا) : زيادة عن ل .
 (٤) (فاعترف) : زيادة عن ل .

على جهة الفاعلية فيها معاً ، كقولك : ضربتني وأكرمتني زيداً ،
وقد يكون على جهة المفعولية فيها معاً ، كقولك : ضربتُ وأكرمتُ
زيداً ، وقد يكون الأول على جهة الفاعلية ، والثاني على جهة المفعولية ،
كقولك : ضربتني وأكرمتُ زيداً ، وقد يكون عكس هذا ، كقولك :
ضربت وأكرمتني زيداً . وقوله :
وعمل الثاني اختيار البصري

والأول الكوفي اختياراً فادري (١)
يقول : إن البصريين يختارون إعمال الثاني ؛ لأن المفعول كالنمرة
للعامل ، فكان عمل الثاني فيه أولى . والكوفيون يختارون إعمال الأول ؛
لأن السابق أولى بالاعتبار . ثم قال :
إن العمل الثاني فاضمير أو لا

فاعله وفقاً لظاهري جلاً
يقول : فإن عملت الثاني على اختيار البصريين ، فإن كان الأول
موجهاً على جهة الفاعلية كقولك : ضربتني وضربتُ زيداً ، فاضمير
في ضربتني ضميراً وفقاً لزيد ؛ لأنه له في المعنى ، ولا يظهر إذا كان
مفرداً بل يجب استناره ، وإنما يظهر في التثنية والجمع ، كقولك :
ضربتني وضربت الزيدين ، وضربتني وضربت الزيدين ، والفراء بمنعها
لما يلزم من إضمار قبل الذكر ، أو حذف الفاعل . والكسائي (٢)
يجبها على حذف الفاعل . ثم قال :
ويُحذفُ المفعولُ إلا إن أتى

كقولي فالتاني اظهر مخبئاً

-
- (١) في الأصل : (فادري) ، وهو خطأ .
(٢) انظر شرح المصنف على الكافية ص ٢١ .

يقول : وإن كان الأول يحتاج إلى مفعولٍ ، فأحذفه ، فإن المفعول فضلةٌ يستغنى عنه ، ولا يضر كما يضر الفاعل من حيث كان الفاعل لا بد منه ، وقوله : « إلا إن أتى كظنني » ، يقول : إلا أن يكون المفعول هو الثاني من باب ظننت ، مثل [١٥ ط] / قولك : ظنني قائماً وظننت زيداً قائماً ، أعلمت الثاني ، والأول يحتاج إلى مفعول ثانٍ ، فلو أضمرته لقلت ظنني إياه وظننت زيداً قائماً ، لأضمرت المفعول قبل الذكر ، ولو حذفته ، لحذفت مفعولاً لا بد من ذكره ، لأنه كخبر المبتدأ .

هذا قول النحويين ، ولو قيل يجوز حذفه ، لقيام القرينة عليه في جملة لم يكن بعيداً عن الصواب ، كما يحذف خبر المبتدأ عند قيام القرينة ، فقد حذف الأول ، في مثل قوله تعالى : (وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ) (١) ، على قراءة (٢)

(١) سورة آل عمران الآية : ١٨٠ .

(٢) قرء (يحسبن) بالياء والتاء ، فقرأ حمزة والكوفيون بالتاء ووافقهم المطوعي ، والخطاب له (صلى الله عليه وسلم) ، فيكون محل (الذين يبخلون) نصب بتقدير مضاف محذوف تقديره (بخل الذين يبخلون) وهو ضمير الفصل ، و (خيراً لهم) المفعول الثاني ، والباقون بالياء ، والذين يبخلون في محل رفع فاعل ، وحذف المفعول الأول لدلالة الكلام عليه ، و (تقديره بخلهم خيراً لهم) وقال الخليل وسيبويه والفراء : المعنى : (البخل خيراً لهم) ، أي : لا يحسب الباخلون البخل خيراً لهم ، وإنما حذف لدلالة يبخلون على البخل ، وهو قوله : من صدق كان خيراً له ، وهذه القراءة التي شار إليها المصنف بقوله : (على قراءة غير حمزة) ، انظر الجامع لأحكام القرآن =

غير حمزة (١) ، والمعنى بخلهم : (هو خيراً لهم) ، ولا فرق بين الأول والثاني ، وقوله : x فالثاني (٢) اظهر محبتنا ، أي طائفاً غير مختلف ، ثم قال :

وَجَعَلْنَاهُ مُتَعَلِّقاً بِثَانٍ الضمير

وَأَخْتِيارٍ فِي الْمَفْعُولِ مِمَّا لَمْ يَتَعَسَّرْ

يقول : (٣) ولما عملت الأول على اختيار الكوفيين للثاني (٤) يحتاج الى فاعل لم يختلف في إضمار الفاعل ، وليس إضماراً قبل الذكر ، لأن التقدير ضربت (بدأ وضربني لكونه معمول الأول ، وهو (٥) في التقدير بـ) ، فإذا أضمر (٦) الفاعل ، فإنما أضمر لكونه مقدماً في

= لقرطبي ٤ / ٢٩٠ ، التيسير في القراءات السبع ص ٩٢ ، الحجة في

القراءات السبع لابن خالويه ص ٩٢ :

البيان في غريب اعراب القرآن ١ / ٢٣٣ ، انحاف فضلاء البشر

ص ١٨٢ .

(١) هو حمزة بن حبيب بن عسارة بن ابي اصيل ، الامام الكوفي المعروف بالزيات ، أحد القراء السبعة ، أخذ القراءة عن الأعشى وحران ابن اعين ، أخذ عنه الكسائي وغيره . (ت ١٥٤ هـ) ، غاية النهاية ١ / ٢٦١ ، ابن خلكان ١ / ٤٥٥ .

(٢) في ل : (والثاني) ، وفي الاصل : (والثاني) .

(٣) (يقول) : ساقطة من (ل) .

(٤) في ل : (الثاني) .

(٥) في ل : (فهو التقدير) .

(٦) في ل : (اضمرت) ، ولا يستقيم مع السياق .

المعنى ، فليسلك لم يخطف في الجواز (١) في وجوب الأضمار وفق الظاهر . وقوله : « واختبر في المفعول » ، يعني : وإن كان الثاني عنساجاً إلى المفعول ، فاللحظ أن الأضمار لما ثبت أنه ليس إحصاراً قبل الذكر ، واختبر ؛ لأن المعنى عليه ، وهو أرفع للبس ، فكان إحصاراً . أحسن كقولك : ضمير بني وضربته زيد* ، وقوله : « ما لم يعسر » أي : (٢) للأضمار ، وبعبارة كقولك : ظننت وظناني قائماً الزيد بن قائمين ، لأنك لو قلت : ظننت وظناني إياه الزيد بن قائمين ، كان إياه ضمير / قائمين ، فلا يستقيم . لأنه مفرد عائد على [١٦ و] مثني ، وإن غيرته إلى مثني أو غيره . لم يستقم أيضاً ؛ لأنه خبر عن مفرد ، وهو المفعول الأول في (ظنني) ، فلا بد من مطابقته له ، فيعذر الأضمار فوجبه الأظهر . ثم قال :

وَقُلْ كَفَّانِي رَافِعٌ قَلِيلٌ

وَنَصَبٌ أَطْلُبُ مَالَهُ سَبِيلٌ

يقول : وقول أرميه القيس (٣) :

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لَأَدَّى مَعِيشَةً

كَفَّانِي وَكَمْ أَطْلُبُ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

(١) (في) : ساقطة من ل .

(٢) في ل : (يعني : ما لم يعسر الأضمار) .

(٣) البيت في ديوانه ص ٣٩ ، وهو من شواهد الكتاب ٤١/١ ،

المقتضب ٤ / ٧٨ ، إيضاح الفلرمي ص ٦٧ ، الانصاف ٨١/١ ،

إيضاح ابن الحاجب ص ١٠٨ ، ابن يعيش ١ / ٧٩ ، المقرب لابن

عصمور ١ / ١٩١ ، ١٠ / ٢٥٦ ، شرح الاشموني ٢ / ٩٨ ، الخزانة

١ / ١٥٨ .

يجب رفع قليل بكفائي ؛ لأنه لم يوجه اليه غيره ، ولا يستقيم نصبه بأطلب ؛ لأنه غير موجه اليه في المعنى ، لأن صدر البيت ، ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة ، ، فقد صرح بأنه غير ساع لأدنى معيشة ؛ لأن كل مثبت بلو منفي في المعنى ، في الوجود ، فلو نصب « قليلاً » بأطلب ، وهو داخل في جواب (لو) لكان مصرحاً بأطلب القليل ، وهو عين ما نقاه (١) في صدر البيت ، وأيضاً فإنه قد علم من سياقه ذلك بقوله :

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَنَّلٍ

تَوَقَّدُ بِذِكْرِ الْمَجْدِ الْمُؤَنَّلِ أَمْثَالِي

فعلم بذلك تعدل نصب (قليل) بأطلب ، وهلم أن المقصود : (كَفَائِي قَلِيلٌ وَلَمْ أَطْلُبِ الْمُلْكَ) ، فلم يكن من هذا الباب إذ لم يوجه الفعل الثاني إلى ما وجه اليه الأول ، فوجب رفع (قليل) إذ لا عامل له سواء ، وهذا معنى كلام سيدي (٢) . وقد أورد أبو علي (٣) البيت مستدلّاً به للكوفيين ، ولم يخف عنه ما ذكرناه عن سيدي وغيره ، ولكنه لم يجعل الواو عاطفة حتى تدخل في سياق جواب

(١) ما اثبتناه عن (ل) ، وفي الأصل (نقله) .

(٢) كلام سيدي هو : « فإنما رفع ، لأنه لم يجعل القليل مطلوباً ، وإنما كان المطلوب عنده الملك ، وجعل القليل كافياً ، ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى » . الكتاب ١ / ٤١ .

(٣) قال الفارسي : « ومن أعمال الأول قوله » وذكر البيت . والفرق بين رأي سيدي ورأي الفارسي إن سيدي جعل الواو في (ولم أطلب) عاطفة ، وجعلها الفارسي خالية ، كما وضحه المصنف . الأيضاح المصنفي ص ٦٧ .

(لو) ، فيجبي المنع المذكور ، وإنما جعلها واو الحال ، كأنه يقول :
كفاني قليل في حال كوني لم أطلبه ، وبهذا الاعتبار يضح أن يكون
من هذا الباب ، وما ذكره سيبويه أظهر . ثم قال :

(نائب الفاعل)

/ مَفْعُولُ فِعْلٍ لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ
يُرْفَعُ حَتْمًا إِذَا زِيلَ فَاعِلُهُ [١٦ ط]
أخذ بذكر مفعول ما لم يسم فاعله ؛ لأنه عنده قسم من أقسام
المرفوعات غير الفاعل ، ولذلك أخرجه من حد الفاعل فوجب لذلك
ذكره ، وهو كل مفعول [لفعل] (١) حذف فاعله . وقوله :
« يُرْفَعُ حَتْمًا » ؛ لأنهم يحافظون على ذكر الفاعل فلما حذفوه ،
الزموا ما يقوم مقامه ، ومن ثم جعله بعضهم (٢) فاعلاً ، وحذف
الفاعل بما يدخل فيه كما تقدم . ثم قال :
وَالشَّرْطُ فِي الْمَاضِي يَكُونُ فَعِيلًا

وَيُفْعَلُ الشَّرْطُ لَهُ مُسْتَقْبَلًا
يقول : شرط فعله إن كان ماضياً أن يُنْقَلَ من فَعَلَ إلى
فُعِلَ ، وإن كان مستقبلاً أن يُنْقَلَ من (يَفْعَلُ) إلى (يُفْعَلُ) ،
غير (فَعَلَ وَيَفْعَلُ) عن جميع الأفعال التي يذكر معها فاعلها ،
و (فُعِلَ) و (يُفْعَلُ) عن جميع الأفعال التي حذف فاعلها ؛ لأن

(١) ما بين المعقوفين : زيادة عن ل .

(٢) يقصد ببعضهم الزمخشري ، انظر ايضاح ابن الحاجب ص

١٠٢ .

ذلك ضار كاللقب لها : ثم قال :
 واطَّرَحُوهُ الثَّانِي مِنْ عَلِمْتُ
 كَذَلِكَ الثَّالِثَ مِنْ أَعْلَمْتُ
 وَعِلَّةُ الْفِعْلِ بِتَنْصِبٍ لَا تَقَعُ

وهكذا المفعول مع واوٍ لِمَع
 اخذ يبين [ما لا يصلح من المفاعيل] (١) أن يقام مقام الفاعل ،
 فيعلم أن ما عداه هو الذي يصح ، فقل : لا يقع المفعول الثاني من
 باب (عَلِمْتُ) ، ولا الثالث من باب (أَعْلَمْتُ) ، ولا المفعول
 له ، ولا المفعول معه ، وإنما لم يقع المفعول (٢) الثاني من باب (علمت)
 لهذا التوقع ، لأنه في المعنى مخبر به عن الأول ، وبمفعول (٣) ما لم
 يسم فاعله مخبر عنه ، ففكروا أن يكون الاسم الواحد في الكلام
 الواحد مخبراً به ومخبراً (٤) عنه ، وحكم الثالث من باب (أَعْلَمْتُ)
 حكم الثاني من باب (عَلِمْتُ) / لأنه الخبر عن الثاني في المعنى « [١٧] »
 وإنما لم يقع المفعول من أجله لهذا الموضع ، لأن نصبه هو المشعر
 بالعلية إذ ليس في لفظه ما لا يشعر بالعلية ، بخلاف الظرف ، فإن
 في لفظه ما يشعر بالظرفية ، ولأن التعليل قد يكون لأفعال متعددة
 كقولك : كسوتُ وأعطيتُ إكراماً لك ، فلو أقاموه مقام الفاعل تعيّن
 له الفعل الراجع ، وبقي الفعل الآخر غير معلل ، وإنما لم يقع المفعول

(١) في الاصل : (اخذ يبين من الفاعل ما لا يصلح) ، وما
 أثبتناه عن ك .

(٢) (المفعول) : ماقطة من ل .

(٣) في ل : (ومفعول) .

(٤) في ل : (مخبر به ومخبر عنه) وهو وهم .

معه هذا الموقع ؛ لأن شرطه أن يكون مع الفاعل ، وشرط هذا أن يحذف الفاعل ، فيتناقضان ، وأيضاً فإن المفعول معه يلزمه الواو ، ومفعول لم يسم فاعله بغير واو ، فيتناقضان : ثم قل : وإن أتى المفعولُ بالصريح

فأرفعه دون الغير في الصحيح .
يقول : إذا وجد المفعولُ به الصريح ، تعين له دون غيره ، كقولك : ضربتُ زيداً [ضرباً شديداً يوم الجمعة أمام الأمير ، فتعين (زيداً)] (١) إذا ثبت فعله لما (٢) لم يسم فاعله ، وتنصب اليواقي ؛ لأنه أقرب إلى الفاعل في المعنى ، فكان متعيناً لذلك ، وقوله : « في الصحيح » إشارة إلى خلاف الكوفيين ، فالهم يجرزون (٣) إقامة غيره مقام الفاعل ، فيرفعونه ، ويتقبن هذا منصوباً كغيره ، ويستدلون بمثل [قوله (٤) .] (٥) .

-
- (١) ما بين المعقوفين : زيادة عن ل .
(٢) في الأصل : (ما لم) ، وما أثبتناه عن ل .
(٣) في ل : (يجرزون) .
(٤) (قوله) : زيادة من ل .
(٥) البيت لجرير يهجو به الفرزدق ، و (قبرة) أم الفرزدق أي : لو ولدت جريراً لسبت الكلاب بسبيه لسوء خلقه .
والشاهد في البيت هو نيابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود الكلاب ، وقد قال ابن جني : هذا من أقبح الضرورة ، ومثله لا يعتد به أصلاً بل لا يثبت إلا محتقراً شاذاً . ديوان جرير ص ٧٥ ، الخصائص ١ / ٣٩٧ ، أمالي ابن الشجري ٢ / ٢١٥ ، همع الهوامع ١ / ١٦٢ ، الخزانة ١ / ١٦٣ .

٢ - وَلَبَّوْا وَلَدَتْ قُفَيْرَةً جَرَوْا كَلَبَ

لُسْبُ بِسَدَلَيْكَ الْجُرُ الْكَلَابَا

فانه اقام الجار والمجرور مقام الفاعل ، ونصب الكلاب ، وهو مفعول صريح ، وجوابهم أنه خارج عن القياس واستعمال الفصحاء ، فكان مردوداً : وقوله :

ثُمَّ الْمَقَاعِيلُ سِوَاهُ (١) فَأَرْفَعَ

مَا شِئْتَ وَالْبَاقِي نَصَبًا فَنَدَعَ

أي : جميع المقاعيل غير المفعول الصريح سواء في صحة بنائها لما لم يسم فاعله ، فأرفع ما شئت لقيامه مقام الفاعل ، وانترك البواقي منصوبات على ما كانت / عليه ؛ لأن المقتضى نصبها على [١٧ ظ] ما كان عليه : وقوله :

وَأَوَّلُ مِّنْ بَابٍ أُعْطِيَ أَسْنَى

لَأَنَّهُ كَفَاعِيلٍ فِي الْمَعْنَى

يقول : والأول من باب أعطى ، أولى أن يقام مقام الفاعل ؛ لأن فيه معنى فاعلية في محله ؛ لأنه عاطر ، أي : متناول . ثم قال :

« المبتدأ والخبر »

وَالْمُبْتَدَأُ مُجَرَّدٌ وَمُسْتَنَدٌ

إِلَيْهِ مَعْنَى مِثْلُ : زَيْدٌ أَحْمَدُ

أَوْ صِفَةٌ بِالْفِ اسْتِفْهَامٌ

أَوْ مَا لِنَقْيٍ فَاِسْتَمِيعْ فِظَامِي

(١) في ل : (سواء) ، وهو غير مستقيم .

هَذَا إِذَا كَانَتْ لِرَفْعٍ مُظْهِرٍ

مُفْرَدَةٍ كَالْفِعْلِ لَا لِضَمِيرٍ

أخذ يذكر القسم الثالث من المرفوعات ، وهو المبتدأ ، فقال :
في المبتدأ ، هو إما مجرد عن العوامل مسند إليه ، وإما صفة واقعة
بعد الف الاستفهام ، أو ما النافية رافعة لظاهر ، فمثال الأول : زيد
أحمد ، ومثال الثاني : أقائم الزيدان ؟ وما قائم الزيدان ، وقوله :
« هذا إذا كان لرفع مظهر » ، يقول : ومن شرطها أن يكون المرفوع
بها مظهراً ، ليخرج ، نحو : أقائمان ؟ وقوله : « مفردة كالفعل » ؛
لأنها إذا رفعت الظاهر ، لم يكن فيها ضمير ، فتكون مفردة عن
الضمير كالفعل إذا رفعت به الظاهر ؛ لأن معنى قولك : أقائم الزيدان ؟
أيقوم الزيدان ؟ فلا يكون فيه ضمير . ثم قال :
والخبرُ المسندُ إن تجرّداً

غَيَّرُ الصِّفَاتِ الَّتِي أَقِيعَاتُ مُبْتَدَأُ

أخذ يذكر الرابع من المرفوعات ، وهو الخبر ، فقال : الخبر هو
المسند - يعني : المخبر به - المجرد عن العوامل غير الصفات الواقعة
مبتدأً ، ولو لم يخص منه الصفات ، لدخل هذا المبتدأ في حد
الخبر ؛ لأنه مجرد عن العوامل مخبر به / ؛ لأنك [١٨ و] إذا
قلت أقائم الزيدان ؟ كان المعنى : أيقوم الزيدان ؟ فقولك : أقائم ؟
خبر عن الزيدان ، ولذلك (١) لو لم يضم إلى المبتدأ هذه الصفات ؛
لخرجت عن حد المبتدأ ؛ لأنها مخبر بها لا مخبر عنها . ثم قال :
والمبتدأ اسم أصله أن يُبتدأ

بِهِ وَمِنْ ثَمَّ يُسَمَّى مُبْتَدَأُ

(١) في ل : (وكذلك) .

يقول : إن المبتدأ في الحقيقة ، هو الاسم الذي الأصل فيه أن يكون أول الكلام ، وإتمام تعريفه النحويون بذلك : لعسر تبينه على المبتدئين ، فمن ثم هدلوا عن (١) تعريفه بأبين من ذلك ، فألجأت الضرورة في ذلك إلى التعجيل ، وقول النحويين : إن الخبر في : (أقائم الزيدان ؟) محذوف تمام ، وإلا فالمبتدأ في المعنى : هو الذي أخبر به ، و (الزيدان) : فاعل ، وتم الكلام ، وليس ثمة محذوف ، وقوله : ومن ثم يسمى مبتدأ ، أي : من أجل احتجافه ابتداء الكلام سمى مبتدأ . ثم قال :

وَجَازَ فِي دَارِهِ زَيْدًا ، وَامْتَنَعَ

صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ حَيْثُمَا وَقَعَ

فلذكر مسألتين : إحداهما جائزة ، والأخرى ممنوعة : تدلان على أن أصل المبتدأ التقديم ، كما ذكر في الفاعل والمفعول جواز ، (ضرب غلامه زيدا) ، وامتناع : (ضرب غلامه زيدا) ؛ لأنه مقدم في المعنى ، فكأن (٢) الضمير راجعاً إلى متقدم في المعنى ، والثانية : (صاحبها في الدار) ، كما امتنع : (ضرب غلامه زيدا) ؛ لأن الضمير راجع إلى متأخر لفظاً ومعنى ، فكأن ممنوعاً . ثم قال :

وَإِنْ تَكُنْ فِيهِ مَعْدَايَ الْإِنْشَاءَ

أَوْ أُخْبِرُوا بِقُعْلِهِ زَيْدٌ شَا

أَوْ قَدْ تَسَاوَيْتَا كَزَيْدٍ الْأَفْضَلُ

فَتَحْكُمُ (٣) بَأَنَّ الْإِبْدَاءَ أَوَّلُ

(١) في ل : (إلى تعريفه) .

(٢) في ل : (وكان) .

(٣) في ل : (وحكم) .

أخذ يذكر المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ ؛ لقيام الموجب ،
لتقديمه ، فقال : منها (١) / إذا تضمن المبتدأ معنى انشاء ، وقد [١٨ظ]
علم أن معاني الانشاء لا تكون إلا أول الكلام ، كقولك : (من
أبولك ؟) و (ما صنعتهك ؟) وجب تقديمه ليوافروا على معاني الانشاء
ما يقتضيه من وجوب التقديم .

ومنها أن يكون الخبر فعلاً له ، أي : فعلاً للمبتدأ ، كقولك :
زيد سافر (٢) ، زيد قلم ، وقوله : (بفعله) احتراز من مثل :
(زيد قلم أبوه) ، فإنه يجوز تقديم الخبر ؛ لأنه ليس فعلاً للمبتدأ ،
فلا يختلط بلب الفاعل بباب المبتدأ ، بخلاف : (زيد قلم) ، إذا
جوز تقديم (قلم) ، فلا يدرى : فاعل زيد أم مبتدأ ؟
ومنها أن يتساوى في المعنى ، كقولك : (زيد الأفضل) ، فاجمل
المقدم (٣) مبتدأ هو المستقيم ؛ لأنه الأصل ، فلا حاجة إلى تقدير
تقديم وتأخير من خبر غلدة ، ثم قال :
والخبر المفرد ذو الانشاء

كَأَنَّ زَيْدًا ؟ وَمَتَى اسْتَوَانِي
أَوْ كَأَنَّ اللَّتَنَصْنِصِيحَ فِي الدَّارِ رَجُلٌ
أَوْ خَيْرًا عَنْ أَنْ تَتَحَا لَمْ يَجُلْ
كَذَّاحِلَى لِلنَّمْرِ أَيْضًا مِثْلُهَا
زُبْدًا فَتَقُلْ مُقَدَّمَاتُ كُلِّهَا

أخذ يذكر المواضع التي يجب فيها تقديم الخبر ايضاً ؛ لقيام الموجب

(١) في الأصل (فيها) وما اثبتناه عن (ل) .

(٢) في ل : (شاء) .

(٣) في ل : (المقدم) .

لتقديمه ، فقال : منها اذا تضمن الخبر المفرد معنى الانشاء ، كقولك :
 ابن زيد ؟ ومتى سفرى ؟ ومتى استوائى ؟ وقوله : (المفرد ،
 احتراز من مثل زيد متى ' خروجه ؟ فانه لا يجب تقديمه ؛ لكونه
 جملة ، وقد (١) وقع الاستفهام فيها على ما يقتضيه التقديم اول جملة .
 ومنها أن يكون تقديمه ، هو المصحح للمبتدأ ، كقولك : (في
 الدار رجل) ، فان تقديم الخبر هنا هو المصحح للأبتداء بالنكرة ،
 فلو ذهبت تؤخره امتنعت المسألة ، فوجب التقديم .

ومنها أن يكون / المبتدأ (أن) المفتوحة مع ما في حيزها [١٩] و
 فيجب تقديم الخبر ؛ لأنها تقيم بمعنى : (لعل) وتلك لانفع إلا متقدمة
 لما فيها من معنى الإنشاء ، فأوجبوا تقديم الخبر على هذه ، ليحصل
 الفرق بينهما ، كقولك : عندي أنك قائم ، وفي ظني أنك مسافر ،
 وقبل : كرهوا أن يوقعوها متقدمة ، فتبقى عرضة لدخول (إن)
 عليها ، وهم بكرهون مثل ذلك ، فأوجبوا تقديم الخبر ، ليصح دخول
 (إن) كقولك : (إن في ظني أنك مسافر) ونحوه ، وهذا قول
 الأكثرين ، والأول اظهر .

ومنها أن يكون في المبتدأ ضمير راجع الى شيء من الخبر ، كقولهم :
 (على التمرة مثلها زيدا) ، فلو لم يقدم الخبر لرجع الضمير في
 (مثلها) على غير مذكور لفظاً ولا معنى ، فيمتنع وهي مثل :
 (ضرب زيداً غلامه) في وجوب تقديم المفعول ، وقوله : (فقل
 مقدمات كلها ، ، بمعنى : أن هذه الأخبار كلها واجب تقديمها
 على المبتدأ . ثم قال :

(١) في ل : (قدم) .

وَقَدْ يَكُونُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنِّكَرَةِ
 إِذَا تَخَصَّصَتْ بِوَجْهِ شَهْرَةٍ
 كَصِفَةِ وَهَمْزَةٍ اسْتِفْهَامٍ
 مَعَ أَمْ وَلَقْنِي هَمْ بِالْإِثْرَامِ
 وَمَا أَنِّي كَقَاعِـلٍ كَشَرٌ
 أَهْرٌ ذَا ذَابٍ فَلَا تَغَرَّ
 وَقُلْ سَلَامٌ لَكَ فِي ضَرْبِ الْمَثَلِ

وَنَحْنُ قَوْلُكَ فِي الدَّارِ رَجُلٌ
 يَقُولُ : "إِنْ" الْمَبْتَدَأُ قَدْ يَكُونُ نَكْرَةً بِشَرْطِ أَنْ يَلْحَقَهُ نَوْعٌ مِنْ
 التَّخْصِصِ ، هَذَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ ، وَلَوْ قُلْتُ : (رَجُلٌ فِي الدَّارِ)
 لَمْ يَجْزِ ، وَالْكَوْفِيُّونَ يَجْزُونَهُ ؛ لِأَنَّ (رَجُلٌ فِي الدَّارِ) ، وَ (فِي الدَّارِ
 رَجُلٌ) سَوَاءٌ ، وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّ مِثْلَ هَذَا الْمَعْنَى وَاقِعٌ كَثِيرًا ،
 فَلَوْ كَانَ جَائِزًا ، لَوَقَعَ عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ الْعَادَةُ ، وَلَوْ وَقَعَ ، لَنَقُلَ عَلَى
 مَا تَقْتَضِيهِ الْعَادَةُ مِنْ مِثْلِهَا .

فَإِنَّمَا إِذَا وَقَعَ مَوْصُوفًا كَقَوْلِكَ : (رَجُلٌ عَالِمٌ / فِي الدَّارِ) . [١٩ ظ]
 وَمِنْهَا إِذَا وَقَعَ بَعْدَ هَمْزَةِ الْأَسْتِفْهَامِ الْمَعَادِلَةِ لِأَمِّ الْمُتَّصِلَةِ كَقَوْلِكَ :
 أَرْجُلٌ فِي الدَّارِ أَمْ امْرَأَةٌ (١) ؟ لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ بِهِ قَدْ عَلِمَ نَسْبَتَهُ إِلَى

(١) فِي بَابِ الْإِبْتِدَاءِ بِالنِّكَرَةِ وَضَعُ النِّحَاةِ شَرْطًا ، مِنْهَا أَنْ
 تَكُونَ مَسْبُوقَةً بِالْأَسْتِفْهَامِ ، وَقَصَرَهَا الْمُصَنِّفُ عَلَى هَمْزَةِ الْأَسْتِفْهَامِ
 الْمَعَادِلَةِ لِأَمِّ الْمُتَّصِلَةِ ، وَغَرَضُهُ مِنْ هَذَا أَنْ يَفْصَلَ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْأَخْبَارِ ،
 فَإِذَا قُلْتُ : أَرْجُلٌ فِي الدَّارِ أَمْ امْرَأَةٌ ؟ أَنْتَ عَالِمٌ بِالْحُكْمِ لِأَحَدِهِمَا إِلَّا
 أَنْتَ لَا تَعْلَمُهُ بَعِيْنُهُ ، فَأَنْتَ تَسْأَلُ عَنِ الْمُتَعَيِّنِ ، أَمَا إِذَا قُلْتُ : أَرْجُلٌ
 فِي الدَّارِ ؟ كَمَا أَطْلَقَ النِّحَاةَ ، فَإِنَّ الْخَبَرَ يَكُونُ بِمَعْنَى الْوَصْفِ ، لِأَنَّ -

أحدهما .

ومنها أن يقع في سياق النفي ، كقولك : ما رجلٌ أفضل منك ،
لأفادة العموم حتى ظن قوم أنه معرفة ، وإيراد النحويين له في النكرة
بدل على أنهم فهموا أنَّ المعنى نفي واحدٍ ، ولزم نفي الجميع ،
لصدق الكلام ؛ لأن مدلوله جميع الرجال كما يقوله بعضهم .

ومنها أن [تقع] (١) بمعنى للفاعل المثبت بعد نفي ، كقولهم :
(شرٌّ أهرٌ ذَا نَابٍ) (٢) ، والمعنى : ما أهرٌ ذَا نَابٍ إِلَّا شرٌّ ،
والفاعل لا يذكر إلا بعد تقديم (٣) حكمه فأشبهه الموصوف ، فمن ثم
جاز أن يكون الغامِلُ للنكرة مطلقاً ، فلها شبه هذا الباب للفاعل ،
اجري مجراه .

ومنها أن يقع في معنى [المصدر] (٤) للدعوة به ، كقولك :
سلامٌ عليك ، لأنه في معنى : سلامي عليك ، أي : سلمت سلاماً

الجار والمجرور متعلق بمحذوف تقديره كائن أو مستقر أو استقر وهذه
الاحتمالات تكون وصفاً للنكرة ، ولا تكون خبراً ، وبذلك يكون ما
تفرد به ابن الحاجب خلافاً لهذه المسألة .

(١) (تقع) زيادة من (ل) .

(٢) أصل استعمال هذا المثل أن العرب سمعت هدير الكلب في وقت
لا يهرُ في مثله إلا لسوء ، فقالوا ذلك فيه ، والمثال موجود في الكتاب
١ / ١٦٦ ، مجمع الأمثال للميداني ١ / ٣٧٠ ، فرائد الأكل في مجمع
الأمثال ١ / ٣٠٦ ، شرح الكافية للمصنف ص ٢٤ ، الايضاح في شرح
المفصل ص ١٢٧ .

(٣) في الأصل (تعلقه) وما اثبتناه عن (ل) .

(٤) (المصدر) : زيادة من (ل) .

فأشبهه الموصوف ، لأن المعنى سلامٌ مني عليك .
ومنها أن يقع الخبر مقدماً عليه بشرط أن يكون ظرفاً ؛ لأنه إذا
قدم عليه تعين للخبرية ، فلم يأت المبتدأ إلا بعد حكمه ، فأشبهه الفاعل ،
ولأنما قال : يشترط أن يكون ظرفاً ليتعين للخبرية ، بخلاف (قائمٌ
رجلٌ) فإنه لا يتعين للخبرية عند قولك : (قائمٌ) لجواز أن يقول
القاتل : (قائمٌ في الدار) ، فيكون مبتدأً ، بخلاف قولك : (في
الدار) ونحوه ، فإنه متعين للخبرية من أول الأمر ، فن ثم جاز في
الدار رجل ، ولم يميز قائمٌ رجلٌ . ثم قال :
والخبرية تكون خبراً

زيدٌ أتى زيدٌ أبوه ذو قيرى

فيلزم الضمير للإفادة

ما لم يكن قد (١) علموه حاده

وما يقع ظرفاً فيقال الأكثر

فيه استقر جملة تُقدّر

يقول ، فالجملة الخبرية تقع خبراً المبتدأ بخلاف الجملة الإنشائية
/ (فانها لا تقع) (٢) إلا بتأويل ، ومثلاً بالجملة الفعلية [٢٠ و]
وهو قوله : زيدٌ أتى ، وبالجملة الاسمية ، وهو قوله : زيدٌ
أبوه ذو قيرى ، وقوله : فيلزم الضمير للإفادة ، لأنها إذا
كانت من غير ضمير عائد على المبتدأ كانت اجنبية ، فلا نحصل
فائدة ، كقولك : زيدٌ قام عمرو ، بخلاف زيدٌ قام عمرو في
(١) في ل : (يكن قد) وهو موافق للشرح ، وفي الأصل :

(يكونوا) .

(٢) (فانها لا تقع) زيادة للسياق .

داره ، ونحوه ، وقوله : « ما لم يكن قد علموه عادة » ، يعني :
 مثل قولهم : السَّمنُ منوان بدرهم ، لأنه قد علم أن المراد :
 (السَّمنُ منوان منه بدرهم) ، فإن شئت ذكرته ، وإن شئت لم
 تذكره ، وقوله : « وما يقع ظرفاً فقال الأكثر » ، يقول : وما
 يقع من الظروف خبراً كقولك : زيد في الدار ، والخروج يوم الجمعة
 ونحوه ، والأكثر على أن التقدير . (استقر في الدار) ، فعلى هذا
 يكون الخبر في التقدير جملة في الأصل .

وقال قوم : التقدير (مستقر في الدار) ، فيكون الخبر مفرداً
 والصحيح الاول ؛ لأنه لو لم يكن كذلك لم يجوز كل رجل في الدار
 فله درهم ، كما لا يجوز كل رجل ضارب في الدار فله درهم ،
 ويجوز كل رجل ضرب في الدار ، فله درهم ، فلما جازت
 هذه ، وامتنعت تلك ، دل على أن المتعلق فعل . ثم قال :

وَشَبَّهُوا الْمَوْصُولَ ثُمَّ النَكْرَةَ
 بِالْمَعْلُومِ أَوْ بِالظَّرْفِ حَيْثُ اسْتَحْضَرَهُ
 بِالشَّرْطِ حَتَّى جَوَّزُوا فِي الْخَبَرِ
 دَخُولَ قَامِ السَّبَبِ الْمُعْتَبَرِ
 (لَعَلَّ) ثُمَّ (لَيْتَ) مَانَعَانِ

وَحُكْمُ (إِنْ) وَاضِحُ الْبَيَانِ
 يقول : وقد شبهوا الموصول إذا وقع مبتدأ ، وصلته فعل
 أو ظرف ، كقولك : الذي يأتيني أو في الدار ، [فله درهم] ، (١)
 والنكرة الموصوفة بها ، كقولك : كل رجل يأتيني أو في الدار ،
 (١) (فله درهم) : زيادة من ل ، وفيها (أو في الدار)
 جاءت متأخرة .

(فلهُ درهمٌ) (١) بالشرط ، حيث تضمن معنى العموم فاشتمل على ما يصلح أن يكون شرطاً حتى أدخلوا في خبره الفاء ، إذ قصدوا الدلالة على أن الأول سببٌ للثاني ؛ لأن المعنى / من يأتيني [٢٠ ظ] فله درهم ، فإن لم يقصد ذلك ، أخبر بغير فاءٍ على ما يقتضيه خبر المبتدأ ، وقوله : « لعل ثم ليت مانعان » ، يقول : إذا دخلت على هذا المبتدأ (ليت) أو (لعل) لم يصح دخول الفاء اتفاقاً ، من حيث كان جواب الشرط اخبارياً ، وخبر (ليت ولعل) انشائياً ، ولا يستقيم أن يكون الشيء الواحد انشائياً خبرياً ، فلا يجوز ليت الذي يأتيني فله درهم ، فإن دخلت (إن) فالصحيح جواز دخول الفاء ، إذا قصد معنى السببية ، لأن خبرها ليس إنشائياً ، فلا منافاة بين الجزاء وبينه ، وقد جاء ذلك في القرآن في غير (٢) موضع ، وقد توهم قوم امتناع ذلك ، فكأنهم رأوا أن (إن) لا تدخل على الشرط ، فلا تدخل على ما أشبه الشرط ، وهذه مناسبة ملغاة ؛ لأن وقوع ذلك في كلامهم افتضى الغاءها ، نعم لو لم يقع ذلك في كلامهم ، صلح أن يكون ذلك علةً في الامتناع . ثم قال :

والمُبْتَدَأُ احْدَفٌ جَائِزٌ وَالْخَبَرُ

مِثْلُ الْهِلَالِ وَسَرَى إِذَا الْفَرَسُ
يقول : ويجوز حذف كل من المبتدأ والخبر عند قيام القرينة الدالة على خصورهما ، ثم مثل بحذف المبتدأ كقولهم : (الهلال) والمعنى : هذا الهلال ، وذلك عند ترائي الهلال ، فيعلم إذا قال

(١) (فله درهم) : زيادة للسياق بدليل ما بعده .

(٢) لم يمثل المصنف بما جاء في القرآن الكريم ، وكان الأولى أن

يذكر ما ورد من الأمثلة .

احدهم : (الـهـلالُ) أن المعنى : (هذا الـهـلالُ) ، وحذف الخبر كقولهم : خرجت فاذا السبع ، ومثّل بقوله : « سرى اذا الغرا ، والغرا : الحمار الوحشي ، وهذه اذا التي للمفاجاة ، ويحذف خبر المبتدأ بعدها لما فيها من الدلالة على الوجود ، اذ لا يفاجيء الشيء إلا بعد وجوده : وقوله :

« وَاجِبٌ فِي نَحْوِ : لَوْلَا عُمرُ »

ومثله لعمرك المفسدُ »

يقول : ويجب حذف الخبر في كل موضع ينضم الى القرينة الدالة على خصوصية / لفظ يلزم في موضعه ، كقولهم : لولا زيد [٢١ و] كان كذا ، ففي (لولا) قرينة تدل على الوجود ؛ لأنها تدل على امتناع ما بعدها لوجود ما قبلها ، وقد التزم في موضع ذكر جواب (لولا) فحصل ما ذكرناه موجباً ، فوجب الحذف فلو قلت : لولا زيد موجود ، كان كذا لم يجز . ومثل ذلك في وجوب حذف خبر المبتدأ قولهم : لعمرك لأفعلن ، لأن في (لعمرك) ما يدل على أنه مقسم به ، فعلم أن المعنى (لعمرك قسمي) ، او ما اقسام به ، وقد التزم في موضع الخبر ذكر جواب القسم ، فحصل ما ذكرناه موجباً . قوله :

« وَنَحْوُ : ضَرَبِي قَائِماً وَشَيْعَتَهُ »

« وَنَحْوُ : كُلَّ رَجُلٍ وَصَنَعَتَهُ »

يقول : وما يجب فيه حذف الخبر أن يكون المبتدأ مصدراً او في حكمه منسوباً الى فاعله او مفعوله او اليهما ، وبعده حال من متعلق خبره المحذوف ، فان تقدير (ضربي زيدا) قائماً ضربي زيدا حاصل إذا وجد قائماً ، حذف (حاصل) على القياس ، بقي إذا وجد

(قائماً) حذف (إذا) ومضافها ، لدلالة الحال عليها ، بقي (ضربي زيداً قائماً) ، فصار (قائماً) في موضع الخبر المحذوف ، فحصل ما ذكرناه موجباً ، وإذا كان الخبر بمعنى : (مقترن) ووقع ما يدل عليه ، لأن معنى : (وصنعت) : وحرفته ، وقد علم أن كل رجل مقترن مع (حرفته) حذف (مقترن) لدلالة ذلك عليه وصار (صنعت) في موضع الخبر المحذوف ، فحصل ما ذكرناه موجباً . ثم قال :

[خبر ان وأخواتها]

خَبَرُ "إِنْ" مُسْتَدٌّ مَعَ "إِنَّا"
وَكُلٌّ بِأَيِّهَا كَذَاكَ يُعْنَى
كَخَبَرٍ لِلْمُبْتَدَأِ فِي الْعَرَفِ
إِلَّا إِذَا قُدِّمَ هَبْرَ ظَرْفٍ
/ أخذ بذكر الخامس من المرفوعات ، فقال : خبر [٢١ ظ]
("إن") هو المستند ، أي : المخبر به في الجملة التي دخلت عليها
("إن") ؛ لأنه لا يتميز إلا بدخول ("إن") ؛ لأن معنى (قائم) في
(زيد قائم) كعناه في ("إن زيداً قائم") ، وقوله : « وكل (١) »
بابها كذاك يُعْنَى ، أي : وأخبار أخواتها ، وهي أن ، وكان ،
ولكن ، وليت ولعل ، وإن كان في بعضها بصير (٢) إنشاءً لتضمن
الحروف الداخلة عليه ذلك . وقوله : « كخبر للمبتدأ في العرف » ،

(١) في ل : (وكلها) .

(٢) في الاصل : (نصير) وما اثبتناه عن ل .

يقول : حكمه حكم خبر المبتدأ فيما ذكرناه من اقسامه ، في كونه مفرداً وجملة ، وفي أحواله في كونه مثبتاً ومحدوفاً ، وفي شرائطه في كونه إذا وقع جملة ، فلا بد من ضمير يعود على الأول . وقوله : « إلا إذا قُدمَ غير ظرف » يقول : « إلا في تقديمه ، فانه خبر المبتدأ يجوز تقديمه في الجملة ، وهذا ممنوع إن كان غير ظرف ، فان كان ظرفاً ، فحكمه في التقديم كخبر المبتدأ ، كأنهم قصدوا أن يفرقوا بين معمولي الفعل الصريح ، وبين معمولي ما أشبه الفعل ، أو التزموا فيه عمل الفعل الفرعي ؛ لأنه فرع في العمل ، وهو تقديم المنصوب ، وصاحوا في الظرف لكونه متسعاً فيه عندهم وإنما قال :

« خبر لا النافية المجنس »

خبر (لا) النفي للمجنس
 مُسْتَنْدُهُمَا رَفَعٌ بِغَيْرِ لَبْسٍ
 وَحَدَفُهُ عَنِ الْحِجَازِ كَثُرًا
 وَفِي تَمِيمٍ لَفْظُهُ لَبْسٌ يُرَى
 أخذ بلذكر السادس من المرفوعات ، فقال : « خبر (لا) التي لنفي الجنس » هو المستند معها ، وكمل البيت بقوله : « رفعٌ بغير لبس » ، وقوله : « وحذفه عن الحجازي كثراً » ، يقول : ويجوز حذفه عند الحجازيين كثيراً ، [كقولهم] (١) : لا إله إلا الله :

(١) (كقولهم) : زيادة عن (ل) .

٣ - لَا سَيْفَ إِلَّا ذُو الْفَقَارِ

وَلَا فَتْنَى إِلَّا عَلَيَّ (١)

قوله : « وفي تميم لفظه ليس "يرتى" ، يقول : إن بني تميم لا يثبتونه / في كلامهم أصلاً ، وإذا قالوا : لا غلام رجل [٢٢ و] أفضل منك ، نصبوا (أفضل) على الصفة ولا يرفعونه ، لكنهم لو رفعوه تعين للخبر ، وهم لا يثبتون الخبر (٢) فينصبونه على الصفة ، فيكون الخبر محذوفاً . وأما نحو : لا رجل كريم ، فيرفع وينصب في اللغتين ، ويحمل في لغة بني تميم على أنه صفة نهيها ، لأنهم لا يثبتون الخبر ، ويحمل في لغة (أهل الحجاز) في النصب على الصفة ، ويكون الخبر محذوفاً . وفي الرفع على الخبر وعلى الصفة أيضاً يكون الخبر محذوفاً ، وسيأتي بيان ذلك . ثم قال :

(١) ذكر أبو الفداء نقلاً عن الحسن بن عرفة : « حدثني عمارة بن محمد عن سعيد بن محمد الحنظلي عن أبي جعفر محمد بن علي قال : نادى مناد يوم بدر يقال له رضوان ، وذكر الرجز . والفقار : جمع فقرة ، قال الأصمعي : رأيت مع الرشيد وقد دفعه إلى يزيد بن يزيد الشيباني لمحاربة الوليد بن طريف ، وقال له سوف تنتصر عليه ، وقد انتصر فعلاً . وقد قال فيه مسلم الانصاري :

أَذْكَرْتَ سَيْفَ رَسُولِ اللَّهِ مَسْنَةً

وَبِأَسْ أَوَّلَ مَنْ صَلَّيَ وَمَنْ صَامَا

البداية والنهاية ٧ / ٢٢٤ ، ابن خلكان ٦ / ٢٢٩ : ايضاح ابن

الحاجب ص ١٥٦ .

(٢) في ل : زيادة بمقدار سطرين ، ولا يستقيم معها الكلام .

[اسم ما ولا المشبهات بليس]

أَمَّا اسْمُ (مَا) وَ (لَا) فَيَمَعْنِي لَيْسَ
 فَمُسْتَنْدٌ إِلَيْهِ فَأَفْهَمُ كَيْسًا
 يقول : اسم (مَا) وَ (لَا) المشبهتين (بليس) هو المستند
 إليه بعد دخولها كقولك : ما زيدٌ منطلقاً ، ولا رجلٌ أفضل منك ،
 وسيأتي إيضاح ذلك عند ذكر الخبر . ثم قال :

[المفعول المطلق]

وَالْمُطْلَقُ الْمَفْعُولُ اسْمٌ مَا فَعَلَ
 فاعِلٌ فِعْلٌ وَعَلَى مَعْنَاهُ دَلٌ
 مُؤَكَّدٌ ثُمَّ لِنَوْعٍ وَعَسَدٌ
 ضَرْبٌ أَوْ ضَرْبَةٌ وَضَرْبَةٌ فَقَدْ
 قَدْ يُحْدَفُ الْفِعْلُ كَخَيْرٍ مُتَقَدِّمٍ
 لِقِيَادِمٍ مِنْ سَفَرٍ مُسَلِّمٍ
 وَوَاجِبٌ بِالسَّمْعِ نَحْوُ : سَقِيًّا
 حَمْدًا وَشُكْرًا عَجَبًا وَرَعِيًّا
 وَفِيهِ عَلَى مُثَبَّتٍ نَفِي قَدْ جَرَى
 وَلَا يَصِحُّ خَبَرًا بَلْ مُصَدَّرًا
 كَقَوْلِهِمْ مَا زَيْدٌ إِلَّا سَيِّئًا
 وَنَحْوَهُ : لَأَنْتَ ضَيِّئًا ضَيِّئًا

وَمِنْهُ أَثَارُ الْمُضْمُونِ الْجُمْلُ
 مِثْلُ : فَأَمَّا مَتَى الْجَبَّارِي مِثْلُ
 وَمِنْهُ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَةٍ
 فَيَنْهَا أَسْمُهُ وَصَاحِبُ الْفِعْلَةِ
 وَمِنْهُ مَا جَاءَ الْمُضْمُونِ الْجُمْلُ
 مُؤَكَّدٌ لِلنَّفْسِ وَالْغَيْرِ وَمِثْلُ
 عَلَيَّ الْفُ دَرَّهَمٍ أَقْرَارًا
 وَيَعْنِي بِدَرَّهَمٍ اخْتِبَارًا
 / وَمِثْلُهُ مَا اسْتَغْنَوْا مُنْتَى
 لَبَّيْكَ مَعَ سَعْدَيْكَ فِي ذَا الْمَعْنَى [٢٢ظ]

أخذ يذكر المنصوبات ، وهي المفعول وما أشبه المفعول ، والمفعول
 بخمسة (١) أضرب : المفعول المطلق ، والمفعول به ، والمفعول له ،
 والمفعول معه ، وقدم المفعول المطلق ، لأنه الذي فعله الفاعل على
 التحقيق ، وغيره تعلق الفعل به أو (٢) وقع فيه أو وقع من أجله ،
 أو وقع معه ، ومن ثم سمي مفعولاً مطلقاً ؛ لأن غيره مقيد بما
 ذكرناه ، فقال في حده : هو اسم ما فعله فاعل الفعل باعتبار المعنى ،
 ليدخل نحو : قعدت جلوساً أو نحوه ، وقال : (اسم ما فعله) ؛
 لأنه لو قال : الدال على ما فعله فاعل الفعل ، لدخل لفظ الفعل في
 قولك : ضربت ضرباً ونحوه ؛ لأنه دال على ما فعله فاعل الفعل ،
 وقوله : « مؤكد ثم لنوع وعدد » تقسيم للمفعول المطلق . ثم مثل
 لكل واحد منها . وقوله : « قد يحذف الفعل كخير مقدم ، بيان ؛

(١) في ل : (على خمسة) .

(٢) في الاصل : (إذا) ؛ وما اثبتناه عن (ل) .

لأنه لا يجوز حذفه عند قيام القرينة ، كقولك للقادم من سفره : خير مقدم ، أي : قدمت خير مقدم ، وجاز حذف قدمت ، للدلالة القرينة الحالية عليه ، وقوله : « وواجب الى آخره » يقول : وقد يكون حذف الفعل واجباً ، وذلك على ضربين : سماعي ، وقياسي ، أي : منه باب لا يعرف إلا بالسمع ولا ينضبط بضابط يحصره ؛ لأن حاصله أنها مصادر كثر استعمالها فحذفت أفعالها تخفيفاً ، وليس للغوي توصل إلى أن يعرف ذلك بضابط ، فعده اللغوي ، وأكثر النحوي من التمثيل ، ليحصل منه ما يقوم مقام الضابط نحو قولهم : حمداً ، وشكراً ، وسقياً ، ورعيّاً ، وخبية ، وجدواً ، ويدل على وجوب الحذف أنه كثر استعمال / هذا المعنى ، ولم (١) يسمع إلا بالفعل (٢٣ و) مفرداً أو بالمصدر مفرداً ، فلو كان ذكر الفعل مع المصدر جائزاً ، لوقع في العادة مع كثرتة ، ولو وقع لنقل ، ولما لم ينقل دل على أنه لم يقع ، ولما لم يقع دل على أنه غير جائز . وقوله : « وقس على مثبت نفى قد جرى ولا يصح خبراً بل مصدراً » يقول : وحذف الفعل وجوباً بضابط [قياسي] (٢) في أبواب :

ومنها أن يكون المصدر مثبتاً بعد نفى ، ولا يصح أن يكون خبراً عن الأسم المتقدم ، فإذا وجد ذلك ، وجب حذف الفعل مثل : ما زيدٌ إلا سيراً ، فقوله : « مثبتاً » ليخرج (ما زيدٌ سيراً) . وقوله : « بعد نفى » ليخرج (زيدٌ سيراً) ، وقوله : « لا يصح أن يكون خبراً » ليخرج (ما سيري إلا سيراً) ، وإنما وجب [حذف

(١) في الأصل (ولا) وما اثبتناه عن (ل) .

(٢) (قياسي) : زيادة عن (ل) .

الفعل [(١)] لحصول القرينة الدالة على خصوص الفعل من السياق ،
ووقوع لفظ (إلا) أو تقديرها في قولك : (إنما زيدٌ سيراً) في
موضع الفعل المحذوف ، فوجب الحذف لذلك ، وقوله : « ونحوه »
لأنَّ ضِعْراً ضِعْراً « يقول : إذا (٢) وقع المصدر مكرراً بعد اسم
لا يصحُّ أن يكون خبراً عنه ، فالقرينة [الدالة عليه] (٣) حاصلة ،
ولفظ المصدر الأول في موضع الفعل المحذوف ، وقوله : « ومنه »
آثارٌ لمضمون الجمل مثل : فاماناً الجاري مثل « يقول : ومما حذف
فيه الفعل الناصب للمفعول المطلق وجوباً أن تتقدم جملة لها آثار في
الوجود فإذا ذكرت الآثار بلفظ المصدر وجب حذف الفعل ، وإن
ذكر الفعل لم يذكر معه المصدر ، كقوله تعالى : (فَشَدُّوا الوِثَاقَ)
فاماناً بمنّاً بعدُ وإمّا فداءً (٤) ، فقوله : (٥) (فَشَدُّوا الوِثَاقَ)
جملة متقدمة لها في الوجود آثار ، وهو المنُّ والفداء أو الامتنان أو
القتل فإذا / ذكرت هذه الآثار ، وجب حذف الفعل ؛ لأن [٢٣ ظ]
الجملة قرينة تدل على آثارها ، وقد وقع لفظها في موضع الفعل
المحذوف (٦) ، وقوله « ومنه ذوا التشبيه بعد جملة فيها اسمه وصاحب
» للفعلة « ، يقول : ومما حذف فيه الفعل الناصب للمفعول المطلق
أن يذكر المصدر للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه ؛

(١) (حذف الفعل) : زيادة عن (ل) .

(٢) في ل : (وكذلك إنما) ، ولا يستقيم معه الكلام .

(٣) (الدالة عليه) : زيادة عن (ل) .

(٤) سورة محمد الآية : ٤ .

(٥) ما بين القوسين ساقط من (ل) .

(٦) في ل : (فوجب الحذف) .

كقولهم : مررت فاذا له صوتٌ صوتٌ حارٌّ ، وازيد صراخٌ صراخٌ
 الشكلى ، قوله : « للتشبيه » ليخرج (له صوتٌ صوتٌ حسنٌ) ،
 وقوله : « بعد جملة » ليخرج (صوتٌ زيدٍ صوتٌ حارٌّ) ، وقوله :
 « مشتملة على اسم بمعناه » ليخرج (له صوتٌ صوتٌ حارٌّ) ،
 قوله : « وصاحبه » ليخرج (في الدار صوتٌ صوتٌ حارٌّ) ؛
 وإنما وجب الحذف ، لأن في الكلام قرينة تدل عليه ، والجملة
 المذكورة في موضع الفعل المقدر ، فوجب الحذف ، وقوله : « ومنه
 ما جاء لمضمون الجملة مؤكداً للنفس والغیر وسل » ، يقول : « وما
 حذف فيه الفعل الناصب للمفعول المطلق . أن يكون المصدر بعد جملة
 مضمونها معنى المصدر لا يحتمل غير ذلك ، وبسبب توكيداً لنفسه ،
 لأنه إنما جيء به لتأكيد مضمون الجملة التي هي بمعناه ، كقولك :
 خرج زيدٌ خبراً ، وهي ألف درهم » إقراراً ، لأن مضمون قولك :
 (خرج زيدٌ اخباراً) لا يحتمل غير الخبر ، وقولك علي ألف درهم
 إقراراً لا يحتمل غير ذلك ، فإن احتمله واحتمل غير ذلك سمي توكيداً
 لغيره ، أي : توكيداً لأجل احتمال الغير ؛ ليفيد أنه غير مقصود
 كقولك : (خرج زيدٌ) خبر صدق ، وقوله : « بعينه بدرهم
 اخباراً » ؛ لأن مضمون قولك : (خرج زيدٌ) يحتمل أن يكون خبر
 صدق ، وأن لا يكون (صدقاً) فاذا قلت : (خبر صدق) فقد
 ذكرت أحد المحتملين / لينتهي الآخر ، وقوله : [٢٤ و] « وبعبته
 بدرهم » يحتمل أن يكون اخباراً وان يكون انشاءً ، فاذا قلت :
 (اخباراً) فقد ذكرت أحد المحتملين لينتهي الآخر ، وقوله : « ومثله
 ما استعملوا مثني » ، يقول : « وما حذف فيه الفعل وجوباً ما استعملوه
 مثني مثل : لبيك وسعديك ودوابك وهذا ذيك ، وقوله : « في ذا

المعنى ، ، يقول : اذا كان التشبيه لغرض التأكيد لا لقصد التثنية المحققة ، فانك اذا قلت : (ضربته ضربتين) لم يجب حذف الفعل في مثل ذلك . ثم قال :

« المفعول به »

وَمَا يَقَعُ عَلَيْهِ فِعْلُ الْفَاعِلِ
فَلَذَلِكَ مَفْعُولٌ بِهِ وَسَائِلُ
أخذ يذكر الثاني من المفاعيل ، وهو المفعول به ، وحده بأنه الذي يقع عليه فعل الفاعل ، وعني النحويون بالوقوع ، التعلق ليدخل نحو : علمت وأردت وقصدت ، ونحو ذلك ، وبهذا التعلق يفرق بين المتعدي وغيره من الأفعال على ما سيأتي .
وَقَدْ يَجِيءُ مُقَدِّمًا كَمَا نَرَى

وَقَدْ يَجِيءُ فِعْلُهُ مُقَدِّمًا
يعني : وقد يجيء هذا المفعول مقدماً على الفعل بخلاف الفاعل كقولك : زيدا ضربت ، وقد يحذف الفعل الناصب له على سبيل الجواز ، كقولك : لمن قال من ضربت ؟ زيدا ، أي : ضربت زيدا . قوله ،

وَقَدْ يَجِيءُ وَاجِبًا فِي أَرْبَعَةٍ
فَأَوَّلُ مِنْ شَرْطِهِ أَنْ تَسْمَعَ
مِثْلُ امْرَأَ وَنَفْسَهُ وَأَهْلًا
وَكَمَا نَتَنَّهُ وَاخْبِرَ الْكُفْرَ وَسَهْلًا (١)

(١) هذا البيت ساقط في ل ، وهو موجود في الاصل والوافية .

يقول : وقد يحذف فعله على سبيل الوجوب في أربعة أبواب :
الأول : سماعي ، نحو : امرأة ونفسه ، وأملاً وسهلاً ، و (انتهوا
خيراً لكم) (١) ، مما لا ينضبط بضابطٍ يحصره كما ذكره في المفعول
المطلق ، ودليل وجوب الحذف مثل ما ذكر في المفعول المطلق . [٢٤ظ]

[المنادى]

وَالثَّانِي آجَاءَ حَذْفُهُ مَقْيِسًا
مِنْهُ الْمُنَادَى فَاسْتَمِيعْ نَقِيصًا
مَطْلُوبُ الْإِقْبَالِ بِحَرْفِ تَابٍ
مَنْتَابٍ أَدْعُو فَاسْتَمِيعْ صَوَابًا

يعني : الثاني من أربعة الأبواب التي يجب حذف الفعل فيها بضابط
قياساً ، وهو قوله : « منه المنادى » ، وقوله : « مطلوب الإقبال
بحرف تَابَا مناب أدعو » ، حذف للمنادى ، يقول : هو المطلوب
[إقباله] (٢) بحرف ناب مناب أدعو ، وهي حروف النداء ملفوظاً
به أو مقدرآ ، فقولهم (٣) : يا زيد ، معناه : أدعو زيداً ، فهو
مفعول به بفعل مقدر لا يجوز اظهاره ، لو قلت : يا ادعو زيداً ،
لم يجوز ، وإنما وجب حذفه للقرينة الدالة ، ولوقوع حرف النداء
موقع الفعل المحذوف ، كما تقدم في مثله ، قوله :

(١) سورة النساء الآية : ١٧١ ، وقبل المذكور (ولا تقولوا

ثلاثة انتهوا لخ) .

(٢) (إقباله) زيادة من ل .

(٣) في ل : (بقولهم) .

فَإِنْ يَكُنْ مَعْرِفَةً وَمُفْرَدًا
فَابْنِ عَلَى مَا رَفَعُوهُ أَبَدًا
كَمِثْلٍ : زَيْدٌ وَمِثْلٍ : يَا رَجُلُ
وَمِثْلٍ : يَا زَيْدَانِ يَا زَيْدُونَ قُلْ

أخذ يذكر حكم المنادى في البناء والاعراب ، فقال : إن كان المنادى مفرداً معرفة ، كان مبنيّاً على ما يكون به مرفوعاً ؛ وإنما بني ، لشبهه بالمضمر من حيث اللفظ والمعنى ، أما اللفظ فلكونه مفرداً ، وأما المعنى ، فلأن المنادى في المعنى لا ينفك عن كونه مخاطباً ، وحكم المخاطب أن يكون مضمرّاً ؛ وإنما بني على ما يرفع به ، لأنه لو بني على السكون ، لأدى إلى اجتماع الساكنين في كثير من المواضع التي قبل آخر الأسم فيه ساكن كعمرو وبكر وشبههما ، ولو بني على الفتح ، لم يعلم أمضوب هو أم مبني ؟ لأن علة بنائه خفية ، ولو بني على الكسر ، لالتبس بنحو : يا غلام ، فلا يدري أمفرد هو أم مضاف ؟ فوجب بناؤه على الضم ، أو على ما هو بمنزلة . ثم مثل بيازيد ، ويارجل ، ويازيدان ، ويازيدون ، لبيان أنه إنما / بني على ما يرفع به [٢٥ و] . ثم قال :

بِلَامِ الْأَسْتِغَاثَةِ اخْفِضْ لَا تَقِفْ
وَأَفْتَحْ بِهِ الْآخِرَ إِنْ زِدْتَ الْأَلِفَ

يقول : إن جئت بلام الاستغاثة في المنادى ، فأخفضه بها ؛ لأن حرف الجر لا يلغى معه ، لأنه يبطل شبه المضمر من حيث كان حرف الجر لا يدخل على المضمر المنصوب ، وإذا بطل البناء ، وجب الخفض بحرف الجر . وقوله : « وأفتح به الآخر » يقول : إن جئت بالألف آخره فأفترحه ، لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً .

قوله :

وَنَصَبُوا الْمُضَافَ وَالْمُشَبَّهَ

وَالنِّكَرَاتِ غَيْرَ مَنْ يُنَبَّهُ (١)

يقول : فان لم يكن المنادى مفرداً كالضاف والمشبّه بالمضاف كقولك يا عبد الله ، ويا طالماً جبلاً ، بطل البناء واعرب على ما يقتضيه العامل ، وقد تبين أنه مفعول به ، فيجب نصبه ، فيعطى علامات النصب حسب (٢) ما كان يقتضيه ، وكذلك اذا كان نكرة ، كقواك : يا رجلاً لغير معين ، لفوات مقتضى البناء . وقوله : والنكرات غير من ينبه ، يقول : غير من يقصده قصده ، فانه يتعرف بالقصد ، لثلا يتوهم أن قول القائل : يا رجل ، (لرجل مقصود) ، ومثل قوله : يا رجلاً ؛ لغير معين ، لانفاقها في اللفظ .

[احكام توابع المنادى]

وَتَابِعُ الْمُبْنِيَّ اِنْ اَفْرَدْنَا

اَعْرَبْنَاهُ بِالْوَجْهِينِ لَا ذُمَمَتَا

أخذ يذكر أحكام توابع المنادى ، وإنما ذكرها هنا مع كونها لها أبواب تذكر فيها (٣) ؛ لأن لها مع المنادى خصائص ليست مع غيره ، فكان ذكرها مع المنادى أولى بها ، وقوله : « تابع المبني » احتراز من توابع المعرب ، وقوله : « ان افردنا » احتراز من المضاف ، وقوله :

(١) في الأصل : (تُنَبَّه) ، وما اثبتناه عن : (ل) .

(٢) في ل : (على ما يقتضيه) .

(٣) في الأصل و (ل) (فيه) ولا يستقيم معه الكلام .

« اعربه بالوجهين » ، يقول : اعربه على لفظ المنادى ، وعلى محله ،
كقولك : يا زيد العاقلُ والعاقلُ ، ويا غلام بشرٌ وبشراً ، ويا نعيم
/ أجمعون وأجمعين .

وَأَنْ عَطَفْتَ أَبَدًا نَحْوَ الرَّجُلِ
فَلْيَنْصِبْ دِ انْتِصَابٌ قَدْ فَضِّلَ [٢٥ظ]
وَأَنْ يَكُنْ كَالْحَسَنِ اخْتَرُ عِنْدَهُ
رَفْعًا بِهِ وَلَا تُسَائِلْ بَعْدَهُ
وَالرَّفْعَ فِيهِمَا الْخَلِيلُ غَلَبَسَا
نُسَمَ أَبُو عَمْرٍو جَمِيعًا نَصَبًا

يقول : إن كان المعطوفُ على المنادى المبني (١) نحو : الرجل
مما يلزمه اللام لقصد التعريف أو غيره ، فالنصب عند المبرد (٢) أوجه ،
وإن كان غير ذلك ، فالرفع أوجه ، فالأول قولك : يا زيدُ والرجلُ
والصعقُ ، والثاني ، كقولك : يا زيدُ الحسن ، وقال الخليلُ (٣) :
الرفعُ أوجه فيها معاً ، وقال أبو عمرو : النصب أوجه فيهما ، فأبو
عمرو راعى اعتبار المحل إذ القياس في التوابع اعتبار المحال والمحلُ
نصب ، فكان النصب أوجه ، والخليلُ رأى أنَّ هذا المعطوف منادى
في المعنى ، فالأولى : أن تكون حركته كحركة المنادى نثيهاً على
ذلك ، والمبرد رأى أن اللام في الرجل والصعق غير منفكة ؛ لأنها
(١) في الأصل (المثني) وهو وهم ، وقد صححناها عن نسخة

(ل) .

(٢) ذكر المبرد آراء العلماء التي ذكرها ابن الحاجب هنا ، وقال :
« النصب عندي أحسن » المقتضب ٤ / ٢١٢ ، ٢١٣ :
(٣) انظر شرح الكافية للمصنف ص ٣٠ ، ٤ - في ل ١ (أوجه) .

للتعريف فكان جعله غير مستقلٍ أولى (١) ، فكان النصب أوجه ،
ورأى أن اللام في نحو : الحسن العلم غير مقصودة ، فكأنه قيل :
يازيدُ وحسنٌ ومثل : ذلك إنما يكون مضموماً . ثم قال :
وَنَحْوُ : حَظْفُ غَيْرِهِ وَالتَّبدَلُ

كَالمُسْتَقْلِ أَبَدًا يُسْتَعْمَلُ

يقول : وإن كان المعطوفُ بغير لامٍ أو كان التابع بدلاً ،
كقولك : يا زيدُ وعمرو ونحوه ، وكقولك : في البدل يارجل زيد ،
كان هذا التابع كالمتقل ، أي : قدره منادى واعطه حكمه ، فإن
كان مفرداً كان مضموماً ، وإن كان مضافاً كان منصوباً .

وَفِي نِدَاءٍ مَا هَرَفُوا بِاللَّامِ

يُؤْتَى بِأَيْهَهَا عَلَى السَّدَوَامِ

/ وَأَيْهَذَا ثُمَّ هَذَا ثُمَّ ذَا

وَالنَّزَمُوا الرَّفْعَ بِهِ وَحَبِلُوا [٢٦و]

يقول : وإذا نودي المعروف بالسلام لم يجز أن يباشر بحرف
النداء ، ولكن يؤتى بأيهها ، رايهدا ، أو هذا ، أو ذا ، فيقال : بأيهها
الرجل ، أو رايهدا للرجل ، أو ياذا الرجل ، كأنهم كرهوا أن يدخلوا
حرف تعريف على حرف تعريف ، فأتوا بأسمٍ مبهم ، وجعلوه
منادى في اللفظ ، ثم أتوا بما هو المقصود بعده ، ومن ثم التزموا
رفعه على الصحيح . وإن كان صفةً لما قبله ، ولكنه لما كان المقصود
بالنداء ، جعلوا حركته الحركة التي كانت تكون له لو باشره حرف
النداء ، تنبيهاً على أنه المنادى في المعنى ، ولذلك قال : والتزموا الرفع
به وحبلوا الرفع لما ذكره .

(١) في ل : (أوجه) .

وَأَرْفَعُ تَوَابِعًا لَدَاكَ تُصِيبُ

لَأَنْتَ هَسَا تَوَابِعُ الْمُعَرَّبِ

يقول : وإذا أثبت بتوابع لهذا المعرف باللام ، ولا تكون إلا مرفوعة ، لأنه معربٌ قد رفع ، والمعرب لا يكون تابعه إلا على وفق إعرابه ، فلذلك قال : « لأنها توابعٌ لمعرب » ، فإذا قلت يا هذا الرجل ذو المال ، لم يكن في (ذو المال) إلا الرفع ؛ لأنه صفة لمرفوعٍ معربٍ ، وكان مثل قولك : جاءني زيدٌ ذو المال ، قال شاعرهم (١) :

٤ - يَا أَيُّهَا الْجَاهِلُ ذُوُ التَّنْزِي

وقوله :

وَقِيلَ : يَا اللَّهُ دُونَ بَيَّابِهِ

وَيَا الَّتِي شَدَّ فَلَا تَعْبَسَا بِهِ

يقول : وجوزوا دخول حرف النداء على اسم الله مع اللام خاصة ، إما لكثرة ، وإما لأنها عوض عن حرف أصلي ، لأن أصله على المجاز الاله ، وقوله : « ويا التي شد فلا تعباً به » ، يقول : فلا تعباً بما يأتيك من نحو : « يا التي » (٢) ، فإنه شاذٌ غير معتدٍ به . ثم قال :

يَا زَيْدُ إِنِّ وَصَفْتُ بِأَبْنِ عَمْرٍو وَنَحْوَهُ الْقَنْعُ بِهِ لِعَمْرِي

(١) الرجز لرؤة بن العجاج ، ونمامه (لَا تُرَاعِدْنِي حَيَّةٌ بِاللَّكْزِ) ، التنزي : نزوع الانسان الى الشدة ، النكز : لسع الحية ، والشاهد فيه إن الشاعر وصف الجاهل بلذي التنزي ، وقد ورد البيت في الكتاب ١ / ٣٠٨ ، ايضاح ابن الحاجب ٢٠٤ ، شرح الاشموني على الألفية ٣ / ١٥٢ ، العيني على الاشموني ٣ / ١٥٢ .

(٢) في ل : (من ذلك) بدلاً (من نحو يا التي) .

/ يقول . العلم المنادى الموصوف بأبن مضاف الى علم المختار [٢٦ ظ]
فتحه ، ومنهم من يقول : يجب فتحه ، وإنما أخير أو وجب لكثرة
في كلامهم ، وطوله ، فجعلت الفتحة عرضاً عن (١) الضمة لفتحها .
ثم قال :

يَا تَيْمُ تَيْمٌ بَعْدَهُ عَدِيُّ
الْضَمُّ وَالنَّصَبُ بِهِ مَرْضِيٌّ

يقول : إذا نودي المفرد ، ثم كرر مضافاً نحو (٢) :

٥ - يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٌّ

٦ - يَا زَيْدَ زَيْدَ اللَّيْعَمَلَاتِ الذِّلِّ (٣)

(١) في الاصل : (من) وما اتقناه عن (ل) .

(٢) البيت من قصيدة لجرير يهجو بها عمر بن لجا التيمي ، ونهام
البيت (. . . لَا أَبَا لَسْكَمَ لَا بُلْقَيْنَكُمُ فِي سَوَاقِ عُمَرَ) ،
وهو يهجو قبيلته بسببه ، وقد أورد المهاجاة المصنف في كتابه الايضاح
في شرح المفصل ص ٢٠٨ ، كما ورد الشاهد في الديوان ١ / ١٣٠ ،
الكتاب ١ / ٢٦ ، ٣١٤ ، المقتضب ٤ / ٢٢٩ ، المعنى ٢ / ٤٥٧ ،
ابن يعين ٢ / ١٠ ، الخصائص ١ / ٣٤٥ ، ابن عقيل ٢ / ٢١١ ،
الاشموني ٣ / ١٥٣ ، الخزانة ١ / ٣٥٩ ، العيني ٤ / ٢٤٠ .

(٣) هذا صدر بيت وعجزه « تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلِ »
وقد نسبته ميبويه لبعض ولد جرير ، والصحيح انه لعبد الله بن رواحة
كما صححه البغدادي في الخزانة ، قاله يخاطب به زيد بن أرقم في غزوة
موته ، في البيت السابق وهذا (تيم ، وزيد) يجوز فيها الرفع على
أنها مناديان وفردان ، ويجوز النصب على أنها مضافان ، وحذف
المضاف ويدل عليه الثاني . واليهت موجود في الكتاب ١ / ٣١٥ ، -

ففيه وجهان : ضم الأول ونصبه ، فالضم على أنه منادى مفرد ،
والنصب على أنه إما قصد (يا تيم عدي) ، فحذف الأول للدلالة
الثاني عليه ، وإما أن المقصود بالأول (يا تيم عدي) وكرر (تيم)
تكريراً لفظياً ، فوجب نصبها معاً ، وإما نصب الثاني فلا اشكال
فيه ، لأنه مضاف أو توكيد لمضاف . ثم قال :

وَيَا غُلَامِي يَا غُلَامًا بِالْأَلِفِ

وَالهَاءِ وَقَفَمًا يَا غُلَامَ قَدْ حُرِفَ

يقول : إذا نودي المضاف الى ياء المتكلم كقولك : يا غُلَامِي
ويا عَمِي ، ونحو ذلك فلك فيه وجوه : ان شئت أثبت الياء على الأصل
مفتوحة أو ساكنة ، وإن شئت أبدلتها ألفاً فقلت : يا غلاما ، ولك
في الوقف في يا غلاما الحاق الهاء ، ولك أن تحذف الياء فتقول يا غلام ،
وذلك معروف ، ومنهم من يجيز الضم ، وهو بعيد . ثم قال :

وَيَا ابْنَ أُمِّ ثُمَّ يَا ابْنَ عَمِّ

الْفَتْحُ فِيهِ زَائِدٌ أَلْمَا

يقول : وأجري هذا المجرى ، وإن كان مضافاً إلى المضاف إلى
ياء المتكلم ، لأنه كثر كثرته بخلاف . يا ابْنَ غُلَامِي ونحوه ، فجاز فيه
ما جاز في يا غُلَامِي ، وجاز الفتح في الثاني لطواه وهو قوله : [٢٧و]
الفتح فيه زائداً أَلْمَا . ثم قال :

وَجَوَّزُوا فِي يَبَا بَتِ يَا أُخْتُ

كَسَرًا وَفَتْحًا وَالْأَلِفِ فَنَمَتْ

=المقتضب ٤ / ٢٣٠ ، ابن يعيش ٢ / ١٠ ، المغني ٢ / ٤٥٧ إيضاح
ابن الحاجب ص ٢٠٩ ، اساس البلاغة ٢ / ٤٨ ، الخزانة ١ / ٣٦٢ ،
العيني ٤ / ٢٢١ .

يقول : إذا قلتَ يا أبتَ يا ختَ فلكَ أن تكسرَ التاء ، لأنها عوضٌ عن الياء ، والك أن تفتحها ؛ لأنها حركة الياء التي أبدلت منها ، وجاء يا أبتا ، ولك في الوقف في يا أبتا الحاق الهاء ، ولا يجوز يا أبتني بالحاق الهاء ، وقول الكوفيين : يا أبي (١) جواز قلبها هاءً . ثم قال :

وَيَا بُنَيَّ لِلْكَسْرِ وَالْفَتْحِ أَنِي
 ثُمَّ سَكُونُهُ خَفِيفًا ثَبَتَا
 يقول : وجوزوا في يا بُنَيَّ الكسرَ وهو الكثيرُ ، والفتحُ للاستئصال مع الكثرة ، والسكون مع التخفيف وقرئ بالجميع .
 ثم قال :

[الترخيم]

وَرَخِّمُوا فِي السَّعَةِ الْمَنَادَى
 وَغَيْرُهُ فِي الشَّعْرِ جَاءَ مُنْقَادًا
 ثم أخذ يذكر الترخيم ، لأنه من خصائص المنادى في سعة الكلام ، ولذلك قال : « ورخخوا في السعة المنادى » وقوله : « وغيره في الشعر » أي : وغير المنادى جاء في الشعر منقاداً ، أي : جائزاً .
 وقوله :

لَا الْمُسْتَعْنَاتَ وَالْمُضَافَ وَالْجُمْلَ
 كَشَابَ قُرْنَاهَا لِثَالِثٍ مَثَلُ

(١) في ل : (يا أباه) .

يقول : **وَلَا يُرَخِّمُ الْمُسْتَغَاثُ ، وَلَا الْمُضَافُ ، وَلَا الْجُمْلَةُ الْمُسَمَّى**
بِهَا ، أَمَّا الْمُسْتَغَاثُ ؛ فَلأنهم يزيدون فيه لغرض رفع الصوت (١) ،
فلا يناسب الحذف ، وأما المضاف ، فَلأنهم لو حذفوا من الثاني حذفوا
من غير المنادى ، ولو حذفوا من الأول ، حذفوا من وسط الكلمة
فراعوا البناءين ، فلم يرخوه ، وأما الجمل المسمى بها ، فَلأنها كما
ذكرناه في المضاف ، (٢) ومثال الجملة المسمى بها قولهم : شاب
قرناها ، لأنه علم .

/ وَشَرَطُهُ النَّاءُ وَلَا فَعَلَمُ

يزيدُ عن ثلاثة لا كَحَكَمَ [٢٧ظ]
يقول : وشرط المنادى في الترخيم أن يكون إما بقاء التانيث فيجوز
ترخيمه مطلقاً علماً كان أو غير علم ، وإن كان بغير ناء التانيث ، فشرطه
أن يكون علماً زائداً على ثلاثة أحرف كجعلهم وحاتم ونحوه ، بخلاف
زيد وعمر وبلز ، بخلاف حكم وحسن ، كرهوا ترخيمه لثلاثا يؤدي
إلى ما ليس من أبنية العرب بعد الترخيم لاسيما على لغة من يجعله اسماً
برأسه . ثم قال :

ونحو اسم عثم في أسماء

عثمان حرقان لعق جاء

كذلك هم ثم منص مسك

يحذف حرقان بغير شك

أخذ بذكر ما الذي يحذف عند الترخيم ، وقسمه ثلاثة أقسام :
قسم يحذف منه حرفان ، وهو كل اسم آخره زيادتان في حكم زيادة

(١) في ل : (في المستغاث به) .

(٢) في ل ا (قوله : كشاب قرناها الثالث مثل) :

واحدة ، كزيادة أسماء ، وعثمان ، وطائفي ، فإن الف التانيث الممدودة والألف والنون ، وبأقي النسب في حكم زيادة واحدة أي : جيء بهما للمعنى واحد ، وكذلك ما كان آخره حرف صحيح وقبله مبدء ، وهو على أكثر من أربعة أحرف ، مثل منصور وعمار ومسكين ، ومثل بذلك ليخرج نحو : (ثمود) ، لأنه ليس (كنصور) ، فلذلك يحذف من نحو : (منصور) جرثان ، ولا يحذف من (ثمود) إلا حرف واحد . وقوله :

وإن يكن مركباً فالآخر

يُحذفُ نحو : يعمل وهو سائر

يقول : وإن كان الأسم الذي يرخم مركباً حذف الأسم الآخر بكامله ومثل ببعليك . ثم قال :

وغير هذين بحرف واحد

نحو : ثمود وحارث وحامد

/ يقول : وغير القسمين المذكورين ، لا يحذف منه عند [٢٨و]

الترخيم سوى حرف واحد ، نحو : ثمود وحارث وحامد ، ونحو ذلك . ثم قال :

وأفصح الوجهين أن تقدر

ما حذفوه باقياً ما غيراً

بأكبر والأول جارٍ مع ثمود

ثان كراً حارث ثمي واستعملوا

يقول : وأفصح الوجهين في المرخم أن يقدر المحذوف موجوداً ،

فيبقى ما قبل المحذوف على ما كان عليه من كسر ، أو فتحة ، أو ضم ،

أو واء ، أو غير ذلك ، كقولك : يا حار بكسر الراء ، في ترخيم

(حارثة) ، وياكرو بوأو مفتوحة ، وبائمو بوأو قبلهما ضمة ؛ لأن الم حذف مراد ، هذه اللفظة الكثرى .

والوجه الثاني أن يجعل الم حذف نسبياً منسياً ، ويعامل الباقي بما يعامل به الأسم الذي لم يحذف منه شيء على ما يقتضيه قياس لغتهم ، فيقال : (يا حارُ) بالضم ، و (ياكرا) بالألف ، لأن آخره واو متحرك قبله فتحة ، وحكمها أن تقلب الفأ ، ويقال : (يا نمي) ؛ لأن آخره واو قبلها ضمة ، وحكمها في مثله أن تقلب باء ، فنقلب الضمة كسرة ، فبقي (نَمِي) . ثم قال :

[المندوب]

مَندُوبُهُمْ بَيِّتًا وَوَا قَدْ خُصًّا
وَكَأَلْمُنَادَى حُكْمُهُ مُخْتَصِّصًا
وَلَكَ إِنْ شِئْتَ زِيَادَةُ الْأَلْفِ
آخِرُهُ وَالْهَاءُ مَعْنَاهَا إِنْ تَقِيفُ
وَمِثْلُ وَاغْلًا مَكِّي بِالْيَاءِ
وَوَا غْلًا مَكُّمُ بِوَاوٍ جَائِي

أخذ يذكر حكم المندوب ، وهو المتفجع عليه بياء وواو ، واختص بوأو ، حكمه حكم المنادى في الاعراب والبناء ، وقوله : « لك إن شئت زيادة الألف ، أي : ولك أن تقول : وازيدا فتزيد الفأ ، ولك أن تلحقها هاء السكت في الوقف ، فنقول / وازيداه ، [٢٨ظ] ومثل « واغلا مكى بالياء وواغلامكم بوأوجائي » ، يقول : فإن جاء لبس من الألف ، في مثل واغلامك في تدب غلام مخاطبة ، لأنك

لو قلت : واغلامكاه لألتبس بندب غلام مخاطب ، فألحقت الكاف
المكسورة ياءً لذلك ، وكذلك إذا ندبت غلام جماعة مخاطبين ، ألحقت الميم
واوآلا الفاء ، لأنك لو ألحقت الفاء ، لالتبس بندبة غلام مخاطبين .
ثم قال :

لَا تَدْبُ فِي مُنْكَرٍ وَجَنْبُوا

كُلَّ الصِّفَاتِ الْمَدِّ فِيمَا تَدْبُوا

يقول : لا يُندب إلا المعروف ، فلا ندب في منكرٍ ، لا يقال ،
وارجلاه لعدم الفائدة ، لأن التندبة إما لإظهار العذر لمن تتفجع عليه ،
وإما الاغلام بمن يتفجع عليه ، وكلاهما يأتي أن يكون المندوب نكرة .
قوله : « وجنبوا » إلى آخره ، يقول : إذا وصفت المندوب فلا
تلتحق الصفة علامة التندبة ، لا تقول : وازيد الظريفاه ، قال الخليل (١) :
لو جاز وازيد الظريفاه ، لجاز جاءني زيد الظريفاه ، وتقريره : أنه
لو جاز ذلك ، لثبت جواز الحاق علامة التندبة لما ليس مندوباً ؛ لأن
الظريف ليس (٢) هو المندوب ، ولو جاز الحاق علامة التندبة لما
ليس بمندوبٍ ، لجاز : جاءني زيد الظريفاه ، هذا تمام تقريره ،
ويونس (٣) يميز وازيد الظريفاه ، ويرى أن الصفة مع الموصوف
كالإضافة إليه مع المضاف ، فكما جاز وأمير المؤمنيناه جاز وازيد

(١) قال الخليل : « ولو جاز ذا لقلت وازيداً أنت الفارسُ
البطلاه ، لأن هذا غير نداء ، وليس هذا مثل وأمير المؤمنيناه ، ولا
مثل واعبد قيساه ، وهو يختلف عن المثال الذي ذكره المصنف . انظر
الكتاب ١ / ٣٢٣ .

(٢) (ليس) : ساقطة من ل .

(٣) انظر المثال في الكتاب ١ / ٣٢٤ .

الظريفاه ، فليس ذلك بمستقيم ، لأن أمير المؤمنين بكماله هو الاسم
المندوب ، وليس قولك : للتطويل من تمام الاسم الذي هو زيد ،
فأفترقا ، وأيضاً [فانه] (١) قياس في اللغة . ثم قال :
والجنس مع إشارة والتأدب

والمستغاث الحرف فيها واجب

أخذ يذكر المواضع التي لا يجوز حذف حرف النداء فيها ،
ويكون واجباً ، وهو / اسم الجنس ، كقولك : يا رجل ، [٢٩ و]
ويا غلام ، فلا تقول : رجل و ولا غلام . الثاني أسماء الإشارة ،
كقولك : يا هذا ، وباهذان ، لو قلت : هذا ، وهذان منادياً لم
يجز ، الثالث لفظ النادب ، كقولك : وازيدا أو يازيدا ، لو قلت :
زيداً نادباً لم يجز .

الرابع المستغاث لو قلت : زيدا مستغثاً أو لزيدا مستغثاً لم يجز ،
أما الجنس ، فلأن الأصل يا أيها الرجل ، ونحوه ، واسم الإشارة
يا أيها (٢) الرجل ، فكروهوا الأخلال ، وأما المنسوب والمستغاث
فيناسب التطويل ليحصل الغرض به ، فلا يحسن الحذف مع مناسبه (٣) .
وَشَدَّ أَصْبَحَ لَيْلٌ مَعَ أَطْرِيقَ كَرَا

وَنَلَّكَ أَمْثَالُ جَرَّتْ كَمَا تَرْتِي

يقول : وشدّ قولهم : (أَصْبَحَ لَيْلٌ) (٤) ، و (أَطْرِيقُ

(١) (فانه) زيادة عن (ل) .

(٢) في الأصل : (يا أيها الرجل) وما اثبتناه عن ل .

(٣) في ل : (للتطويل) .

(٤) هذا المثل أول من قاله امرأة تزوجها امرؤ القيس وكرهت
مكانه فجعلت تقول : يا فتى الفتيان أصبحت أصبحت ، فرفع رأسه =

كثراً (١) ، والمعنى : (أصبح ياليل) ، و (أطرق ياكثراً) ،
فهو اسم جنس منادى ، وقد حذف معه حرف النداء . وبين العلة
يقوله : « تلك أمثال جرت » ؛ لأن الأمثال يجوز فيها من الحذف
والتحفيف ما لا يجوز في غيرها . ثم قال :

حذفُ المُنَادَى جائزٌ في مِثْلِ

قَوْلِ الْكِسَائِيِّ يَا اسْجُدُوا فِي النَّمْلِ

قال : يجوز حذف المنادي للقريئة الدالة عليه ، فعلى قول للفتائل :
يا أضرب زيداً ، وبأضربوا زبداً ، أي : يا هذا وبأهؤلاء ، فجاز
حذفه للعلم به ، وكذلك قراءة الكسائي : (ألا يا أسجدوا) (٢) أي : (٣)

= فينظر فاذا الليل كما هو ، فتقول : (أصبح ليل) فذهب مثلاً .
المثل في مجمع الأمثال للميداني ١ / ٤٠٣ جمهرة الأمثال لأبي هلال
العسكري ١ / ١٣٨ ، الكتاب ١ / ٣٢٦ ، المقتضب ٤ / ٢٦١ ،
الإيضاح للمصنف ص ٢٠٧ .

(١) المثل بتمامه (أطرق ياكثراً إن النعامة في القُرَى) ، الكرا :
الكروان يقال : إنه مرخم الكروان ، ويقال : هذا الطير يخاف من
النعامة ، ويقال إنه يصاد بهذه الكلمة ، والشاهد فيه : حذف حرف
النداء ، وأصله (أطرق ياكراً) . والمثل موجود في جمهرة الأمثال
لأبي هلال العسكري ١ / ١٣٩ مجمع الأمثال للميداني ١ / ٤٣١ ،
الكتاب ١ / ٣٢٦ ، المقتضب ٤ / ٢٦١ ، للكمال ٢ / ٥٦ ، إيضاح
المصنف ص ٢١٧ ، اللسان ١٠ / ٢١٩ ، المقرب ١ / ١٧٢ .

(٢) سورة النمل الآية : ٢٥ .

(٣) في ل : (ألا يا هؤلاء) .

يا هؤلاء (١) اسجدوا : ثم قال :

[الاشتغال]

وَالثَّالِثُ الْمَفْعُولُ مِنْهَا اُضْمِرَ
عَامِلُهُ بِشَرْطِ أَنْ يُفَسَّرَ
اسْمٌ أَتَى مِنْ بَعْدِهِ فِعْلٌ جَرَى
مُسْتَطَافاً عَلَى التَّضْمِيرِ مُخْبِرًا
تَسْلُطُ الْمَفْعُولِ أَنْ لَوْ قُدِّرَ
عَمِلَ فِي الْأَوَّلِ مِنْ غَيْرِ مَرَّةٍ
/ زَيْدٌ ضَرَبَ بَنَّهُ مِثَالًا فَأَنْتَبَهَ

وَمِثْلُهُ حَبَسَتْ أَوْ مَرَرَتْ بِهِ [٢٩ظ]

يقول : والثالث من المفاعيل التي يجب حذف الفعل فيها ، وهو
أيضاً قياسي كالثاني ، وضابطه أن يتقدم اسم وبعده فعل ، أو ما يقوم
مقام الفعل مسلطاً على ضميره ، أو متعلقه تساط المفعولية على وجه

(١) قرأ الكسائي ورويس وأبو جعفر بهمزة مفتوحة وتخفيف
اللام على أن (ألا) للاستفتاح ، ثم قول يا حرف تنبيه وجمع بينه
وبين (ألا) تأكيداً ، وقيل للنداء ، والمنادى محذوف أي يا هؤلاء
ويا قوم ، ورجع الأول لعدم الحذف ، والباقون بالهمزة وتشديد اللام ،
وأصلها (أن لا) ، فإن ناصبة للفعل ، ولذا نصب الفعل بحذف
النون . كتاب السبعة في القراءات ص ٤٨٠ ، التيسير في القراءات السبع
ص ١٦٧ ، الحجة لابن خالويه ٢٤٥ ، البيان في غريب اعراب القرآن
٢ / ٢٢١ ، البحر المحيط ٧ / ٦٨ اتحاف فضلاء البشر ص ٣٣٦ :

لو قدم (١) على الأول لنصبه ، كقولك : زيداً ضربته ، وزيداً مررت به ، وزيداً ضربت غلامه ، وزيداً حبست عليه ، أي : ضربت وجاوزت وأهنت ولايست ، وإنما وجب حذف الفعل ، لأنه فسر بعده ، ولا يجمعون بين الْمُعْتَسِرِ والمُفْتَسِرِ ، وما يتوهم من قوله تعالى : (إني رأيتُ أحدَ عشرَ كوكباً والشمسَ والقمرَ رأيتُهم لي ساجدينَ) (٢) إنه أتى بالفعل مع كونه قد فسر غير مستقيم ، وإنما هو مثل قولك : علمت زيداً علمته كأننا لم نجيء بالفعل الثاني لمجرد تفسير الفعل الأول ، وإنما جاءت الجملة الثانية تنبيهاً للجملة الأولى قبل ناهيا باعتبار ما تعلقت به من كونهم ساجدين له فافترقا . ثم قال :

وَنَصَبُهُ يُخْتَارُ لِلتَّنْصِيبِ

كَقَمَامٍ زَيْدٌ قَبْلَ ذَاكَ فَإِنْ نَصِبَ

[وَبَعْدَ الاسْتَفْهَامِ أَيْضاً وَإِذَا

شَرْطِيَّةٌ وَحَيْثُ وَالنَّفْيِ كَذَا

وَإِنْ يَتَكُنْ مِنْ بَعْدِهِ فِعْلُ الطَّلَبِ

لِلنَّظَرِ وَمَعْنَى فَهُوَ أَقْوَاهَا تَسَبُّبٌ

كَزَيْدٍ إِضْرِبْهُ وَزَيْدٌ غَفَرَ

لَهُ الْإِلَهُ ذُنْبَهُ وَاسْتَرَأ [(٣)

أخذ بعدد المواضع التي يختار فيها النصب بضوابطها ، فقال : منها أن تنقدم هذه الجملة جملة فعلية ، كقولك : قام زيدٌ وعمراً ضربته ،

(١) في الأصل : (قدر) وهو وهم ، وما أثبتناه عن : (ل) .

(٢) سورة يوسف الآية : ٤ .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة عن ل ، والوافية ، وأضفت للزيادة ،

لأن شرحها موجود في الأصل .

فالنصب في عمرو أحسن ؛ لأنه إذا انتصب بفعلٍ مقدرٍ ، فيكون جملةً فعليةً معطوفةً على فعلية ، فيناسبان وإذا رفعت ، رفعت على الابتداء فلا تناسب الجملتان ، وبعد الاستفهام كقولك : أزيداً ضربته ؟ لأن الاستفهام بالفعل أولى ، (فكان تقدير الفعل أولى ، وبعد النفي أولى ؛ لأنه لازم تقدير الفعل) (١) / وبعد إذا [٣٠ و] وحيث (٢) لما فيها من معنى الشرط فكان تقدير الفعل أولى ، وكذلك إذا وقع بعده فعلٌ معناه الطلب ، فانه أقواها مبيهاً في اختيار النصب كقولك : زيداً اضربه ، وزيداً غفر الله ذنبه ؛ لأن المعنى في غفر الله له : طلب الغفران له ، وإنما جعلاه أقوى الأسباب ؛ لأنه إنشاءٌ وقع خبراً بتقدير الرفع فيحتاج في الرفع إلى تأويلٍ ، وإذا نصبت نصبت بفعلٍ مقدرٍ مثله ، فلا يحتاج إلى تأويلٍ ، والذي يدل على جعلهم له أقوى الأسباب أن (أما) إذا وقعت مع غير ذلك من قرائن النصب غلبته ، وكان الرفع المختار ، كقولك : قام زيدٌ وأما عمروٌ فقد ضربته ، ولولا (أما) كان النصب أحسن ، وإذا جاءت مع الطلب ، كان الغلب للطلب ، كقولك : أما عمروٌ فأضربه ، وإذا غلب من غير قرينةٍ [نصب ، فلأن يغلب مع قرينةٍ] (٣) النصب أولى . وقوله :

وَنَحْوُ : أَمَّا خَالِدٌ فَسَقِيًّا

وَمِثْلُ : أَمَّا جَعْفَرٌ أَوْ فَرَعِيًّا

(١) ما بين القوسين : ساقط من (ل) .

(٢) (حيث) التي فيها معنى الشرط هي : (حينما) مثل : حينما مجدداً لقبته فأكرمه .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة عن ل .

يقول : وكذلك (١) إذا وقع المصدر بمعنى الطلب ، فإن حكمه حكم الطلب الصريح في اختيار النصب . ثم قال :
وَالرَّفْعُ مُخْتَارٌ إِذَا لَمْ تَكُنْ

قَرَّائِنُ النَّصْبِ عَلَى تَمَكُّنٍ
يقول : ومختار الرفع إذا فقدت قرائن النصب ، كقولك : زيدٌ
ضربته ؛ لأن الرفع غير محتاج إلى تقديرٍ ، وبحسب الحاجة إلى تقدير
الفعل (٢) الناصب ، فكان الرفع أولى . وقوله :

وَعَلَّيْكُمْ (أَمْأًا) وَلَيْسَتْ مَعَ طَائِبٌ
مَعَ (إِذَا) مُفَاجِئًا فَافْهَمُ نَصْبٌ
كَقَوْلِهِمْ : قُمْتُ وَأَمْأًا جَعَلْتُ

فَقَدْ ضَرَبْتُهُ بِرَفْعِ أَشْهَرُ
لم تقدم أن (أما) تغلب غير الطلب من قرائن النصب ،
لاقتضائها المبتدأ / غالباً ، فإذا جاء الطلب معها ، قدم اعتبارها [٣٠ظ]
عليها لما ذكرناه ، وكذلك إذا التي للمفاجأة ؛ لاقتضائها المبتدأ غالباً ،
وبين ذلك بقوله :

و كَقَوْلِهِمْ قَتُّ وَأَمْأًا جَعَلْتُ فَقَدْ ضَرَبْتُهُ بِرَفْعِ أَشْهَرُ ،
وَأِنْ تَقُلْ : قُمْتُ وَأَمْأًا عَمَرًا
فَأُضْرِبُهُ فَالْنَّصْبُ بِعَمَرٍ أُخْرَى
فَيَبِينُ عَلَيْهِ الطَّلَبُ لـ (أَمْأًا) بِخِلَافِ غَيْرِهِ . ثم قال :

وَيَسْتَوِي مِنْ بَعْدِ : زَيْدٌ قَامًا
وَنَحْوُهُ الْأَمْأَانِ مَهْمَا دَامَا

(١) (كذلك) : ساقط من (ل) .

(٢) في الأصل : الفاعل ، وما اثبتناه عن ل .

يقول ١ ويستوي الرفع والنصب إذا تقدمت جملة ذات وجهين ،
كقولك : زيدٌ قام وعمروٌ أكرمه ؛ لأن الجملة الكبرى اسمية ،
والصغرى فعلية ، فسوغوا في مثل قولك : (وعمروٌ (١) أكرمه)
بعدها الوجهين من غير ترجيح . ثم قال :

وَنَحْوُ زَيْدٍ قَامَ أَوْ قَدَّ سِيرَ بِهِ

مَغَائِرُ لِلْبَابِ فَأَفْهَمَ وَانْتَبَهَ

أخذ يبين ما يتوهم أنه من هذا الباب ، وقد تقدم أن عقد (٢)
الباب أنك لو سلطت الفعل على الأول لنصبه ، وقد علم أن (قام
وسير به) لو سلط على الأول لم ينتصب لأنه لا اقتضاء للنصب فيه ،
فلذلك قال : مغائرٌ للباب ، فيجب الرفع على الابتداء والخبر . ثم قال :
وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي التَّزْبِيرِ

لَيْسَ مِنَ الْبَابِ فَبِالرَّفْعِ ذُكِرَ

يقول : وكذلك قوله : (وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي التَّزْبِيرِ) (٣)
لأن فعلوه جملة وقعت صلة لشيء فلا يجوز أن تقدّر ناصبة لما قبل
الموصوف ، وأيضاً فإنه يغيرُ المعنى المقصود لو نصب ، لأنه لا يرجع
بالمعنى إلى أنهم فعلوا كلَّ شيءٍ في التزبر وهو خلاف ما قصد وخلاف
ما يستقيم . ثم قال :

وَقَبِلُ إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ فُضِّلَا

بِالنَّصْبِ حَتَّى يَنْفِي الْمُحْتَمِلَا

(١) في ل ١ (وعمرو) .

(٢) كذا في الأصل و (ل) ، ولو كانت العبارة (وقد تقدم
في عقد الباب) لكان أولى .

(٣) سورة القمر الآية : ٥٢ .

/ يقول : وقبل قوله وكل شيء فعلوه في الزبر (إنا كُلٌّ [٣١]) شيءٌ سَخَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ (١) المختار النصب (٢) ليفتي الاحتمال الذي يأتي من الرفع ، ألا ترى أنك إذا رفعت جاز أن يكون خلقناه صفة لشيء ، فلا يفيد [المعنى] (٣) المقصود من أنه سَخَلَقَ كُلَّ شيءٍ ، وإذا نصب تعين المعنى المقصود ؛ لأنه يكون منصوباً بتقدير خلقناه ، فيفيد أنه خلق كل شيءٍ ، وهو المعنى المقصود . ثم قال : وَإِنْ يَتَقَعُ (هَلَاً) وَ (إِنْ) وَمَا أَقْتَضَى

فِعْلاً فَنَأْجِبُ نَصْبَهُ عَلَى رِضَا أَخَذَ يَذْكَرُ (٤) ما يتعين فيه النصب من هذا الباب ، فقال : وإن يقع حرفٌ مما يقتضي الفعل لزوماً قبل الأسم الواقعة في هذا الباب ، كقولك : إن زيدا ضربتهُ ، وقولك : هلاً زيدا ضربته ، ونحو ذلك وجب النصب ، ليوافق على الحرف ما يقتضيه وجوباً ، وإذا وجب تقدير الفعل ، وجب النصب ؛ لأنه لازم لتقديره . ثم قال : وَفَأَجْلِدُوا فِي (النُّورِ) بَعْدَ (الزَّانِيَةِ) مِنْ جُمْلَةٍ أُخْرَى تَكُونُ ثَانِيَةً

(١) سورة القمر الآية : ٤٩ .

(٢) قرىء (كل) بالرفع والنصب ، فالرفع على الابتداء ، وخلقناه خبره ، والنصب بتقدير فعل ، أي (إنا خلقنا كل) وهذا على القراءة المشهورة . والأولى أن يقول ابن الأنباري والمصنف أن (كلا) منصوب بخلقنا ؛ لأنه إذا وجد الظاهر فالتقدير ضعف . للبيان في غريب اعراب القرآن ٢ / ٤٠٦ .

(٣) (المعنى) زيادة عن ل .

(٤) في ل : (يبين) .

أَوْ قَاوُهُ لِيَشْرَطَ لَا يَعْمَلُ مَا
مِنْ بَعْدُ فِيمَا قَبْلَهَا مُقَدِّمًا
وَمَنْ يَقُولُ بَلْ هُوَ مِنْ ذَا الْبَابِ

فَذَنْبُهُ الْمُخْتَارُ فِي الصَّوَابِ
أورد ذلك اعتراضاً على قولهم : إنَّ الجملة الطلبية في هذا الباب
يختار معها النصب ، وهي أقوى قرائن النصب ، وقد أجمع القراء
السبعة على الرفع في قوله : (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي) (١) ، ولا يجمع القراء
على غير (٢) المختار (٣) ، فأحتج إلى الجواب عنه ، فأجاب سيديوه
بأنَّ قوله : (فأجلدوا) جملة ثانية بعد الجملة الأولى ، والتقدير :
(ومِما (٤) يتلى عليكم حُكْمُ الزَّانِيَةِ وَالزَّانِي) ، ثم قدَّر سؤالاً
عن حكمها ، فقبل : (فأجلدوا كلَّ واحدٍ) ، ولا يعمل فعلٌ في جملة
في اسمٍ من جملةٍ أخرى قبلها فخرج / بذلك [٣١ ظ] عن أن

(١) سورة النور الآية : ٢ .

(٢) في ل : (على خلاف) :

(٣) الزانية رفع بالابتداء ، وفي خبره وجهان : أحدهما محذوف
تقديره (فيما يتلى عليكم) ، والثاني أن يكون خبره (فأجلدوا)
والفاء زائدة ، مثال زيدٌ فأضربه . والظاهر أن هذه الآية قوي فيها
الرفع لافتران الفعل بالفاء ، وبذلك اختلفت عن الآية السابقة ، فأجمع
فيها القراء على الرفع ، كما ذكر المصنف . البيان في غريب اعراب
القرآن ٢ / ١٩١ ، شرح الكافية للمصنف ص ٣٦ :

(٤) تقدير سيديوه ليس كما ذكر المصنف ، وإنما هو فكأنه على
قوله ومن القصص مثل الجنة ، وكذلك الزانية والزاني ، للكناب

١ / ٧١ :

يكون من هذا الباب ، وقال المبرد (١) : هو قول القائل : الذي يأتيني فأضربه ، فالهاء في قوله : (فأجلدوا) لمعنى الشرط ، ولا يعمل ما بعد فاء الشرط فيها قبلها ، فخرج عن هذا الباب ؛ لأن شرطه أنك لو سلطت الفعل على الأول ، لنصبه ، فهذهن التقديرين يجب الرفع لخروجه عن هذا الباب ، فلا يبقى إلا الرفع ، وقوله : « ومن يقل بل هو من ذا الباب » يقول : ومن لا يقدر خروجه عن هذا الباب فالنصب فيه هو المختار على ما ذكر في قرامة شاذة . ثم قال :

[التحذير]

وَرَابِعٌ مَا نَصَبُوا وَحَذَرُوا
مَا يَتَعَدُّهُ أَوْ كَرَّرَ الْمُحَذَّرُ
إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ أَوْ أَنْ تَحْذَرْنَا
وَالْأَسَدَ الْأَسَدَ أَبْضًا فَأَعْرِفْنَا

يقول : الرابع من المعامل الواجب حذف الفعل فيها بضابط قياسي أن يكون منصوباً على التحذير ، وذكر بعد المحذور منه ، وكذلك إذا كرر المحذور منه ، ثم مثل بالقسمين ، فالأول كقولك : إياك والأسد ، و (رَأْسُكَ وَالسَّيْفَ) (٢) ، و (إِيَّايَ أَنْ يَحْذَرَ

(١) انظر شرح الكافية للمصنف ص ٣٦ :

(٢) المثل بتمامه (ماز رأسك والسيف) ، وماز ترخيم مازن ، وقيل ترخيم مازني . قال الأصمعي : أصل ذلك أن رجلاً يقال له (مازن) أسر رجلاً وكان رجل يطلب المأسور بدخل ، فقال له : ماز - أي يا مازن - رأسك والسيف فنحى رأسه فضرب الرجل عنق

أَحَدُكُمْ الْآرَبَ (١) .

والثاني كقولك : الأسد الأسد ، والجدار الجدار ، والصبي الصبي ،
أي : باعد نفسك عن الأسد والأسد عنك ، واتق الجدار ، والصبي ؛
وانما التزموا حذف الفعل ، لأن المعنى باعد نفسك وابعد الأسد ،
فجعلوا أحدهما عوضاً عن النطق بالفعل ، كما أنه لما كان معنى قولهم :
الأسد الأسد احذر الأسد احذر الأسد ، جعلوا أحدهما عوضاً عن
النطق بالفعل ، ومن أجل ذلك إذا ذكر أحدهما في البابين ، لم يجب
حذف الفعل ، ودليل وجوب الحذف أنه كثر في كلامهم ولم يسمع
ذكر الفعل .

وَحَدَفُوا وَارِ الْعَطْفِ فِيهِ ضَعُفًا

خِلَافَ مَنْ فِي قَوْلِهِمْ أَنْ تَحْدِفَ

/ يقول : إن المعنى : إياك والأسد ، أو إياك من الأسد ، [٣٢ و]
وكذلك إياك أن تحذف ، ولا يجوز أن تقول : إياك الأسد ؛ لأن وار
العطف لا تحذف ، وحرف الجر لا يحذف في مثل : (من الأسد)
بخلاف قولك : إياك من أن تحذف ، إذا قدرته بمن جاز أن تحذفها ؛
لأن حروف الجر تحذف مع (أن) و (أن) كثيراً مستمراً ، فمن
ثم جاز إياك أن تحذف ، ولم يحز إياك الأسد . ثم قال :

= الأسير . والمثل في مجمع الأمثال للميداني ٢ / ٢٧٩ ، الكتاب ١ / ١٣٨ ،
المقتضب ٣ / ٢١٥ .

(١) هذا قول للخليفة عمر رضي الله عنه ، وأراد به النهي عن
حذف الارب بالعصا ، لأن ذلك يقتلها فلا تحل ، والقول موجود
في : الكتاب ١ / ١٣٨ ، الاثني ٣ / ١٩١ ، تاج العروس مادة
(حذف) ، الايضاح لابن الحاجب ص ٢٣٤ .

« المفعول فيه »

وَكُلُّ مَا وَقَعَ فِيهِ فِعْلٌ
 فَأَنْصَبْنَاهُ إِنْ قَدَّرْتَ فِي مِثْلِ قَبْلُ
 وَاسْمُ الزَّمَانِ كُلُّهُ قَدْ عُمِّمًا
 وَالشَّرْطُ فِي الْمَكَانِ بِأَيِّ مَبْنَاهَا
 وَهِيَ الْجِهَاتُ السِتُّ أَوْ مَا عُدَّ
 مِثْلُ مَكَانٍ وَلَدَيَّ وَعِنْدَا
 وَعَمَمُوا دَخَلْتُ فِي الْأَصَحِّ
 مِثْلُ دَخَلْتُ الدَّارَ فَأَهَمُّ نَصَحِي
 وَعَامِلُ الظَّرْفِ يَكُونُ مُضْمَرًا
 يَقُولُ يَوْمًا فِي جَوَابِ كَيْفَ مَرَرْتُ
 وَقَدْ يَجِي بِعَامِلٍ قَدْ فُسِّرَ
 مِثْلُ جَمِيعِ بَابِ مَا قَدْ ذَكَرَ

أخذ يذكر المفعول فيه ، ويعبر عنه بالظرف ، وحده بأنه الذي يقع فيه فعل الفاعل ، وبين أنه يكون منصوباً إن قدرت (في) قبله ، يعني : وإن أتيت بها خفضت ، وقوله : واسم الزمان كله قد عُمِّمًا ، يقول : أسماء الزمان كلها يصح أن تقع ظرفاً منصوبةً بتقدير (في) ، وأما أسماء المكان ، فلم يقع منها هذا الموضع إلا ما كان مبهماً ، وإنما كان كذلك ، لما في الفعل من الدلالة على الزمان المبهم ، والمعين ، ولما لم يكن للفعل دلالة على المكان المعين ، لم يعد إليه ، وعُدِّي إلى المبهم ، لما كان يتضمنه خاصة ، وقوله :

وهو الجِهَاتُ الستُ أو ما عدا

نحو مكانٍ ولتدَى وعيندا

أخذ يفسر المكان المبهم ، وأكثر / المتقدمين فسروه بالجِهَات [٣٢ظ]
الست ، وما في معناها ، مثل : فوق ، وتحت ، وأمام ، ووراء ،
ويمين ، وشمال ، وأجروا مجراه لفظ مكان لكثرت ، ولذا ، وعند (١)
لتأكيد الإبهام فيها ، وقوله : « وعَمَّمُوا دَخَلْتُ فِي الْأَصَحِّ » ،
يقول : قد استعملوا دخلت في جميع ظروف المكان المختصة ، لكثرة
استعماله فيها ، مثل : دخلت الدار والمسجد والسوق ، ولذلك قال :
« وعَمَّمُوا » وقوله : « فِي الْأَصَحِّ » ، يشير إلى خلاف من يزعم أنه
متعدد ، وأنها بعده مفعول (٢) به لا ظرف . ثم قال : « وعامل
الظرف يكون مضمراً » ، يقول : وقد ينتصب الظرف بعامل مضمّر ،
أي : محذوف عند قيام القرينة ، كقول القائل : متى سرت ؟ فتقول :
يوم الجمعة ، وكذلك كم سرت ؟ فتقول : يوماً أو يومين . ثم قال :
وقد يجيء الظرف منصوباً بعامل يفسره ما بعده ، كقالب (زيداً
ضربته) ، ونجري فيه جميع الوجوه المذكورة على تفصيلها ، فتقول :
اليوم سرت فيه ، فيكون الرفع أولى ، وتقول : (قام زيدٌ واليومُ
سرتُ فيه) ، و (ما اليومُ سرتُ فيه) ، وأما (اليومُ سرتُ
فيه) ، و (ليومٍ سرتُ فيه) ، فيكون النصب أولى ، و (زيدٌ

(١) في ل : هذه الجملة غير مستقيمة وهي : (ولذا وعند التأكيد
الإبهام فيها) .

(٢) الذي يزعم أن هذه الأفعال متعدية إلى مفعول به وليس
لازمة هو أبو عمر الجرمي ، والذي يرى أنها لازمة فهو سيدييه ،
وقد تابعه المصنف انظر شرح الكافية للرضي الاستربادي ١ / ٩٨ .

قامَ واليومَ سرتَ فيه) ، فيستوي الأمران ، و (إنَّ اليومَ سرتَ فيه) ، فيجب النصب ، فقص على ذلك جميع الباب . ثم قال :

[المفعول له]

وَحْيَاةُ الدِّعْلِ هُوَ الْمَفْعُولُ لَهُ
يُنْصَبُ عَنْ تَقْدِيرِ لَامٍ قَبْلَهُ
إِنْ كَانَ فِعْلُ الْفَاعِلِ الْمُعْتَلِّ
مَعَ اقْتِرَانِ زَمَنِ مُحْصَلٍ
أخذ يذكر الرابع من المفاعيل وهو المفعول (١) له ، وحده بأنه
علة الفعل ، ويشترط في نصبه أن تكون اللام مقسدة ، وأن يكون
فاعل (٢) الفعل الممثل مقارناً له في الوجود ، فإن فقد أحدهما ،
اظهرت اللام ، كقولك : جئتكَ لاسمن / واللبن ولا كرامك [٢٣٢]
للزائر ، وخرجت اليوم ، لمخاطبتك زيدا أمس : ثم قال :
مُقَارِنٌ مَفْعُولٌ لِفِعْلِ فِي السَّعَةِ
بِوَاوٍ مَعْنَى مَعَ مَفْعُولٍ مَعَهُ
فَالْفِعْلُ لَفِظًا مَعَ جَوَازِ الْعَطْفِ
يَأْتِي عَلَى وَجْهَيْهِمَا فِي الْعَرَفِ
وَإِنْ يُضَعَّفُ عَظْمُهُ فِي الْحِكْمِ
جِثُّ وَزَيْدٌ نَصَبُوا بِعِلْمٍ
وَالْفِعْلُ مَعْنَى عَظْمُهُ مُعَيَّنٌ
إِنْ صَحَّ أَوْ لَا فَانْتِصَابٌ بِهِنَّ

(١) في ل : (المفعول من أجله) :

(٢) في ل : (فعل فاعل الفعل الممثل) .

وَالْعَطْفُ فِيمَا شَانُ زَيْدٍ وَزَغَرَ
وَالنَّصْبُ فِيمَا شَانُهُ وَابْنُ عُمَرَ

أخذ يذكر الخامس من المفاعل ، وهو المفعول معه ، وحده بأنه
المقارن لمفعول فعلٍ بواوٍ مع ، وإنا قال : في حاله (١) السعة ؛ لأن
بعضهم يزعم أن المفعول معه سماعي (٢) ، وفيها سمع ليس بقياسي ،
وقوله :

فَالْفِعْلُ لَفْظًا مَعَ جَوَازِ الْعَطْفِ

يَأْتِي عَلَى وَجْهَيْهَا فِي الْعَرَفِ
يقول : إن كان الفعل لفظياً وجاز العطف ، فإن شئت عطفت
وإن شئت نصبت على المفعول معه ، كقولك : (ضربتُ زيدا) .
وقوله :

٧ - فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ (٣)

[مَكَانَ الْكَلْبَتَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ] (٤)

(١) (حال) ساقطة من ل :

(٢) (سماعي) : ساقطة من ل :

(٣) البيتُ لم يعرف قائله ، وبنو الأب : الأخوة ، يطلب
الشاعر من الأخوة أن يتصل بعضهم ببعض كاتصال الكلبتين وقربهما
من الطحال ، و (بنو) يجوز فيها وجهان : النصيب بمعنى مع بني
أبيكم وهو الراجع ، وقد ذهب إليه المصنف ، والرفع عطفاً على أنتم
وهو ضعيف من ناحية المعنى ، والبيت من شواهد الكتاب ١ / ١٥٠ ، ابن
بعيش ٢ / ٤٨ شرح التصريح ١ / ٣٤٥ ، العيني ٣ / ١٠٢ ، الجمع
١ / ٢٣٠ .

(٤) ما بين المعقوفين : زيادة من ل .

لأن لفظ الفعل قوي في العمل ، فإن شئت عطفت ، وإن شئت نصبت ، وقوله : « وإن تضعف عطفه في الحكم » ، يقول : وإن يكن شرط العطف مفقوداً ، تعيّن النصب على المختار ، لضعف العطف ، ولفقدان شرطه في المختار ، كقولك : جئتُ وزيداً ، وقوله : « والفعل معنى عطفه معيّن » يقول : فإن كان الفعل مقدرأ من حيث المعنى مثل : ما شأنك ومالك وحسبك ، فإن صح العطف تعين ، وإن لم يصح العطف ، تعين النصب على المفعول معه ، ثم مثلاً بما يصح فيه العطف بقوله : « والعطف فيما شأن زيد وزفر » ؛ لأن العطف على الظاهر يصح ، فيتعين النصب (وقوله : « فيما شأنه وأبنُ عمر » ؛ لأن العطف على المضمر / المخفوض ضعيف ، [٣٣ظ] فتعين النصب) (١) في قوله : « وابنُ عمر » . ثم قال :

[الحال]

وَمَبْنِيَةُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ
حَالٌ مِنَ الْمَنْصُوبِ فِي الْمَفْعُولِ
ضَرَبْتُ زَيْدًا قَاتِلًا فَاجْعَلْنَاهَا
لِمَنْ تَشَاءُ مِنْهُمَا وَاقْبَلْنَاهَا
وَقَدْ يَكُونُ مِنْهُمَا مُجْتَمِعَةً
لَقَبْتُهُ مُسْلِمِينَ فِي دَعَايِهِ
أخذ بذكر المشبهات بالمفعول من المنصوبات ، فأولها الحال ، فقال : هي هيئة الفاعل أو المفعول ، ثم مثل بقوله : « ضربت زيدا » فقال : (١) ما بين القوسين : ساقط من ل .

قائماً ، ثم قال : « فأجعلها في هذا المثال لمن تشاء منها » ؛ لأحتمل أن يكون ههنا من الفاعل والمفعول ، ثم قال : وقد تكون منهما مجتمعة ، يقول : « وقد يكون منها معاً بلفظ واحد كقوله : « لقيته مُسَلِّمِينَ » (فسلمين) حال من الفاعل والمفعول معاً : ثم قال : وَشَرَطُهَا تَنْكِيرُهَا وَأَوَّلُهَا

أَرْسَلَهَا الْعِرَاقَ فِيمَا يُنْقَلُ

وَوَحْدَهُ الْمَعْنَى بِهِ مُتَفَرِّداً

فَعَلَّتْهُ جُهْدَكَ قُلُوبٌ : مُجْتَهِداً

يقول : وشرط الحال أن تكون نكرة ، كراهة أن تلتبس بالصفة في مثل قولك : ضربت زيدا الراكب ، و (أرسلها العراق) ، مؤول به (معتركة) ، فهو وإن كان لفظاً لفظ المعرفة ، فمعناه التنكير ، وأبو علي يقول : تأويله (١) تعترك العراق (٢) ، (فتعترك) المقدر هو الحال ، (والعراق) منصوب على المصدر ، وكذلك مررت به وحده أي منفرداً أو ينفرد وحده ، وكذلك فعلته جهداً أي مجتهداً أو نجتهد جهداً .

وَقَدْ مَوَّأَ فِي الْعَامِلِ الْفِعْلِيِّ

وَوَشَبَّهِهِ خِلَافَ مَعْنَوِيٍّ

وَقُلُوبٌ مَرَرَتْ رَاكِبًا بِعَمَرٍ

الْحَالُ لِلْمُضَمِّيرِ لَا لِلْجَرِّ [٣٤ و]

يقول : إن العامل في الحال يكون فعلاً صريحاً ، كقولك : ضربت زيدا قائماً ، وقد يكون شبه فعل كقولك زيداً ضارباً

(١) تأويله : ساقطة من ل .

(٢) انظر ابضاح الفارسي ص ٢٠٠ .

قائماً ، وقد يكون معنى فعل كقولك : هذا زيد قائماً . فالأول والثاني يحملان في الحال (١) متقدمة كقولك : قائماً ضرب زيد ، وقائماً زيد ضارب ، ولا تقول : قائماً هذا زيد ، لضعفه ، وقوة الأولين ، ثم قال : « وقُلْ مررت راكباً بعمرو » يقول : ولا يتقدم حال المجرور عليه ، فلذلك إذا قلت : مررت قائماً بعمرو ، كان الحال من المضمَر الفاعل في مررت لا من عمرو ، ويتبين بمثَل مررت قائماً بهند فيتعين المنع ، ومررت قائماً بهند [فيتعين] (٢) الجواز .

هذا قول الأكثرين ، وإنما منعه ، لأن الحال فيه معنى الوصلية فكبروا أن يقدموها عليه ، ويدل على الاعتناع أن مثل ذلك واقع كثيراً غلو كان جائزاً لو وقع ، ولو وقع انقل ، قلل على أنه ممنوع عندهم . ثم قال :

وَأَوْفَعُوا فِي مَوْضِعِ الْحَالِ الْجُمْلُ
مَا لَمْ تَكُنْ مِنْ بَابِ الْإِنْشَاءِ وَاسَلْ
تَلَزَمُ الْأَسْمِيَّةُ وَأَوُ الْحَالِ
وَشَدَّ حَدَّ فُهْمَا بَلَا مَقَالِ
وَجُوهُهُمْ مُسَوَّوَةٌ تَأَوَّلُوا
مَطْعُولًا أَوْ لَوْرِيهَا يُسْتَقْفَلُ
وَحَدِّقَتْ فِي مُشَبَّاتِ الْمُضَارِعِ
وَهَيَّرَهُ جَوَزَ بَلَا مُدْأَفِعُ
يقول : إن الجملة الخبرية تقع حالاً ؛ لأنه في معنى الخبر ، فكما

(١) في الأصل (في الفعل) وهو وهم ، وما ابتناه عن ك .

(٢) (فيتعين) : زيادة عن ك .

لا يقع الأنشاء خبراً فكذلك لا يقع حالاً ، ثم ذكر أنها تكون اسمية وفعلية ، والفعلية بفعلٍ ماضٍ ومضارع ، وكلٌّ منهما يكون مثبتاً ومنفياً ، فقال : وتلزم الأسمية واو الحال ، كقولك : جاء زيدٌ ويده على رأسه ، وحذف الواو معها استغناءً / بالضمير [٣٤ ظ] شاذٌ ، وحذف الضمير استغناءً بالواو فصيح ، كقولك : جاء زيدٌ وعمروٌ منطلقٌ ، ثم أورد اعتراضاً وهو قوله [تعالى] (١) (وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وَجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ) (٢) ؛ لأنه ظاهر في أنَّ الجملة الاسمية حال بغير واوٍ ، وأجاب بجوابين : أحدهما أنه متأول على وجهين أحدهما أنه مفعول ثانٍ ل ترى ولا يلزم من صحته كونه حالاً في المعنى امتناع أن يكون مفعولاً ، والثاني أن يكون حالاً ، وجاز حذف الواو كراهة اجتماع الواوين ، كما حذف الواو العطف من قوله : (وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِبَةٌ) (٣) ، والمعنى : وجوهٌ تخفياً لاجتماع الواوين ، ثم قال : « وحذفت في مثبت المضارع » ، كقولك : جاء زيدٌ يقرأ ، ولا يقال في مثله (ويقرأ) ، لأنه في معنى قارئاً معنى وؤنة ، ثم قال [:] « وغيره جَوَزٌ بلا مدافع » أي جوزوا الواو وحذفها في غير المضارع (سوله) (٤) كان مضارعاً [(٥) منفياً أو ماضياً مثبتاً أو منفياً . ثم قال : وَتَوَفُّهُمْ فِي الْحَالِ هَذَا بُسْتَرًا أَطِيبُ مِنْهُ رَطْبًا وَتَمْرًا

(١) (تعالى) زيادة من ل .

(٢) سورة الزمر الآية : ٦٠ .

(٣) سورة الغاشية الآية : ٨ .

(٤) (سواء) زيادة للسيلق .

(٥) ما بين المعقوفين : زيادة من (ل) .

عَامِلُهُ أَطِيبٌ لِنَفْسٍ هَذَا

وَمَنْ يَقُلْ هَذَا فَهَذَا هَذَا

يقول : إذا فُضِّلَ الشيء على نفسه بأعتبار حالين أو زمانين أو مكانين ، أو نحو ذلك ، فالعامل فيها أفضل التفضيل كقولك : هذا بَسْرًا أطيب منه رطبًا ، وقيل العامل في (بَسْرًا) ما في هذا من معنى الإشارة ، والعامل في (رطبًا) أطيب ، وهو غلط من وجوه : منها (١) أن الحال من هذا لا يفيد معنى المبتدأ ، بل يكون المبتدأ على إطلاقه من حيث كان التقييد للأشارة ، ومدلول المبتدأ الذات المحكوم عليها ، ولو كان حال الإشارة تقييداً للمبتدأ لامتنع هذا قائماً أي ، (وَهَذَا بَعَثَنِي شَيْخًا) (٢) ونحو ذلك ، ولذلك كان قولك : (هذا / قائماً أي) ، و (هذا أي) بمعنى واحد بأعتبار [٣٥] والأخبار عن المبتدأ ، فيجب أن يكون (هذا بَسْرًا أطيب منه رطبًا) ، و (هذا أطيب منه رطبًا) بمعنى واحد ، وتبين فساده من جهة أنك فضلت شيئاً على نفسه بأعتبار واحد .

ومنها أنك إذا قلت : هذا بَسْرًا أطيب منه رطبًا وجعلت معنى الإشارة عاملاً في (بَسْرًا) وجب أن يكون في حال الإشارة (بَسْرًا) ؛ لأن المعنى أشير إليه في حال كونه بَسْرًا ، فإذا كان على غير حال البسرية امتنع ، ونحن قاطعون بجواز ذلك ، كان بلحاً أو بَسْرًا أو رطباً .

ومنها أن (أطيب) له تعلق بالمفضل والمفضل عليه ، وقد وجب تعلقه بالمفضل ، وهو حال البسرية ؛ لأن المعنى عليه ، قوله : « ومن

(١) في الأصل (أحدها) وما أثبتناه عن : ل .

(٢) سورة هود الآية ٧٢ .

يقول هذا فهذا هذا ، ، يعني : ومن يقل إن العامل في (بُسْرًا)
هذا ، فهذا يقول الهديان ، لما ثبت من فساده . ثم قال :

وَيُحْلَفُ الْعَامِلُ نَحْوَ مُرْشِدًا

وَوَاجِبٌ إِذَا أَتَى مُؤَكَّدًا

كَقَوْلِهِمْ : زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا

وَهَوَ يَتَّقِدِيرٍ أَحِقُّ كَمَا شَفَا

وَشَرَطُهَا تَقْدِيرٌ مَضْمُونُ الْخَبَرِ

إِذَا الْعَطُوفُ مُثَبَّتٌ لِمَا ذَكَرَ

يقول : إن عامل الحال يجوز حذفه عند قيام قرينة دالة عليه ،
كقولك : للمسافر راشداً ومرشداً ومهدباً ، ونحو ذلك ، إذ لا يلتبس
أن المعنى (١) سافرت على هذه الحال . ثم قال : ويجب (٢) حذف
عامل الحال المؤكدة ، لـ ١ في الكلام من القرينة الدالة على العامل ،
واللفظ قائم مقامه ، وفسرها أنها التي تأتي لتقدير مضمون الخبر في
الجملة الاسمية ، كقولك : زيدٌ أبوك عطوفاً ، والمعنى : زيدٌ أبوك
أحقه عطوفاً ؛ لأنه لا يستقيم تقييد (الأبوة) بحال / لفساد [٣٥ ظ]
المعنى ، والعلم ضرورة يأتي تقييدها ؛ لأنه يستلزم نفي المقييد عند
نفيها ، فعلم أن المراد (أَحَقُّهُ عَطُوفًا) ليكون التقييد راجعاً إلى
معرفة ، فيرجع بهذا التقدير إلى المقيدة فيدخل في حدّ الحال ، وهذا
التفسير للمؤكدّة أولى ، لتحقيق معنى التوكيد فيها بتحقيق المؤكد الذي
هو (الأبوة) وليبيان وجوب حذف العامل فيها فيصحّ الإنقسام ،

(١) في ل (المعين) .

(٢) في ل : (ويجوز الحذف العامل الحال) ، ولا يستقيم معه

المعنى .

ومن فسر المؤكدة بأنها التي علمت بدليل (١) غير الحلال فيدخل
(دعوتُ الله سميعاً) و (قائماً بالقسط) (٢) ، و (وَلِيٌّ
مُدْبِرٌ) (٣) ونحو ذلك لا يكون فيه شيء مما ذكرناه ، فان التقسيم
فيما لا يختلف الحكم فيه ضائع : ثم قال :

[التمييز]

مَا يَرْفَعُ الْإِبْهَامَ مُسْتَقِرّاً
عَنْ ذَاتِ التَّمْيِيزِ مُسْتَمِرّاً
مَدْكُورَةٌ وَقِيلَتْ فِي الْمُقْدَارِ
فَالْعَدَدُ أَذْكَرُ مِنْ بَابٍ جَارٍ
وغيره كَمِثْلِ رَطْلٍ جَبْنًا
لِفَرْدٍ أَوْ جَمْعٍ أَوْ مُنْثًى
يُفْرَدُ فِي الْجِنْسِ (٤) الَّذِي لَا فَرْدًا
لَهُ كَوَبْنًا عَسَلًا وَزُبْدًا
إِلَّا إِذَا مَا قَصَدُوا الْأَنْوَاعَ
وَأَجْمَعُوا فِي غَيْرِهِ لِجَمَاعَا
وَكُلُّ تَنْوِينٍ وَنُونٍ اثْنَيْنِ فَالْخَدَفُ وَالْحَقْفُضُ مَعًا فِي ذَيْنِ

(١) (بدليل) : ماقطة في ل .

(٢) سورة آل عمران الآية : ١٨ .

(٣) سورة النمل الآية : ١٠ ، ونام الآية (فَلَمَّا رَأَاهَا تَهْتَزُّ
كَأَنَّهُمَا جَانٌّ وَلِيٌّ مُدْبِرٌ) وَلَمْ يُعَقَّبْ .

(٤) في الأصل (للجنس) ، وما اثبتناه عن (ل) .

وَحَلُّوا النَّصْبَ بِبَابِ سَاجَا
 عَلَى الْمُتَقَادِرِ بِوَجْهِ رَاجَا
 وَقُدِّرَتْ فِي طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا
 وَطَيْبُهُ وَطَيْبٌ زَيْدٌ مَسَا
 فِي نِسْبَةٍ إِضَافَةٍ أَوْ جُمْلَةٍ
 أَوْ صِفَةٍ رَافِعَةٍ فِي الْجُمْلَةِ
 وَدَرُهُ وَحَسْبُ زَيْدٌ بَطَلًا
 مِنْ بَابِ طَابَ لَا كِبَرَ ظَلَّ عَسَلًا
 وَقَالَ قَتَوْنٌ : هُوَ حَالُ زَيْدٍ
 وَهُوَ بِعَيْدٍ مُوجِبٌ لِلتَّقْدِيرِ

/ أخذ يذكر الثاني من المنصوبات المشبهة بالمفعول ، وهو [٣٦ و]
 التمييز ، فقال في حده : ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات ، فقوله :
 المستقر ، ليخرج نحو : هذه ذات قرء حيض ، فقولك : (حيض)
 رفع الإبهام ، في (قرء) لاحتماله الطهر والحيض ، وليس بتمييز ؛
 لأن (القرء) له دلالة على كل واحد منها ، بخلاف ، نحو عشرين ،
 فإنه لا دلالة له على كل (١) واحد منهما بظهور ولا اشتراك ،
 وقوله : « عن ذات » ، ليخرج الحال فإنه يرفع الإبهام ، ولكن
 عن الهيئات ، وقوله : « مذكورة » ، [يقول : إن هذه الذات المبهمة
 تكون مذكورة] (٢) وتكون مقدرة ، والمذكورة في المقادير كالمعدود ،
 والموزون والمكيل ، والمسوح ، وقوله : « فالعدد أذكره بباب
 (١) في ل : مكان (على كل واحد منها) ، (دراهم وعلى
 دنابر) .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة عن (ل) .

يقول : إن (غير) أصلها أن تكون صفة ، تقول : مررت
 برجل غير زيد أي : مغاير له في اللات ، وقد يجيء بمعنى : مغاير
 له في الصفة كقولهم : دخل بوجه غير لوجه الذي خرج به ، ثم
 استعملت في الاستثناء موضع (إلا) لما بينهما من معنى المغايرة ،
 قوله : « وحملت إلا عليه في الصلة » ، يقول : وقد استعملت
 (إلا) صفة [تشبيها لها بغير وإنا استعملت صفة] (١) في الموضع
 / الذي [أو] يتعذر أن يكون فيه استثناء كقوله تعالى : (لَوْ
 كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ [إلا الله] لَفَسَدَتَا [(٢)] (٣) ، لأن النكرة
 لا يدخل في مدلولها خصوص المعرفة ، فلا يصح أن يكون « إلا الله »
 استثناء منها ، لأنه لا يكون إخراجاً ، هذا هو الفصحح لضعف الحرف
 عن وقوعه موضع الأسم ، ولذلك اشترط أن يكون الموصوف مذكوراً ،
 لو قلت : لو كان فيها (إلا الله) كما تقول لو كان فيها (غير
 الله) لم يجز ، وشبهه سيبويه بـ (اجمون) (٤) وقال قوم : يجوز
 أن يقع موقع غير (٥) مطلقاً صح الاستثناء أو لم يصح ، وأنشدوا (٦) :

(١) ما بين المعقوفين زيادة من ل :

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من (ل) .

(٣) سورة الأنبياء الآية : ٢٢ .

(٤) انظر الكتاب ١ / ٣٧١ .

(٥) قال ابن الأنباري : « فإنهم قد يحملون (إلا) وأصلها
 الاستثناء على غير وأصلها الوصف ، كما يحملون غير وأصلها الوصف
 على إلا وأصلها الاستثناء ، البيان في غريب اعراب القرآن ٢ / ٢٣٩ :
 (٦) البيت لعمر بن معد يكرب كما ذكره سيبويه ، والبيهقي
 قال : إنه ورد في شعر عمرو بن معد يكرب وورد في شعر حضرمي =

وشبهها ، وفي النسب الإضافية ، فالأول كقولك : طاب زيدٌ نفساً ، لأنك لما قلت : (طاب زيدٌ) احتمل أن تقصد نسبة الطيب إليه أو إلى أبيه أو إلى جده أو إلى عمه أو غيره ، فصار المنسوب إليه محتملاً ، فاذا فسّر جرى كتفسير الذات المذكورة ، لأن الباب واحد ، وكذلك اذا قلت : (زيدٌ طيبٌ (١) أباً) ، فانك لما قلت : (طيبٌ) احتمل أن تقصده أو تقصد أمراً يتعلق به ، أو يكون طيباً باعتباره كما تقدم في (طابٌ) ، وكذلك اذا قلت : يعجبني طيب زيدٌ أباً ، كان كما ذكرناه في الاحتمال . ثم قال : « ودره وحسبُ زيدٌ بطلاً » ، توهم كثير من النحويين أن هذا من باب تمييز الذات المذكورة ، كقولك : رطل زيتاً ، وليس بمستقيم ؛ لأنه ليس في قولك : لله درُّ زيدٍ فارساً ، وحسبُ زيدٍ بطلاً ذات مبهمه تفسر ، وإنما هو من (بابِ يعجبني طيبٌ زيدٌ أباً) ، لأنه نسب (درٌ) إلى (زيدٍ) وإلى (الضمير) أو غيرهما على سبيل المدح ، وهو يعني : مدح أمرٍ يتعلق به من فروسية ، أو علم ، أو كرم ، أو غير ذلك مما يمدح به ، وكذلك حسبُ زيدٍ نسبت الكفاية إلى زيدٍ ، وهو يعني كفاية أمرٍ يتعلق به ، فهو مثل قولك : يعجبني طيبٌ زيدٌ أباً سواء :

قوله : « وقال قوم : / هو حال زيدٍ ، يقول : إن بعضهم [٣٧] يزعم أن قول القائل : (لله درُّه فارساً) حال من الضمير في (درُّه) ، أو من زيدٍ أو من غيره على حسب ما يذكر بعده ، وليس بمستقيم ، وقد بيّنه بقوله : « وهو بعيدٌ موجبٌ للقيء » ، يقول : لو كان حالاً ، لوجب أن يكون مدحه مقيداً ، بكونه على هذه الحال ، فلو قال : (لله درُّ زيدٍ ركباً) ، فهو حينئذٍ غير

(١) كذا في ل ، وفي الأصل : (زيدٌ طابٌ زيدٌ أباً) .

راكب لم يستقم والمعلوم بخلافه .

تميز "طاب" قد يجيء موافقاً

لما يليه "فليكن" مطابقاً

يقول : إذا قلت : طاب زيد أباً ، فقد يكون المدح له بأعتبار كونه أباً ، فيكون التميز موافقاً لما يليه ، فهطابقه في الأفراد والتنشئة والجمع ، فإذا قصدت إلى هذا المعنى وجب أن تقول : طاب زيد أباً ، فطاب الزيدان أبوين ، وطاب الزيدون أباً ، وذلك واضح . ثم قال :

تقديمه "عن" سيئوبه "هابا

والمآزني" أجاز" فكتسأ طاباً

يقول : إن "مذهب سيئوبه (١) أن لا يتقدم التميز بحال ؛ لأنهم قد علم أن قولهم : عندي رطل زيتاً ، أصله : (زيت رطل) ، ومن منوان فقصدها إلى التغير ، ليحصل الابهام الذي يستلزم التشويق إلى تفسيره ، ثم فسروه ، ليعلم موقعه ، وليكون كأنه ذكر مرتين مبهماً أو مفسراً فلو قدموا ، فأت هذا المعنى المقصود ، لكونه ذكر من أول الأمر مفسراً ، وفرق المآزني (٢) بين أن يكون العامل فعلاً ،

(١) جاء في الكتاب : « ولا يقدم المفعول فيه فنقول : ماء امتلأت ،

كما لا يقدم المفعول فيه في الصفات المشبهة » . الكتاب ١ / ١٥٥ .

(٢) رأي المآزني ذكره ذكره المبرد بقوله : « ونقول راكباً جاء

زيد ، لأن العامل فعل ، فلذلك أخرنا تقديم التميز إذا كان العامل

فعلاً ، وهذا رأي أبي عثمان المآزني ، والفرق بين المآزني وسيئوبه ،

فالمآزني يميز التقديم إذا كان العامل فعلاً ، وسيئوبه لا يميز التقديم

بأي حال من الأحوال : المقتضب ٣ / ٣٦ ، الانصاف ٢ / ٨٢٨ ،

وغيره فأجاز التقديم في الفعل ووافق في غيره ، وما ذكرناه من المعنى يلزمه ، لأن معنى قولهم : طالب زيدٌ علماً ، في الأصل : (طالبٌ علمٌ زيدٌ) ، فقصدوا إلى الإيهام ثم التفسير لذلك الغرض ، فإذا قدم فأت للغرض المذكور كما تقلع في المفرد سواء :

[المستثنى]

/ وَما أَتاك مُخْرِجاً إِلَّا

وَبابِها مَتَّصِلٌ فُعْلَى [٣٧ظ]

شرح يذكر القسم الثالث من المنصوبات المشبهات بالمفعول ، وهو المستثنى ، فقال : في حد المتصل ما أتى بعد إلاً وأخواتها مخرجاً ، يعني بقوله : « مخرجاً ، أنك لو لم تذكره لدخل في المستثنى منه كقولك : جاء القوم إلاً زيداً ، إذا كان (زيدٌ) من جملة القوم المذكورين ، ثم قال في حد المنقطع : وغيره منقطع فخذ أحد

إلاً حاراً بعد ما جاء أحد

يعني : وغير المخرج المذكور بعد إلاً وبابها هو المنقطع ، ثم مثله بقوله : « ما جاءني أحدٌ إلاً حاراً ؛ لأن (الحار) ليس من جملة الأحرار ، فهو غير مخرج ، وكذلك ما يأتيك على هذا النحو حتى لو قيل : جاء القوم إلاً زيداً ، و (القوم) المعهودون ليس (زيدٌ) منهم كان منقطعاً .

وأنصبه بعد موجب أو قديماً على الذي استثنى منه وأسلم

شرح الكافية للمصنف ص ٤٣ .

وَمِثْلُهُ مُنْقَطِعٌ فِي الْأَكْثَرِ
 وَمَعَ عَدَا وَمَعَ خَلَا وَمَعَ عَدَا فِي الْأَظْهَرِ
 وَلَيْسَ ثُمَّ مَا خَلَا وَمَا عَدَا
 أَوْ لَا يَكُونُ انْصِيبُ جَمِيعاً وَاسْتَعْدَا
 وَالْبَدَلُ الْمُخْتَارُ بَعْدَ إِلَّا
 مِنْ غَيْرِ مُوَجَّبٍ ذَكَرْتُ قَبْلَهُ
 وَاجْعَلْنِي لِلْعَامِلِ فِي التَّقْدِيرِ
 فِي غَيْرِ مُوَجَّبٍ وَلَا مَذْكُورٍ
 وَهُوَ الْمُفْرَغُ فَتَخَذَهُ سَائِلًا
 وَمَنْعُوا مَا زِلْتُ إِلَّا قَائِمًا

أخذ يذكر إهراب المستثنى على اختلاف أحواله ، فقال : يكون منصوباً إذا كان الاستثناء بالاً من كلام موجب ، كقولك : جاء القوم إلا زيداً ، أو قوله : « أو قدّمنا على الذي ، قدمته مثل قولك : ما جاءني إلا أخاك أحمد » ، فانه يجب / نصبه لأنه قدم [٣٨ و] على المستثنى ، وقوله :

« ومثله منقطع في الأكثر »

وَمَعَ عَدَا وَمَعَ خَلَا فِي الْأَظْهَرِ ،
 يقول : وهذان القسمان مما يجب نصبهما في الأكثر إلا أن المنقطع يجوز فيه البدل في لغة بني تميم ، ومع (عَدَا وَخَلَا) يجوز فيه الخبر على أن يكونا حرفي جر ، وهو قليل لم يذكره سيبويه ولا المبرد (١)

(١) لقد وهم ابن الحاجب بقوله : لم يذكره سيبويه ولا المبرد ، فقد ذكره سيبويه بقوله : « وبعض العرب يقول : ما أتاني القوم خلا عبد الله - بجر عبد الله - فجعلوا خلا بمنزلة حاشا ، فإذا قلت : ما »

وقوله : « وَلَيْسَ ثُمَّ مَا خَلَا وَمَا عَدَا » : يقول : ويجب
النصب وفي هذه المواضع أيضاً ، وقوله : « والبديل المختار بعداً إلا »
يقول : ويختار في المستثنى البديل ، ويجوز النصب اذا كان مستثنى من
كلام غير موجب ، وذكر المستثنى منه ، كقولك : ما جاءني أحد
إلا زيد ، وما ضربت أحداً إلا زيدا ، وما مررت بأحد إلا زيد ،
وقوله : « وجعله للعامل في التقدير » يقول : واجعل المستثنى معرباً
بما يقتضيه العامل قبله في المستثنى منه إذا كان مستثنى من كلام غير
موجب ، ولم يذكر المستثنى منه كقولك : ما جاءني إلا زيد فرفع ،
وما ضربت إلا زيدا فنصب ، وما مررت إلا بزيدا فتخفيض ،
وقوله : « وهو المفرغ فخلده سالماً » يقول : وهذا القسم الآخر
يسمى الاستثناء المفرغ ، لأنه فرغ العامل له حيث حذف المستثنى
منه ، وقوله : « ومنعوا ما زلت إلا قائماً » تنبيه على أن مثل
هذا لا يستقيم أن يكون من هذا الباب ، لأن معنى ما زال ثبت فيصير
مفرغاً في الإثبات ، وأيضاً فإنه يؤدي الى أن يكون قائماً مثبتاً ، لأنه
في سياق ما زال مثبتاً لوقوعه بعد إلا في كلام مثبت ، أمّا نصب
المستثنى بالإن في كلام موجب مثل قام القوم إلا زيدا فلا لأنه وقع

— خلا ، فليس فيه إلا النصب « أما المبرد فقال : « وما كان حرفاً
سوى إلا فحاشا وخلا ، وما كان فعلاً فحاشا وخلا ، وإن وافقا
لفظ الحروف ، وعدا ولا يكون ، ، والخلاف بين المبرد وغيره ،
فحاشا عند المبرد فعل يشبه الحرف ، وعند سيدييه حرف ، وخلا
عند سيدييه تجوز فيها الحرفية والفعلية ، وتخلص للفعلية إذا سبقتها
(ما) ولكن المصنف لم يتنبه لذلك . الكتاب ١ / ٢٧٧ ، المقتضب
٣٩١ / ٤ .

فضلة ، لا يستقيم فيه غير النصب ، وحامله المستثنى منه ، لأنه يقتضي الإخراج قبولاً فأنصب به بواسطة (إلا) تشبيهاً بالمفعول معه إذ عمل / فيه ما يقتضيه [٢٨ ظ] قبولاً بواسطة حرف ، وهذا معنى مناسب في العمل لا يلبغي أن يعدل عنه ، ولا يلبغي أن يجعل للفعل ، في مثل قام القوم إلا زيدا ، عمل لأنه يبطل بقولهم : القوم إلا زيدا أنحوك ، ولا حامل سوى ما ذكر ، فلا معنى للمخالفة فيها مع استواء الأمرين فيما ذكرناه ، وما قدم من المستثنى كذلك ، وصح التقديم مع ضعف العامل ، لأن هذا التقديم لا ينفك عن فعل ، كقولك : ما جاء إلا أخاك أحد ، أو شبه فعل ، كقولك : مالي إلا الله راحم ، وما كان استثاؤه منقطعاً ، لأن (إلا) فيه بمعنى لكن ، فتعين نصبه على اللغة الفصيحة ، والذين رفعوه أجروه مجرى المتصل في البديل ، كأنهم لما رأوا ما جاءني أحد إلا حمار بمعنى : (جاءني حمار) أجروه مجرى (ما جاءني أحد إلا زيدا) ، وليس بالجيد ؛ لأن البديل هنا إنما جاز لكون ما بعد (إلا) بعضاً وليس هو في الاستثناء المنقطع كذلك ، فيعذر البديل ، وما بعد (عداً وخلاً) في الأكثر ؛ لأنها أفعال مضمرة فاعلوها إذ المعنى عدا بعضهم زيد ، وليس ولا يكون ، أي ليس بعضهم زيدا ، ومن خفض (بعداً وخلاً) راحما حر في جر (كحاشا) وهو قليل ، وأما جواز الأمرين في المستثنى إذا كان من كلام غير موجب وذكر المستثنى منه والبديل أكثر ، فلا يمكن البديل وظهوره ، فكان أولى من النصب على الاستثناء لحالته وعسر تبينه ، قال الله تعالى : (مَا فَتَحُوا إِلَّا قَائِلٌ مِنْهُمْ) (١) ،

(١) سورة النساء الآية : ٦٦ :

وقرأ (١) ابن عامر (٢) (إلا قليلاً منهم) بالنصب على الاستثناء ،
وأما تعين جعله للعامل المتقدم في الاستثناء المرفوع ، فلحذف المستثنى
وتسليطه على المستثنى منه ، فتعين إعماله فيه لفظاً ، وقوله :
أبدل محلاً لا ممتناع البدل

في اللفظ في ما جاء في من وجل
/ لا أحد أبدل معه بالرفع

ما هو شيئاً مثله في السمع [٣٦]
لأن من من بعد إلا لم تزد
ولا وما من بعدها يكون ضيد
خلاف ليس حيث كانت فعلاً

فالتنقي لا يتكزم بعند إلا
فلست إلا قائماً محمود ما زيد إلا قائماً مردود

(١) قرىء قليل بالرفع والنصب ، فالرفع على البدل من الواو في
فعلوه ، وتقديره ما فعله إلا قليل منهم ، والنصب على الأصل في
الاستثناء ، والأصل في الاستثناء النصب ، وهو الذي قرأ به ابن عامر ،
وقد رجح ابن الحاجب الرفع للأسباب التي ذكرها في الشرح . انظر
كتاب السبعة في القراءات ص ٢٣٥ ، التيسير في القراءات السبع ص
٩٦ ، الحجة لابن خالويه ص ١٠٠ . البيان في غريب اعراب القرآن
٢٥٨ / ١ .

(٢) ابن عامر : هو عبد الله بن عامر بن زيد بن تميم من
ربيعة بن عامر ، امام أهل الشام في القراءة والذي إنتهت اليه مشيخة
الاقراء بها ، ولد سنة (٥٨ هـ) وتوفي سنة (١١٨ هـ) . غاية النهاية
لأبن الجزري ٤١٣ / ١ :

أخذ يتكلم في أحكام البدل في المستثنى الذي يجوز فيه البدل والنصب على الاستثناء ، يقول : إذا تعدّر البدل على اللفظ أبدل على المحل كقولك : ما جاءني من رجلٍ إلاّ زيد بالرفع ، وكذلك لا أحد فيها إلاّ زيد بالرفع ، وكذلك ما زيد شيئاً إلاّ شيء لا يعبأ به .

ثم أخذ يعمل ذلك فقال : لأنك لو أبدلت على اللفظ في ما جاءني من رجلٍ إلاّ زيد لكنت مقدراً (من) بعد (إلاّ) وهي لازد في الأثبات ، وهو قوله : « لأنّ مِّنْ مِّنْ بعد إلاّ لم تُزَدْ » ولو أبدلت على اللفظ في لا أحد فيها إلاّ زيد ، لنصبت بتقدير (لا) ، وكذلك ما زيد شيئاً إلاّ شيء لا يعبأ به بتقدير (ما ولا) ، ولا يقدر بعد (إلاّ) لما يلزم من كون ما بعد (إلاّ) مثبتاً وهو متناقض ، وكذلك ما النافية لا تعدّر بعد (إلاّ) وهو معنى قوله : « ولا وما من بعدها يكون ضدّ » أي : من بعد (إلاّ) للتناقض البين .

وقوله « خلاف آيس حيث كانت فعلاً » ، أورد ذلك اعتراضاً وتقديره أنه إذا امتنع تقدير (ما ولا) بعد (إلاّ) للتناقض المذكور فيمتنع تقدير (ليس) بعد (إلاّ) لما يلزم من التناقض بعينه ؛ لأنه يكون مثبتاً بالآيس منفيّاً بليس كما ذكرته في (ولا وما) ، وأجاب عن ذلك بأنّ (ليس) [إنها عملت (١)] عمله للفعلية لا للنفي ، فلها جهتان : الفعل والنفي ، فالعمل للفعالية لا للنفي فهي بمثابة قولك : ما كان زيد إلا قائماً ، فانما تقدر بعد (إلاّ) (كان) دون النفي ، فكذلك في (ليس) إنها يقدر بعد (إلاّ) الفعل الذي كان العمل منسوباً إليه ، ثم قرر ذلك بقوله :

« فلست إلا قائماً محمودٌ ما زيد إلا قائماً مردودٌ »

(١) ما بين المعقوفين زيادة من ل .

يقول : ومن أجل ذلك وجب أن يقال : ليس زيدٌ إلا قائماً
بالنصب بلا خلاف ، وامتنع ما زيدٌ / إلا قائماً ، بالنصب [٣٩ ظ]
باتفاق ؛ لأن المقدّر في (ليس) جهة الفعل لا النفي المقدّر في (ما)
النافية ، لأنها عملت للنفي فلا بد من تقديرها نافيةً فيتناهيان ، وهذا
من دقائق معاني كلام العرب . ثم قال :

وَحَقَّقُوا مَا بَعْدَ غَيْرٍ وَسِوَى

وَبَعْدَ حَاشَا غَالِبِياً وَقُلْ سِوَى

يقول : المستثنى مع (غيرٍ وسِوَى) لا يكون إلا
مخفوضاً ؛ لأنه مضاف إليه ، وكذلك (حَاشَا) ؛ لأنه حرف جرٍ ،
وقال : (غَالِبِياً) ، لأن منهم من ينصب به على أنه فعل بمعنى جانب
بعضهم زيداً فاعل من الحشا وهو الجانب . ثم قال :

وَأَعْرَبْتُ غَيْرٌ كَمَا قَدْ أَعْرَبَ

مَا بَعْدَ إِلَّا مِثْلَ مَا قَدْ ذَهَبَ

يقول : إن إعراب (غيرٍ) كإعراب (ما) بعد (إلا)
على التفصيل المتقدم فإذا قلت : جاء القوم غير زيدٍ فالنصب ،
وكذلك ما جاءني غير زيدٍ أحدٌ ، وكذلك ما جاءني أحدٌ غير حارٍ ،
فإذا قلت : ما جاءني أحدٌ غير زيدٍ ، جاز البسول والنصب على
الاستثناء ، والبدل المختار كما تقدم في ما بعد (إلا) ، وإذا قلت :
ما جاءني غير زيدٍ فالرفع على ما تقدم في (إلا) . ثم قال :

وَأَصْلُهُ وَصَفٌ عَلَى الْمُخَالَفَةِ

وُحِيلَتْ إِلَّا عَلَيْهِ فِي الصِّفَةِ

فِي كَيْلٍ مَا تَعَدَّرَ اسْتِثْنَاءُ

وَقَالَ قَوْمٌ : مُطْلَقاً قَدْ جَاءَهُ

يقول : إن (غير) أصلها أن تكون صفة ، تقول : مررت
 برجل غير زيد أي : مغاير له في اللات ، وقد يجيء بمعنى : مغاير
 له في الصفة كقولهم : دخل بوجه غير الوجه الذي خرج به ، ثم
 استعملت في الاستثناء موضع (إلا) لما بينهما من معنى المقابلة ،
 قوله : « وَحِيلَتْ إِلَّا عَلَيْهِ فِي الصَّلَاةِ » ، يقول : وقد استعملت
 (إلا) صفة [تشبيهاً لها بغير وإنا استعملت صفة] (١) في الموضع
 / الذي [أو] يتعذر أن يكون فيه استثناء كقوله تعالى : (لَوْ
 كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا) (٢) (٣) ، لأن النكرة
 لا يدخل في مدلولها خصوص المعرفة ، فلا يصح أن يكون « إلا الله »
 استثناءً منها ، لأنه لا يكون إخراجاً ، هذا هو الفصح لضعف الحرف
 عن وقوعه موقع الأسم ، ولذلك اشترط أن يكون الموصوف مذكوراً ،
 لو قلت : لو كان فيها (إلا الله) كما تقول لو كان فيها (غير
 الله) لم يجز ، وشبهه سيبويه بـ (اجمعون) (٤) وقال قوم : يجوز
 أن يقع موقع غير (٥) مطلقاً صح الاستثناء لو لم يصح ، وأنشدوا (٦) :

(١) ما بين المعقوفين زيادة من ل :

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من (ل) .

(٣) سورة الأنبياء الآية : ٢٢ .

(٤) انظر الكتاب ١ / ٣٧١ .

(٥) قال ابن الأنباري : « فإنهم قد يحملون (إلا) وأصلها
 الاستثناء على غير وأصلها الوصف ، كما يحملون غير وأصلها الوصف
 على إلا وأصلها الاستثناء » البيان في غريب اعراب القرآن ٢ / ٢٣٩ :
 (٦) البيت اعمرو بن معد يكرب كما ذكره سيبويه ، والبغدادى
 قال : إنه ورد في شعر عمرو بن معد يكرب وورد في شعر حضرمي =

٨ - وكلُّ أخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ

لَعَنَ أَيْبُكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ

فهذا موضع يصح أن يقع فيه استثناء ، وقد وقع صفة ، وهو شاذ وفيه شذوذاً ثانٍ ، وهو أنه وصف كل ، والفصح أن يوصف المضاف إليه (كل) ، كقوله تعالى : (وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ) (١) . ثم قال :

[خبر كان]

خَبَرٌ كَانَ مُسْتَنْدٌ كَالْخَبَرِ

في كان زيدٌ قائماً فأعتير

أخذ يذكر الرابع من المنصوبات المشبهات بالمفعول ، وهو خبر كان وأخواتها فقال : هو الخبر به بعد دخولها ، ومثل بقوله : كان زيدٌ قائماً ، : ثم قال :

وَجَائِزُهُ تَقْدِيمُهُ فِي الْمَعْرِفَةِ

وَجَائِزُهُ صَامِلُهُ أَنْ نَحْمَدَهُ

= ابن عامر الأسدي ، وأورد سبعة أبيات من ضمنها البيت الشاهد ، وقد وضع المصنف محل الشاهد . الكتاب ١ / ٣٧١ ، المقتضب ٤ / ٤٠٩ ، مجاز القرآن ١ / ١٣١ ، توجيه الرماني ص ٢٧٥ ، البيان في هريب اعراب القرآن ٢ / ٢٤٠ ، ابن يعيش ٢ / ٨٩ ، ايضاح ابن الحاجب ص ٢٩٣ ، المغني ١ / ١٦ ، الأشموني ٢ / ١٥٧ ، الخزانة ٢ / ٥٢ ، مع الهوامع ١ / ٢٢٩ .

(١) سورة الأنبياء الآية : ٣٠ .

في مثل: **إِنْ خَيْرٌ أَوْ خَيْرٌ ثُمَّ إِنْ**
شَرٌّ أَوْ شَرٌّ جَائِزٌ أَوْ بَعْدُهُنَّ

ذكر جواز تقديمه اثلاً بتوهم أنه كخبر المبتدأ إذا كان معرفة ،
 فإنَّ المختار أنَّ تلدي يتقدم هو المبتدأ ، وإنما كان كذلك ، لأنَّ هذا
 يلنصب فتظهر فائدة التقديم ، وقوله : « وجائزٌ عامله أن تحذفه ،
 أي : يجوز أن يحذف العامل في خبر كان ، في مثل قولهم : (الناسُ
 مَجْزِيُونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْرٌ أَوْ خَيْرٌ وَإِنْ شَرٌّ أَوْ شَرٌّ) (١) / ويجوز
 في مثلها أربعة [ب ظ] أوجه ، أفصحها نصب الأول ورفع الثاني ،
 وأضعفها عكسه ونصبها معاً ، ورفعها معاً (٢) متوسط ، أما نصب
 الأول ورفع الثاني ، فنقديره إِنْ كَانَ عمله خيراً فجزاؤه خير ، فأضمرت
 (كَانَ) واسمها لما ذل عليها من السياق ، وأما رفع الثاني فواضح ،
 لأنه بعد فاء الجزاء ، ويجوز حذف المبتدأ بعد فاء الجزاء قياساً
 مستمراً ، وأما عكسه ، فنقديره إِنْ كَانَ في عمله خير كان جزاؤه
 خيراً فضعف لبعد التقدير الأول والثاني ، فالوجهان الآخران واضحان .
 وقوله :

أَفْصَحُهَا خَيْرٌ أَوْ خَيْرٌ وَوَجِبَ :

مِنْ بَعْدِ أَمْ أَنْتَ إِنْ كَانَ السَّبَبُ

أما أفصحها خيراً فخير ، فقد تقدم ، وأما قوله : « ووجب من
 بَعْدِ أَمْ أَنْتَ » ، يقول : إِنْ قَوْلُهُمْ أَمْ أَنْتَ منطلقاً انطلقت أصله
 لأن كنت منطلقاً انطلقت ، حذف اللام حذفاً قياسياً بقي إن كنت

(١) أي ان عملوا خيراً يجوزون خيراً ، وإن عملوا شراً يجوزون شراً
 وهذا قول من أقوال العرب . انظر مجمع الأمثال للميداني ٢ / ٣٤١ .
 (٢) (معاً) ساقطة من ل .

منطلقاً انطلقت ، حذفوا (كان) اختصاراً للكثرة وعوضوا عنها ما وجب أن يكون الفاعل ضميراً مرفوعاً منفصلاً على ما يقتضيه الأضمار ، فصار إن ما أنت منطلقاً انطلقت ، ووجب إدغام النون الساكنة عن (إن) في الميم ، وكتبت متصلة ، فصار لفظه إما أنت منطلقاً انطلقت . ثم قال :

[اسم ان وأخواتها]

والأسمُ في إن بمعنى المبتدأ
في إن زيدا قائمٌ لك الفيدا
أخذ يذكر الخامس من المنصوبات المشبهات بالمفعول ، وهو اسم إن وأخواتها ، فقال في حده : هو المسند اليه (١) بعد دخول (إن) ؛ لأنه إنما يتميز بذلك . ثم قال :

[اسم لا النافية للجنس]

منصوبٌ لا التي لتقي الجنس
مُضَافٌ أو مُشَبَّهٌ بالجنس
/ نَكِيرَةٌ جاءتْ حَقِيقَتُهَا تَلِي
مِثَالُهُ فِي لَا غُلَامٌ رَجُلٌ [٤٠ و]
وإن أنى المقرَدُ فهو مَبْنِي
على مِثَالِ نَصْبِهِ مُسْتَعْنِ

(١) (اليه) ساقطة من الأصل ، وما اثبتناه عن (ل) :

وَإِنْ يَكُنْ مَعْرِفَةً أَوْ فُصِيلاً
 فَارْفَعْ وَالتَّكْرِيرُ فِيهِ نَقْلًا
 وَفِي قَضْبَةٍ وَلَا أَبَا حَسَنٍ
 تَأْوِيلُهُ تَكْرِيرٌ وَجْهٌ حَسَنٌ
 وَتَحْوٍ لَا يَبِينُ وَلَا خِلَالٌ
 خَمْسَةٌ أَوْجُهُ بِهِ تَخْتَالُ
 الرَّفْعُ وَالتَّنْصِبُ بِثَانٍ صَحًّا
 وَالتَّرْفِيعُ جَوْزٌ فِيهِمَا وَالْفَتْحُ
 وَالْخَامِسُ ارْفَعْ أَوَّلًا بِضَعْفٍ
 وَافْتَحْ بِثَانٍ عَلَى الْأَصْلِ يُشْفِي
 إِلَّا كَيْلًا فِي عَمَلٍ وَنَعْنِي
 عَرْضًا أَوْ اسْتَفْهَامًا أَوْ تَعْنِي
 وَالتَّنْعَتُ أَوَّلًا يَلِيهِ مُفْرَدًا
 اعْرِي بِهِ بِالْوَجْهَيْنِ وَابْنُ مُسْعَدٍ
 وَالْعَطْفُ فَانْصِبْ فِيهِ وَارْفَعْنَا
 لَا أَبَ وَأَبْنَا وَكَذَا (١) وَلَا ابْنَا
 وَقَدْ يَجِيءُ اللَّفْظُ فِي أَبٍ لَكَ
 لَفْظُ الْمُضَافِ وَهُوَ آيَةٌ سَلَكَ
 وَيُظْهِرُ الْأَثَرُ فِي الْخَمْسِ وَفِي
 تَثْنِيَّةٍ وَالْجَمْعِ صَحٌّ فَاعْرِفْ
 وَغَيْرُ هَذَا لَفْظُهُ لَا يَخْتَلِفُ
 فِي اللَّغَتَيْنِ فَاتَّبِعْ وَلَا تَخَفْ

(١) فِي الْأَصْلِ (وَكُلُّ أَوْ) وَمَا أَتَتْهُ عَنْ (ل) وَالْوَافِقَةُ .

وإنَّ يَجْبِيءُ في ذاك غيرُ اللامِ

لَا بَ فيها - فابن في السدّام

أخذ يذكر السادس من المنصوبات المشبهات بالمفعول ، فقال في حده هو مضاف أو مشبه بالمضاف نكرة تليها ، ومثله بقوله : « لا غلام رجل » وإنما خصصهم بذلك ؛ لأنهم ذكروه بصفة كونه منصوباً فأحتج أن يُذكر في حده ما يوجب أن يكون منصوباً وهي هذه الشروط ؛ لأنه لو فقد شرط منها بطل كونه منصوباً ، ثم أخذ يبين حكمه عند فقدان هذه الشروط / ، فقال : إن فقد [ظ ٤٠] كونه مضافاً أو مشبهاً بالمضاف ، وهو قوله : « فان (١) أتى المفرد » وجب بناؤه على ما يستحقه من علامات النصب لو كان منصوباً ، كقولك : لا رجل ولا رجلين ولا ضاربات ، ونحو ذلك ، وإنما بيّن المفرد لخصمته معنى « من » ، لأن معنى قولك : لا رجل في الدار لا من رجل ، بدليل أنهم لا يفتنون إلا لشبه مبني الأصل ، وأيضاً فإن المعنى على تأكيد النفي في (لا رجل) بخلاف (لا رجل) وقد ثبت تأكيد النفي بـ (من) فوجب تقديره ، وإنما لم يبين المضاف والمشبه به ، والمعنى معنى (من) فيهما ، إما لأنهم كرهوا أن يوهما التركيب في أكثر من كلمتين ، وإما لأن الأضافة قابلت أمر التشبه لضعفه ، ثم أخذ يبين حكمه عند فقدان بقية الشروط ، فقال : « وإن يكن معرفة أو فصلاً » يعني : لو فصل بينه وبين (لا) فقوله : « وإن يكن معرفة » تبين لفقدان النكرة ، وقوله : « أو فصلاً » تبين لفقدان كونه يليها ، ولما كان حكم انتفاء هذين الشرطين واحداً (٢) ، جمع

(١) في النظم (وإن) .

(٢) في ل : (واحد) وهو وهم .

بينهما وحكمهما الرفع والتكرير ، تقول : لا زيد في الدار ولا عمرو ،
ولا في الدار رجل ولا امرأة فترفعهما وتكرر (لا) أما الرفع في
(لا زيد ولا عمرو) فلتنعذر الأعراب بالنصب والبناء للذهب
مقتضيهما (١) ، وأما التكرير فليحصل التعدد الذي هو من موضوع
ما يدخل عليه (لا) ، ولو قيل الرفع والتكرير ، لأنه في المعنى جواب :
أزيد في الدار أم عمرو ؟ فقل لا زيد في الدار ولا عمرو لكان جيداً ،
وأما الرفع عند الفصل ، فلضعف العامل ، وأما التكرير ، فلتبين أنها
النافية لما ذكر معها ، ولو قيل فيها أيضاً ، لأنه جواب في الدار رجل
أم امرأة ، لكان جيداً ، وقوله : « وفي قضية ولا أبا حسن ، تأويله
نكرة وجه حسن / يورد اعتراضاً في دخول (لا) على المعرفة [٤١ و] »
من غير تكرير وأجيب عنه بأنه مقدر مثل أبي ولا مثل أبي حسن ،
خلف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، فتكون (لا) إنما دخلت
على نكرة بهذا التأويل وهو المراد بالمثل ، لأنهم لا يعنون بذلك معنى
ولا علي بن أبي طالب ، لأن انتفاءه معلوم ضرورة ، وقوله : « ونحو
لا بيع ولا خلال خمسة أوجه به نختال » يقول : إذا كررت (لا)
ودخلنا على ما يكون مبنياً معها ، لو لا التكرير كان لك فيها خمسة
أوجه ، ثم أخذ بين الخمسة ، فقال : « الرفع والنصب بشان
صحا ، يعني : فتح الأول ورفع الثاني ، ورفع الأول ونصب الثاني ،
فهذان وجهان ، وقوله ، « والرفع جَوَزَ فيها والفتح » يقول :
والوجه الثالث أن يكونا مرفوعين معاً ، والرابع أن يكونا مفتوحين معاً .
ثم قال : « والخامس أرفع أولاً بضعف » أي : والخامس أن
ترفع الأول على ضعف ، وتفتح الثاني ، أما رفع الثاني فعطف على

(١) في (ل) : (مقتضيهما) .

الحل على زيادة (لا) ، وأما نصبه فعطف على اللفظ ، وأما رفعها فلكرامة توهم امتزاج اللفظ متعددة في لغتهم ، فعدلوا عن هذه اللغة الى الأصل في الرفع فيها كرامة التحكم ، أو لأنه جواب (أرجل) في الدار أم امرأة ؟) فأنوا بالجواب مطابقاً للسؤال ، فإن قيل : فجوز (لا رجل) في الدار) حيث يكون جواباً لقول القائل : (أرجل) في الدار ؟) قلت : لا يقال : (أرجل) ، فإن قيل فجوابه (لا) وحدها ، وأيضاً فلا يلزم من مراعاة المناسبة في المتعدد مراعاتها في المفرد ، وأما فتحها فواضح على أن يكونا جملتين عطفت احدهما على الأخرى ، وأما رفع الأول فعلى أن يكون (لا) بمعنى ليس ، واستعمالها كذلك ضعيف / وفتح الثاني واضح ، وقوله : « ألا كيلاً » [٤١ ظ] في عملٍ ويعنى ، يقول : إذا دخلت الحمزة على (لا) ، فعملها باقٍ ، وإن تغير المعنى إلى العرض والاستفهام والتمني (٢) ، فالعرض كقولك : ألا تزول عندنا ، والتمني (٣) ألا ماء اشربه ، والاستفهام يجي على النفي كقولك : ألا رجل في الدار ؟ ، وقوله : « والنعت أو لا يليه مفرداً » أخذ يذكر حكم إعراب نعت المني مع (لا) ، فقال : إن كان النعت أو لا يليه ، وهو مفرد كقولك : لا رجل ظريف فيها (٤) ، فلك في إعراب (ظريف) النصب على اللفظ ، والرفع على المحل ، ولك أن تبينه معه على الافتتاح ، وقوله : « والعطف فأنصب فيه وارفعنا » يقول : وإن عطفت على ما ذكر ، فلك النصب أيضاً والرفع ، ثم مثل بقوله : « ولا أب وابناً » ، فلك في (ابن)

- (١) في ل : (فجواب ذلك) .
(٢ ، ٣) في الأصل : التمني ، وما اثبتناه عن ل :
(٤) (فيها) : ساقطة من ل :

النصب والرفع ثم قال : « وكذا ولا ابناً » يقول : لا غرق في الجوازين أن تكرر (لا) أو لا تكررهما ، وقوله : « وقد يجيء اللفظ في أب كـ » ، يقول : إن النكرة المفردة إذا ذكر بعدها ما يصح إضافتها إليه ، وفصل بينهما باللام المضيفة ، كقولك : لا أب لزيد ولا غلامين لعمرو ، ولا ناصحين لخالد ، فاللغة التصحيحية أن تبقى على بنائها على ما ينصب به كما ذكر ، وفيها لغة أخرى ، وهو أن يجري على أحكام المضاف في الأعراب وغيره ، فيقال : لا أباً لزيد ، ولا غلامي لعمرو ، ولا ناصحي لخالد تشبيهاً لها بالمضاف لمشاركتهما له في أصل معناه ، لأن معنى قولك غلام زيد غلام لزيد ، فلما شبهت به أجريت مجراه في الأحكام المذكورة وليس ذلك بمضاف كما توهمه بعضهم ، لأنه لو كان كذلك لاحتج دخول (لا) عليه ، ولأنه كان يجب نصبه ، ولأن معنى قولك : لا أب لزيد ، ومعنى لا أباً لزيد سواء ، وانتصاب لفظ المضاف على الحال ، أي : يجيء مثل لفظ المضاف / « وقوله : « وهو آية » سلك » يقول : وهذا [٢٠٢] الحكم جارٍ في أي موضع وجد ، وقوله : وهو مبتدأ محذوف الخبر « وآية » سلك » بشرط جوابه في المعنى ما تقدمه من قوله : وهو أي وهو جارٍ ، وقوله : « ويظهر الأثر في الخمس » وفي « يقول : وإنما تظهر هذه اللغة في هذا التشبيه في الأسماء الخمسة ، لأنه أميط (ذو) ؛ لأنها لا تجري هذا المجرى في التثنية والجمع الصحيح ، أما في الأسماء الخمسة فلأن أعرابها في الإضافة (٢) في النصب بالألف وجب لها الفتح في الأفراد ، وأما في التثنية وجمع المذكر فلأنه في الإضافة يسقط نوله ، وفي الأفراد يثبت ، والظاهر أن جمع المؤنث الصحيح كذلك ،

(١) (في الإضافة) ساقطة من (ل م) .

لأنه في الإضافة يحذف تنوينه كقولك : ضاويانك ، وفي الأفراد يثبت كقولك : لا ضاربك في النار ، فلأجل ذلك قال : (والجمعُ صَحٌّ) ، ليدخل الجمعان ، وقوله : « وغيرُ هذا لفظه لا يختلف ، يقول : وغير الخمسة والثنية والجمع السالم لفظه لا يختلف في اللغتين ، ألا ترى أنك إذا قلت : لا غلام لزيد وقدرته مفرداً أوجبت له الفتحة ، وإذا شبهته بالمضاف لم يكن له إلا الفتحة ، فلا يجيء للغتين فيه لفظاً وأنا بقدران (١) تقدراً ، وقوله : « وإن يجيء في ذلك غيرُ اللام » يقول : وإن أتى غير اللام كقولك : لا أب فيها ، ولا رقيب عليها ونحو ذلك ، لم يكن فيه إلا البناء ، وسقطت لغة التشبيه بالمضاف ، لزوال مقتضى التشبيه ، وهي اللام التي يقررها بمعنى الإضافة : ثم قال :

[خبر ما ولا المشبهات بليس]

خَبَرُ مَا وَلَا بِمَعْنَى لَيْسَ
يُنْصَبُ فِي الْحِجَازِ فَأَفْهَمُ كَيْسًا
مَا لَمْ تَكُنْ إِلَّا أَوْ لَمْ تَقْدَمْ
وَلَمْ تَجِي كَلِمَةً إِنْ مِنْ بَعْدِ مَا
لَوْ إِنَّهُ عَطَفْتَ مُوجِبًا فَرَأَيْتَ
مَا أَنْتَ لِي مُخَالِفًا بَلْ طَائِعٌ [٤٢ظ]

أخذ بذكر السابغ من المنصوبات المشبهات بالمفعول ، وهو خبر ما ولا بمعنى ليس ، واستغنى عن حده لقوله : « خبر ما ولا » ؛

(١) في ل : (يقدران) .

لأنه الذي يجبر به فيها ، وقوله : « في الحجاز » ؛ لأن نحيماً تقول :
 ما زيد قائم ، فلا عمل عندهم لـ (ما) ، وقال الله تعالى : (مَا هَذَا
 بِشَرِّ آ) (١) و (مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ) (٢) ، وقوله : « مَا لَمْ
 تَكُنْ إِلَّا » و « لَمْ تُقَدِّمًا » .

شروط عملها عندهم أن لا تكون معها (إِلَّا) ، لثلاثا يتنافيا كما
 تقدم لو قلت : (ما زيدٌ إِلَّا قائماً) لم يستقم ، وقوله : « ولم
 تقدما » يقول : شرط ثانٍ في عملها ؛ لأن عملها ضعيف فلم يعمل مع
 الفصل لضعفها ، وقواه : « وإن عطفت موجبا فواقع » ، يقول :
 وإن عطفت على منصوبها بموجب كبل ولكن لم يكن في المعطوف إلا
 الرفع ، لثلاثا يتنافيا كما تقدم في (إِلَّا) ، لأنه يكون منفيًا بما لأنها
 عملت النفي مثبتاً ببل أو لكن فيتنافيان . ثم قال :

[المجزورات]

[الإضافة]

« ثم المضاف حَقَضُوا مَا بَعْدَهُ
 كَانَ لِمَعْنَى وَلِلْمَقْظَرِ عِنْدَهُ
 فَاَلْمَعْنَوِي بِاللَّامِ أَوْ مَعْنَى مِنْ »

(١) سورة يوسف الآية : ٣١ .

(٢) سورة المجادلة الآية : ٢ . أول الآية (الذين يظاهرون من

لسانهم) .

فِي جُلُوسِهِ أَوْ فِي لِيْظَرَفٍ قَدْ مَنِي
 هَلَامُهِ وَبَابُ مَاجٍ ثَانِي
 وَمُتَكَرِّرٌ لِبَلٍّ ثَالِثُ الْمَعَانِي
 وَشَرْطُهُ أَنْ لَا يَكُونَ مَعْرِفَةً
 وَالْخَمْسَةُ الْأَنْوَابُ بِصَرٍّ ضَعْفَةٍ
 وَاللَّفْظُ كُلُّ صِفَةٍ مُضَافَةٍ
 عَامِلَةٌ لَوْ لَمْ تَكُنْ إِضَافَةٍ
 ضَارِبُ زَيْدٍ وَعَظِيمُ الْحَظِّ
 وَلَا يُفِيدُ غَيْرَ خَفِّ اللَّفْظِ
 دَلِيلُهُ إِنْ وَضَعُوا الْمُتَكَرِّرَ
 بِهِ وَفِي التَّعْرِيفِ جَاءَ مُتَكَرِّرًا
 وَأَمْتَمَ الضَّارِبُ زَيْدٍ عِنْدَنَا
 إِذَا لَيْسَ تَخْفِيفُكَ فِيهَا مُمَكِّنًا
 وَالضَّارِبُ الرَّجُلُ شَبَّهَوهُ
 بِالْحَسَنِ الْوَجْهِ فَجَوَّزُوهُ
 / وَمَنْ يَقُولُ قَدْ أَضِيفَ الضَّارِبُ
 يَقُولُ قَدْ أَجْزَى جَزَى ضَارِبُكَ [٤٣و]
 وَالْوَصْفُ لَمْ يُضَفْ إِلَى مَوْصُوفٍ
 وَالْعَكْسُ فِيهِ الْمَنْعُ كَالْمَعْرُوفِ
 وَتَحْوِ : اخْلَاقُ ثِيَابٍ أَوْ لَا
 وَمَسْجِدُ الْجَامِعِ يَا لَوْ قَدْ أَنْجَلَنِي
 وَتَحْوِ : لَيْتُ أَسَدٍ مُمْتَلِعٍ
 خِلَافَ كَيْسِ الْأَنْبِيَاءِ خُشَعٌ

لما انتهت المتصولات بعد المرفوعات أخذ يذكر المجرورات ،
 والمجرور قسمان ، أحدهما مجرور بحرف الجر ، وستأتي حروف الجر ،
 والثاني ما ينسب إليه اسم قبله بواسطة حرف جر مراد ، فلذلك يجر ،
 وهذه الاضافة على قسمين : معنوية ولفظية ، فالمعنوي أن يكون المضاف
 ليس بصفة مضافة إلى معنوية كقولك : غلام زيد وباب ساج ،
 و (مَكْرُ اللَّيْلِ) (١) ، وشرط المضاف في المعنوية أن لا يكون
 معرفة ، وأجاز الكوفيون (٢) الخمسة الأثواب ونحوه ، ومنع البصريون
 كغيره (٣) ، ولم يأت إلا في لغة ضميقة على خلاف القياس واستعمال
 الفصحى :

واللفظية أن يكون المضاف صفة مضافة إلى ما كان معمولاً لها ،
 مثل ضارب زيد ، وعظيم الحظ ، وحسن وجهه [وأصله ضارب
 زيداً ، وعظيم الحظ ، وحسن وجهه] (٤) ، وقوله : ولا يفيد
 غير حذف اللفظ ، هـ

يريد أن المعنى على ما كان عليه لو لم يضاف ، وإنما يضاف على
 سبيل التخفيف اللفظي : وقوله : ودليله أن وصفوا المنكرات ،

(١) سورة نباء الآية : ٢٣ . تكلمة الآية (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ
 وَالنَّهَارِ) .

(٢) انظر الانصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٤٣٧ ، شرح الكافية
 للمصنف ٥٢ .

(٣) أي : كغيره من اضافة الصفة الى موصوفها والموصوف الى
 صفته ، والاسم الى اسم غير مختلف عنه ، كل ذلك منه البصريون ،
 واجازة الكوفيون .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من (ل) .

استدلال على أنه معنى الإضافة اللفظية على ما كان عليه المعنى في العمل ، فعنى ضارب زيد ضارب زيداً يدل عليه قولهم : مرتت برجل ضارب زيد ، فلولاً أنه نكرة لم توصف به النكرة ، ويدل عليه امتناعهم من أن يصفوا به المعرفة ، فلا يقولون : مرتت زيد ضارب عمرو على أن يكون صفة ، ولو كان معرفة لوصف به المعرفة ، وقوله : « ولمنتع الضارب » / زيد عندنا ، « يقول : ولماً [٤٣ ظ] فهم المحققون أنها لا تفيد إلا تخفيفاً في اللفظ لم يجزوا الضارب زيد : لأنك لم تفد فيه (١) معرفة بالإضافة كما تفيدها في الثنى والمجموع ، وفي المجرد عن اللام ، واجلزه المقرء . وقوله : « والضارب الرجل شبهوه » يعترض به على مسئلة الضارب زيد ، وهو أنهم أضافوا من غير إفاقة تخفيف ، وأجاب عنه بأن هذا مشبه بالحسن الوجه ، يقول : كما نصبوا الوجه تشبيهاً بالضارب الرجل ، خففوا الرجل تشبيهاً بالمختار في الحسن الوجه . وقوله : « ومن يقول : قد اضمف الضاربك » يقول : قد اجري مجرى ضاربك ، وهذا اعتراض آخر كالأول على من يزعم أن قولهم الضاربك مضاف الى المضمر ، وهو قول الأكثرين ، فقد تحققت اضافة لفظية من غير تخفيف ، كان كالضارب زيداً ، وأجاب عنه بأن باب (٢) (ضاربك) مضاف بأنفاق ، وفيه تخفيف تقديرى لا لفظي ، إذ لم ينطق باسم فاعل عامل في مضمر متصل ، فصار التخفيف فيه مرفوضاً لأمر اليه ، فأجرى الضاربك مجراه ، وقوله : « والوصف لم يوصف الى موصوف » يقول : لا يجوز اضافة الصفة الى موصوفها ، لا تقول في رجل قائم :

(١) (جنسه) في ل .

(٢) (باب) ماقطة من ل .

قائم رجل ، لأن الموصوف المقصود به الدلالة على الذات والصفة المقصود بها الدلالة على المعنى ، وأيضاً الصفة اسم منسوب الى ما قبله ، والمضاف اسم منسوب الى ما بعده فيتنافيان ، وأيضاً فكل مضاف مقدر بحرف الجر ، ولا يستقيم في مثل ذلك تقدير حرف الجر ، وقوله : « والعكس فيه المنع » كالمعروف ، يعني : بالعكس إضافة الموصوف الى صفته ، يقول : إنه واضح المنع ؛ لأن المضاف مقصود به الذات لا المعنى ، والصفة مقصود بها المعنى لا الذات فيتنافيان ، / وأيضاً فلا يستقيم فيه تقدير حرف الجر ، وقوله : [٤٤ و] « ونحو أخلاق ثياب أولاً » ، أورد اعتراضاً على ما ذكر امتناعه على مذهب البصريين ، فأخلاق ثياب ظاهر في إضافة الصفة الى موصوفها ، لأنهم يقولون : ثياب أخلاق فاذا قالوا : أخلاق ثياب ، فقد أضافوا الصفة الى موصوفها ، ومثله يحق عمامة وجرّد قطيفة فقد أضافوا الصفة الى موصوفها ، وتأويل ذلك عند البصريين أنهم قالوا : ثياب أخلاق فحذفوا الموصوف فبقى أخلاق محتملاً أن يكون ثياباً وغيرها ، فأضافوه الى ما بينه كأضافة ثوب الى خز ، وكذلك ما أشبهه ، وقوله : « ومسجد الجامع » (ظاهر في إضافة الموصوف الى صفته ، لأنهم يقولون : المسجد الجامع فإذا قالوا مسجد الجامع) (١) فقد أضافوا الموصوف الى صفته ، وتأويله بالوقت ، أي تقديره مسجد الوقت (٢) الجامع ، يقول : كما يصح أن يوصف المسجد بالجامع يصح أن يوصف الوقت بالجامع ، لأن كلاً منها سبب لأجتماع الناس ،

(١) ما بين القوسين : ساقط من ل .

(٢) (مسجد المكان الجامع) ، وقد جاز (مسجد الوقت الجامع) ،

انظر حاشية الصبان ٢ / ٢٥٠ .

فحذف الوقت واضيف الجامع الى صلة الوقت لا الى صلة المسجد ، وكذلك قولهم : الجانب الغربي ، والبقلة الحمقاء ، ثم يقولون : جانب الغربي وبقلة الحمقاء ، على تأويل جالب المكان الغربي وبقلة الحبة الحمقاء ، لأنه كما توصف البقلة بالحمقاء توصف الحبة التي تنبتها ، وقوله : « ونحو : لَيْثُ أَسَدٍ مُنْتَفِعٌ » ، يقول : لا يضاف اسم الى اسم غير مختلفين في الدلالة بوجه كليث واسدٍ وحبسٍ ومنعٍ إذ لا معنى للإضافة في تخصيصٍ ولا تعريفٍ بخلاف كل نفسٍ وصينٍ لتخصيصها بالإضافة لما فيه من العموم .

وَقُلْ عَصَايَ فِي عَصَا مَتْنَهَا تُضَيَّفُ

وَهَكَذَا جَمِيعُ مَا جَاءَ بِالْإِلْيَافِ

/ يقول : إذا أضفت اسماً في آخره الف نحو : عصا ورحى [٤٤ظ] ومسمى ومعلًى ، فأنك تأتي بياء المتكلم مفتوحة بعد الألف فتقول : عصاي ورحاي ومسماي ومعلاي .

وَعَنْ هُدَيْلٍ كُلُّهُ قَدْ شُدِّدَ

مَا لَمْ يَكُنْ تَثْنِيَةً لَكَ الْفِيدَا

يقول : « وهُدَيْلٌ » تقلب الألف الى أصلها وتدغمها في ياء المتكلم ، فتقول : عصي ورحي ما لم يكن الألف الف تثنية في مثل ضاربان وكاتبان ، فإن الاتفاق على بقائها والائتان بياء المتكلم بعدها لما فيها من الدلالة على التثنية ، وعلى الرفع أيضاً ، فكروها أن يغيروها فيخلوا ، أو لأنها لا أصل لها يرد اليه بخلاف ما تقدم . وقوله :

وَالْبَيَاءُ أَدْغِمْنَهَا وَقُلْ قَاضِيًا

كَذَلِكَ الدَّوَاوُ كُمُسْلِمِيًّا

يقول : إن كان آخر الاسم ياءً مثل قاضٍ في الأفراد رفعاً ونصباً

وجراً ، ومثل قاضيين في النصب والجهر ، فان النون تذهب الإضافة كما تذهب التثنية ، ومثل قاضيين في النصب والجهر ، الياء الأولى إن لم تكن ساكنة سكنت ثم ادغمت في ياء المتكلم ، تقول في الأفراس جاءني قاضي ورأيت قاضي ومررت بقاضي ، وفي التثنية رأيت قاضي ، ومررت بقاضي ، وفي الجمع رأيت قاضي ، ومررت بقاضي ، وإن كان آخر الاسم واواً ، وذلك لا يكون إلا في رفع جمع المذكر السالم ، كقولك جاءني مسلمي وأصله مسلموي اجتمعت الواو والياء بعد حذف النون للإضافة ، وقلبت الواو ياء ، وادغمت في ياء المتكلم على المقياس . وقوله :

”مُصْرَخِي“ مِثْلُ ”قَاضِي“ سَوِي

وَهَمْزَةٌ بِكْسِرَةٍ كَمَا رَوَى

يقول : إن (مُصْرَخِي) جمع (مُصْرَخ) جمع تصحيح ، وأصله مصرخيني ، مثل قاضيين ، في الجمع حدثت النون للإضافة ، فأجتمعت ياء الاعراب ، وياء المتكلم فوجب / الإدغام كما وجب في قاضي [٤٥] في الجمع سواء ، وقرأ حمزة (بِمُصْرَخِي) (١) بكسر الياء (٢)

(١) (وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرَخِي) سورة ابراهيم الآية : ٢٢ .

(٢) اختلف في (بِمُصْرَخِي) ، فقرأ حمزة بتحريك الياء الثانية بالكسر ووافقه الأعمش في لغة بني يربوع ، واجازها قطرب ، وقال القراء : « حدثني القاسم بن معن عن الأعمش عن يحيى انه خفض الياء ولعله من وهم القراء ، ، والباقون بالفتح . كتاب السبعة في القراءات ص ٣٦٢ ، التيسير ص ١٣٤ ، الحجة لابن خالوية ص ١٧٨ ، معاني القرآن للقراء ٢ / ٧٥ ، البيان في غريب اعراب القرآن ٥٧/٢ ، انحاء فضلاء البشر ص ٢٧٢ .

وهي لغة ليست بالقوية في جميع هذا الباب . وقوله :

باب "حواري" كظبي ظنوي

وجا "حواري" بفتح مروني

يقول : إن [باب] (١) حواري المضاف الى ياء المتكلم قياسه ان يكون كظبي ودلوي ، لأن قبل حرف العلة ساكناً ، فقياسه أن يجري مجرى الصحيح في الأعراب والاضافة ، فيقال : هذا حوارني ومررت بحواري ورأيت حوارياً ، كما يقال : هذا ظبي ورأيت ظبياً ومررت بظبي ، فاذا أضفته الى ياء المتكلم فقياسه ان يقال هذا حوارني كما يقول هذا ظبي وكروسي ، وقد جاء فيه حوارني كأنهم استثقلوا كسرتين وثلاث ياءات فحذفوا ياء المتكلم وابدلوا من الكسرة فتحة ، وفي الحديث الصحيح : (لكل نبي حوارني وحواري الزبر) (٢) فالقياس كسر الياء كما تقدم ، وروني بفتحها ، وهو اختيار ابن وضاح (٣) ، ولا يجهل قال : وجاء حوارني بفتح مروني . ثم قال :

(١) (باب م) : زيادة عن ل .

(٢) الحديث ذكره الإمام أحمد بن حنبل في مسنده ٢ / ٨٩ ،

١٠٢ ، ١٠٣ ، ٣ / ٣٠٧ ، ٣٢٤ ، ٣٢٨ .

(٣) هو محمد بن وهاب بن بزيع مولى عبد الرحمن بن معاوية بن

هشام ، محدث عن أهل قرطبة ، رحل الى الشرق وأخذ عن كثير من

العلماء ، وعاد الى الأندلس صنف عدة كتب في الفقه والحديث :

(ت ٢٨٦ هـ) . ترجمته في بغية الملتزم ص ١٣٢ ، لسان الميزان

٥ / ٤١٦ ، فهرست ابن خير ص ١٥٠ ، ٢٥٥ ، ٢٧٤ ، الاعلام

٧ / ٣٥٨ .

[احكام الاسماء الستة في الإضافة]

وَقُلْ إِيَّايَ ثُمَّ أَخِي ثُمَّ أَخِي
ثُمَّ هُنِيَّ وَفِي "خَيْرٌ" مِنْ "فِي"
وَأَنْ قَطَعْتَ قَابٌ ثُمَّ حَمٌ
ثُمَّ أَخٌ ثُمَّ هَنْ ثُمَّ فَمٌ
حَمٌ كَخَبٍ ثُمَّ دَلْوٍ وَعَصَا
وَقُلْ هَنْ مِثْلُ يَدٍ مُسْتَخْلِصًا

أخذ يذكر احكام الاسماء الستة (١) ، اذا أضيفت الى باء المتكلم
او قطعت عن الإضافة ، وقال : " في " خيرٌ " من في " ، لأن فيه
لغتين : أحدهما في وجهها انه في الافراد فم ، كما يقال : أبٌ
وأخٌ ، وكما قيل أبي وأخي فكذلك يقال : في ، والفصيح في " في
الأحوال الثلاث ، لأن [٤٥ ظ] الوجه الذي أوجب أن يقال فيه /
فم في الأفراد زال عند الإضافة ، وذلك أنهم لما افردوا أبدلوا الواو
ميمًا كراهة أن يتحرك ، وما قبلها مفتوح فتقلب الفاء فيحذف لألقاء
الساكنين ، فيبقى الاسم على حرف واحد وليس في لغتهم اسمٌ
متمكن على حرف واحد ، فأبدلوا الواو ميمًا ليقبل الحركة ويبقى ،
فلما أضيف زال الموجب لقلب الواو ميمًا للذهاب التنوين فرجعت (٢)
الواو ، ولا يكون ما قبلها في بابها إلا مضمومًا ، فصار فري فقلبت
الواو ميمًا او ادغمت وكسر ما قبل الباء فصار (في ") في الأحوال

(١) في ل : (الخمسة) .

(٢) في ل : (فوجبت) وهو تحريف .

الثلاث فتيبن أن الظاهر من اللغتين ضعيفة ، وأن الخليفة منها هي القوية
 الفصيحة ، ولم يذكر (ذو) لأنها لا تضاف الى مضمير ، ولا تقطع ،
 وقوله : « حَمَّ كخبم ثم دَلُّو وعَصَا » ، يقول : إن في (حم)
 لغات غير ما ذكر ، فاللغة الأولى حموك في الإضافة وحم في الأفراد .
 واللغة الثانية أن يجري كخبم ، يقال : حموك في الإضافة ، وحمو في
 الأفراد . واللغة الثالثة أن يجري بحرى دلو ، فيقال حموك وحمو ،
 واللغة الرابعة أن يجري بحرى عصا ، فيقال : حماك وحماء . وقوله :
 « وَقُلْ هَـنَّ مِثْلُ بَدْرِ مُسْتَخْلِفًا » .

يقول : وفي هن (١) لغة ثانية : وهي أن يجري بحرى بدر ، فهي
 وإن وافقت اللغة الأولى في الأفراد ، [لكن] (٢) خالفتهما في
 الإضافة ، لأنك تقول : في اللغة الأولى في الإضافة هنوك ، وتقول :
 في هذه هنك كما تقول : يدك . ثم قال :

[التوابع]

[النعت]

النَّعْتُ تَابِعٌ أَيْ لِمَعْنَى

بَدَلٌ فِي مَتَّبِعِهِ وَأَعْنَى

لما فرغ من المعربات الأصول ، أخذ يذكر التوابع ، وهي ما
 ثبت لها الأعراب فرعاً عن غيرها ، وهي النعت ، والعطف ، والتأكيد ،

(١) (يقول وفي هن) : ساقطة في ل .

(٢) (لكن) : زيادة من (ل) .

والبدال ، وعطف البيان . / فقال في حد النعت : تلج يدل على [٤٦] معنى في متبوعه ، تقول : مررت برجل عالم ، (فعالمٌ) تابع يدل على معنى وهو العلم في متبوعه ، وهو رجل ، وهكذا جميع الباب . وقوله :

لِعَرَضِ التَّخْصِيصِ وَالتَّوْضِيحِ

وَقَدْ يَجِي لِذِمِّ أَوْ مَدِيحِ

(تبين لفائدة النعت ؛ لأنه التخصيص في النكرات والتوضيح في المعارف ، وقوله : « وَقَدْ يَجِي لِذِمِّ أَوْ مَدِيحِ » (١) ، يقول : وقد يأتي النعت لمجرد الثناء ولمجرد الذم ، كالأوصاف الجارية على اسم الله ، فإنما هي لمجرد الثناء والمدح ، وأما الذم ، فكقولك : فعل فلان الفاسق الخبيث ، بعد وضوحه . وقوله :

وَالْخَبَرِيَّةُ تَكْلِيهِ الْمُتَنَكَّرُ

وَصِفَاءُ كَمَا جَاءَتْ كَذَلِكَ خَبَرًا

يقول : والجمل الخبرية توصف بها النكرات ، كما جاءت أخباراً ، وقال : (الخبرية) لتخرج الأنشائية ، فإنها لا يوصف بها كما لاتأتي أخباراً لما بينهما من المنافاة ؛ لأن الخبرية تحتل الصدق والكذب ، والأنشائية لا تحتل ذلك ، تقول : مررت برجل قام أبوه ، ومررت برجل أبوه قائم ، وإنما لم توصف بها إلا النكرات ؛ لأن الوصف بها إنما كان في المعنى بالخبر كأنك قلت : (قائمٌ أبوه) فيها . والخبرية لا تكون إلا نكرة ، فلا يستقيم أن يوصف بها إلا النكرة . ثم قال :

(١) ما بين القوسين ساقط من ل .

وَوَصَلُوا بِهَا بِهِ تَعْلُقُهُ

كَرَجُلٍ مُسْتَحْسَنٍ تَعْلُقُهُ

يقول : كما يوصف بالمعنى المختص بالوصوف يوصف بالمعنى الذي هو في الحقيقة لتعلقه . ثم مثل بقوله : « كَرَجُلٍ مُسْتَحْسَنٍ تَعْلُقُهُ » فقوله : مستحسن جرى وصلاً على رجل ، وهو في المعنى لأمر يتعلق به ، وهو تعلقه . وقوله :

فَأُولَئِكَ يَتَّبِعُهُ فِي عَشْرَةٍ

إِعْرَابُهُ تَحْرِيفُهُ وَالنَّكِرَةُ [٤٦: ظ]

إِقْرَادُهُ تَثْنِيَّةٌ وَجَمْعٌ

مُدَّسَرٌ مُؤَنَّثٌ وَاسْتَرْهَوَا

وَالثَّانِي يَتَّبِعُ فِي الْخَمْسِ الْأُولَى

لَأَنَّهُ كَالْفَعْلِ جَارٍ فِي الْعَمَلِ

مِثْلُ رِجَالٍ قَاعِدٌ عُلَمَاءُهُمْ

لَا قَاعِدُونَ وَعَظِيمٌ شَأْنُهُمْ

وَالْمُضْمَرُ الْوُجْهَانِ فِيهِ خَصَصًا

وَلَا تَكُونُ صِلَةً أُنْجَسًا

فَلَا تَصِفُ ذَا الْإِلَامِ بِالْإِشَارَةِ

وَعَكْسُهُ يَلْزَمُ فِي الْحَبَارَةِ

إلى آخرها يقول : ظلمت الذي هو في المعنى مختص بالمتعوت يتبعه في عشرة ، في إعرابه ثلاثة « الرفع ، والنصب ، والجر » ، والتعريف ، والتذكير ، والأفراد ، والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث . ولا يعنون أن العشرة تجتمع ، لأنها أنواع متضادة الأفراد ؛ وإنما يعنون أنه لا بد في كل نوع من واحد ، فن الرفع ، والنصب ، والجر لحددها ،

ومن التعريف والتذكير أحدهما ، ومن الأفراد والثنية والجمع أحدهما ،
ومن التذكير والتأنيث أحدهما ، فلا بد من أربعة من هذه العشرة
للقسم الأول ، وإنما كان كذلك ؛ لأنه هو المنعوت في المعنى فوجب
مطابقته فيما ذكر ، وقوله :

والثاني يتبع في الخمس الأول

لأنه كالفعل جارٍ في العمل

يقول : في القسم الثاني من النعت يتبع المنعوت في الخمس الأول :
الرفع ، والنصب ، والخفض ، والتعريف ، والتذكير ؛ لأنه في المعنى
له بأختبارها ، ولا يتبعه في الخمس الآخر ، لأنه بأختبارها معها كالفعل
مع فاعله ، وقد علم أن الفعل لا يضم فيه قبل ذكر الفاعل ، فلا
يكون إلا مفرداً فكذلك هذه ، وكذلك التذكير والتأنيث إنما يذكر
ويؤنث للرافع للفعل إذا كان الفاعل مذكراً مجرد عن العلامة ، وإن
كان مؤنثاً أنت بخلاف القسم الأول ، فإنه للمنعوت بالأختبارات كلها ،
ألا ترى أنك إذا قلت : مررت برجلين عالمين ، ففي (عالمين)
/ ضمير الرجلين [٤٧ و] فوجب أن يثنى ، وكذلك الجمع ، وكذلك
التذكير والتأنيث ، فلذلك وجب أن يقول : مررت برجال قاعد
غلمانهم ، ولا تقل قاعدين ، وفي ذلك إشارة إلى قعود غلمانهم ؛
لأنه لا ضمير فيه فجوزوا الجمع ليتطابق مع من هو له لما لم يكن
مانع ، وقوله : « والمضمر الوجهان فيه خصصاً » (يقول : والمضمر
لا يكون موصوفاً ولا صفة ، وقوله : « ولا تكون صفة اخصصاً » ،
يقول : ولا تكون الصفة أخص من الموصوف بل يكون الموصوف
مساوياً أو أخص ، ولذلك قال : « فلا تصيف ذاللام بالأشارة » ،
لأن اسم الأشارة أخص من المعرف باللام ، فلذلك لم تجر عليه صفة ،

لا تقول : مررت بالرجل هذا وأنت تعني الصفة ، كما تقول : مررت
 بزيد هذا ، وإنما لم تكن الصفة أخص ؛ لأن الموصوف هو المقصود
 بالنسبة ففكرهوا أن يكون لغير المقصود مزية في الدلالة : وقوله :
 « وعكسه يلزم في العبارة » (١) ، يقول : ولا يوصف اسم الإشارة
 إلا بما فيه الألف واللام ، ولا تقول : مررت بهذا هلام الرجل ،
 وإنما كان كذلك من جهة أن اسم الإشارة مبهم للذات ، ففكرهوا أن
 يصفوه بالعوارض قبل تحقق الماهية ، والذي يدل على الماهية أسماء (٢)
 الأجناس ، وهي مفردة ، وتعريفها بالألف واللام فن ثم وجب وصلها
 بما فيه الألف واللام . ثم قال :

[عطف النسق]

الْعَظْفُ تَابِعٌ مَعَ الْمُتَبَوِّعِ
 يُنْسَبُ فِيهِمَا إِلَى الْجَمْعِ
 وَاعْظِيفُ عَلَى الْمَرْفُوعِ وَهُوَ مُتَّصِلٌ
 بِشَرْطِ تَوَكُّدٍ لَهُ بِمُنْفَصِلٍ
 وَاعْظِيفُ عَلَى الْمُضْمَرِّ بِأَيِّ جَرٍّ
 بِشَرْطِ أَنْ تُعِيدَ مَا قَدْ جَرَّ
 أخذ يذكر الثاني من التوابع ، وهو العطف ، فقال في حده :
 تابع ينسب إليه / مع متبوعه ، وليس في التوابع ما يشاركه في [٧ ظ]
 ذلك وقوله : « واعْظِيفُ عَلَى الْمُضْمَرِّ بِأَيِّ جَرٍّ » ، يقول : شرط

(١) ما بين القوسين : ساقط من ل .

(٢) (أسماء) : ساقطة من ل .

العطف على المضمير المجرور أن تعتمد الجار حرفاً كان أو مضافاً ،
 كقوله ١ (وَمِنْكَ وَمِنْ قُرْحٍ) (١) ، وقوله : (بَيْنِي
 وَبَيْنَكُمْ) (٢) ، لأن المضمير المجرور شديد الإتصال ، فكان
 كالجزء فأعادوا العامل ليكون في الصورة كالمستقل فقرأ من أن يحذفوا
 على ما هو كالجزء ، وقد قرأ حمزة (تَسْلَهُ لَوْ كُنَّ بِهِ وَالْأَرْحَامُ) (٣)
 بلخفص (٤) ، والأول أفصح ، وقوله ١ (بَأْتِي جَرَّ) أي مجروراً ،
 وهو نصب على الحال من الضمير في (بَأْتِي) ، وقوله : (مَا قَدْ
 جَرَّ) ، جر الثاني فعل ماضٍ أي العامل الذي قد جر الأول :
 وقوله :

وَالْعَظْفُ فِي حُكْمِكَ كَالْمَتَّبِعِ
 فَإِنْ أُنْجِصَ فَلْيَجْعَلْهُ كَالْمَقْطُوعِ

(١) أول الآية ١ (وَإِذَا أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ ... الخ)
 سورة الأحزاب : ٧ .

(٢) (لِقَاضِي الْأَمْرِ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ) سورة الأنعام الآية : ٥٨ .

(٣) سورة النساء الآية : ١ .

(٤) اختلف في (الأرحام) فقرأ حمزة بخفص الميم عطفاً على
 المضمير المجرور في به على مذهب الكوفيين ، أو أحمداً التجار وحذف
 للعلم به وجر على القسم تعظيماً للأرحام حثاً على صلتها ، وجوابه الله ،
 والباقون بالنصب عطفاً على لفظ الجلالة وتقديره (واتقوا الله ،
 والأرحام ، أن تقطعوهما) ، وقد رجع المصنف رأي البصريين في هذه
 المسألة ، والأول أفصح . كملب السبعة في القراءات ص ٢٢٦ ، الحجة
 لابن خالويه ص ٩٤ ، التيسير في القراءات السبع ص ٩٣ ، البيان في
 غريب القرآن ١ / ٢٤٠ ، انخاف فضلاء البشر ص ١٨٥ .

مَا أَنْتَ قَائِمًا وَلَا مُنْطَلِقٌ

عَمْرُو يَرْتَفِعُ وَاجِبٌ قَدْ حَقَّقُوا

يقول : إن المعطوف يشترط في صحته ما يشترط في صحة المعطوف عليه ، فإذا قلت : زيد قائم وعالم ، فلا بد من ضمير في (عالم) ، كما لا بد منه في (قائم) ، ولذا قلت : جاءني الذي قام أبوه ، وسافر غلامه ، فلا بد من ضمير في الجملة الثانية ، كما لا بد منه في الجملة الأولى .

وقوله : «فانْ أَبَى فَأَجْعَلُهُ كَالْمَقْطُوعِ» ، يقول : فان لم يستقم العطف لقوات المصحح فأجعله مستقلاً لا معطوفاً على ما تقدر عطفه عليه . ثم يمثل بما يلحق للمعطوف ، وهو قوله : «مَا أَنْتَ قَائِمًا وَلَا مُنْطَلِقٌ» ، يقول : لو جعلت «منطلق» معطوفاً على قائم خففتها أو نصبتها ، أو رفعتها (١) لم يستقم لما يلزم من ضمير في منطلق يعود على المخبر عنه ، ولا ضمير فيجعل قوله : «ولا منطلق» عمرو» جملة من مبتدأ وخبر / معطوفة على الجملة الأولى ، كأنه قيل [٤٨ و] ما أنت قائماً ولا عمرو منطلق ، ولو قلت : ليس زيد قائماً ولا منطلقاً عمرو جاز في «مطلقاً» ، النصب لا على أن يكون معطوفاً على «قائماً» ، فان المانع واحد : وإثماً يكون جملة ليس ، قدم خبرها على اسمها ، كأنه قيل ليس زيد قائماً ولا عمرو منطلقاً ، فقدم الخبر ، فان قلت : فأجعل الأولى كذلك ، قلت : لو كان خبر ما يتقدم عليها كانت كذلك ، وإذا تعدل تقديم خبرها الأصلي ، فلئن يتعذر تقديم الفرعي أجدر ، فان ورد عليك في هذا الباب قولهم : الذي يطير فيغضب زيد الذباب ، من حيث كان يطير صلة الذي ، ولا بد من ضمير يعود

(١) في ل : (خففتها ، أو نصبتها ، أو رفعتها) :

عليه ، وقد عطف (فيغضب) عليه ، ولا ضمير يعود ، فالجواب أن هذه فاء السببية لا فاء العطف ، ألا ترى أنك لو قلت . الذي يطير ويفضب زيد أو لم يغضب زيد لم يستقم : قوله : (١)

العطفُ حينئذٍ عاملين مُرتَقِضُ
إلا إذا قُدِّمَ فيه المُتَخَلِّصُ

فِي بَيْنِنَا أَحِبَّائُنَا وَالْأَدَارِ
عَمْرُو وَخُلْفُ سَيَّبِيهِ جَارِ

وَقَدْ أَجَازَ فِي الْجَمِيعِ الْفَرَا
وَلَيْسَ مَا أَجَازَهُ مُسْتَقَرِّي

اختلف الناس في صحة العطف على عاملين ، وهو أن يتقدم معمولان لعاملين مختلفين يعطف عليهما معاً بعاطف واحد ، وصورته : زيد في الدار وعمرُو الحجرة ، أو في الدار زيد والحجرة عمرو ، ولا بد أن يكون أحدهما مجروراً وإلا كان المعمولان لعامل واحد ، كقولك : إن زيدا قائم وعمرأ منطلق ، وكان زيد قائماً وعمرو منطلقاً ، ولا خلاف في مثل ذلك .

وقد منع سيبويه العطف على عاملين مطلقاً ، وأجازه الفراء مطلقاً ، وفصل جماعة من المتقدمين / والمتأخرين ، فأجازوه إن [٤٨ ظ] قدم المجرور ، وعطف على ترتيبه ، ومنعوه إن جاء على خلاف ذلك وهو المختار : قال الله تعالى : (وَاخْتَلَفَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ) إلى قوله (آيات) (٢) فعطف (واختلاف) على قوله : (وفي

(١) انظر هذه المسألة في شرح الألفية لابن عقيل ٢ / ٢٢٨ ،

شرح الأشموني ٣ / ٩٦ .

(٢) سورة الجاثية الآية : ٤ ، ٥ .

تَخْلُقِكُمْ) و (آيَاتٍ) على (آيَاتٍ) ، وتأويل سيبويه (١) بأن آيات الثاني والثالث تؤكد بعيد ، فإنا نقطع بأن المراد من (آياتٍ) الأول غير المراد من (آياتٍ) الثاني ، وكذلك الثالث إذ المعنى أن في كل واحد مما ذكر (آياتٍ) ، فكيف يستقيم أن يؤول بالتأكيد ، وقال تعالى : (لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ) (٢) ثم قال : (وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا) (٣) ، وهو ظاهر في عطف (الَّذِينَ كَسَبُوا) على (الَّذِينَ أَحْسَنُوا) ، وعطف (جزاء سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا) على قوله : (الْحُسْنَىٰ) ، وقوله : « في بيتنا أحبابنا والدار عمرو » ، تمثيل لما تقدم فيه المنخفض ، ثم قال : « وخلف سيبويه جارٍ » ، يقول : إن سيبويه خالف في الجميع حتى تأول التأويل البعيد محافظة على ما ارتكبه : وقوله : « وقد أجاز في الجميع الفراء » ، أي : والفراء يجيز العطف في الباب جميعه ، وهو بعيد ، إذ لم يثبت مثله مع كثرة وقوع مثله ، وهو معنى قوله : « وليس ما أجازهُ مستقرى » ، إذ لم يحصل منهم بالإستقراء مع كثرة المستقرئين ، فدل على امتناعه . ثم قال :

(١) انظر الكتاب ١ / ٣٢ ، ٣٣ ، وفي الحاشية ناقش الشنمري

الآيات الثلاث ووضح رأي سيبويه فيها .

(٢) سورة يونس الآية : ٢٦ .

(٣) سورة يونس الآية : ٢٧ .

[التأكيد]

تَأْكِيدُهُمْ مَتَّبِعُوهُ قَدْ قَرَّرَ

في نسبة أو في شمول (١) حَصَرَ
أخذ يذكر التأكيد ، وحده بأنه تابع بقرر أمر المتبوع في النسبة أو
الشمول ، فالأول كقوله : جاء زيد نفسه ، والثاني كقولك [جاء] (٢)
القوم كلهم . وقوله :

إِنْ كُرِّرَ اللَّفْظُ فَقُلْ لَفْظِي

وغيره تَكْسِيرُ قَعْنَوِي
يقول : ان التأكيد على ضريين : لفظي ، ومعنوي ، فاللفظي أن
تكرر اللفظ/يعينه نحو : جاءني زيد زيد ، وهو جارٍ في الاسم [٤٩ و]
والفعل والحرف والجملة . والمعنوي بالفاظ معصورة ، وهي التي
عددتها بقوله :

الْفَاطَةُ لَمْ يَسْ وَعَبْنٌ وَكِلَا

وَكَلَّةُ أَجْمَعُ وَلَلَّذِي تَلَا

فَالْأَوَّلَانِ بِاخْتِلَافِ الصِّيغِ

وَيَضْمِيرِ مَعَهُ مُسَوِّغٌ

وَقُلْ كِلَا تَخْتَصُّ بِالْمُثْنَى

وَكُلُّهُ لِقَبْرِهِ فِي الْمَعْنَى

(١) (شمول) في ل ، وفي الاصل : (حصول) ولا يستقيم

معها الكلام .

(٢) جاء ا زيادة عن (ل) .

ثُمَّ الضميرُ فيها يُجَلِّي
وَأَجْمَعُ وَبَابُهُ كَكُلُّ
لَكِنَّهُ مُخْتَلِفٌ بِالصَّيْغِ
إِذَا الضميرُ مَعَهُ تَمَّ يَسْغُرُ

[يعني] (١) ولدي تلامها أكتع ، وأبتع ، وأبصع . ثم أخذ
بذكر كيف يستعمل فقال : « فالأول لأن باختلاف الصيغ ، يعني
بالأولين : (نفسٌ وعينٌ) ، يعني : تختلف صيغها ، أو يأتي الضمير
لن هما له معها ، تقول : نفسه ، أنفسها ، أنفسهم ، أنفسها ، أنفسها ،
أنفسهن ، وقوله : « وقُلْ كَيْلًا تُفْهِصُ بِالْمَثْنَى ، يقول : ولا
يجري (كَيْلًا) إِلَّا عَلَى الثَّانِي خَاصَّةً ، كما أن (كَلَّةٌ) لا يجري إِلَّا
على غيرِ المثنى ، وقوله : « ثُمَّ الضميرُ فيها يُجَلِّي » ، (يعني) أنها
يضافان إِلَى ضميرِ لِنِ هُمَا لَهُ ، كقولك : كَيْلًا مُمَا ، كَيْلًا مُمَا ،
وَكَلَّةٌ ، وَكَلَّتْهَا ، وَكَلَّتْهُمْ ، وَكَلَّتْهُنَّ » (٢) ، وقوله « وَأَجْمَعُ
وَبَابُهُ كَكُلُّ » ، أي : لا يجري إِلَّا على غيرِ المثنى ، ويختلف باختلاف
الصيغ لا بضمير ؛ لأنه لا يضاف ، فنقول : أجمع ، أجمعون ، جميعاً ،
جمع ، وكذلك أكتع ، وأبتع (٣) ، وأبصع . وقوله :

كُلُّ لِدِي الْأَجْزَاءِ الَّتِي قَدْ تَفْتَرِقُ
بِالْحِجْسِ أَوْ بِالْحُكْمِ حَتَّى يَنْتَسِقُ
فَقَسَامَ زَيْدٍ كَلَّةً مُمْتَنِعَةً
خِلَافَ بَيْعِ الْعَبْدِ كُلُّ أَجْمَعُ

(١) (يعني) زيادة عن ل .

(٢) عما بين القوسين ساقطة من ل .

(٣) في الأصل (ولغ) ، وليس لها معنى ، وقد صححت عن ل .

/ يقول : لا يؤكد بكل وبابه إلا ذو أجزاء يصح افتراقها [٤٩ ظ]
 حساً وحكماً كقولك : جاء القوم كلهم ، واشتريت العبد كله ، وقوله
 « حتى يتسقى » ، أي : حتى يستقيم معناها ؛ لأنها وضعت للمعنى الشمول ،
 فإن لم يكن المؤكد كذلك استغني عنها ، ألا ترى أنك إذا قلت :
 قام زيد كله لم يكن لقولك (١) : (كله) معنى ؛ لأنه معلوم ضرورة ،
 ثم مثل بالمثالين ليوضحهما . وقوله :

وَالنَّفْسُ وَالْعَيْنُ بِرَفْعِ الْمُتَّصِلِ

يُشْرَطُ مِنْ قَبْلِ ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ

مِثَالُهُ ضَرَبْتَ أَنْتَ نَفْسَكَ

لَا بَدَّ مِنْ أَنْتَ فَمَعْدُهُ تَمَسُّكَ

وَمَا سِوَى ذَلِكَ أَكْدُوهُ

يُغَيِّرُ شَرْطُ فِيهِ الزَّمَوُ

يقول : إذا أكد بالنفس والعين ضمير متصل مرفوع ، فلا بد أن
 يفصل بينهما بضمير منفصل مطابق للمؤكد ، كقولك : زيد جاء هو
 نفسه ، وجاءهما أنفسهما ، وجاءوا هم أنفسهم ، وكذلك المضمر المتكلم
 والمخاطب ، فأما المنصوب المتصل والمجرور المتصل والمرفوع غير
 المتصل ، فيؤكدان بغير شريطة ، كقولك : ضربتك نفسك ، ومررت
 بك نفسك ، وأنت نفسك فعلت ، وغير النفس والعين يؤكد به من
 غير شريطة ، كقولك جاءوا كلهم ، وخرجوا أجمعون ، وإنما خص
 النفس والعين فيما ذكر بذلك لأنها يستعملان مستقلين كقولك : عرفت
 ما في نفسك وشبهه ، والمرفوع المتصل كالجزء لشدة اتصاله فكرهوا

(١) (لم يكن لقولك كله) : ساقطة من ل . ولا يستقيم بدونها

المعنى .

أن يؤكدوا ما هو كالجزء بالمستقل فأتوا بالمضمر المتصل (١) ليجري
المستقل على المستقل . وقوله :

وَلَا يُؤَكِّدُونَ إِلَّا الْمَعْرِفَةَ

بِتَهِيمَةٍ جَمْعَاءُ أَجْرِيَتْ صِفَةٌ

/ قَدْ صَرَّتِ الْبِكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا

أَجَازَةٌ الْكُوفِيُّ كَمَا قَدْ مُمِيعًا [٥٠ و]

يقول : ولا تؤكد إلا المعارف ، وأورد ما جاء في الحديث في

قوله : (بِتَهِيمَةٍ جَمْعَاءُ) (٢) ، وأجاب بأنهم أجروها صفة لئلا يكيداً

بمعنى سالمة ، وقيل (كاملة) ثم أورد مذهب الكوفيين واستدلوا لهم

بقوله :

١٠ - قَدْ صَرَّتِ الْبِكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا (٣)

وخصوه بما كان محدوداً ، كيوم وليلة . ثم قال :

(١) في ل : (المتصل) .

(٢) هذا جزء من حديث للرسول عليه الصلاة والسلام ، أوردته

الامام أحمد بن حنبل ، وهو (كما تنتج البهيمه بهيمه جمعاء هل تحسون

فيها من جدعاء) المسند ٢ / ٢٣٣ : ٢٧٥ ، ٢٩٣ ، صحيح مسلم

١٥ / ٢١٧ وقد تقدم الاستشهاد بهذا الحديث .

(٣) البيت لم يعرف قائله ، وقد أوردته ابن الأنباري دليلاً للكوفيين

على تأكيد النكرة ، وهو (يوم) ، وقبل هذا الشطر (إنّا إذا خطافنا

تفققنا) . الإنصاف ٢ / ٤٥٤ ، ابن عقيل ٢ / ٢١١ ، الأشموني

٣ / ٧٨ ، الخزانة ٢ / ٣٥٧ ، العيني ٤ / ٩٥ .

[البَدَل]

والتابعُ المقصودُ دونَ الأولِ
 ذلكَ الذي قد نُقبوا بِالبَدَلِ
 كُلُّ وَبَعْضُ واشْتِمَالٌ وَغَلَطٌ
 فَتَحُدُّ بَيَانَهَا عَلَى هَذَا النَّمَطِ
 وَالْكَُلُّ مَدْلُولٌ كَمَثَلِ الْأَوَّلِ
 وَالبَعْضُ بَعْضُ الْأَوَّلِ الْمُسْتَعْمَلِ
 وَالْاِشْتِمَالُ اعْرِفُهُ بِالْمُلَابَسَةِ
 وَغَلَطٌ سَبَقُ اللِّسَانِ آتَتْهُ
 وَقَدْ يَكُونَانِ مَعًا فِي الْمَعْرِفَةِ
 وَالنَّكِيرَةُ وَقَدْ تَحْجِي مُخْتَلِفَةً
 وَقَدْ يَكُونَانِ مَعًا فِي الْمَظْهَرِ
 وَمُضْمَرٌ فِي اخْتِلَافِ حَسِيرِ
 وَالنَّكِيرَةُ لَا زِمَاتٌ يَنْصِفُهُ
 إِذَا أَتَتْكَ بَدَلًا مِنْ مَعْرِفَةٍ
 لَا يُبْدِلُونَ ظَاهِرًا مِنْ مُضْمَرٍ
 لِلْكَُلِّ إِلَّا خَالِيًا خَاسِيًا حَسِيرِ

أخذ بذكر البدل ، وحده يلقه تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه
 ولا يشاركه في ذلك شيء من الترابيع ، وقوله : « كُلُّ وَبَعْضُ »
 واشتالٌ وغلطٌ يقول : هو منقسم الى أربعة أقسام ، وذكرها على

ترتيبها ، ثم بينها (١) على وجهين ، وقوله : وقد يكونان معاً في المعرفة يقول : إنَّ البَدَلَ والمَبْدَلَ منه يكونان في التعريف والتعظيم على أربعة أقسام ، الأول : (أَعْدَدْنَا الصِّرَاطَ لِلْمُسْتَقِيمِ صِرَاطَ الَّذِينَ) (٢) ، والثاني : (وَرَفَعْنَا مَعْلُومًا / قَوَائِمًا) (٣) ، والثالث : (كَتَبْنَا بِالْإِنشَاءِ الْفَاتِحَةَ) (٤) ، والرابع : إلى صراط مستقيم صراط الله ، وهذه الأمثلة في (٥) بدل الكل من الكل قد تجري في بدل البعض من الكل ، وفي بدل الأشكال وبدل الغلط .

قوله : « وقد يكونان معاً في مظهر » ، يقول : وقد يجيء البَدَل والمَبْدَل منه مظهرين ، ومضميرين ، ومختلفين ، فيكون أيضاً أربعة أقسام : كل واحد يجري في الأربعة ، فيكون ستة عشر قسماً . وقوله : « والنكرات لازمات للصقة » ، يقول : إذا أبدلت النكرة من المعرفة لزممت الصفة حتى تفيد زيادة على المتبوع الذي ليس مقصوداً (كَتَبْنَا بِالْإِنشَاءِ الْفَاتِحَةَ كِتَابًا) ، وقوله : « لا يبدلون ظاهراً من مضمير » ، يقول : لا يبدل ظاهراً من مضمير بدل الكل إلا أن يكون غالباً كقولهم : صرفت وجوهها (١) (على ترتيبها) ساقطة من ل ، وزائدة في الأصل ، وحذفها

اعتداده على : (ل) .

(٢) سورة الفاتحة الآية : ٦ ، ٧ .

(٣) سورة الصافات الآية : ٤١ ، ٤٢ ، وقبلها (أولئك لهم

رفق ... الخ) .

(٤) سورة العلق الآية : ١٥ ، ١٦ .

(٥) (في) ، ساقطة من ل .

أولها ؛ لأنه إذا لم يكن غائباً كان في نهاية الوضوح (فيصيرُ لغبرِ المقصود على المقصود مزبة ، كقولك : أعجبتني زيدٌ ، وضربتُك زيداً ، فلا يحسنُ ذلك ، وإذا كان غائباً لم يكن في الوضوح كالمتكلم والمخاطب للأحتمال فحسنُ لذلك ، وقوله : بدل الكل ، احتراز من بدل البعض والاشتمال لاختلاف البدل والمبدل منه في المعنى ، فلا يكونُ لغبرِ (١) المقصود مزبة ، كقولك : ضربتك وجهك ، مدحتك علمك .

[عطف البيان]

عطفُ البَيَانِ تابعٌ غيرُ صفةٍ
بوضيحٍ متبوعاً ولو جاء معرّفةً
أقسم بالله أبو حفصٍ عمرٌ
والتأريك البكري بشرٍ معتبرٌ

أخذ يذكرُ التابع الخامس ، وهو عطف البيان ، وحده بأنه تابعٌ غيرُ صفةٍ / بوضيحٍ متبوعه وليس في التوابع ما بوضح متبوعه [٥١ و] غيرُ الصفة ، فلذلك احترز منها ، فإن قلت : جاءني زيد أبو عمرو ، فقد أوضحت (زيداً) بأبي عمرو ، وهو بدل ، قلت : ان قصدت إيضاح الأول بالثاني ، فهو عطف بهانٍ لا بدل ، والأول هو المقصود ، وان قصدت أن الثاني هو المقصود بالنسبة ، والأول كالتوطئة له ،

(١) ما بين القوسين : ساقط من ل .

كان بدلاً لا موضحاً للأول ، ومثل بقواه (١) :

١١ - أَفَسَمَ بِإِلَهِ أَبِي حَفْصٍ عُمَرُ

في كونه عطف بيان ، وقوله (٢) :

١٢ - (أَنَا ابْنُ) (٣) التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشَرِّ

معتبر في عطف البيان ؛ لأنه لو كان بدلاً لكان التقدير التارك بشر ، وهو غير جائز كما تقدم . ثم قال :

[المبنى]

مَا نَأْسِبُ الْمَبْنِيَّ أَصْلًا أَوْ وَقَعٌ

غَيْرَ مُرَكَّبٍ قَبْنِيَّ رَجَعُ

(١) الرجز لعبد الله بن كيسة يخاطب به الخليفة (عمر) رضي الله عنه ، وتمامه « مَا مَسَّهَا مِنْ نَفَبٍ وَلَا دَبْرٍ » ، والشاهد فيه أن (عمر) عطف بيان من أبي حفص ، والشاهد في شرح ابن عقيل ٢ / ٢١٩ ، شرح شذور الذهب لابن هشام ص ٤٣٥ ، الخزانة ٢ / ٣٥١ ، ٣٨٣ ، العيني ٤ / ١١٥ .

(١) البيت للمرار بن سعيد بن فضالة الفقعسي ، وتمامه : « عَلَيْهِ لِلطَّبِيرِ تَرْقُبُهُ وَقُبُوعًا » ، قاله يفتخر به على أن جده خالد ابن فضالة قتل بشر بن عمرو بن مرثد البكري ، وقد وضحه المصنف بأنه عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلاً ، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ١ / ٩٣ ، شرح شذور الذهب لابن هشام ص ٤٣٦ ، ابن عقيل ٢ / ٢٢٢ ، ابن يعيش ٣ / ٧٢ ، ٧٤ ، شرح التصريح ٢ / ٣٣ ، أوضح المسالك ٣ / ٣٦ ، المقرب ١ / ٢٤٨ ، الخزانة ٢ / ١٩٣ ، ٣٨٣ ، العيني ٤ / ١٣١ .

(٣) (أنا ابن) زيادة للسياق .

لَمْ يَخْتَلِفْ آخِرُهُ لِلْعَامِلِ

خِلَافَ الْإِعْرَابِ بِهِ وَسَائِلِ

لما فرغ من المعرب ، شوع بذكر المبني فقال : في حده وما
أشبه المبني أصلاً ، أو وقع غير مركب ؛ لأن المبني قد يكون مانع
الإعراب مع وجود سببه ، وقد يكون لانتفاء سبب الإعراب . فالأول
كقولك : من أبوك ؟ ، والثاني كقولك : واحد ، اثنان ، ثلاثة ،
والف ، با ، تا ، ثا ، وكذلك كل ما يعدد تعديداً من غير تركيب ،
وقوله : لم يختلف آخره للعامل ، يقول : إن المبني لا يختلف
آخره لاختلاف الفاعل بخلاف المعرب . وقوله :
ضَمٌّ وَفَتْحٌ ثُمَّ كَسْرٌ وَقَفٌّ

لِقَابُهَا فَخُذْ بَيَانِي وَأَقِفْ

رَفْعٌ وَنَصْبٌ ثُمَّ جَرٌّ جَزْمٌ

أَلْقَابُ الْإِعْرَابِ لِفَرْقِ يَسْمُو

يقول : إن القاب ما تبنى عليه الكلمة هذه الأربعة ، وذكر بعده
/ القاب ما يعرب به ، وهي : رفع ، ونصب ، وخفض ، [هـظ]
وجزم . وقوله : « لفرق يسمو » خالفوا بين أسمائها ليحصل
الفرق بذكرها من أول الأمر . ثم قال :

[الضمير]

فَالْمُضْمَرَاتُ لِلَّذِي تَكَلَّمَا

أَوْ خَاطَبُوا أَوْ غَالِبَ تَقْدَمَا

مُسْتَتِرٌ وَبَارِزٌ مُتَّصِلٌ
وَمُسْتَقِلٌ وَأَسْمُهُ مُنْفَصِلٌ
وَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ يَكُونُ فِيهِمَا
وَالْجَرُّ يَخْلُصُ بِاتِّصَالِ هُلِمَا
وَالرَّفْعُ نَوْعَانِ وَلِالنَّصْبِ مِثْلُهُ
وَالْجَرُّ نَوْعٌ وَاحِدٌ تَجَاكُلُهُ

أخذ يذكر الميقات قسماً قسماً ، وبدأ بالمضمرات ، وحدها بأنه
الذي وضع للكلم ، أو مخاطب ، أو غائب تقدم ذكره ، والتقدم
قد يكون صورياً ، وقد يكون معنوياً ، وقوله : « مستترٌ وبارزٌ »
متصلٌ ، ، يقول : يقسم قسمين : متصل ، ومنفصل ، فالمتصل
مستترٌ وبارزٌ ، والمنفصل هو المستقل بنفسه على ما تبين ، وقوله :
« والرفعُ والنصبُ يكونُ فيهما » يقول : المرفوع والمنصوب يكون
منفصلاً ومتصلاً : وأما المجرور فلا يكون إلا متصلاً ، فلذلك كان
المرفوع نوعين ، والمنصوب نوعين ، والجَرُّ نوعاً واحداً ، فكانت
خمس أنواع ثم شرع يبين كل واحد من الأنواع الخمسة ، وهي :
المرفوع المتصل ، والمرفوع المنفصل ، والمنصوب المتصل ، والمنصوب
المنفصل ، والمجرور ، ولا يكون إلا متصلاً ، فبدأ بالمرفوع المتصل ،
وهو قوله :

وَأَوَّلُ ضَرَبَتْ مَعَ ضَرَبْنَا
إِلَى ضَرَبْنَا كَيْلٌ سِتٌ مَعْنَى
ثَانِ أَنَا وَنَحْنُ ثُمَّ أَنفَا
آخِرُهُنَّ هُنَّ سِتًا سِتًا
ضَرَبْتُ ، وَضَرَبْنَا ، وَضَرَبْتَ ، وَضَرَبْنَا ، وَضَرَبْتُمْ ،

وضربين ، وزيدٌ ضرب / ، وهندٌ ضربت ، وضربا ، وضربوا ، [٥٢ و]
 وضربن . فلما كان آخر ذلك ضربن ، قال : إلى ضربن ، وقوله :
 « كلٌ سِتٌ مغنَى ، أي : كل واحد من المتكلم والمخاطب والغائب
 على ستة معانٍ : مفرد ، ومثنى ، ومجموع كل واحد يذكر ويؤث
 وضع للمتكلم في جميع تصرفاته لفظان ضربت للمفرد المذكر ، والمفردة
 المؤنثة ، وضربنا للأثنين المذكرين والمؤنثين ، ولجماعة المذكرين والمؤنثين ،
 فأحد اللفظين مشترك في معنيين ، والثاني مشترك في أربعة ، ووضعوا
 للمخاطب خمسة الفاظ : أربعة نصوص ، وهي : ضربت ، وضربت ،
 وضربتم ؛ وضربتن ، واحد مشترك بين الاثنين المذكرين والمؤنثين وهو
 ضربتهما ، ووضعوا للغائب خمسة على هذا المثال ، وهي : ضرب
 وضربت ، وضربا ، وضربوا ، وضربن ، ثم أخذ يذكر القسم الثاني
 من أقسام المضمرات الخمسة ، وهو : المرفوع المنفصل ، وهو جارٍ
 على نحو ما تقدم من النص ، والمشارك وهو أنا ونحن للمتكلم ، وأنت
 وأنتِ وأنتما وأنتن وأنتن للمخاطب ، وهو وهي وهما وهم وهن
 للغائبات . ثم قال :

وَتَالِثٌ ضَرْبَيْنِي ضَرْبَنَا

آخِرُهَا ضَرْبُهُنَّ مُعْلِنًا

وهذا القسم الثالث ، وهو المنصوب المتصل ، يقول : ضربني
 وضربنا في المتكلم ، وضربك وضربك وضربكما وضربكم وضربكن في
 المخاطب ، وضربه وضربها ، وضربهما ، وضربهم ، وضربهن في
 الغائب . وقوله :

وَرَابِعٌ إِيَّايَ مَعَ إِيَّانَا

تَمَامُ إِيَّاهُنَّ قَدْ أَتَانَا

هذا القسم الرابع ، وهو المنصوب المنفصل ، يقول : إياي ،
إيانا للمتكلم ، / وإياك ، وإياكم ، إياكم ، إياكن [٥٢ ظ]
للمخاطب ، وإياه ، وإياها ، وإياهما ، إياهم ، إياهن للغائب : [ثم
شرع في الخامس وهو قوله : (١)]

وَحَامِسٌ غَلَامَتَا غُلَامِي

إلى غُلَامِيَهِنَ بِأَنْتِظَامٍ

هذا القسم الخامس (٢) وهو المجرور ، ولا يكون إلا متصلاً ، يقول :
غلامنا للمتكلم ، وغلامك وغلامك ، وغلامكما ، وغلامكم ، وغلامكن
للمخاطب ، وغلامه وغلامها وغلامها وغلامهم وغلامهن للغائب :
وهذا آخر الأقسام الخمسة لما تقدم أن المتصل مستر وبارز ، أخذ
يبين معنى المستر فقال :

وَالِاسْتِشَارُ كُلُّ مَا لَمْ يَضَعُوا

لَهُ مَعَ الْحَاجَةِ لَفْظاً يُسْمَعُ

يقول : المستر كل مضمير يحتاج إليه لم يضعوا له لفظاً يخصه ،
واستغنوا بدلالة سياق الكلام عليه كقولك : زيد قام ، وعمرو
منطلق ، فلا بد في (قام) من ضمير يعود على (زيد) ، وكذلك
[في] (٣) (منطلق) وهو ضمير ما لم يضعوا له لفظاً ، فلذلك
لم يستقم أن يقولوا محذوف ، بخلاف قولك : جاءني الذي ضربت
فانه لا بد من ضمير مفعول (لضربت) يعود على (الذي) ، لكنه
محذوف ، لأن له لفظاً يخصه يجوز ذكره ، فإذا لم يذكر فقد أختبر

(١) ما بين المعقوفين : زيادة عن ل :

(٢) (هذا القسم الخامس) : ساقطة من ل :

(٣) (في) : زيادة للسياق :

حلفه ، فكان الحلف فيه محققاً ، بخلاف الضمير في قولك : زيد قام ونحوه ، ثم شرع بين مواضع المستتر (١) . فقال :

وَكُلُّ مَاضٍ غَائِبٍ وَغَائِبَةٍ

فَرَدَّ يِرْفَعُ فَلَسْتُ رَنَ صَاحِبَةٍ

يقول : كل فعل ماضٍ لغائبٍ مفردٍ أو لثلاثيةٍ مفردةٍ بشرط الرفع ، فلا يكون هذا الضمير إلا مستتراً ، كقولك : زيد قام ، وهند قامت . ثم قال :

وَكُلُّ مَرْفُوعٍ لِيَدِي تَكَلَّمَ

مُضَارِعٍ مُسْتَتِرٍ فَأَعْلَمَ

/ وَالْمُفْرَدُ الْمُخَاطَبُ الْمَذْكُورُ

وَالْإِسْتِثْنَاءُ فِي الصِّفَاتِ رَفْعًا

وَأَنْ أُنَى ثَنِيَّةٌ وَجَمْعًا

وَالْإِنْصِلَاحُ لِامْتِنَاعِ الْمُتَّصِلِ

عِنْدَ قَوَاتٍ مَا بِهِ قَدْ يَنْصِلُ

يقول : كل مرفوع متكلم في فعل مضارع لا يكون إلا مستتراً ، كقولك : أخرج ونخرج ، ثم قال : « والمفرد المخاطب المذكور » ، يقول : وكل مضمَر لمفرد مخاطب مذكر أو غائب أو غائبة لا يكون إلا مستتراً ، كقولك : أنت نخرج ، وزيد نخرج ، وهند نخرج ، وقوله : « والاستثناء في الصفات رفعا » يقول : وكذلك كل مضمَر مرفوع بصفة لا يكون إلا مستتراً ، وإن كان مثنى أو جموعاً كقولك : زيد قائم ، والزيدان قائمان ، والزيدون قائمون . والألف

(١) ما بين القوسين : ما قط من ل :

والواو في (قائمان وقائمون) علامة الأعراب ودالة على التثنية والجمع وليستا بضميرين ، ولو كانا ضميرين ، لم يتغيرا من الألف الى الياء ، ومن الواو الى الياء مع كونه فاعلاً فيها ، وقوله : « والانفصال لا متناع المتصل » ، يقول : إنهم لا يعدلون الى المنفصل إلا عند تعلل المتصل ، لأنه أخصر فالنمونه ما لم يمنع مانع ، ثم شرع يبين أنواع الموانع ، ويجمعها فوات ما يتصل به . فقال :

إِمَّا لِيَتَقَدِّمَ عَلَى الْعَوَامِلِ
أَوْ فَصَلُوا لِيَقْرَضَ بِفَصَائِلِ
أَوْ حَذَفُوا أَوْ كَانَ مَعْنَى مُتَّبِعٍ
أَوْ كَانَ حَرْفًا وَالضَّمِيرُ مُرْتَفِعٌ

فالتقديم مثل (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) (١) الفصل لغرض بفواصل مثل ما ضربت إلا إياك ، وما ضربك إلا أنا ، بخلاف ضربك أنا ، نانه فصل لغرض غرض ، لأن ضربك / أنا وضربتك [٥٣ ظ] لا يختلف في المعنى ، وقوله : « أَوْ حَذَفُوا أَوْ كَانَ مَعْنَى مُتَّبِعٍ » ، فقوله : أَوْ حَذَفَهُ يَعْنِي : حذف العامل ، كقولهم : إياك والأسد ، ويقال : من أكرمت ؟ فنقول : إياك ، ولو قلت : أكرمتك ، لأنبت بالضمير متصلاً ، وقوله : « أَوْ كُنَّ حَرْفًا وَالضَّمِيرُ مُرْتَفِعٌ » ، مثل : ما هو قائماً لأنه او اتصل بما مضمير ، لأستتر في مثل : (ما هو قائماً) ، والحروف لا استتر فيهما ، وإنما قال : « والضَّمِيرُ مُرْتَفِعٌ » ليجرج نحو : (إن) وأخواتها ، وحروف الجر ، فإنها حروف ، ويتصل بها الضمير بارزاً ؛ لأنه إما منصوب ، واما مجرور ، فلا يؤدي الى الاستنار .

(١) سورة الفاتحة الآية : ٥ .

أَوْ كَانَ مَرْفُوعاً بِوَصْفٍ قَدْ جَرَى
 عَلَى الَّذِي لَيْسَ لَهُ قَدْ ذِكْرًا
 يقول : أَوْ كَانَ الضمير مرفوعاً بصفة جرت على غير من هو
 له ، فان البصريين يأتون بضمير الفاعل متصلاً على ما يقتضيه من
 هو له ، فيقولون : هندٌ زيدٌ [ضاربتُهُ هيَ ، والمندان الزيدانِ
 ضاربتُهُمَا ، ونحو ذلك ما أجربتها فيه على غير من هيَ له ،
 والكوفيون يجرّون ذلك مجرّى الفعلِ فكما يَقَالُ هندٌ زيدٌ (١)
 ضربها ، نقول : هندٌ زيدٌ ضاربتُهُ ، وعلى هذا يقولون : الهندانِ
 الزيدانِ ضاربتُهُمَا كما يقولون : يضربانها ، ونحو ذلك . وقوله :

ثُمَّ الضميرَ أَنِ بِغَيْرِ رَفْعٍ
 وَصَلُّكَ إِلَيْنَا فِي جَوَازٍ مَمْنَعٍ
 إِن كَانَ ثُمَّ أَعْرَفُ قَدْ قَدْ مَا

أَعْطَيْتُكَ ضَرْبِكَ مِنْهَا وَأَسْلَمًا

يقول : وإذا أتى ضميران ليس أحدهما مرفوعاً ، وأحدهما أعرف
 وقدمته ، كان لك في الثاني الاتصال والانفصال ، كقولك : الدرهم
 أعطيتك ، وأعجني ضربيك ، ففي أعطيتك ضميران الكاف والهاء
 وليس أحدهما مرفوعاً وأحدهما أعرف ، وقد حصل تقديمه فجائز أن
 تقول : أعطيتك وضربيك ، وجائز أن تقول : أعطيتك إياه ،
 وضربي إياك ، فان كان على غير ذلك / ، فلا بد من الانفصال [٥٥٠]
 في الثاني ، كقولك : أعطيتك إياك ، وضربك إياي ، وأعطاه إياه ،
 وقد جاء في الغائبين أعطاهاه ، وأعطاهوما ، وهو شاذ : ثم قال :

(١) ما بين المعقوفين زيادة عن ل .

تَجَبَّرُ كَانَ فَصْلُهُ الْمُشْتَهَرُ
 لَوْلَا أَنَا وَبَابُهُ الْمُعْتَبَرُ
 وَقُلْتُ عَسَيْتُ وَالْقِيَامُ قَدْ شَهِرُ
 وَجَاءَ لَوْلَاكَ عَسَاكَ فَأَعْتَبِرُ

يقول : إن خبر كان إذا وقع مضمراً ، فأشهر اللغتين أن يكون منفصلاً ، تقول : زيدٌ عالمٌ ، وكان عمروٌ إياه ، ويجوز وكأنه عمروٌ وتشبيهه في ذلك بخبر المبتدأ أولى من تشبيهه بالمفعول ، وقوله : « لولا أنا وبابه المعتبر » يقول : والضمير الواقع بعد (لولا) قياسه أن يكون مرفوعاً منفصلاً على حسب من هو له ؛ لأنه مبتدأ فالمعتبر فيه الرفع والأنفصال ، وقوله : « وَقُلْتُ عَسَيْتُ » في القياس قَدْ شَهِرُ ، يقول : وفاعل (عسيتُ) كفاعل بقية الأفعال مضممر مرفوع متصل ، يقول : عسيت وعسينا وعسيت إلى آخرها ، وزيد عسي أن يفعل ، ولزبدان عسيا أن يفعلا إلى آخرها ، وقوله : « وجاءَ لولاكَ عَسَاكَ فَأَعْتَبِرُ » ، يقول : وقد جاء في (لولا) لغة أخرى ، وهو أن يكون بلفظ ضمير مجرور ، تقول : لولاي ولولانا ولولاك ولولاك إلى آخرها ، وجاء في (عَسَيْتُ) لغة أخرى وهو أن يكون فاعلها لفظ ضمير منصوب كقولك (١) : عساي وعسانا وعساك وعساكاً إلى آخرها ، وقد اختلف في هذه الضمائر على اللغة الضعيفة فيها ، فذهب سيبويه وقد حكاها عن الخليل ويونس (٢) إن الكاف والياء ونحوهما في (لَوْلَا) في محل خفض ،

(١) (كقولك) ماقطة من ل :

(٢) ابن الحاجب يختلف عن جاء بعده في دقة نسبة الآراء لأصحابها

حيث يقول : « ومذهب سيبويه ، وقد حكاها عن الخليل ويونس » =

وإن (للولا) مع المضمر حالاً غير حالها مع المظهر ، كما أن (للدُنْ) مع (غُدوةٍ) حالاً ليس / لها مع غيره ، وأن [ههظ] الضائر بعد (عسى) في موضع النصب بمنزلة في لعلك ولعلي ، ومذهب الأخفش (١) أن الضائر في البابين في محل الرفع ، حمل الرفع على الجر في (لولا) ، والرفع على النصب في (عَسَاكَ) . وقوله :
وَالنُّونُ قَبْلَ الْيَاءِ فِي الْفِعْلِ وَقَدْ

تَنُوبُ عَنْهَا نُونُ الْإِعْرَابِ فَقَدْ

يقول : وإذا اتصلت ياء المتكلم بالفعل ماضياً كان أو مستقبلاً فلا بد من النون وتسمى نون الوقاية ؛ لأنها وقت الفعل الكسر الذي هو الخفض ، كقولك : ضربني ، وقوله : « وقد تنوبُ عنها نون الإعرابِ فَقَدْ » ، يقول : وقد يستغنون بنون الإعراب في المضارع في نحو (يضربان ويضربون وتضربين) ، فيقولون : يضرباني (٢) في يضرباني ، ويضربوني في يضربوني ، وتضربيني في تضربيني ،

= في حين يرى ابن عقيل وابن هشام والاشموني ينسبونه إلى سيويه دون أن يتأكدوا عن نقله ، والذي جعلهم لا ينتبهون لذلك أن سيويه بعد ذكره لهذا الرأي ، قال : هذا قول الخليل ويونس . الكتاب ١ / ٣٨٨ ، ابن عقيل ٢ / ٧ ، شرح قطر النسدي لابن هشام ص ٢٥٢ ، شرح الأشموني ٢ / ٢٠٦ .

(١) قال المبرد : « وكذلك قول الأخفش وافق ضمير الخفض ضمير الرفع في لولاي ، فليس هذا القول بشيء ، أي أنه حمل ضمير الرفع على الجر في لولاي . المقتضب ٣ / ٧٣ .

(٢) حذف نون الوقاية لأجل التخفيف ، لأن العرب تميل في كلامها إلى تخفيف اللفظ .

وأنتى بقصد الأول ليدل على أن هذه اللغة قليلة ، وأنتى بقصد الثانية بمعنى فقط ، ليدل على أنه لا يذوب عنها غير نون الاعراب ، كقولك : النساء يضربنني ، لا تقول : النساء يضربني ؛ لأن تلك زائدة على الفعل خارجة عنه ، فأمكن أن نجعل وقلية له ، والنون في يضربنني فاعل متصل كالجزء من الفعل ، فلم تجعل وقاية ، كذلك . وقوله :
وَيَ لَدُنْ وَبَابٍ إِنْ مُحْتَمَلٌ

واختير في ليتَ وَعَكْسَهَا لَعَلْ
يقول : إنهم يأتون مع (لَدُنْ) و (إِنْ) وأخواتها بنون وقاية على سبيل الجواز ، ويختارونها في (ليتَ) ، ويختارون حذفها في (لعلْ) ، وعلة (١) ذلك واضحة . وقوله :

[ضمير الفصل]

وَالْفَصْلُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ
وَلَوْ يَكُونُ عَامِلٌ بِمُضْمَرٍ
بَشَرٌ طِ تَعْرِيفٍ لَهُ أَوْ أَفْعَلًا
مُطَابِقٍ كَكَتَبْتَ أَنْتَ أَفْضَلًا
وَيَ فِي تَمِيمٍ جَعَلُوهُ مُبْتَدَأً
فَيَرْفَعُونَ الْأَسْمَ بَعْدَ أَبَدًا

(١) علة مجيء النون مع (لدن) ، (وان) لأنها شابهت الأفعال ، وجواز حذفها لتوالي النونات فيها ، واختير حذفها مع (لعل) لأنها تأتي حرف جر ، ولأن (اللام) تشبه النون ، وعلة بقائها مع (ليت) لأنها ليس فيها نون ولا ما يشبه النون ، انظر ابن يعيش ٣ / ١٢٢ ، الأشموني ١ / ١٢٣ .

يقول : وقد يفصل بين (١) المبتدأ والخبر قبل دخول العوامل
وبعدها بصيغة مضمرة مرفوعة مطابقة للمبتدأ بشرط أن يكون الخبر
معرفاً ، أو (أفعلّ / من كذا) ، لشبهه بالمعرفة ، [٥٥ و]
كقولك : كان زيدٌ هو العالم ، كان زيدٌ هو افضل منك ، وفي التنزيل :
(كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ) (٢) ، و (إِنَّ تَرَنَّا أَقْلَ) (٣) ،
وقوله : ، وفي تميم جعلوه مبتدأ ، يقول : وتميم تجعله مبتدأ ،
فيرتفع ما بعده على أنه خبره والجملة خبر عن (كان) أو غيره على
حسب ما معه ، وهذا الضمير هو الذي يسميه البصريون فصلاً ،
والكوفيون عماداً (٤) ، ولا موضع (٥) له عند الخليل ، وقيل على
أعراب ما قبله ، وخص بصيغة المرفوعة ، لأنه في معنى التأكيد كما
يقول في (٦) التأكيد ضربتك انت ، ونحو ذلك : وقوله :

[ضمير الشأن]

وقُلْ ضَمِيرُ الشَّانِ قَبْلَ الْجُمْلَةِ
تَعْبِيرُهُ "مَا بَعْدَهُ" فِي الْجُمْلَةِ

-
- (١) في ل : (مع) .
 - (٢) سورة المائدة الآية : ١١٧ .
 - (٣) سورة الكهف الآية : ٣٩ .
 - (٤) انظر الانصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٧٠٦ .
 - (٥) انظر الكتاب ١ / ٣٩٤ .
 - (٦) (كما يقول في التأكيد) ساقطة من (ل) .

وَصَرَفُوهُ حَسَبَ الْعَوَامِلِ
 مَعَ الْإِصْطَالِ وَالْإِصْطَالِ شَامِلِ
 وَحَذَفُ مَنْصُوبَاتِهِ قَدْ ضَعُفًا
 وَهُوَ بَيَانٌ لَا زِمٌ إِنْ خُفِّفًا

(يقول : ويقدمون قبل الجملة ضمير الهاء ، ويجبرون عنه بها كقولك : هو زيد قائم ، قوله : « وَصَرَفُوهُ حَسَبَ الْعَوَامِلِ » (١) ، يقول : وتدخل عليه عوامل الجمل ، فيصرفونه حسب ما يقتضيه باب الضمائر من مرفوع متصل ، ومنفصل ، ومنصوب متصل ، كقولك : كان زيد قائم ، وليس زيد قائم ، فهذا مرفوع متصل ؛ لأنه فاعل ، وهو لمفرد غائب ، فوجب أن يكون مستترا ، وكقولك : وهو زيد قائم فهذا مرفوع منفصل ؛ لأنه مبتدأ ، وكقولك : إنه زيد منطلق ، فهذا منصوب متصل ؛ وقوله : « وحذف منصوباته قد ضعفنا » يقول : وحذف هذا الضمير إذا كان منصوبا ضعيفا كقوله تعالى : (إِنَّهُ مَنْ بَاتَ رَبَّهُ مُجْرِمًا) (٢) ، وجاء حذفه في ضرورة الشعر ، كقوله (٣) :

(١) ما بين القوسين ساقط من ل .

(٢) سورة طه الآية ٧٤ .

(٣) البيت للأخطل ، ولم أعر عليه في ديوانه ، يقول : يقول : إن الذي يدخل الكنيسة يشاهد فيها صغارا أشباه الجآذر ، ونساء أشباه الظباء ، فكفى عن الصبيان بالجآذر ، وعن النساء بالظباء وموطن الشاهد في البيت حذف ضمير الشأن للضرورة ، والبيت في المقرب ١ / ١٠٩ ، ٢٧٧ ، المغني ١ / ٣٧ ، الخزانة ١ / ٢١٩ ، ٢ / ٤٦٣ ، شرح الكافية لابن الحاجب ص ٧١ .

١٣- إنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمَآ

يَبْلُغَ فِيهَا جَاذِرًا وَظِيًّا

/ وكفوله : (١) [٥٥ ظ]

١٤- إنَّ مَنْ لَا مَ فِي بَنِي بِنْتٍ حَسًّا

نَ الْمَنَّهُ وَأَعْصِمَ فِي الْخَطُوبِ

لما يؤدي اليه من دخول (إن) في الشرط ونحوها ، وقوله ، وهو بأن لا زيم إن خفف ، يقول ، وقد التزموا حذله مع (أن) المفتوحة ، اذا خلقت : لأنهم لو لم يقدموا ذلك لكان للمخففة المكسورة على المخففة المفتوحة مزية في العمل ، والمفتوحة اقرب إلى الفعل ، وقد جَوَزُوا إعمال المخففة المكسورة في الفصحح ، قال الله تعالى : (وَإِنْ كَلَّا لَمَّا) (٢) ، وهي قراءة (٣)

(١) البيت للأعشى من قصيدة يمدح بها قيساً أبا الأشعث بن قيس الكندي : وامشهد به المصنف على حذف ضمير الشأن لضرورة الشعر ، والبيت من شواهد ميبويه في الكتاب ١ / ٤٣٩ ، الانصاف ١ / ١٨٠ ، البيان في غريب اعراب القرآن ٢ / ١٤٦ ، ٢ / ٤١٣ الخزانة :

(٢) سورة هود الآية ١١١ ، وهي في المصحف : (وَإِنْ كَلَّا لَمَّا لِيُؤْفِّيَنَّهُمْ) :

(٣) قرأ الحرميان وأبو بكر (وَإِنْ كَلَّا لَمَّا) بتخفيف النون و (لَمَّا) مشددة والباقرن بتشديد النون ، قال الغراء : اما اللذين خففوا (إن) فإنهم نصبوا (كَلَّا) بـ (ليؤفئهم) ، وقال غيره اعملوا (إن) المخففة كما اعملوا المشددة وهو ما ذكره المصنف ، وذهب آخرون الى ان (كَلَّا) منصوبة بفعل محذوف تقديره (أمرى) . -

الجرميين (١) وأبي بكر ، ولم يجز أعمال المفتوحة المخففة فيما يذكر بعدها ، فوجب تقدير عملها في ضمير شلنٍ مقدرٍ (٣) وفاء بما ذكرناه من هذه القلعة .

[اسم الإشارة]

وَإِذَا تَوَاتَرَ تَأْوِيلَانِ وَأَوَّلَى
 إِشَارَةٌ خَمْسٌ لِسْتَةٍ هَلَا
 أَلَامٌ لِلْجَمْعَيْنِ لَا يُخَالِفُ
 وَفِي وَذِهِ وَفِي وَفِي وَفِي وَفِي
 أخذ يذكر القسم الثاني من المبنيات ، وهو أسماء الإشارة ، وذكر
 الفاظها وأنها خمسة الفاظٍ لسته معانٍ ؛ لأن المشار إليه إما مفردٌ مذكر ،
 = انظر معاني القرآن المقراء ٢٩/٢ ، كتاب السبعة في القراءات ص
 ٣٣٩ ، التيسير ص ١٢٦ ، البيان في غريب أعراب القرآن ٢ / ٢٩ ،
 اتحاف فضلاء البشر ص ٢٦٠ .

(١) الحرمين هما : حرمي بن عمار بن أبي حفصة ، أبو روج
 البصري الأزدي روى للقراءة عن أبان العطار ، وروى عنه الحروف
 أحمد بن صالح . وحرمي بن بونس المؤدب بن حبيب ، روى القراءة
 عن بونس بن حبيب والده ، وروى القراءة عنه أحمد بن محمد دحابة
 النهاية لابن الجوزي ١ / ٣٠٣ .

(٢) هو عاصم بن أبي النجود الكوفي القاري ، وهو أحد المقراء
 السبعة توفي سنة (١٢٧ هـ) ، ترجمته في غاية النهاية ١ / ٧٣ - ٧٧ .
 (٣) في ل : (محققة) .

أو مفرد مؤنث ، أو مثنى فيها ، أو مجموع فيها ، وضعت منها أربعة نصوص ، ووضع اسم الجمع مشتركاً بين جمع المذكر والمؤنث ، وهؤلاء ، وهو قوله : « أولاء للجمعين لا يُخالف » وقوله : « وذِي وَذِهِ وَتِي وَتِهِ مُرَادِفٌ » ، بيان أن الفاظها بأعتبار ما وضعت له خمسة ، وإنما هذه الفاظ مترادفة . وقوله :
وَتَحْمُسُهُمَا تُوصَلُ بِالْخِطَابِ

فَحَمْسَةٌ فِي خَمْسَةِ جَوَابِي
يقول : إن الفاظها توصل بحروف الخطاب ، فالإشارة لما يشير إليه وحرف الخطاب لمن يخاطبه ، والفاظها خمسة ، وحروف الخطاب خمسة ، فإذا ضربت / خمسة في خمسة كانت خمسة وعشرين . [٥٦ و]
ثم بينها بقوله :

ذَاكَ إِلَى ذَاكُنْ خَمْسٌ تَمَّتْ
ذَاكَ إِلَى ذَاكَ خَمْسٌ تَمَّتْ
ذَاكَ إِلَى ذَاكَ خَمْسٌ تَمَّتْ
ذَاكَ إِلَى ذَاكَ خَمْسٌ تَمَّتْ
ذَاكَ إِلَى ذَاكَ خَمْسٌ تَمَّتْ
ذَاكَ إِلَى ذَاكَ خَمْسٌ تَمَّتْ
ذَاكَ إِلَى ذَاكَ خَمْسٌ تَمَّتْ
ذَاكَ إِلَى ذَاكَ خَمْسٌ تَمَّتْ
ذَاكَ إِلَى ذَاكَ خَمْسٌ تَمَّتْ
ذَاكَ إِلَى ذَاكَ خَمْسٌ تَمَّتْ

يقول : ذاك ، وذاك ، وذاك ، وذاك ، وذاك ، وذاك ، فهذه خمسة ، والمشار إليه [مفرد مذكر ، ومثلها له إذا كان مفرداً مؤنثاً كقولك : (١) تاك ، تاك ، تاك ، تاك ، تاك ، تاك ، ومثلها له إذا كان المشار إليه مثنى مذكراً ، كقولك : ذاك ، ذاك ، وذالك ، وذالك ، وذانك ، وذانك ، وذانكن ، ومثلها ، (٣) والمشار إليه مثنى مؤنث كقولك : تانك (٤) ،
(١ ، ٢ ، ٤) تكرر هذه الأسماء زائد ، لأنه فرق بين المذكر والمؤنث .

(٣) ما بين المعقوفين : زيادة عن ل .

تَالِك ، تَانِكَا ، تَانِكُمْ ، تَانِكُنْ . والمشار اليه مجموع مذكر أو مؤنث ،
كقولك : أولئك ، أولئك ، أولئكَا ، أولئكُم ، أولئكن ، وهو معنى
قوله : « أَجْرٌ عَلَى ذَلِكَ كُلِّ الْبَابِ فَتَسْلُكُ الطَّرِيقَ لِلصَّوَابِ » ،
وقوله :

ذَا لِلْقَرِيبِ نَمٌ ذَاكَ لِلْوَسْطِ
ذَلِكَ لِلْبَعِيدِ عَنْ بَعْضٍ فَقَطْ
ذَانِكَ شَدْدُ نُونِهِ وَتَانِكَا

وَتِيْلِكَ لِلْبَعِيدِ مَعَ أَوَّلِ لِيكَا
يقول : إن بعض النحويين يزعم أن ذا موضوع للقريب ، وذاك
للمتوسط ، وذلك للبعيد ، وقوله : « ذَاكَ شَدْدُ نُونِهِ وَتَانِكَا »
بيان للبعيد في غير (ذا) فإنه يحتاج الى بيان ، فقال : إذا قصدوا
البعيد في المثني ردوا النون في الواحدة المؤنثة واستعملوا تلك في
الجمع زادوا اللام وقصروا ، فقالوا : أولالك : ثم قال :

[اسم الموصول]

مَا لَا يَتِمُّ جُزْءٌ إِلَّا بِالصِّلَةِ
وَالْعَائِدُ الْمَوْصُولُ فَأَسْلُكُ سُبُلَهُ
وَالصِّلَةُ الْجُمْلَةُ وَالْعَائِدُ قُلْ
بِمُتَضَمَّرٍ مُتَّصِلٍ أَوْ مُنْفَصِلٍ
أخذ بذكر الثالث من اقسام المبنيات ، وهي الموصولات ، فقال
في حده ، ما لا يتم جزء إلا بصلة وعائد ، وقوله : « وَالصِّلَةُ
الْجُمْلَةُ وَالْعَائِدُ قُلْ » ، لبيان للصلة والعائد ، فقال : الصلة جملة تأتي

بعده ، والعائد مضمير في / الصلة يعود عليه : وقوله : [٥٦ ظ]

وَيُوصَلُ اللَّامُ مِنَ الْمُوصُولِ

بِالِإِسْمِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ

يقول : واختص اللام من الموصول بالاسم للفاعل والمفعول خاصة ، ولا يكون ذلك في غيرها ، وسببه أنها لما كانت على لفظ اللام المحرفة للمفرد في نحو قولك : الرجل ، ومعناها التعريف ، وسبكوا الجملة الواقعة معها باسم فاعل أو مفعول ليوفوا [بما] (١) عهدوه من لفظها ومعناها في اقضاءها المفرد ، فقالوا : الضارب المضروب بمعنى الذي ضرب ، والذي ضرب ، ولم (٢) يقولوا : الضرب ولا يضرب ، فإذا أتوا بصريح (الذي) واختواتها غير اللام لم يوصلوها إلا بالجملة على ما تقدم . وقوله :
وَالْعَائِدُ الْمَفْعُولُ قَدْ يَنْحَدِفُ

مَا تَشْتَهِي الْأَنْفُسُ فِيهِ يُعْرَفُ

وهي التي ثم الأولى اللذان

ثم التي واللاء واللذان

وذو تجي طائفة ومن وما (٣)

أي وأية وذو من بعدما

يقول : وإذا كان الضمير العائد على الموصول ضمير مفعول جاز حذفه ، لقوة الدلالة عليه ، ومثل بقوله : (مَا تَشْتَهِي الْأَنْفُسُ) (٤)

(١) (بما) زيادة للسياق :

(٢) في ل : (ولو) وهو وهم :

(٣) في الأصل : (فا) ، وما أثبتناه عن (ل) .

(٤) سورة الزخرف الآية ٧١ .

فيمن قرأ (١) بحذف ضمير المفعول . ثم عددها في البينين بعد ذلك . ثم قال :

وبالذي يُخبرُ عن كلِّ اسمٍ
في جملةٍ إلا لِمَنعٍ بحمي
ثم الذي في الجملتين عمت
وللّامُ بالفعِلِ لمعنى خَصَّتْ
فَصَدَّرَ الذي واضميرٌ مُخْبِرٌ
عنه لَهَا وَآخِرًا مَا أَضْمِرَا
قَالَتَاهُ فِي ضَرْبَتِ زَيْدٍ الذي
ضَرْبَتِ زَيْدًا أَنَا فَأَنْتَسَ وَاحْتَدِي
/ فَمَنْعَ ضميرَ الشَّانِ من ذا الوَصْفِ
وَكُلَّ مَوْصُوفٍ وَكُلَّ وَصْفٍ [٥٧]
وَالْحَالُ وَالْمَصْدَرُ مَهْمَا أَعْمِلَا
وَالْمُضْمَرُ الشَّرْطُ لِمَا لم يُوَصِّلَا

أخذ يذكر الأخبار بالذي عن كل اسم في جملة مانع إلا إذا منع مانع ، وقوله : « ثم الذي في الجملتين عمت » ، يقول : يخبر بالذي سواء كانت الجملة اسمية أم فعلية ؟ ولا يخبر بالألف واللام إلا بالجملة الفعلية ، وهو قوله : « والمعنى خَصَّتْ » : لأن صلة

(١) قرأ نافع وابن عامر وحفص عن عاصم ويعقوب بهاء بعد الياء يعود على (ما) الموصولة ، والباقون محلونها ، لأنه مفعول ، وعائده جازر الحذف . كتاب السبعة في القراءات ص ٥٨٨ ، التيسير ص ١٩٧ ، الحجة لابن خالويه ص ٢٩٦ انخاف ففسلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ص ٣٨٧ .

الألف واللام لا تكون إلا اسم فاعل أو مفعول ، ولا يبقى ذلك إلا من الفعلية بخلاف الأسمية ، فلذلك عمت (الذي) وخصت اللام ، ثم قال : « فَصَدْرُ الَّذِي وَاضْمِيرٌ مُخْبِرٌ » ، يقول : طريقة الأخبار أن تصدر الجملة بالموصول ، وتؤخر الاسم وتجعله خبراً ، وتجعل مكانه ضميراً عائداً على الموصول ، وإذا أخبرت عن التاء في ضربت زيداً (بالذي) ، قلت : الذي ضرب زيداً أنا ، وبالألف واللام ، قلت : للضارب زيداً أنا ، وإذا أخبرت عن الكاف في قولك : ضربتك قلت : الذي ضربته أنت ، وبالألف واللام ، الضاربه أنا أنت ؛ لأنه لما جرى اسم فاعل على غير من هو له وجب أن يكون الفاعل منفصلاً ، وقوله : « فامنع ضمير الشأن من ذا الوصف » : يقول : وإذا تحقق ذلك علم أن ضمير الشأن لا مدخل له في ذلك من حيث كان له صدر الكلام ، وعلم أن الموصوف لا مدخل له ؛ لأنه لا يكون مضمراً ، وكذلك للوصف لا يكون مضمراً ، وكذلك الحال ؛ لأن الحال لا تكون إلا نكرة ، وكذلك المصدر العامل في مثل قولك : ضربني زيداً أحسن ، لأنك إذا جعلته مضمراً بطل عمله ، وكذلك المضممر المستحق لغير الذي ، كقولك : زيدٌ ضربته ، لأنه [٥٧ ظ] لا بد لهذا المبتدأ من ضمير يعود عليه ، فإذا أخبرت عنه (بالذي) لم يستقم ، لأنك إذا جعلت موضعه ضميراً عائداً على الموصول بقي هذا المبتدأ بلا هائد ، فان قلت : اجعله للمبتدأ على ما كان بقي الموصول بلا هائد . ثم قال :

وَمَا يَجِي شَرْطاً وَفِي اسْتَفْهَامٍ

وَصَفّاً وَمَوْصُوفاً وَفِي التَّحَامِ

لما ذكر ما باعتبار كونها موصولة ، ذكر وجوهها في غير ذلك

حتى لا يجعل لها أبواباً أخرى ، فقال : « ونجي شرطاً » كقوله : (وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ) (١) ، ونجيء استفهاماً كقوله (وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ) (٢) ، ونجيء وصفاً كقوله : اكرمه اكراماً ، ونجيء موصوفة مثل (٣) :

١٥ - رَبِّمَا تَكْرَهُ النَّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ

ونجيء تامة كقوله : (فَتَنِعَمًا هِيَ) (٤) . وقوله :

مِنْ مِثْلَيْهَا لَا فِي التَّمَامِ وَالصَّفَةِ

وَكُلُّهَا عَلَى الْبِنَاءِ مُشْرِفَةٌ

أي : « وأية » فأعريف ابتدأ

إلا إذا حذف فيها المبتدأ

يقول : إن (مَنْ) استعملت موصولة [وشرطية ، واستفهامية »

(١) سورة البقرة الآية : ١٩٧ .

(٢) سورة طه الآية : ١٧ .

(٣) هذا صدر بيت وعجزه : (لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ) ،

ينسب لامية بن أبي الصلت ، وقيل لحنيف بن عمير البشكري ، وقيل

لأبي قيس اليهودي ، وقيل لنهار بن اخت مسيلمة الكذاب ، والمشهور

لأمية ، وقد أورده البغدادي له في قصيدة . وللشاهد فيه على مجيء

(ما) نكرة موصوفة . الكتاب ١ / ٢٧ ، المقتضب ١ / ٤٢ ، ابن

الشجري ٢ / ٢٣٨ ، شرح سلاور الذهب ص ١٣٠٢ ، الأشموني

١ / ١٥٤ ، الحيني ١ / ٤٨٤ ، الخزانة ٢ / ٥٤١ ، ٤ / ١٩٤ ،

المجمع ١ / ٨ ، ٩٢ .

(٤) سورة البقرة الآية : ٢٧١ . وقبلها (إن تبدوا الصدقات) .

والموصوفة [(١) ، فالموصولة تقدمت ، والشرطية كقوله : (فَنَنْعَمُ
يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا بَرَهُ) (٢) ، والاستفهامية كقولك :
من أخوك ؟ والموصوفة : رب من (٣) يأتينا . وقوله : « وكلها
على البناء مُشْرِفُهُ ، يقول : جميع ما ذكر من الموصولات مبني
إلا (أَيْ) و (أَيْتَ) فانها معربة أبداً إلا إذا حذف صدر صلتها
كقوله : (ثُمَّ لِنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ) (٤) ،
أي : أيهم هو أشد . وقوله :

جَوَابُ (مَاذَا) قَدْ أَتَى بِالرَّفْعِ
وَالنَّصْبُ فِي (خَيْرًا) لِكُلِّ السَّبْعِ
/ وَقُلْ أَسَاطِيرُ بَرَفِعٍ قَطْعًا
إِذْ عَدَلُوا مِّنَ الْجَوَابِ قَطْعًا [٥٨و]

يقول : إنَّ لهم في جواب (مَاذَا) وجهين : الرفع والنصب ،
فن جعله بمعنى : أي شيء الذي صنعت ؟ وجب ان تكون (مَا)
التي تعني : أي شيء ، مبتدأ وخبره (الذي صنعت) ، فيكون
الجواب مرفوعاً لطابق السؤال ، ومن جعل (ماذا) بجملة ما بمعنى :
أي شيء كانت في موضع نصب مفعولاً (بصنعت) ، فيكون
الجواب منصوباً لطابق السؤال أي : صنعت كذا ، قوله : « والنصب
في (خيراً) لكل التسبع » يقول : لم يقرأ بالرفع أحد تنبيهاً على
أنهم قصدوا خلاف ما قصد من قبلهم من الكفار الذين قيل لهم :

(١) ما بين الموقوفين : زيادة من ل .

(٢) سورة الزلزلة الآية : ٧ .

(٣) في ل ١ (رب من يجيء يأتينا) .

(٤) سورة مريم الآية : ٦٩ .

(ماذا أنزل ربكم ؟ قالوا : أساطير الأولين) (١) ،
 فهذا لا يستقيم فيه إلا الرفع ؛ لأنه عدول عن الجواب فلا يستقيم أن
 يكون المعنى أنزل ربنا أساطير الأولين ، وإنما المعنى : هي أساطير
 الأولين ، ولذلك قال : « وقل أساطيرُ برفع قطعاً » ؛ إذ
 لا يستقيم فيه إلا الرفع ، وقوله : « إذ عدلوا عن الجواب قطعاً » ،
 أي : عدلوا قطعاً ، أي : علماً بيقيناً ؛ لأنه لا يستقيم أن يكون
 التقدير : أنزل ربنا أساطير الأولين (٢) . ثم قال :

[أسماء الأفعال]

أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ بِمَعْنَى الْمَاضِي
 وَالْأَمْرُ هَيْهَاتَ رَوَيْدَ قَاضٍ
 وَفَيْسُ فَعَالٍ فِي الثَّلَاثِي آمِرًا
 مِثْلُ نَزَالَ وَتَرَكَ سَائِرًا
 وَجَا فَعَالٍ كَفْتَجَارَ مَعْرِفَةً
 وَمَصْدَرًا وَيَأْتَسَاقِي فِي الصُّقَّةِ
 وَفِي قَطَامٍ وَخَلَابٍ عَلَمًا
 عَيْنًا وَكُلُّ قَدْ بَنَاهُ مُعْلِمًا
 وَفِي تَمِيمٍ أَعْرَبُوهُ جَارٍ
 إِلَّا ذَوَاتِ الرِّاءِ فِي حَضَارٍ

(١) سورة النحل الآية : ٢٤ .

(٢) لاحظ ان المؤلف كرر الكلام عن رفع (أساطير) أما لان
 السؤال في عمل الرفع أو بتقدير مبتدأ ، أي : (هو) .

/ أخذ يذكر القسم الرابع من المبنيات ، وهي أسماء الأفعال [٥٨هـ ظ]
وبينها بأنها الأسماء التي تأتي بمعنى الماضي والأمر ، فالماضي مثل
قولك : هبهاً زيداً أي : بعد ، وسرعان ذا خروجاً أي : سريع ،
والأمر مثل قولك : روبد زيداً أي : أروده ، وتزال ، أي : اترل .
ثم قال : « وقيس فَعَالٍ في الثلاثي أميراً » ، يقول : وقد جاءت
أسماء الأفعال بمعنى الأمر من كل فعلٍ ثلاثيٍ على وزن فعال كتزال ،
وتراك ، وقتلت في الرباعية كقرقار ، وقوله : « وجاءَ فَعَالٍ
كفَجَارٍ معرفة » ، أخذ يذكر أن (فَعَالٍ) أيضاً جاء وليس
بأسم فعلٍ بل بمعنى المصدر المعرفة (١) كفجارٍ للفجور ويسارٍ لليسر ،
وحاد (٢) للحمد ، يني لشبهه بفعال اسم فعل من حيث كان معدولاً
لمثله في المعنى ، وعلى زنته ، وجاء أيضاً صفةً ، كفولهم : يافساق ،
وياخبث ، وياالسكاع ، يني للعدل والزنة على ما ذكر ، وقوله :
« وفي قِطَامٍ وَغَلَابٍ عَلَاءٌ » ، يقول : وقد جاء (فَعَالٍ)
أيضاً علماً على أعيان مؤنثة كفولهم : قِطَامٌ وَغَلَابٌ ، وبهان وسجاح
لنسوة ، وهو مبني عند الحجازيين ، معرب في تميم إعراب ما لا يلصرف
إلا ما كان آخره راءً ، فإنهم يوافقون في بنائه الحجازيين إلا القليل
منهم . ثم قال :

(١) (المعرفة) ساقطة من ل .

(٢) في ل : (جَهَادٌ للجهد) .

[أسماء الأصوات]

أَسْمَاءُ الْأَصْوَاتِ تَجِيءُ صَوْتًا
 كَقَطَقَ وَتَاتِي لِدُعَاءِ جُوتًا
 وَمِثْلُهُ غَاقٍ وَمِثْلُ أَيْخَا
 وَتَخٍ فِي إِنْآخَةٍ وَمِثْلُهَا
 أَخَذَ يَذْكُرُ الْقِسْمَ الْخَامِسَ مِنْ أَقْسَامِ الْمَبْنِيَّاتِ ، وَهِيَ أَسْمَاءُ الْأَصْوَاتِ
 وَقَسَمَهَا قَسَمَيْنِ : قِسْمٌ يَحْكِي بِهِ الصَّوْتُ كَقَطَقَ : حِكَايَةُ وَقَعِ الْحَجَارَةِ
 / وَغَاقٍ حِكَايَةُ : صَوْتِ الْغُرَابِ ، وَقِسْمٌ بِصَوْتِ لِبِهَاثٍ [٥٩ و]
 لِيَحْصَلَ مِنْهَا لِلْمَصَوْتِ مَا يَقْصَدُ مِنْ إِنْآخَةٍ وَدُعَاءٍ وَغَيْرِهِ كَتَخٍ وَجُوتٍ
 وَنَحْوِ ذَلِكَ . وَالْقِسْمَانِ مَبْنِيَّانِ لِعَدَمِ التَّرْكِيبِ ، فَإِنْ قَصِدَ بِهَا تَرْكِيبٌ
 تَرَكَاهُ عَلَى بَنَائِهَا . ثُمَّ قَالَ :

[المركبات]

وَفِي الْمُرَكَّبَاتِ قُلُ قِصْمَانِ
 مَا بُنِيََا وَمُعَرَّبٌ فِي الثَّانِي
 قَالُوا لُ الثَّمَانِ بَعْدَ الْعَشْرِ
 وَتَسْقُطُ اثْنَا عَشَرَ الْمُحَرَّرُ
 وَالثَّانِي حَضَرَ مَوْتُ بَعْلَ بَكَ
 وَقِيسُ عَلَى الْبَابِ يَنْ لَا تَشْكُ

تَضَمَّنَ الْأَوَّلُ حَرْفًا قَابِضًا
وَالثَّانِي بَعْلَ بِكَ مَا تَضَمَّنَا

أخذ بذكر القسم السادس من المبنيات ، وهو المركب ، وقسمه قسمين : قسم مبنيان معاً ، وقسم بني الأول خاصة ، فالأول أن يتضمن الثاني (١) منهما حرفاً فيبني الثاني ، لتضمنه معنى الحرف . ويبني الأول لتنزله منزلة (جزء الكلمة ، وإن لم يتضمن الثاني معنى الحرف ، بني الأول خاصة لتنزله) (٢) منزلة الجزء دون الثاني . ثم مثل بهما « فالأول الثمان بعد العشرة (وتسقط اثنا عشر المحررة) » (٣) ، يعني : من أحد عشر إلى تسعة عشر ، وهي ثمانية ، وتسقط اثنا عشر ؛ لأنها لم تكن كما بنيت أخواتها ، وقال : « المحررة » ، إما لأنها حررت عن البناء ، وإما لأنها حرر أمرها في تعليل إعرابها ؛ لأنها لما حلفوا النون من (اثنان) أشبه المضاف ، وصار الاسم الثاني بدلاً عنها ، فكان كالمضاف إليه فأمتنعوا من مزج الأسم الأول معه ، وبني الثاني لتضمنه معنى الحرف ، وزك الأول (٤) على إعرابه ، قوله : « والثاني / حَضَرْتُ مَوْتَ بَعْلَ بِكَ » [٥٩ ظ] يعني الثاني من المركبات الذي أعرب الثاني منها ، وبني الأول ، لأن الثاني لم يتضمن معنى الحرف . (وقوله : « وَقِيسُ عَلَى الْبَابِينِ مَا يَجِيءُ ، مَثَلُهَا » (٥) .

(١) (الثاني) : ساقطة من ل .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ل .

(٣) ما بين القوسين : ساقط من ل .

(٤) في الأصل : (التوالي) وما اثبتناه من ل .

(٥) ما بين القوسين : ساقط من ل .

ثم قال :

[الكنايات]

كم (١) وكذا كناية في العدد
كيت وذيت كناية في الحديث فاجتهد
تتميز كم مستفهماً بمفرد
ونصبه واخفص بمن إن ترد
ومخبراً بمفرد وجمع
والجر والمختار من بالسمع
ولهما صدر الكلام موقعاً
والرفع والنصب وجر مَوْضِعاً

ثم ذكر القسم السابع من المبنيات ، وهي الكنايات ، فكم وكذا
كناية في العدد ، وكيت وذيت كناية في الحديث ، وقوله : « تتميز كم
مستفهماً بمفرد » نبيين لأحوال تتميز (كم) ، يقول : (كم)
الاستفهامية ممیزها مفرد منصوب ، ويجوز أن يأتي بـ (من) معه
فيخفص حينئذ ، (وقوله : « ومخبراً بمفرد وجمع » ، يقول :
وأما (كم) الأخبارية فتتمیزها مفرد ، وجمع مجرور ، والمختار
أن يكون معه (من) كقوله : (وكسم من ملك) (٢) ،

(١) في الأصل والمنظومة : (وكم) وما اثبتناه من ل .

(٢) سورة النجم الآية ٢٦ .

(وَكَمْ مِنْ قَرْبَةٍ) (١) (٢)، وقوله : ولهما صدر الكلام موقعا :
يقول : ولها صدر الكلام ، أما (كم) الاستهامية فلها تضمته
من معنى الاستهام ، وأما (كم) الخبرية فلأنها للتكثير ، وهو
إنشائي كما أن (رُب) للتقليل ، هذا مذهب البصريين ، وأما الكوفيون
فلا يرون لها صدر الكلام ، ويستدلون بمثل قوله : (أَفَلَمْ يَهْدِ
لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ) (٣) ، وبزعمون (٤) أن (كَمْ)
فاعل يهد لهم في الآيتين ، والبصريون يتأولون ذلك / ويجعلون [٦٠]
فاعل (يهد) مضمراً (٥) يعود على ما تقدم ، ويقفون على (يهد
لَهُمْ) ، ويتبدؤن بقوله : كم أهلكنا ، وتكون (كَمْ) وغيرها من
أسماء الاستهام ، والشرط في موضع رفع ونصب وجري . ثم أخذ
يبين ذلك فقال :

فأَجْرُ بِالْمُضَافِ مِنْ قَبْلِهَا
أَوْ حَرْفِ جَرٍّ وَلَيْكُنْ مُقَدِّمًا
وَالنَّصْبُ بِإِلْفِعْلٍ الَّذِي بَعْدَهَا
إِنْ كَانَ تَسْلِيطٌ لَهُ عَلَيْهِمَا

(١) سورة الاعراف الآية ١ : ٤ :

(٢) ما بين القوسين ساقط من ل .

(٣) سورة طه الآية ١٢٨ .

(٤) فاعل (يهد) مقدر ، وهو المصدر ، وتقديره (أو كم
يهد لهم الهدى أو الأمر) ، وزعم الكوفيون أن فاعل يهد هو
(كم) ، وهو خلاف ما ذهب إليه المصنف . البيان في هرب اعراب
القرآن ٢ / ١٥٤ ، الانصاف ٢ / ٨٣٢ .

(٥) في الأصل : (مضمراً) بالرفع :

فَالرَّفْعُ بَعْدُ بِإِبْتِدَاءِ شُهِيرٍ
 إِنْ لَمْ يَكُنْ ظَرْفًا وَلَا خَبَرًا
 تَمَيِّزُهُمْ كَمْ عَمَّةٌ أَجَارُوا
 ثَلَاثَةٌ وَرَفَعَهُ مَجَازُ
 وَنَحَوَكُمْ مَالِكُكُمْ ضَرْبَتَا

قَدْ حُدِفَ التَّمْيِيزُ إِنْ فَهِمْنَا
 يقول : إِنْ كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ مُضَافٌ أَوْ حَرْفُ جَرٍّ وَجِبَ أَنْ
 يَكُونَ فِي مَوْضِعِ (١) خَفْضٍ ، كَقَوْلِكَ : غَلَامٌ كَمْ رَجُلًا ضَرْبَتْ
 وَبِكُمْ رَجُلًا مَرَرْتُ ؟

وَالنَّصْبُ بِالْفِعْلِ الَّذِي بَعْدَهُمَا
 إِنْ كَانَ تَسْلِيطٌ لَهُ عَلَيْهِمَا ،

يقول : فَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُ مُضَافٌ أَوْ حَرْفُ جَرٍّ ، فَإِنْ كَانَ
 بَعْدَهُمَا فِعْلٌ مُسَلِّطٌ عَلَيْهِمَا ، فَهُوَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ حَسَبًا يَقْتَضِيهِ الْفِعْلُ
 كَقَوْلِكَ : كَمْ رَجُلًا ضَرْبَتْ ؟ فَفِعْلٌ بِهِ ، وَكَمْ ضَرْبَةً ضَرْبَتْ ؟
 فَصَدْرُ ، وَكَمْ يَوْمًا سَرْتُ ؟ فَظَرْفٌ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ [يَمَّا ذَكَرَ
 كَانَ مَرْفُوعًا بِالْإِبْتِدَاءِ إِنْ لَمْ يَكُنْ] (٢) ظَرْفًا كَقَوْلِكَ : كَمْ مَالِكُ ؟
 وَإِنْ كَانَ ظَرْفًا كَانَ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ ، لِأَنَّ الظُّرُوفَ لَا تَقَعُ مُبْتَدَأً ، كَقَوْلِكَ :

(١) قول المصنف : « يجب أن يكون في موضع خفض » لانستقيم
 له القاعدة بكلمة وجوب ؛ لأن الأصل في مميز كم الاستفهامية النصب ،
 فلو استعمل كلمة (يجوز) كان أولى ، والمثال الذي ساقه - بكم
 رجل مررت - يجوز فيه الجر والنصب وفي كم نفسها يجب الجر كما ذكر .
 (٢) ما بين المعقوفين : زيادة عن ل .

متى مفرك ؟ وقوله : « كَمْ عَمَةٍ أَجَازُوا » ، يعني : قوله (١) :
١٦ - كَمْ عَمَةٍ لَكَ بِأَجَرٍ رُبٍّ وَخَالَةٍ

[فَدَعَاهُ قَدْ حَلَبْتُ عَلَى عِشَارِي] (٢)

يجوز في (عَمَةٍ) النصب على التمييز على أنها استفهامية ، والجور
على التمييز على أنها خبرية ، والرفع على الابتداء وهو أبعدا (٣) ،
وقوله : لأنه يقدر (كَمْ) في موضع نصب / بحلبت على [٦٠ ظ]
الاستفهام ، أو على الخبر و (عَمَةٍ) مبتدأ موصوف ، (وقد حلبت)
خبر المبتدأ ، أي : كم مرة ، أو مرة حلبت ، ونحو « كَمْ مَالِكٌ
كَمْ ضَرَبْتُ » ، يقول : قد يحذف التمييز في مثل قولهم : كم مالك ؟
لأن المعنى كم درهماً أو كم ديناراً مالك ؟ وكم ضربت ؟ أي : كم
ضربة ضربت ؟ أو كم مرة ضربت ؟ . ثم قال :

(١) البيت للفرزدق يهجو به جريراً ، الشاهد في (عَمَةٍ) يجوز
فيها ثلاثا وجوه : النصب على التمييز على أن (كَمْ) استفهامية ،
والجور على التمييز على أن (كَمْ) خبرية ، والرفع على الابتداء وفيها
تقديرات كثيرة . وقد ضعف المصنف وجه الرفع لهذا السبب . والبيت
من شواهد الكتاب ١ / ٢٥٣ ، ٢٩٣ ، المقترض ٣ / ٥٨ ، العين
المخليل ١ / ٢٨٧ ، التوطئة في النحو للشلوبيني ص ٢٦٠ ، ابن
يعيش ٤ / ١٣٣ ، المقرب ١ / ٣١٢ ، شرح الجمل لابن عصفور
٢ / ١٤٠ ، الأثموني ١ / ٢٠٧ ، الخزانة ٣ / ١٢٦ ، اللديوان ٢ / ٤٥١ ،
شرح الكافية للمصنف ص ٨٠ .

(٢) ما بين المعقوفين : زيادة من ل .

(٣) في ل : (بعدها) .

[الظروف]

وَالظَّرْفُ هُنَّ إِضَافَةٌ قَدْ يُقْطَعُ
فَالْضَّمُّ فِي الْمُخْتَارِ لَيْسَ يُدْفَعُ
كَقَوْلِهِ تَحْتَ ثُمَّ قَبْلُ بَعْدُ
وَمِثْلُهُ لَا غَيْرُ حَسْبُ يَبْدُو
وَحَيْثُ ضُمَّتْ شَبْهًا بِالْغَايَةِ
يُضَافُ لِلْجُمْلَةِ حَيْثُ كَانَتْ

أخذ يذكر القسم الثامن من الميقات ، وهو الظرف الذي يقطع
عن الإضافة ويسمى الغايات ، ويبين أن المختار أنها إذا قطعت عن
الإضافة بنيت على الضم ، ومثلها با ذكر ، ويبين أن قولهم : لا غير
وحسب يجريان مجراها في قولهم : لا غير وحسب . وقوله : وحيث
ضُمَّتْ شَبْهًا بِالْغَايَةِ ، يقول : وبنيت (حيث) على الضم تشبيهاً
لها بالغايات من حيث كانت ظرفاً ملحقاً إلى ما يبينه من الجمل التي
بعدها ، وقوله : « يُضَافُ لِلْجُمْلَةِ كَيْفَ كَانَتْ » ، يعني : لا يضاف
إلا إلى الجملة اسمية أو فعلية ، هذا هو الكثير الشائع . وقوله :

إِذَا لِلْأَسْتِقْبَالِ مَعْنَى الشَّرْطِ
وَلَا تُجَازَى فِي الْقَصِيحِ تُخْطِ
وَلِلْمُفَاجَأَةِ فَتِلْكَ الْبِتْدَا
يَلْزَمُ فِيهَا بَعْدَهَا عَلَى الْمَدَا
وَإِذَا لَمَّا مَضَى وَلَمْ يَسْتَقْصِحُوا
إِذَا جَعَفَرُ قَامَ بِهِدَا صَرَحُوا

يقول : ومن جملة الظروف المبنية (إذا) وفيها معنى الشرط ، ثم بين أن الفصيح أنهم لا يجازون بها بل يكون الفعل المضارع بعدها مرفوعاً ؛ لأنها / للوقت المعين بخلاف (متى) فن ثم [٦١ و] جازوا بـ (متى) ولم يجازوا بـ (إذا) على الأفصح ، وقوله : « وللمفاجأة فتلك المبتدأ » ، وعلة بنائها - افتقارها إلى الجملة بعدها ، يقول : وقد تقع (إذا) للمفاجأة ، كقولك : خرجت فاذا السبع ، ولا يقع بعدها إلا المبتدأ غالباً ، وقوله : « وإذا لما مضى ولم يستفصحو » (يقول : ومن جملة الظروف المبنية (إذ) وهي ظرف لما مضى من الزمان ، ولا يضاف إلا إلى جملة ، وهو علة بنائها ، ولم يستفصحو : إذ زيد قام ، ولكن يقال : إذ زيد قائم ، أو إذ قام زيد ، وأما تغيير جملتها إلى الأسمية ووقوع الخبر فعلاً ماضياً فليس بفصيح (١) . وقوله :

وَأَيْنَ مَعَ أَنِّي لِلْإِسْتِفْهَامِ

وَالشَّرْطِ فِي الْمَكَانِ فِي الدَّوَامِ

وَكَيْفَ لِلْحَالِ تَجِي مُسْتَفْهِمًا

وَلَا مُجَازَاةَ وَإِنْ أُدْخِلْتَ مَا

يقول : ومن جملة الظروف المبنية (أين) و (أني) بمعنى الاستفهام والشرط ، وعلة بنائها تضمنها معنى الحرف ، وقوله : « وكيف للحال تجي مستفهما يقول : وكيف في معنى الظرف ، وهو سؤال عن حال ، تقول : كيف زيد ؟ أي : على أي حال هو ، ولا يجازي بها في الأفصح ، وإن دخلت عليها (ما) كقولك :

(١) ما بين القوسين ساقط من ل .

كيفما تكون أكون ، وقد جازى بها الكوفيون (١) مع (ما) واختاره
الزجاجي في الجمل . وقوله :

وَمُدٌّ وَمُنْدٌ إِنْ تَكُنْ لَأَوَّلُ

فَقَرَدٌ مَعْرِفَةٌ هَذَا يَكُنِي

وَالْجَمِيعُ قَبْلِي مَا يُقْصَدُ

لِجَزَائِهِ لِيَحْصُلَ التَّصَدُّدُ

يقول : ومن جملة الأسماء المبنية قولهم (مُدٌّ وَمُنْدٌ) ولهما معنيان :
/ أحدهما أول المدة ، كقوله : ما رأيت منذ يوم الجمعة ، [٦١ ظ]
أي : أول المدة التي انتفت فيها الرؤية يوم الجمعة ، ولذلك احتج
في هذا المعنى أن يكون مفرداً معرفةً ليهيئ تعيين أول المدة ، والثاني
جميع المدة ، كقولك : ما رأيت منذ يومان ، أي : المدة التي انتفت
فيها الرؤية (اليومان) جميعاً ، فيحتاج في هذا المعنى أن يهيئ
تعددًا .

وَأَنْ تَمَّ الْفِعْلُ ثُمَّ الْمَصْدَرُ

بَعْدَهُمَا مُضَافُهَا مُقَدَّرُ

مُبْتَدَأٌ خَبَرُهَا الَّذِي يَكُنِي

بَيَّنَّ وَهَكَذَا فِي الْجُمْلِ

لَدَى لَدُنْ لَدَنْ وَجَاءَ لَدَنْ

وَلَدٌ وَلَدٌ وَلَدٌ ثُمَّ لَدَنْ

يقول : وإذا وقع بعدها (أَنْ) والفعل ، أو المصدر قدر
(١) قال المصنف : « إذا دخلت عليها - أي كيف - (ما)
فضعيف عند البصريين في الشرط ، وجائز عند الكوفيين ، شرح
الكافية ص ٨١ .

مضافاً بمعنى زمانٍ ، وقوله : « مبتدأ خبرها الذي يلي » يقول :
 إعرابها (١) أنها مبتدأ خبرها ما يليها من اسم الزمان ، وقوله :
 « يَشَبَّه » أي بحجة واضحة ، « وعكسه » في الجمل ، يقول :
 وفي الجمل أنها خبر مبتدأ مقدم ، وليس بمستقيم ؛ لأن المعنى :
 أول المدة يوم الجمعة ؛ أي : جميع المدة يومان ، وقوله : « لَدَى ،
 لَدُنْ ، لَدَنْ ، وجاء لَدَنْ » ، يقول : ومن الظروف المبنيّة
 (لَدَى) وفيها لغات ثمان ذكرها جميعها ، والفرق بينها وبين
 (عِنْدَ) أنك تقول : عندي كذا ، لما كان في ملكك ، حضرك
 أو لم يحضرك ، ولدي كذا لما لا يتجاوز حضرك ، وبنت لأن من
 لغاتها (لَدُ وَلَدٌ) ، وهو وضع الحروف ؛ وتستعمل مضافة ،
 وقد نصبت العرب بها (هُدُوَّةٌ) خاصة تشبهاً لنونها بالنتوين ،
 لما رأوها تنزع عنها وتثبت . / [٦٢ و]

وَقَطُّ لَاسْتِغْرَاقٍ مَاضٍ قَدْ نَقِي

وَعَوَضٌ لَاسْتِغْبَالٍ نَفِي فَأَعْرِفْ

يقول : ومن جملة الظروف المبنيّة (قَطُّ) و (عَوَضٌ) ،
 « فقط » لاستغراق نفي ماضٍ ، تقول : ما فعلته قطُّ ، وعوض
 لاستغراق (٢) نفي مستقبلٍ ، تقول : لا أفعله عوض .
 وبناء (قط) ، لأن من لغاتها (قَطُّ) مخففة ، وهو وضع
 الحروف ، وبنت (عوض) ؛ لأن معناها عوض العائضين أي :
 دهر الداهرين . ثم قال :

وَأِنْ تُصِفْ إِلَى كَلَامٍ ظَرْفًا

فَالْفَتْحُ فِيهِ جَائِزٌ لَا يُخْفَى

(١) في ل : (إن إعرابها) . (٢) في ل : (الاستقبال) .

يقول : إذا أضيف الظرف الى جملة جاز لإعرابه على ما يقتضيه
وجاز بناؤه على الفتح ، كقوله تعالى : (هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ) (١)
و (يَوْمٌ لَا تَمْلِكُ) (٢) ، وقرئ (٣) بالوجهين . وقوله :
وَنَحْوُهُ مِثْلُ وَغَيْرُهُ مَعَ مَا

وَأَنْ وَأَنْ فَأَسْتَمِيعُ لِيَتَفَهَمَا

يقول : ونحو للظرف المضاف مثل وغير مع ما (٤) ، تقول :
إلى ما أو أن وأن كقوله : (مِثْلُ مَا أَنْتُمْ كَتَبْتُمْ) (٥) ،
وقول الشاعر :

١٧ - لَمْ يَمْنَعْ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ تَطَقَّتْ (٦)

(١) سورة المائدة الآية : ١١٩ .

(٢) سورة الأنطار الآية : ١٩ .

(٣) في الآيتين قرئ (يوم) بالوجهين : الرفع والنصب ، فقد
قرأ ابن كثير وأبو عمرو بضم (يومٌ لا تملك) والباقون بالفتح ،
وفي (هذا يوم) قرأ نافع وحده بالفتح وقرأ الباقون رفعاً ، وقال
الكسائي : لأن للعرب تؤثر الرفع اذا أضافوا (يوم) الى (يفعل
وتفعل وأفعل وتفعل) ، فيكون الرفع على الأعراب والنصب على
البناء . انظر معاني القرآن للقرآني ٢٤٤ / ٣ ، كتاب السبعة في القراءات
ص ٢٥٠ ، ٦٧٤ ، التيسير ص ١٠١ ، ٢٢٠ ، الحجة لابن خالويه
١١٠ ، ٣٣٧ ، الليثان في غريب أعراب القرآن ١ / ٣١١ .

(٤) (مع ما) : ساقطة من (ل) .

(٥) سورة الذاريات الآية : ٢٣ .

(٦) البيت استشهد به سيبويه ولم ينسبه ، ونسبه البغدادي لأبي
قيس بن الأسلت ، وتامه : (حَمَامَةٌ فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْ -

فتفتح (غير) مع أنها فاعلة . ثم قال :

[النكرة والمعرفة]

ذُو اللَّامِ وَالْمُضْمَرُ ثُمَّ الْعَلَمُ
مُضَافٌ تَعْرِيفٌ لِمَعْنَى مُبْنِهِمْ
مَعَارِفٌ أَعْرَفَهَا التَّكَلُّمُ
وَالنَّكِرَاتُ لَا لِيَعَيَّنَ تُعْلَمُ
أخذ يذكر المعرفة والنكرة ، فقال : المعرفة ذو اللام والمضمر
والعلم والمضاف إضافة تعريف ، لتخرج الإضافة اللفظية ، والمبهم
يعني به اسماء الإشارة والموصولات : ثم قال : « والنكرات لا عين
تُعلم » يقول : والنكرات ما وضع لشيء لا بعينه (١) : ثم قال :

العدد

مَا وَضَعُوا لِغَرَضِ الْكَمِّيَّةِ
الْفَظَّاهَا اثْنَا عَشَرَ الْأَصْلِيَّةِ

= قال () ، والشاهد فيه بناء غير على الفتح لإضافته الى مبني ، وهو
المصدر ، والأصل فيه أن يكون معرباً مرفوعاً لأنه فاعلٌ للفعل يمنع ،
ورأي المصنف هو جواز بناء الظرف اذا أضيف الى مبني : الكتاب
١ / ٣٦٨ ، شرح شواهد الكتاب لابن النحاس ص ١٦٧ ، الانصاف
١ / ٢٨٧ ، المغني ١ / ١٥٩ ، الخزانة ٢ / ٤٥ .
(١) في ل (المعينة) .

/ وَوَاحِدٌ لِعَشْرَةٍ ثُمَّ (١) مِئَةٍ
 أَلْفٌ وَبَاقِيهَا فُرُوعٌ مُغْنِيَةٌ [٦٢ظ]
 فَوَاحِدٌ مَذْكُورٌ وَأَيْنَسَانِ
 وَوَاحِدَةٌ التَّائِيثِ وَأَيْنَسَانِ
 ثَلَاثَةٌ إِلَى انْتِهَاءِ عَشْرَةٍ
 وَقُلْ : ثَلَاثٌ ثُمَّ عَشْرٌ لِلْمَرَّةِ
 وَوَاحِدٌ عَشْرٌ الذَّكُورُ اثْنَا عَشْرٌ
 وَأَنْتِ اللَّفْظَيْنِ فِي غَيْرِ الذَّكْرِ
 ثَلَاثَةٌ عَشْرٌ كَذَا لِيَسْمَعَهُ
 ثَلَاثٌ عَشْرَةٌ وَعُدَّ سَبْعَةٌ
 وَالْعَيْنَ قَافَتْحٌ مِنْ ثَلَاثَةٍ عَشْرًا
 ثُمَّ السُّكُونُ جَائِزٌ كَمَا تَرَى
 وَالشَّيْنُ سَكَنٌ مِنْ ثَلَاثٍ عَشْرَةٍ
 وَتَحْوَةٌ وَعَيْنٌ تَمِيمٌ كَسْرَةٌ
 وَفِي ثَمَانِي عَشْرَةٍ السُّكُونُ
 أَجِزٌ وَحَذَفَ الْهَاءُ وَأَفْتَحَ نُونًا
 عِشْرُونَ وَالْبَابُ أَنْتَى سَوَاءً
 أَحَدٌ وَعِشْرُونَ وَإِحْدَى جَاءَا
 وَالْعَطْفُ بَعْدَ ذَلِكَ مِثْلُ مَا مَضَى
 حَتَّى تَرَى تِسْعًا وَتِسْعِينَ أَنْتَقَضَى

(١) فِي الْأَصْلِ وَ (ل) مِائَةٌ ، وَكُتِبَتْ بِهَذِهِ الصُّورَةِ لِإِقَامَةِ

الْوِزْنِ .

وَمِائَةٌ وَالْفُ الثَّبَانِ
 وَمِائَتَانِ فِيهِمَا الثَّانِ
 وَمَيِّزُوا ثَلَاثَةَ لِعَشْرَةٍ
 بِالْجَمْعِ خَفَضَ اللَّذِ كُورِ وَالْمَرَّةُ
 إِلَّا ثَلَاثَ لِيَسْمَعَ
 لِأَنَّهُ بِمُفْرَدٍ لَا يَجْعُ
 وَاحِدَةً عَشَرَ إِلَى قَبْلِ الْمِثَّةِ
 بِمُفْرَدٍ تَصْبَأُ عَلَى كُلِّ فِيهِ
 وَمِائَةٌ أَلْفٌ وَفِي الْمُثْنَى
 وَجَمْعُ أَلْفٍ أَخْفِضُهُ مُفْرَدًا تَغْنَى
 وَوَاحِدٌ وَائْتَانِ لَا يُمَيِّزُ
 لِأَنَّهُ لَفْظٌ جِنْسِيٌّ مُمَيِّزُ
 وَإِنْ أَتَى اللَّفْظُ خِلَافَ الْمَعْنَى
 جَازَ لَكَ الْوَجْهَانِ ذَا فَنَهُمَ عَنَّا
 لِوَاحِدِ التَّصْيِيرِ (١) قَالُوا الثَّانِي
 وَالثَّانِيَةَ لِعَاشِرِ الْمَبَسَّالِي
 / لِيَا أَضَافُوا ثَالِثًا لِاثْنَيْنِ
 وَخَامِسًا لِأَرْبَعٍ يَعْينِ [٦٣]
 وَبِأَعْيَاسِرِ حَالِهِ تَزِيدُ
 لِمُنْتَهَى الْعَسَدِ إِذَا تُقِيدُ

(١) فِي الْأَصْلِ (الْتِمِيزُ) وَلَا يَسْتَقِيمُ مَعَهَا الْكَلَامُ ، وَقَدْ صَحَّحَتْ
 عَلَى ل : الْوَاقِيَةُ .

كَلَامٌ أَهْمَانُوا فَالِي مِثْلِي الْمَدَدُ
 كَقَوْلِهِمْ: ثَلَاثٌ ثَلَاثَةٌ جَعَدُ
 وَإِنْ تَرَدُّ قُلْتُ إِذَا حَادِيَ عَشْرُ
 بِأَلْفَتِهِ فِي ثَلَاثَةٍ إِلَى تَلْعِيقِ عَشْرُ
 وَفِي الْمُؤَنَّثِ تَجِيءُ ثَاءً أَنْ
 وَتَسْكُنُ الشَّيْنِ إِذَا فِي الثَّانِي
 وَلِأَنَّ تَصِفُ فَالْعَدَدُ الْمُطَابِقُ
 مُذَكَّرٌ أَوْ مُؤَنَّثٌ بِطَابِقِ
 وَإِنْ تَنَسَّأَ فَاحْدِفْ عَشْرٌ مِنْ أَوَّلِ
 لِأَنَّهُ بِالنَّحْدَفِ تَهْيَرُ مُشْكَلٌ

أخذ بذكر العدد ، وهو ما وضع لغرض كمية اتحاد الأشياء ،
 وذكر أن أصول الالفاظ فيها اثنا عشر لفظاً ، واحد إلى عشرة ،
 ومائة واللف وبقيّة الالفاظ كلها فروع عنها ، استغنى بها عن أن
 توضع الالفاظ أكثر غير راجعة إليها ، وقوله : « مائة أبداً هبوتها
 ياء » ، ليطبق مع قوله : « فروع » مضميه ، ثم أخذ بذكر كيفية
 استعمالها ، فواحد واثنتان للمذكر وواحدة واثنتان للمؤنث ، ثم قال :
 « وثلاثة إلى عشرة » ، يعني وأربعة ، وخمسة ، وستة ، وسبعة ،
 وثمانية ، وتسعة بقاء الثانيتين للمذكر . ثم قال : « وثلاث إلى عشر
 للمؤنث بغير ثاء الثانيتين » ، ثم انتقل (إلى ما بعد العشرة ، فقال :
 أحد عشر ، واثنا عشر للمذكر ، واثنتان للفظين يعني أحد عشر واثنا
 عشر أي فقل إحدى عشرة واثنا عشرة ، ثم انتقل (١) إلى ما
 بعد اثني عشر ، فقال : ثلاثة عشر إلى تسعة عشر للمذكر ، وثلاث

(١) ما بين القوسين ساقط من ل :

عشرة الى تسع عشرة للمؤنث . ثم يبين أن اليمين في ثلاثة عشر إلى تسعة عشر / مفتوحة على الأفصح . « وَالسَّكُونُ » (١) [٦٣ ظ] جائز* كما ترى « يعني : كما قلته في البيت حتى يتزن . ثم أن الشين من ثلاث عشرة إلى تسع عشرة ساكنة على الأفصح . ويبين أن نيماً تكسر الشين ، فتقول : عَشِيرَةٌ ، ثم يبين أن لك في (ثاني عشرة) في المؤنث أن تسكن الياء ، ولك أن تحذف الياء وتفتح النون . ثم انتقل إلى ما بعد (التسعة عشر) ، فقال : « عشرون » والباب « يعني و (ثلاثون) ، و (أربعون) إلى (تسعون) ، « أتى سواها » لمعنى المذكر والمؤنث بلفظ واحد : ثم انتقل إلى ما بعد (العشرين) : فقال : « أحد وعشرون للمذكر ، واحد وعشرون للمؤنث ، ثم انتقل إلى ما بعد (أحد وعشرين) ، فقال : « والعطف بعد ذلك مثل ما مضى » يقول : تأخذ (اثنان) وتعطف عليها (عشرون) ، وتأخذ (اثنان) وتعطف عليها (عشرون) للمؤنث ، وكذلك ثلاثة إلى تسعة للمذكر ، وثلاث إلى تسع للمؤنث ، تقول : ثلاثون ، ثم تفعل بعد (الثلاثين) كما فعلت بعد (العشرين) من أحد وإحدى . إلى تسعة وتسع إلى أن تنتهي إلى تسعة وتسعين ، وتسع وتسعين . وإنما قال : « حتى ترى تسعاً وتسعين » ؛ لأنه الآخر بعد (تسعة وتسعين) . ثم قال : ومائة بعد تسعة وتسعين ، ثم على ما ذكر من أول العدد إلى أن ينتهي إلى تسع وتسعين بعد (المائة) فتقول : مائتان ، ثم على ذلك إلى أن تنتهي إلى تسع مائة وتسع وتسعين ، فتقول : ألف ، وقوله : « ثم ألف ذكرُوا ، تنبيه على أن الألف مذكر » .

(١) في النظم والأصل (ثم السكون) .

ثمَّ شرع يبين تمييز العدد ، لأنه قال فيما تقدم إن تمييز العدد يذكره في العدد ، فقال : « وَمَيِّزُوا ثَلَاثَةَ عَشْرَةَ » / يقول : [١٦٤] تمييز ثلاثة الى عشرة بالجمع مخفوضاً ، فتقول : ثلاثة رجال ، وثلاث نسوة الى عشرة رجال ، وعشر نسوة :

ثمَّ قال : « إِلَّا الثَّلَاثَةَ لَتَسْعَ » يقول : إِلَّا أَنَّهُمْ إِذَا مَيِّزُوا ثَلَاثَةً بِأَعْتَابِ مَثَلٍ ، أَنَا بِالْمِائَةِ مُفْرَدَةً ، فيقولون : ثلاث مائة ، أربع مائة الى تسع مائة ، وهو واضح :

ثمَّ أخذ يبين [تمييز] (١) أحد عشر الى تسعة وتسعين فقال : « وَأَحَدَ عَشَرَ إِلَى قَبْلِ الْمِائَةِ » يقول : يميزه مفرداً منصوباً ، تقول : أحد عشر رجلاً ، وعشرون رجلاً ، ثم كذلك الى تسعة وتسعين رجلاً ، وتسع وتسعين امرأة .

ثم أخذ يبين تمييز مائة والـ ألف ، والمثنى فيهما ، وجمع الف ، فقال : يميزه مفرداً مخفوضاً ، وقال : « وَجَمْعُ الْفِ » ولم يقل وجمع مائة ؛ لأنه قد تقدم أن (مائة) لا تأتي في العدد جمعاً ، إذ لا يقال : ثلاث مئآت ولا مئتين (٢) ، فلا تبيـه (مائة) في العدد إلا مفردة أو مشاة . ثم بين أن واحداً ومائتين لا يميز ، وبين حله ، وهو أنك تذكر المفرد منه والمثنى فبجعل الغرض من العدد والتمييز معاً ، وهو قوله : « لَأَنَّ لَفْظَ جَنْسِهِ مُمَيِّزٌ » لأنك إذا

(١) (تمييز) ساقطة من الأصل ، وهي زيادة عن ل .

(١) قد ورد جمع (مئتين) في الشعر العربي ولكنه قليل لا يقاس عليه كقول الفرزدق :

ثَلَاثُ مِئِينَ لِلْمَلُوكِ وَفِي بَيْهَا

رَدَّ آئِي وَجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الْأَيَّامِ

قلت : رجل أختك عن واحد ، وإذا قلت : رجلان أغناك عن اثنين ، فلا حاجة إلى عدد ، ثم تميز بخلاف ما بعد الاثنين : لأنك إذا اقتصرت على لفظ العدد لم يقين الجنس ، وإذا اقتصرت على التمييز لم تبين كمية العدد فأحتجج إلى الأمرين ، بخلاف الواحد والاثنين على ما تبين :

وقوله : « وإن (١) أتى اللفظُ خلافَ المعنى » يقول : إذا كان اللفظ مذكراً والممدلول مؤنثاً ، أو بالعكس كقولك : عندي ثلاثة أشخاص من النساء وثلاث ، وعندي ثلاث أنفس من الرجال وثلاثة ، / وقوله : « لو اُحيد التصيير قالوا الثاني ، أخذ [٦٤ظ] يذكر كيف يعبر عن المعلوم بأعتبار أسماء العدد ، فقال : إذا قصصت معنى التصيير قلت : الثاني والثانية ، والثالث والثالثة ، إلى العاشر والعاشر ، فإن أضفته أضفته إلى عدد أقل منه بواحد ؛ لأن معناه أنه صبر عدداً على وفق العدد الذي هو منه فيجب أن يضاف إلى أقل منه بواحد ، فقال : ثالث اثنين ورابع ثلاثة ، قال الله تعالى : (مَا يَكُونُ مِنْهُنَّ ثَلَاثَةٌ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ) (٢) ، وخامسهم وسادسهم ، فإن قصدت معنى واحد من العدد الذي أضفته إليهم ، وجب أن تضيفه إلى ما يطابقه ، فتقول : ثالث ثلاثة ، ورابع أربعة (٣) ، قال الله تعالى : (ثَانِيَانِ) (٤) ، وقال :

(١) في الأصل : (وإذا) وهو وهم :

(٢) سورة المجادلة الآية : ٧ .

(٣) في الأصل : (رابعة) وما اثبتناه عن ل .

(٤) سورة التوبة الآية : ٤٠ .

("لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ") (١) ، ويقتصر (٢) في الوجه الأول الى العشرة ، لأنه ليس بعد (العشرة) ما يمكن أن يكون اسم العدد مشتقاً من فعل بمعنى التصيير ، لأن " ثالث اثنين من ثلاثتها ، وكذلك لربعتهم وخستهم ، فإذا جاوزت (العشرة) لم يبق إلا الوجه الثاني ، فنقول : حادي عشر أحد عشر الى تاسع عشر تسعة عشر ، وحادية عشرة إحدى عشرة الى تاسعة عشرة تسع عشرة ، ويجوز أن يقال ثالث ثلاثة عشر إذ لا يليق أن " المراد ثالث عشر ثلاثة عشر إلا أنك تعربه لفوات التركيب المقتضي للبناء ، وكل ذلك قد بين على وجه واضح . ثم قال :

[المذكر والمؤنث]

مَا فِيهِ ثَالِثٌ فَقُلْ مُؤَنَّثٌ
 اللَّفْظُ وَالتَّقْدِيرُ فِيهِ يَحْدُثُ
 وَالتَّاءُ قَدْ يُقَدَّرُ وَلَا الْأَلْفُ
 وَهُوَ حَقِيقِي وَلِلْظَنِّي "حُرُوفُ"
 / قَالَهُ فِي الطَّبَوَّانِ ذَكَرُ
 فَهُوَ حَقِيقِي كَذَا قَدْ ذَكَرُوا [١٥٥]
 فَأَسْنَدَ الْفِعْلُ إِلَيْهِ بِالتَّاءِ
 وَخَبَرَهُ عَلَى الْخَبَارِ أَنْتَا

(١) سورة المائدة الآية : ٧٣ .

(٢) كذا في (ل) ، وفي الأصل : (يُفْتَضَّر) .

إِلَّا إِذَا كَانَ ضَمِيرًا رَفَعًا
 فَالْفِعْلُ بِالنَّاءِ يَكُونُ قَطْعًا
 وَظَاهِرُ الْجَمْعِ بِلَفْظِ اسْوَهْ
 كَقَالَتِ الْأَعْرَابُ قَالَ نِسْوَةٌ
 وَفِي ضَمِيرِ الْعُقَلَاءِ قَتَلُوا
 وَقَتَلَتْ وَفِي الصَّحِيحِ الْأَوَّلِ
 وَغَيْرُهُمْ قِيلَ عَدَلْنَ عَدَلْتَ
 ثَلَاثَةُ الْأَنْوَاعِ فِيهَا أُعْتُدَلَتْ

أُخِذَ بِذِكْرِ الْمَذْكُورِ وَالْمُؤْنِثِ ، فَالْمُؤْنِثُ مَا فِيهِ عَلَامَةُ تَأْنِيثٍ ،
 وَالْمَذْكُورُ بِخِلَافِهِ ، وَعَلَامَةُ التَّأْنِيثِ : الْأَلْفُ ، وَالنَّاءُ ، وَالنَّاءُ قَدْ تَكُونُ
 مَلْفُوظًا بِهَا وَقَدْ تَكُونُ مَقْدُورَةً ، وَهُوَ قَوْلُهُ : « وَالنَّاءُ قَدْ يَقْدُرُونَ »
 لَا الْأَلْفُ ، وَالْمُؤْنِثُ حَقِيقِيٌّ وَلَفْظِيٌّ ، فَالْحَقِيقِيُّ مَا بَارِزٌ ذَكَرٌ فِي
 الْحَيَوَانِ ، كَامْرَأَةٍ وَنَاقَةٍ وَنَعْمَةٍ ، وَاللَّفْظِيُّ بِخِلَافِهِ ، وَقَوْلُهُ : « وَأُسْنِدُ
 الْفَعْلِ إِلَيْهِ بِالنَّاءِ » ، يَعْنِي : الْمُؤْنِثُ الْحَقِيقِيُّ ، كَقَوْلِكَ : قَامَتْ هُنْدٌ
 وَ (غَيْرُهُ) ، يَعْنِي : وَغَيْرِ الْحَقِيقِيِّ عَلَى الْخِيَارِ إِنْ شِئْتَ الْحَقِيقَةُ النَّاءُ ،
 وَإِنْ شِئْتَ لَمْ تَلْحَقْ كَقَوْلِكَ : جَاءَتِ الثَّنِيَّةُ (١) وَجَاءَ الثَّنِيَّةُ (١) ،
 وَقَوْلُهُ : « إِلَّا إِذَا كَانَ ضَمِيرًا رَافِعًا » يَقُولُ : إِلَّا إِذَا كَانَ الْمُؤْنِثُ
 ضَمِيرًا مَرْفُوعًا فَلَا بَدَلَ مِنْ عَلَامَةِ التَّأْنِيثِ كَقَوْلِكَ : الشَّمْسُ طَلَعَتْ ،
 وَقَوْلُهُ : « وَظَاهِرُ الْجَمْعِ بِلَفْظِ اسْوَهْ » يَقُولُ : وَظَاهِرُ الْجَمْعِ إِنْ
 شِئْتَ أَنْتَ فَعَلَهُ ، وَإِنْ شِئْتَ لَمْ تَفْعَلْهُ ، مِثْلُ (قَالَتِ الْأَعْرَابُ) (٢) ،

(١) الْكَلِمَتَانِ فِي النُّسخَتَيْنِ غَيْرِ مَنْقُوطَتَيْنِ ، وَقَدْ نَقَطْنَاهُمَا اجْتِهَادًا .

(٢) سُورَةُ الْحَجَرَاتِ آيَةُ : ١٤ .

و (قال نيسوة) (١) ، وإذا كان الفعل مستنداً الى ضمير العقلاء
 جاز أن نقول : الرجال قتلوا ، أو الرجال قتل ، وإن كان جمعاً
 صحيحاً مثل (المسلمون) قلت : قتلوا لا غير ، وضمير غير العقلاء
 / من الجمع المذكر ، والجمع المؤنث لك أن نقول في فعل [٦٥ ظ]
 ضميره : عدلن ، ولك أن نقول : عدلت ، كقولك ، الأيام حسنت
 وحسن ، والنساء حسنت وحسن ، والليالي حسنت وحسن ، وهو
 معنى قوله : « ثلاثة الأنواع فيها اعتدلت » ، أي : سواء ه ثم قال :

[المثنى]

كُلُّ مثنى رفعه آجا بيالألف
 والنصب والجر بياء قد أليف
 وقبلهما الفتح وهمد نون
 مكسورة إذ قدّر السكون
 وكل ما الفه عن واو
 ثالثية قالواو بالتساوي
 وما تعداه تنه بياي
 لأنها أخف في الإفضاء
 والهمزة الأصلية المتمدودة
 تبقى على همزتها مردودة
 والهمزة الثانية واوهمين
 وما سواهما قبل الوجهين

(١) سورة يوسف الآية : ٣٠ .

وَنُحْدَفُ النُّونُ إِذَا أَضْفَعْنَا

كَضَارِبًا زَيْدٍ وَمَا وَجَدْنَاهَا

أخذ يذكر المثنى ، فقال : هو ما لحقته في حال الرفع الف و نون مكسورة ، (وفي حال النصب والجر ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة) (١) ، وقوله : « وَكُلُّ مَا إِلَهُ عَنْ وَاو » تبين لما آخره الف ، فقال : إن كانت الألف ثالثة منقلبة عن واو عَصَا (٢) ورعى قلبت في التثنية واوًا ، فتقول : عصوان ورحيان (٣) ، وقوله : « وما عداه تُنْهَ بالياء » ، يقول : وكل ما عدا ما ذكر ، فما آخره الف فإنّ الضم تقلب ياء ؛ لأنها أخف عندهم من الواو ، وقوله : « والهمزة الأصلية الممدودة » ، أخذ يبين حكم ما آخره همزة ممدودة ، فقال : إن كانت الهمزة الأصلية بقيت همزة في التثنية كقولك : قراءان وحناءان ، وإن كانت الهمزة / للتأنيث [٦٦ و] قلبت واوًا كقولك : حمراوان وصفراوان ، وإن كانت غير ذلك فنشئ على الوجهين ، كقولك : كِساوان وكِساءان ، ورداوان ورداءان ، وحلباوان وحلباءان .
وقوله : « وَنُحْدَفُ النُّونُ إِذَا أَضْفَعْنَا » يقول : إذا أضيف المثنى حذفت نونه ، كقولك : ضاربًا زيد ، وكذلك ما أشبهه .
ثم قال :

(١) ما بين القوسين ساقط من ل :

(٢) في ل : (غير رعى وعصا) .

(٣) في ل : (رحوان) .

[الجمع]

وَالْجَمْعُ "مَا دَلَّ عَلَى اتِّحَادٍ
مَقْصُودَةٍ بِأَحْرَفٍ الْفُرَادِ
فَالْتَمَرُ وَالرَّكْبُ لِغَيْرِ جَمْعٍ
وَالْمَلِكُ وَالْهَيْجَانُ جَمْعُ جَمْعٍ
فَيْسَمُ صَحِيحٌ ثُمَّ فَيْسَمُ كَسَرُوا
ثُمَّ لِلصَّحِيحِ أَتَوْا وَذَكَرُوا
فَالذِّكْرُ اسْمًا عَلَمًا ذُو نَهْمٍ
وَفِي الصِّفَاتِ هَالِمٌ يَعْلَمُ
لَا نَحْوُ سَكْرَانٍ الَّذِي لَيْسَ كَرِي
وَلَا كَأَمْرٍ السَّيِّئِ لِحَمْرٍ
وَلَا فَعِيلٌ إِنْ أَتَى مَفْعُولًا
مِثْلَ جَرِيحٍ لَا وَلَا فَعُولًا
وَتَلَحُّقُ الْجَمْعِ وَلَوْ رَفْعًا
وَالْبَاءُ فِي تَنْصِبٍ وَجَرٍ قَطْعًا
وَضَمٍّ قَبْلَ الذَّوَاوِ وَكَثِيرٍ فِي الْيَا
وَأَفْتَحَ يَنْخَرُ مُصْطَفًى وَبَجْنَى
وَنُونُهُ مَفْتُوحَةٌ وَإِنْ تَضَيَّفَ
فَالنُّونُ هَمْزٌ جَمِيعٌ قَطْعًا حَلِيفٌ
ثُمَّ الْمُؤَنَّثُ الصَّحِيحُ مَا أَصِيفَ
يُزَادُ تَاءٌ آخِرًا بَعْدَ الْيَاءِ

فَقَبِي الصِّفَاتِ يُجْمَعُ الْمَذَكَّرُ
لَهُ صَحِيحاً مِثْلَ مَا قَدْ ذَكَرُوا
وَأِنْ يَكُنْ مُؤَنَّثاً غَيْرَ صِفَةٍ
فَأَجْمَعُهُ مُطْلَقاً عَلَى هَذِي الصِّفَةِ
وَنَحْوُ حَائِضٍ بَحِيٍّ مُجَرَّدًا
فَأَجْمَعُهُ بِالتَّكْسِيرِ وَقَبِي الرَّدَى
وَجَمْعُكَ التَّكْسِيرُ مَا تَغْيَرُ
وَاحِدُهُ نَحْوُ رَجَالٍ وَقُرَى
وَأَفْعَلُهُ أَفْعَالُ أَفْعَلُ فَعْلُهُ
مَعَ الصَّحِيحِ خَمْسَةُ الْإِثْمَةِ

/ اخذ يتكلم في الجمع ، فقال : الجمع ما دل على آحاد [٦٦ ظ]
مقصودة بحروف مفردة ، كرجال ، لأنه دل على ثلاثة فصاعداً
بحروف مفردة ، وهو رجل . وقوله : « فالتمر والركب لغير
جمع » يقول : إن التمر ونحوه مما بينه وبين واحدة التاء ليس بجمع ؛
لأن فعلاً ليس من أبنية الجموع ، ولأنك تقول : في تصغيره ؛
تمر ، ولو كان جمعاً لكان جمع كثرة ، وتصغيره تمرات ، ولأنه
اسم جنس ، واسماء الأجناس ليس بجمع ، والركب ليس بجمع ،
وإن وافق الركب في حروفه الوجهين الأولين ، وقوله : « والفلك »
والهيجان جمع جمع ، يقول : وقولهم : فلك بجمع (فلك) ،
وهجان بجمع (هيجان) جمع عند جماعة ، ويزعم أن الضمة في (فلك)
في المفرد كضمة (قفل) ، وضمة (فلك) في الجمع كضمة
(سف) (١) ، ويزعم أن كسرة (هيجان) في المفرد ككسرة

(١) في الأصل (فلك) ، وما ذكرناه عن (ل) .

(كتاب) ، وكسرة (هِجَان) في الجمع ككسرة (رِجَال) .
وقوله : « قسم صحیح ثم قسم كَسَرُوا » يقول : والجمع
على قسمين : صحیح ، ومكسر ، فالصحیح على ضربين : مذكر
ومؤنث ، وقوله : « فالذكر اسماً علماً ذو أفهم » يقول : فالذكر
الصحیح شرطه إن كان اسماً أن يكون علماً يعقل ، وإن كان صفة
أن يكون صفة لمن يعقل غير سكران مكسري ، وأحر حمراء ، وغير
فعليل بمعنى مفعول ، وغير فعول (١) : كأنهم جعلوا لمن يعقل على
ما لا يعقل مزبة في الصحة ، ولم يجمعوا باب فعلاّن فعل ؛ لأنهم
جمعوا باب فعلاّن فعلاّنة مصححاً ليفرقوا بينهما ، ولم يجمعوا أفعّل
فعلاء كأحر وبابه ؛ لأنهم جمعوا أفعّل التفضيل مصححاً ليفرقوا بينهما
وكذلك / فعول [٦٧] بمعنى مفعول ، لأنهم جمعوا فعلاً بمعنى
فاعل مصححاً ، وقوله : « وتلحق الجمع واو رفعاً » هذا حكم
الجمع الصحیح ، وقوله : « وضم قبل الواو واكسر في الياء » ،
يقول : إن الواو في الجمع يضم ما قبلها مطلقاً إلاّ فيما كان مفردة
مقصوراً كقولك : مصطفى ويحيى ، أما في (مسلمون) فواضح ،
وأما في نحو (قاضون) لأنّ أصل الضاد ونحوها الكسر ، فلما
جاءت الواو تعذر الكسر فوجب تغييره ، ولما لم يكن بدّ من التغيير
فتغييره بما يناسب الواو أولى ، وفي المقصور نحو (مصطفىون)
في جمع مصطفى لم يتعذر بقاء الفتحة ، فلم يجب التغيير فبقيت الفتحة
على حالها ، ولذلك قال : « وافتح بنحو مصطفى ويحيى » ،
وقوله : « ونونه مفتوحة وإن تضيف » يقول : لون الجمع
(١) لما قال المصنف ، (فعيل بمعنى مفعول) ، كان ينبغي أن
يقول : (فعول بمعنى فاعل) .

لا تكون إلا مفتوحة ، ونحذف عند الإضافة كما نحذف نون التثنية ،
 وقوله : « ثم المؤنث الصحيح ما أصيف » يقول : والجمع المؤنث
 الصحيح ما في آخره ثاء زائدة بعد ألف ، كقولك : قوائم*
 ومسلمات* ، وقال : (زائدة) : لثلاث بنوهم أن أبيائنا ونحوه منه ،
 فإن التاء في (أبيات) ليست زائدة . وقوله : « فربي الصفات »
 يجمع المذكور ، يقول : إن كان المؤنث صفة ، فشرط جمع التصحيح
 فيه أن يكون مذكراً جمعاً مصححاً ، فيخرج نحو سكرى سكران
 وحراء أحمر ، فإن مذكراً لم يجمع مصححاً ولا يكون للمؤنث على
 المذكور مزية ، فلذلك لم يجمع مصححاً .
 وقوله :

« وإن يكن مؤنثاً غير صفة »

فأجمعه مطلقاً على مكي الصفة ،

يقول : وإن كان مؤنثاً وليس بصفة فأجمعه جمع التصحيح مطلقاً ،
 كقولك : قمحة وقمحات ، وطلحة وطلحات ، / وزينب [٦٧ظ]
 وزيلبات .

وقوله : « ونحو حائض يجي مجرداً » ، يقول : نحو حائض
 وحامل إنما يجمع مكسراً ، فنقول : حوامل وحوائض ، فإذا قلت :
 حائضة وحاملة قلت : حائضات وحاميلات ، لأنه لو كان له مذكر*
 لجمع مصححاً . وقوله : « وجمعك التكسير ما تغيراً » : يقول :
 قد تقدم السالم ، وهو ما سلم فيه بناء الواحد ، وجمع التكسير ما تغير
 فيه بناء الواحد ، كقولك : في رجل رجلان ، وفي قرية قرى .
 وقوله : « وجمعك » (مبتدأ والتكسير صفته أي ذو التكسير أي

المكسر . وقوله : « مَا تَغْيِرُ » خبر (١) ، المبتدأ أي : الذي تغير ، ويجوز ، وجمعك التكسير بالنصب ، أي : وجمعك جمع التكسير تغير الواحد .

وقوله : « وَأَفْعِلَّةُ أَفْعَالٍ أَفْعُلُ فِعْلَةٍ » يقول : إن الجمع ينقسم إلى جمع قلة وجمع كثرة ، فجمع القلة العشرة فما دونها ظاهراً ، وجمع الكثرة لما فوق ذلك . وأبذية جمع القلة ما ذكر كأجربة وأمال وأفلس وغللة ، والجمع المصحح للمذكر والمؤنث كالمسلمين والمسلمات ، وما عدا ذلك جموع كثرة . ثم قال :

[أعمال المصدر]

وَأَعْمَلُوا كَالْفِعْلِ مِنْهُ الْمَصْدَرُ
وَلَمْ يَجِبِ فَاعِلُهُ مُسْتَتِرًا
وَأَخَرُوا مَعْمُولُهُ عَنْ عَامِلِهِ
حَتْمًا وَلَا يُلْزَمُ ذِكْرُ فَاعِلِهِ
وَقَدْ جِبِ الْفَاعِلُ وَالْمَفْعُولُ
خَفَضًا بِهِ فَيُتْبَعُ الدَّلِيلُ
وَمَا يَجِبُ مُطْلَقًا كَالْعَمَلِ
لِلْفِعْلِ إِلَّا تَحْوِ سَقِيًّا فَأَقْبَلُوا

أخذ بذكر أعمال المصدر ، يقول : يعمل المصدر كإعمال الفعل المشتق منه كقولك : أعجبنى ضرب زيد عمراً (كما تقول أعجبنى أن

(١) ما بين القوسين : مناقط من ل .

يضرب زيدٌ عمرًا (١) :

/ قوله : « ولم يجيء فاعله » مستترا ، ، يقول : لم يأت [٦٨ و]
الفاعل مستترا في المصدر وبخلاف الفعل وبخلاف اسم الفاعل ، لأنه
لو استتر فيه الفاعل ، فصح أن يقال : (زيدٌ أعجبني ضربُ عمرًا)
لوجب إبراز علامة التثنية ، فتقول : ضربان عمرًا فلا يعلم أنثنية
ضربٍ هو أم (٢) تثنية الفاعل ؟ وفي اسم الفاعل لا يلزم ذلك ؛
لأن اسم الفاعل في المعنى بمعنى الضمير المستتر فيه ، فلا يؤدي إلى
لبس ، وبخلاف الفعل فإنه يعلم أنه للفاعل ؛ لأن الفعل لا يثنى .

قوله : « وأخروا معموله » عن عاميله ، يقول : إن معمول
المصدر لا يتقدم عليه ، فلا تقول : أعجبني عمرًا ضرب زيد ، كما
لا تقول : أعجبني عمرًا أن ضرب زيد بمعناه ، وقوله : « ولا يلزمُ
ذكر فاعله » أي : لا يلزم ذكر فاعله مرفوعاً ولا مضافاً بل يجوز
أن تقول : أعجبني ضربُ زيداً ، إذ لا يذكر فاعلاً ، وقوله :
« وقد يجيء الفاعلُ والمفعولُ » يقول : وقد يضاف إلى الفاعل وقد
يضاف إلى المفعول فيتبع الدليل ، فتقول : أعجبني دق الثوب القصار ؛
لأنه فاعلٌ ، ودق القصار الثوب [فتلصب الثوب] (٣) ، لأنه
مفعولٌ :

وقوله : « وما يجيء مطلقاً فالعمل » يقول : وإذا أتى المفعول
المطلق ومعه معمولٌ ، كقولك : ضربت ضرباً زيداً ، (فزيداً)

(١) ما بين القوسين ساقط من ل .

(٢) (أنثنية ضربٍ هو أم) : ساقطة من ل .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من (ل) .

منصوباً بالفاعل لا بالمصدر ، وكذلك لو قيل : من أضرب ؟ فقلت : ضرباً زيداً ، كان كذلك على المختار ، فان كان المفعول المطلق مما يجب معه حذف الفعل ، مثل سقياً وحداً وشكراً ، فقلت : سقياً زيداً (١) فالعمل لسقياً على المختار ، لأنه قام مقام الفعل ، وصار الفعل معه نسباً منسياً . ثم قال :

[عمل اسم الفاعل]

/ فاشتق من فِعِلْ لِمَنْ يَقُومُ بِهِ
 عَلَى الْحُدُوثِ فَاعِلٌ لَا يَشْتَبَهُ [٦٨ظ]
 مِنَ الثَّلَاثِي فَاعِلٌ وَمَا جَدَّ
 فَكَتَابُ الْمُضَارِعِ بِمِيمٍ (٢) يُبْتَدَأُ
 وَمِيمُهُ مَضْمُونَةٌ وَالْكَسْرُ
 مِنْ قِبَلِ الْآخِرِ مُسْتَمِرٌّ
 يَعْمَلُ كَمَا لِفِعْلٍ وَالْأَمْتَقِبَالُ
 شَرْطٌ فِي الْأَعْمَالِ لَهُ وَالْحَالُ
 مَعَ اعْتِمَادِ لَا زِمٍ لِيَصَاحِبَهُ
 أَوْ هَمْزَةٌ أَوْ مَا وَلَا تُغَالِ بِهِ
 وَفِي الْمُضِيِّ يَلْزَمُ الْإِضَافَةُ
 مَعْنَى وَقَالَ بَعْضُهُمْ خِلَافَةً
 وَتَسْكُنُ فِي جَاعِلِ اللَّيْلِ الْعَمَلِ
 لِتَغْيِيرِ جَاعِلِ بِيْتَقْدِيرِ جَعْلٍ

(١) زيداً : ساقطة من (ل) .

(٢) في الأصل (تميم) وهو تحريف :

وَاللَّامُ إِنِّ جَاءَتْ فَكُلُّ مُسْتَوِيٍّ
لَا نَهَا مَوْصُولَةٌ بِهَا تَقْوِي
مَا بِالْفُتُوَا بِهِ كَذَلِكَ يَعْمَلُ
مَفْعُولٌ فَعَالٌ فَعِيلٌ فَعِيلٌ
مِفْعَالٌ ثُمَّ الضَّارِبُونَ الرُّجُلَ

أَجْرٍ بِحَذْفِ النُّونِ مِنْهُ الْعَمَلُ
أخذ يذكر إعمال اسم الفاعل ، فقال : اسم الفاعل ما اشتق من
فعلٍ لَمِنْ قام به بمعنى الحدث ، كقولك : ضاربٌ وعالمٌ ، وقوله :
من الثلاثي فاعِلٌ وَمَا عَدَا
فالمُضَارِعُ بِمِيمٍ (١) يُبْتَدَأُ ،

يقول : صيغته من الثلاثي على فاعِلٍ ، ومن غير الثلاثي على
صيغة المضارع بِمِيمٍ (٢) مضمومة ، وكسر ما قبل الآخر مثل مخرجٍ
ومستخرجٍ ومدحرجٍ ومتعلمٍ .

وقوله : « يعملُ » كالفعل والاستقبال ، يقول : وشرط إعماله
كفعله أن يكون بمعنى الحال والاستقبال والاعتماد على من هو له ،
أو همزة الاستفهام ، أو حرف النفي ، كقولك : زيدٌ ضاربٌ غلامه
عمرًا بمعنى الآن أو غداً ، وأضاربُ الزيدان عمرًا ؟ فلو قلت :
ضاربٌ زيدٌ عمرًا من غير اعتمادٍ لم يجوز ، فإن كان بمعنى الماضي لزم
الإضافة ، وبطل العمل فتقول : / زيدٌ ضاربٌ عمرو [٦٩ و]
أحسن ، والكسائي يجوز إعماله بمعنى الماضي كالحال والاستقبال ويستدل

(١) في الأصل (تميم) وهو تحريف .

(٢) في الأصل (تميم) وهو تحريف .

له بمثل قوله : (وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا) (١) ، فيقال لا ناصب لـ (سَكَنًا) سوى (جَاعِلٍ) (٢) ، وهو بمعنى المضي ، وإذا نصب المفعول الثاني ، فلأن ينصب الأول أقرب ، وردَّ بأنَّ ذلك مستعمل كثيراً ، فلو كان بمعنى المضي لوقع قطعاً عاملاً في الأول ، ولو وقع لنقل ، ولما لم يقع المنصوب إلا الثاني ، ونصبه يجوز أن يكون بفعلٍ مقدرٍ ، وجب تقديره ، فيكون التقدير : وجاعل الليل جملة سَكَنًا . وقوله : « وَالسَّلامُ » إنَّ جاءتْ فَكُلُّ مُسْتَوِي ، يقول : وإذا جاءت اللَّامُ في اسم الفاعل ، نحو : الضارب والعامل عمل ، وإن كان بمعنى المضي ، لأنها موصولة ، وأصل صلتها صريح الفعل ؛ وإنما سبك (٣) اسم فاعلٍ ليناسب اللَّام التي معناها بمعنى لام التعريف ، فن ثم قويَّ أعمال اسم الفاعل معها ، وإن كان بمعنى المضي .

(١) سورة الأنعام الآية : ٩٦ .

(٢) قرأ عاصم وحمة والكسائي (جَعَلَ) من غير ألف فعلاً ماضياً ، والليل لمفعول به ، ووافقهم الأعمش . والباقون بالألف وكسر العين وخفض الليل بالإضافة ، فجاعل محتمل للمضي وهو الظاهر ، والماضي لا يعمل عند البصريين إلا مع أل ، ولذلك يكون (سَكَنًا) عند البصريين منصوباً بفعلٍ يدل عليه السابق تقديره ، وجعل الليل سَكَنًا ، وهذا الرأي ذهب إليه المصنف إلا أن ما ذهب إليه الكسائي أيسر لقلة التقديرات : كتاب السبعة في القراءات ص ٢٦٣ ، التيسير ص ١٠٥ . البيان في غريب اعراب القرآن ١ / ٣٣٢ ، تحاف فضلاء البشر ص ٢١٤ .

(٣) في ل : (وإنما سكن) .

وقوله : « ما بالغوا فيه كذاكَ يعمل » يقول : إذا أتى اسم التفاعل بمعنى المبالغة كضروب وضراب وسميم وحذر ومضراب عمل اسم الفاعل الذي على ذلك الوزن ، كأنهم أقاموا ما فيه من المبالغة مقام ما فات من زنة الفعل : وقوله : « ثم الضاربون الرجال أجراً بحذف النون منه العمل » يقول : إذا جاء نحو الضاربون الرجل ، فأجر فيه حذف النون مع العمل ، إنما جوازوا ذلك مع العمل على سبيل التخفيف ؛ لظوله تشبيهاً بنون الذين . ثم قال :

[اسم المفعول]

« ما اشتق من فعل لمن تعلّقاً
 به اسم مفعول فقل مصدقاً
 / صيغته مفعول إن تجرداً
 وغيره كفاعل قد اعتدي [٦٩ ظ]
 وفارقوا بينهما بالفتحة
 من قبل الأخير بحرف الصحة
 ونحو مختار ومحمّر سوى
 لفظاً وفي التقدير فرق مستوي
 وأمره في عمل وشرط
 على اسم فاعل مضى لا يخطي
 أخذ يذكر اسم المفعول وإعماله ، فقال في حده : ما اشتق من فعل لمن تعلّق به كضروب وصيغته من الثلاثي المجرد على مفعول

كمضروب ومن غيره على صيغة اسم الفاعل ، إلا أن ما قبل آخر (١) المفعول مفتوح ، كـخرج ومستخرج ومدحرج ومنجرج ، وقد بين ذلك .

وقوله : « ونحو 'مختار' و'محمّر' سوياً » ، يقول : إن ('محمراً') اسم مفعول (ومختاراً) اسم مفعول موافق في اللفظ لاسم الفاعل إلا أنها في التقدير مختلفان (فـ'محمّر') اسم الفاعل في التقدير : (محمّر) ، واسم المفعول في التقدير ('محمّر') ، وكذلك مختاراً اسم الفاعل في التقدير ('مختبر') ، واسم المفعول ('مختبر') ، فلما جاء الادغام في ('محمّر') والإعلال في (مختار) وجب استواءهما لفظاً في البابين ، وقوله : « وأمره في عمل وشرط » يقول : وأمر اسم الفاعل في إعماله ، إعمال الفعل الذي لم يسم فاعله ، واشتراط الزمانين والأهناد ، كأمر اسم الفاعل الذي مضى ذكره لا يخطيء منه شيئاً مما ذكر . ثم قال :

[الصفة المشبهة]

مَا اشْتَقَّ مِنْ فِعْلٍ وَلَا تَعْدِي
لِلْفَاعِلِ وَلِلْمَشْبُوتِ تَحْدِيدِي
كَحَسَنِ صَعْبٍ عَمٍ قَبِيحٍ
تَعْمَلُ مِثْلَ فِعْلِهَا الصَّرِيحِ
إِمَّا بِلَا مِ أَوْ تَجِي مَجْرَدَةً
كَحَسَنِ وَالْحَسَنِ الْمُقْبَدَةِ

(١) في ل : (ما قبل آخر اسم الفاعل مكسور وهنا مفتوح) :

/ مَعْمُولُهُمَا كَسَدًا وَبِالْإِضْيَافَةِ
 فَانْتَانِ فِي ثَلَاثَةِ بَيْتَيْهِ [٧٠ و]
 لِمَرَّابِهِ رَفَعٌ وَتَصْنِبٌ جَرٌ
 يَكُونُ عَشْرًا مَعَ ثَمَانٍ فَادْرُوا
 فَحَسَنٌ مَعَ وَجْهِهِ وَالتَّوْجِهِ
 وَوَجْهِهِ الثَّلَاثُ نِسْعٌ قُلْهِبِي
 ثُمَّ تَجِي بِالْأَلَامِ أَيْضًا نِسْعًا
 تَكُونُ عَشْرًا مَعَ ثَمَانٍ قَطْعًا
 فَالْحَسَنُ الْمُضَافُ قَبْلَ وَجْهِهِ
 وَوَجْهِهِ أَمْعُ فِيهِمَا بِوَجْهِهِ
 وَحَسَنُ الْمُضَافِ قَبْلَ وَجْهِهِ
 فِيهِ خِلَافٌ وَاضِحٌ بِوَجْهِهِ
 وَمَا عَدَاهُ بِضَمِيرٍ وَاحِدٍ
 فَهُوَ الَّذِي اخْتِيرَ بِغَيْرِ جَا حِدٍ
 وَبِضْمِيرَيْنِ يَكُونُ حَسَنًا
 وَلَا ضَمِيرٌ فَقَبِيحٌ هَجِينَا
 [وَأَرْفَعٌ عَلَى الْفَاعِلِ وَالصَّبُّ أَبَدًا
 مُتَمَيِّزٌ وَأَجْرُ رُ مُضَيَّفٌ مُسْعِدٌ] (١)
 [وَقِيلَ نَصْبُهُ عَلَى التَّشْبِيهِ
 وَقِيلَ بِالْفَرْقِ عَلَى التَّوْجِهِ]
 مُشَبَّهٌ بِالْمَفْعُولِ إِنْ جَا مَعْرِفَهُ
 وَالنَّصْبُ بِالْتَّمْيِيزِ فِيمَا خَالَفَهُ

(١) ما بين المعقوفين : زيادة عن (ل) ، والوافية .

أخذ يذكر الصفة المشبهة بأسم الفاعل ، وحدها بما اشتق من فعلٍ غير متعدي لفاعله على معنى الثبوت ، وقال : على (معني الثبوت) ليخرج اسم الفاعل من غير المتعدي ، فإنه كذلك إلا أنه يقيس الحدوث ، والصفة انما تنجيء على معنى الثبوت كحسن وصعب وقبيح ، وتعمل عمل فعلها من غير اشتراط زمان ، بخلاف اسم الفاعل والمفعول ، وتعمل مجردة / عن اللام كحسن ، وبالألام كالحسن ، ومعمولها [٧٠ ظ] مجرد وبالألام ومضاف ، واثنان في ثلاثة ستة ، كل واحد من معمولاتها يكون مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً ، صارت ثمانية عشر قسمياً في التقدير : (حسنٌ وجهٌ) ثلاثة ، (حسنٌ الوجه) ثلاثة ، (حسنٌ وجهه) ثلاثة ، (الحسنُ وجهٌ) ثلاثة ، (الحسنُ الوجه) ثلاثة ، (الحسنُ وجهه) ثلاثة ، (الحسنُ وجهه) ثلاثة ، (فالحسنُ وجهٌ) ، و (الحسنُ وجهه) ممتنعان ، (وحسنٌ وجهه) فيه خلاف ، بقي خمسة عشر منها : الأحسن ، والحسن ، وقبيحٌ ، فما كان فيه ضمير واحد ، فهو (الأحسن) ، وما كان فيه ضميران (حسنٌ) ، وما ليس فيه ضمير (قبيحٌ) ، والضمير في (حسنٍ) لا بد أن يكون مستتراً إذا لم يرفع الظاهر بعده ، فان رفع الظاهر فلا ضمير فيه ، والضمير في ما بعده لا يكون إلا بارزاً ، وقد علم بذلك تفاصيلها ، (فحسنٌ

وَجْهٌ) ، و (حَسَنُ الوجه) ، و (الحَسَنُ وجهٌ) ، و (الحسنُ الوجه) ، هذه الأربعة لا ضمير فيها فهي قبيحة ، و (حَسَنُ وجهه) ، و (الحَسَنُ وجهه) حسنان ؛ لأنَّ فيها ضميرين بقي تسعة هي : الأحسن (حَسَنُ وجهاً) ، (الحَسَنُ وجهاً) ، (حَسَنُ وجه) ، (حَسَنُ وجهه) ، (الحَسَنُ وجهه) ، (حَسَنُ الوجه) ، (حَسَنُ الوجه) ، (الحَسَنُ الوجه) ، (الحَسَنُ الوجه) ، (الحَسَنُ الوجه) ، هذه التسعة الأحسن ؛ لأنه ليس فيها إلاَّ ضمير واحد ، فالرفع على الفاعلية ، والجر على الإضافة ، والنصب على التشبيه بالمفعول ، وقيل على التمييز في النكرة ، ومتى رفعت فلا ضمير في الرفع ، ومتى نصبت أو جررت فلا بدَّ من ضميرٍ مطابقٍ لمن جرى عليه ، كقولك : مررت برجلين حسني الوجه ، وبرجلين حسنين وجهاً . وقوله : « وَفَاعِلٌ لِإِلْزَامٍ مَعَ مَفْعُولٍ » / يقول : [٧١ و] كلُّ اسمٍ فاعلٍ لازمٍ أو اسم مفعولٍ يجوز أن يستعمل على (١) هذه الصفة ، فنقول : مررت برجلٍ كامل الفضل ، وكامل فضلاً ، ومررت برجلٍ مسعود الجذ ، ومسعودٍ جداً ، وكذلك جميع الباب . ثم قال :

[افعال التفضيل]

وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ لَيْسَ يُبْتَدَى
إِلَّا مِنْ الثَّلَاثِ حَتَّى يُسَكِّنَا

(١) (على) ساقطة من (ل) .

لَا لَوْنٌ لَّا عَيْبٌ لِّفَرْقٍ فَصَلِّ
 إِذْ مِنْهُمَا أُنْعَلُ لَا لِلْفَضْلِ
 وَيُتَوَصَّلُ بِمُسْكِينٍ كَمَا
 أَشَدُّ مِنْهُمْ انْطِلَاقًا وَنَعَمِي

أخذ يذكر أفعال التفضيل ، وهي صيغة تدل على أن من هي له فيه زيادة على غيره في المعنى الذي هي مشتقة منه ، وقوله : (ليس يُبْتَنَى إِلَّا من الثلاثِ حتَّى ، يقول : لو بني من صيغة على أكثر من ذلك ، لم يكن بدٌّ من اسقاط بعض الحروف ، فيفوت المعنى الذي اشتقت منه ، وقوله : (لَا لَوْنٌ لَّا عَيْبٌ ، أي : ولا يبنى من الألوان والعيوب ، لأن فيها أفعال لغبر الزيادة ، فلو بني منها أفعال التفضيل لحصل اللبس ويتوصل فيما لا يبنى منه أفعال التفضيل بأن يبنى أفعال مما يصح باعتبار المعنى المقصود ، ثم ينصب مصدر ذلك ، كقولك : هو أشد انطلاقا وأفبح عورا أو سوادا : وقوله :

بِنَاؤُهُ لِفَتَايَ عَلٍ مُطَرِّدٌ
 وَغَيْرُهُ لِنَقْلِهِ مُسْتَنَدٌ
 كَقَوْلِهِمُ الْيَوْمَ مِنْهُمْ أَعْدَرُ
 وَقَوْلِهِمُ أَشْغَلُ مِنْهُ أَشْهَرُ

يقول : وقياسه أن يبنى للفاعل لا للمفعول ، فإذا قلت أعلم وأضرب وأقبل ، فإنما تعني للفاعل ، وقد يجيء للمفعول ، ويحتاج إلى النقل ، ومثل بقولهم : (الْيَوْمُ ، وَأَعْدَرُ ، وَأَشْهَرُ وَأَشْغَلُ ، (١) أي : ملومٌ ومعدورٌ / ومشغولٌ ومشهورٌ . وقوله : [٧١ ظ]

(١) الشارح عاد النظم في أثناء الشرح بغير ترتيب ، ولما كان كذلك في النسختين أثبتناه .

مُسْتَعْمَلٌ عَلَى أَحَدٍ ثَلَاثَةً
 بِمَعْنَى : وَبِالْإِضَافَةِ
 يُضَافُ لِلتَّفْضِيلِ وَهُوَ مِنْهُمْ
 مُشْرَكِي الْأَصْلِ وَزَادَ عَنْهُمْ
 وَإِنْ أَتَى مَخْفُوضُهُ مَنْكُورًا
 طَابِقٌ بِهِ الْمُفْضَلُ الْمَذْكُورُ
 كَانَ جِنْسُهُ بِهِ قَدْ فُضِّلَ
 بِعَدَدِ الْمَنْكُورِ ثُمَّ فُضِّلَ
 وَالثَّانِي فِيهِ مُطْلَقُ الزِّيَادَةِ
 لَيْسَ عَلَى الْمَذْكُورِ فِي الْإِفَادَةِ
 يُضَافُ لِلتَّخْصِيصِ وَالتَّوَضُّعِ
 كَتَحْسَنٍ يُضَافُ أَوْ قَبِيحٍ
 وَلَمْ يَجْزِ يُوسُفُ أَعْلَى أَخُوْتِهِ
 إِذْ لَا يَكُونُ يُوسُفُ مِنْ جَمَلَتِهِ
 وَهُوَ عَلَى الثَّانِي يَجُوزُ عَنْهُمْ
 إِذْ لَيْسَ شَرْطًا أَنْ يَكُونَ مِنْهُمْ

يقول : ان أفعل التفضيل لا يستعمل إلا على أحد ثلاثة أوجه ،
 بـ (مِنْ) كقولك : زيدٌ أفضل من عمرو ، وقد تحذف (مِنْ)
 إذا كان معلوماً كقولهم : (الله أكبر) أي : من كل كبير ،
 وباللام كقولك : زيدٌ الأفضل ، وبالإضافة كقولك : زيدٌ أفضل
 الناس ، فإذا أضيف فسله معنيان ، أحدهما أن يراد أنه زائد على
 المضاف إليه في الخصلة التي هو وهم فيه شركاء ، فلا بد أن يكون
 أحدهم : والثاني أن توجد له الريادة مطلقاً ، ثم يضاف على سبيل

التخصيص كما يضاف ما لا تفضيل فيه كحسنٍ وقبيحٍ ، فعل الأول لا يجوز أن تقول : يوسف أفضل أخوته ؛ لأنك لما أضيفت (الإخوة) الى ضميره ، فقد أخرجته من جملتهم من قبيل أن المضاف غير المضاف اليه ، فاذا أضفت (أفضل) اليه ، فقد أضفته الى ما ليس هو منهم ، وعلى الثاني لا يمتنع / وقد استعمل المعنى الأول وإن [٧٢و] لم يذكر الجنس المفضل عليهم للعلم به والاعتناء بمعنى آخر ، وهو أنهم اذا قصدوا تفضيل عددٍ مخصوصٍ من واحدٍ واحدٍ والثنين اثنين أو جماعةٍ جماعةٍ ، أضافوا الى العدد الذي يقصد تفضيله نكرةً ، كأنهم فاضلوا الجنس على ذاك العدد ، ثم فضل ذلك العدد على مثله من جميع الجنس ، واستغنى عن ذكر الجنس العام للعلم به ، فاذا قلت : هذان أفضل رجلين فعناه : أفضل من جميع الرجال . وقوله :

وَطَابَقُوا فِي أَوَّلٍ وَأَفْرَدُوا
وَطَابَقُوا فِي الثَّانِي حَيْثُ أَبْعَدُوا
وَطَابَقُوا مُعَرِّفًا بِالسَّلَامِ
وَمَا بَيْنَ يُفْرَدُ فِي الدَّوَامِ

أخذ بذكر مطابقه (أفضل) لمن هو له وإفراده ، فقال : أما إذا أضفته بالمعنى الأول ، فأنت بالخيار إن شئت أفردت وإن شئت طابقت ، كقولك : الزيدون أفضل الناس ، والزيدون أفاضل الناس ، قال تعالى : (أَكْبَارَ مُجَرِّمِيهَا) (١) ، وقال : (وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَعْرَصَ النَّاسِ) (٢) ، وأما إذا أضفته بالمعنى الثاني ، فلا بد من

(١) تمامها (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَارًا ... الخ)

سورة الأنعام : ١٢٣ .

(٢) سورة البقرة الآية : ٩٦ .

المطابقة . وكذلك المعرف باللام ، وأما المستعمل بـ (مِـنْ) فلا يكون إلا مفرداً كقولك : لا يزيدون أفضل من العمرين . وإنما أفرد الذي بـ (مِـنْ) ؛ لأنه جار مجرى التعجب فيما يجب ويجوز فأفرد بذلك ، وإنما طابقوا في المعرف باللام لبعده عن فعل التعجب حيث أجروه مجرى الأسماء (١) الصفات ، وإنما جاز في المضاف بالمعنى الأول الوجهان ؛ لأنه أشبه المستعمل بـ (مِـنْ) ، وأشبه المعرف باللام فحمل عليهما معاً ، وأما المضاف بالمعنى الثاني فإنها وجبت المطابقة لبعده عن معنى (مِـنْ) حيث لم يذكر المفضل عليه . وقوله :

/ لَمْ يَرْفَعُوا أَسْمَاءَ ظَاهِرًا بِأَفْعَلًا

إلا "مُسَبَّبًا" أَتَى مُفَضَّلًا [٧٢ ظ]

مُفَضَّلًا عَلَيْهِ مِـنْ وَجْهَيْنِ

مَوْصُوفُهُ الْمُتَنَفِّئُ ثَانِي الثَّانِي

كَمَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي

عَيْنَيْهِ كَحُلِّ مِـنْهُ فِي عَيْنِ الصَّغِيرِ

وَتَكَرَّرَ الْفَاعِلُ أَوْ تَفَعَّرَفَ

وَاحْتَدِفَ إِذَا شِئْتَ ضَمِيرِ مِـنْ وَفِي

وَمَا رَأَيْتُ مِثْلَ عَيْنِ عَمْرٍو

أَحْسَنَ فِيهَا الْكُحْلُ فَرَعَ فَأَذَرِ

لَوْ رَفَعُوهُ خَبَرًا لَفَضَّلُوا

بِمَا يَكُونُ الْمُبْتَدَى فَاعِلُوا

أَوْ هُوَ هَهُنَا بِمَعْنَى حَسَنًا

وَلَمْ يَجِي فِعْلٌ بِمَعْنَى أَحْسَنًا

(١) في ل : (أسماء الصفات) .

أخذ يتكلم في إعمال أفعال التفضيل ، فقال : لم يرفعوا به اسماً ظاهراً إلاّ مشروطاً أن يكون مسبباً مفضلاً عليه باعتبارين : أحدهما موصوفة المنفي في الأفضلية ، والثاني اعتبار ما يذكر بعد (من) في المفضولية ، كقولك : ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد ، والمعنى ما رأيت رجلاً حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد ، فالأول هو المفضل ، والثاني المفضل عليه ، وإنما يفهم العكس من جهة النفي ، كما إذا قلت : ما زيد أفضل من عمرو ، وإعمال أفعال التفضيل في الظاهر على ما ذكر قياس مطرد ، ونفى الزمخشري (١) إعماله في الظاهر ، وهو غلط ، وقال ابن بابشاذ (٢) : لم يعملوه (٣) في الظاهر إلا في مسألتين : إحداهما ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد ، والثانية : (ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة) (٤) ،

(١) قال الزمخشري : ولا يعمل عمل الفعل لم يجزوا مررت برجل أفضل منه أبوه ، ولا خبر منه أبوه ، بل رفعوا أفضل وخبراً بالابتداء ، وقد خطأه المصنف ؛ لأنه سمع من العرب أعمال أسم التفضيل في الظاهر كما ذكره في الشرح . المفضل ٢٣٧ .

(٢) هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي المصري أمام عصره في علم النحو ، من مؤلفاته المقدمة في النحو ، وشرح جمل الزجاجي ، وأصول ابن السراج (ت ٤٦٩ هـ) ترجمته في ابن خلكان ٢ / ١٩٩ ، ومعجم الأدباء ١٢ / ١٧ ، النجوم الزاهرة ٥ / ١٠٥ .

(٣) انظر كلام بن بابشاذ في شرح جمل الزجاجي ، في ورقة ٧٦ ، ٧٧ من مخطوطة الظاهرية ، رقم (١٦٨٧) نحو .

(٤) الحديث في مسند ابن حنبل ١ / ٢٢٤ ، ٢ / ٧٥ ، ١٣٢ ، -

وهو غلط (١) :

ثم أخذ يعمل لإعماله في ذين (٢) ، لذلك دون غيره بتعليين :
أحدهما أنه في هذه المسائل / بمعنى حسن على تبين تفسيره ، [٧٣ و] فلما أتفق أنه في معنى حسن في هذا المحل أعمل عمله ، ولا يكون في غير ذلك بمعنى حسن ، وليس ثمة فعل "بمعنى أحسن فيعمل عمله :
والثاني أنهم لو لم يعملوه لوجب أن يرفعوا أفعال على أنه خبر مبتدأ ، ويكون المرفوع به مبتدأ ، فيفضلون بين متعلق (من) وهو أفعال وبين (من) بالمبتدأ الذي كان مرفوعاً بأفعال فأعملوه لذلك ، ولك في هذه المسائل أن تقول : ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد فيحذف (٣) الضمير الذي كان مع (من) والجار للذي بعده ، ويدخل (من) على المجرور ، ومنه قوله عليه السلام : ("ما من أحد أحب" لله المدح من الله) (٤) ، و ("ما من أحد أحب" الله العذر من الله) (٥) ، ولك أيضاً أن تقول : ما رأيت

= الكتاب ١ / ٢٣٢ .

(١) غلط ابن الحاجب ابن بابشاذ ، لأنه قصر العمل على المسألتين ، وقد وضعه المصنف في الشرح والمناقشة اللاحقة :

(٢) في ل ، (كان) ، وفي الأصل : (دان) .

(٣) كذا في (ل) ، وفي الأصل : (من الضمير) .

(٤) الحديث ذكره الإمام أحمد بن حنبل في مسنده ١ / ٣٨١ ،

٤٢٦ ، ٤٣٦ ، ٤ / ٢٤٨ ، وفيه (من) محذوفة في (ما من أحد) .

(٥) الحديث ورد في مسند ابن حنبل بلفظ يغير ما ذكره المصنف ،

(ولا أحد ، شخص أحب ... الخ) المسند ٤ / ٢٤٨ .

كعين زهد أحسن فيها الكحل ، ومنه قول الشاعر (١) :
 ١٨ - مَرَوْتُ حَلَى وَادِي السَّبَاعِ وَلَا أَرَى
 كَوَادِي السَّبَاعِ حِينَ يُظْلِمُ وَادِيَا
 أَقْلَ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ نَثِيَّةً
 وَاخْوَفَ إِلَّا مَا وَفَى اللَّهَ سَارِيَا (٢)
 ولو استعملته (٣) على الوجه الأول لقلت : ما رأيت وادياً أقل
 به ركبٌ منه بوادي السباع ، ولو استعملته (٤) على الوجه الثاني
 لقلت : ما رأيت وادياً أقل به ركب من وادي السباع .

[الأفعال]

تخصائصُ الفعلِ 'دُخُولُ السَّيْنِ'
 وَنَحْوَاتَا فَعَلْتِ بِالسُّكُونِ
 لما فرغ من قسم الأسماء شرع يذكر قسم الأفعال ، وقد تقدم
 حدها في أول الأرجوزة ، وذكر خصائص الأفعال ، فدخول السَّيْنِ
 (١) البيتان لسحيم بن وثيل ، وهما من شواهد سيويه ، وادي
 السباع : أسم وادي بطريق البصرة ، النثية : التلث . والشاهد مجيء
 (ركب) فاعلاً لفعل التفضيل . الكتاب ١ / ٢٣٣ ، شرح الكافية
 للمصنف ص ١٠٠ ، ايضاح ابن الحاجب ٥٧١ ، ابن حنبل ١٤٩/٢ ،
 الخزانة ٣ / ٥٢١ .
 (٢) في الأصل (واقياً) ، وما اثبتناه عن (ل) ، لأنه لا معنى
 لـ (واقياً) ولأن جميع المصادر تذكر (سارياً) .
 (٣، ٤) في ل (استعملوه) ولا يتفق مع سياق الكلام .

مثل قولك : سأقوم وسيقوم ، ونحو ذلك ، « وَنَحْنُ نَمَاتُ فَعَلَتْ »
 لقولك : ضربت ، وضربنا / وضربتم ، وضربتني وضربوا [٧٣ ظ]
 وضربن ، وهو كل ضمير مرفوع بارز ؛ وإنما قال : بارز ليخرج
 نحو : ضارب ، وضاربان ، وضاربون ، فإنه مرفوع ولكنه غير
 بارز . وقوله :

[الفعل الماضي]

فَلَوْ زَمَانَ قَبْلَ (١) مِنْ زَمَانِكَا
 ماضٍ عَلَى الْفَتْحَةِ مِنْ بِنَائِكَا
 وَتَكُنْتُمْ عِنْدَ ضَمِيرِ الرَّفْعِ
 مُتَحَرِّكًا وَاضْمُمْ بَوَاوِ الْجَمْعِ

حد (٢) الفعل الماضي ، وهو كل فعل دل على زمان قبل
 زمانك . وقوله : « وَتَكُنْتُمْ » آخر الفعل الماضي إذا اتصل به
 ضمير مرفوع متحرك ، (نحو ضربت وضربنا ؛ لأن للضمير
 المرفوع المتصل كالجزة ، فلما كان متحركاً) (٣) كرهوا بقاء الفعل
 الماضي متحركاً لئلا يؤدي إلى أربع متحركات فيما هو كالكلمة
 الواحدة . وقوله : « وَاضْمُمْ بَوَاوِ الْجَمْعِ » يقول : وإذا اتصل
 بالفعل الماضي وأو الجمع ، كقولك : (ضربوا وقتلوا ، ضموه

(١) في الوافية : (سابق زمانكا) مكان (قبل من زمانكا) .

(٢) في الأصل (هو) وهو تحريف ، وقد قوم عن ل .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ل) .

ليُناسبَ الواوَ (١) .

[الفعل المضارع]

مَاضَارِعُ الْأَسْمَاءِ بِحَرْفِ يَأْتِي
أَوَّلُ مِنْ تَأْتِي أَوْ مِنْ تَأْتِي
مُضَارِعُ كَهَمْزَةٍ التَّكْلُمِ
لِلْمُفْرَدِ وَالنُّونِ لِلْمُعْظَمِ
وَالْغَائِبُ الثَّنَتَيْنِ وَالْوَحِيدَةِ
وَالْيَاءُ لِمَنْ عَدَاهُمَا فِي الْغَيْبَةِ

هذا أحدُ الفعل المضارع ، وهو ما أوله هذه الحروف (٢) الأربعة
لمن ذكرت له ، ثم أخذ بين معانيها فقال : « فاهمزةُ للمتكلم »
إذا كان مفرداً مطلقاً ، كقولك : أضرب (٣) للمذكر والمؤنث ،
والنون للمعظم ولغير المفرد ، كقول الرجل المعظم نفعل ، وقول
المتكلم عنه وعن غيره واحداً كان / أو جماعةً نفعل ، والياء [٧٤ و]
لكل مخاطب وللغائبة الواحدة وللغائبتين ، كقولك : هتدُ نخرج ،
أو الهنديان نخرجان ، ولا يقال : (الهندانِ نخرجان) ، قال تعالى :
« وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ » (٤) ، والياء لكل

(١) ما بين القوسين ساقط من ل :

(٢) لما كانت أحرف المضارعة أقل من عشرة أحرف فعلى المصنف

ان يستعمل (أحرف) لدخوله في أوزان القلة .

(٣) في ل : (للمتكلم) .

(٤) سورة القصص الآية : ٢٣ .

غائب سواهما كقولك : زيدٌ يقوم ، والزبدان يقومان ، والهندات
يقمن . وقوله :

وَاضْمُمُ بِهِ الْأَوَّلَ فِي التَّرْبَاعِيِّ

وَأَفْتَحَ بِهِ الْغَيْرَ بِلَا دِفَاعٍ
تبين " لحركة حرف المضارعة ، بقول : تكون مضحومة في كل
فعلٍ كان ماضيه على أربعة أحرف ، كقولك : دحرج يدحرج ،
وأخرج بخرج ، وما عدا ذلك مفتوح ، كقولك : يقرب ويتطلق ،
ويعتذر ويستخرج ، في كل ما كان غير رباعي .

وَحُصَّ بِالْإِعْرَابِ لَا يَكُونُ

تَأْكِيدُ نُونٍ أَوْ ضَمِيرٍ نُونٌ .

كَثَلُ تَضَرَّبًا وَيَضْرِبُنَا

وَقَوْلُهُمْ يَضْرِبِينَ أَوْ تَضْرِبُنَا

يقول : لا يعرب من الأفعال خبر ما لم يكن مؤكداً بالنون أو
متصلاً به ضمير " هو نون " ، وهو ضمير جمع المؤنث ، كقولك :
تضربن ويضربن ، وإنما أعرب المضارع لشبهه بالأسماء ، ولذلك سمي
مضارعاً أي مشابهاً ، وأشبهه في الشباع والتخصيص ، لأنك تقول :
رجلٌ فيصلح لزيد وعمرو ، ثم تقول : الرجل فيتخصص بالحرف
بعد أن كان شائعاً ، وكذلك تقول : لضرب فيصلح للحال والاستقبال ،
ثم تقول : مستضرب فيتخصص بالاستقبال بعد أن كان شائعاً ، فلما
أشبه الأسم أعرب بالنصب والرفع (١) ، وأعرب بالجزم مكان الجر ،
ولذا لم يعرب عند [اتصال] (٢) نون التأكيد ونون / جمع [٧٤ظ]

(١) كذا في ل ، وفي الأصل (الجر) وهو وهم .

(٢) (اتصال) زيادة للسباق :

المؤنث ؛ لأنه لو أعرب مع نون التأكيد لالتبست معانيها ، ولو أعرب مع نون جمع المؤنث بالحرركات لم يستقم ، وكان يكون على خلاف قياسه ، ولو أعرب بالنون لم يستقم ؛ لأن الأعراب بها يقتضي سبق حلة ، هو ضمير* ، ولا يستقيم ، وقوله : « تأكيد نون » ، أي : لا يكون هذا تأكيد نون مثل هل تضربن* ، وهل تضربن* ، وهل تضربن* (وقوله : « لو ضميراً هو (١) نون ، كقولك : هل تضربن* ويضربن* » (٢) ، وكل فعل مضارع لحقته نون ضمير جماعة المؤنث ، وقوله :

إِعْرَابُهُ رَفْعٌ وَنَهْضٌ جَزْمٌ

أَيْسَتْ : لأنواع معاني تسمو
يقول : ليس إعراب الأفعال لمعان كوجوه إعراب الأسم ، وإنما دخله الأعراب على وجه من الشبه اللفظي كما تقدم . قوله :
مَا لَيْسَ تَفْعَلَانِ تَفْعَلُونَا

وَلَيْسَ تَفْعَلَانِ يَفْعَلَانِ يَفْعَلُونَا

وَلَيْسَ تَفْعَلَيْنِ لَامٌ صَحَّةٌ

بِضْمَةٍ وَمَا كُنِ وَفَتْحَةٍ

يقول : إن الفعل المضارع إذا لم يتصل به ضمير التثنية ولا ضمير الجمع المذكور ، ولا ضمير المخاطب المؤنث ، وكانت لامه حرفاً صحيحاً ، كقولك : تضرب وتضرب وأضرب ، فإن رفعه بالضممة ونصبه بالفتحة ، وجزمه بالسكون ، وقوله :

(١) هو ساقطة في النظم .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ل :

ذُو النَوَازِ وَالْيَاءُ ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ
وَالْفَتْحُ وَالْحَذْفُ يُلْقِظُ يَدُ كَرُ
وَالْأَلِفُ أَضْمِيمٌ وَافْتَحَنَ مُقَدَّرًا
وَالْحَذْفُ وَالْجَزْمُ يُلْقِظُ ذِكْرًا
يقول : فإن كان آخره واواً أو ياءً فرفعه بضمة مقدرة ،
ونصبه بفتحة / ملفوظ بها ، وجزمه بالحذف ، كقولك : [٧٥ و]
زيدٌ يغزو [ولن يغزو] (١) ولم يغزُ ، وكذلك يرمي وإن يرمي
ولم يرمِ ، وإن كان آخره ألفاً فرفعه بضمة مقدرة ، ونصبه بفتحة
مقدرة ، وجزمه بحذف الألف ، كقولك : زيدٌ يخشى ، وإن
يخشى ، ولم يخشَ . وقوله :

وَالنُّونُ فِي لَمْ يَكُ قَدْ كُنْ حَذْفٌ
وَلَمْ يَكُ الدِّينَ هَذَا يَتَضَعُفُ
وَوَحْشَةُ الْأَفْعَالِ أَدْخَلَ نُونًا
وَحَذَفُهَا كَرِثِلَ يَضْرِبُونَا

يقول : وقد كثر قولهم لم يكن حتى جاز حذف النون على وجه
التخفيف ، بخلاف لم يخز ولم يمن ونحو ذلك ، وضعيفٌ حذفها في
نحو (لَمْ يَكُنِ الدِّينَ) (٢) ، لقوتها بالحركة ، وقوله : « وخمسة »
الأفعالِ أدخل نوناً ، يقول : وخمسة الأفعال المستثناة أو لا وهو كل
مضارع اتصل به ضمير ثنية ، أو ضمير جمع مذكر ، أو مخاطب
مؤنث رفعه بإثبات النون ، ونصبه وجزمه بحذف النون ، كأنهم لما

- (١) (ولن يغزو) : زيادة من ل :
(٢) سورة البينة الآية : ١ ، ونهاى الآية : (لم يكن الذين كفروا
من أهل الكتاب والمشركين) :

حلوا النصب على الجرّ في ضارِ يَينَ وضارِ يَينَ ، حلوا النصب على الجزم في تضربان وتضربون وتضربين مشبّه به كرهوا أن يجعلوا للفعل على الاسم مزيةً ، وقوله :

فَارْفَعْ إِذَا لَمْ يَلْتَصِبْ أَوْ يَنْجَزِمْ

وَانْصِبْ بَأَنْ وَكُنْ وَكِي إِذَا وَعِمَ (١)

/ أخذ يذكر عوامل الأفعال ، فقال : يرتفع الفعل [٧٥ ظ] إذا جرد عن عوامل النصب وعوامل الجزم ، وهذا تعريف الكوفيين ، وهو أقرب من تعريف البصريين ، وقولهم : يرتفع الفعل المضارع إذا وقع موقع الاسم (٢) ، فإنه ترد عليه مشكلات تحتاج الى الجواب عنها ، كقوالك : مبتدئاً يقوم زيد* ، وكقولك : عسى يقوم زيد* ، وكاد يقوم ، ولما لم يكن عروءة عن الناصب والجازم (يُعْرِفُ حَتَّى يُعْرِفَ الناصِبُ والجازِمُ) ، شرع في ذكرهما ليُعْرِفَ الناصِبُ والجازِمُ (٣) ، ويعرف عروءة عنها ، فقال : وانصب بَأَنْ وَكُنْ وَكِي إِذَا وَعِمَ . ثم قال :

(١) في الأصل ذكر سبعة أبيات بعد هذا البيت ، من أبيات حروف الجر عن طريق الوهم ، وقد حذفها لكونها مذكورة في حروف الجر ، وعدم وجودها في (ل) والواقية .

(٢) رجح المصنف رأي الكوفيين لأنه بعيد عن التكلف ، وذلك لأن الفعل المضارع إذا لم يكن منصوباً ولا مجزوماً فهو مرفوع . أما مذهب أهل البصرة فقد يرد عليه اختلاف مقام الاسم في النصب والجر بحرف الجر الزائد .

(٣) ما بين القوسين ساقط من ل .

[نصب الفعل المضارع]

فَإِنْ إِذَا لَمْ تَكُ بَعْدَ عَلِمَ
إِذَا خَفَّفُوهُمَا يَعْدَهَا فِي الْحُكْمِ
كَذَلِكَ يَتَأَنَّى قَدْ وَالْأَمْتَقْبَالَ
أَوْ حَرْفُ نَفْيٍ عِوَضًا قَدْ قَالُوا

يقول : شرط (أن) الناصبة أن لا يكون قبلها فعل من أفعال العلم ، لأن تلك هي المخففة من الثقيلة التي يلزمها (قد) أو حرف الأمتقبال ، أو حرف نفي ، كقولك : علمت أن ستقوم ، وأن قد تقوم ، وأن لا تقوم ، قال الله تعالى : (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى) (١) ، وقال : (أَفَسَلَا يَرُونِ إِلَّا بَرَجِيعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا) (٢) ، كأنهم قصدوا التنبيه بها على أنها المخففة ، وكأنها أيضاً / عوض عما حلف منها . وقوله : [٧٦ و]

وَأِنْ نَجَّيْهِ مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ ظَنِّ
فَتَجُوزُ الْوُجْهَيْنِ وَأَفْهَمَ عَنِّي
يقول : وإن وقعت بعد فعلٍ ظنٍّ فجوز أن تكون المخففة وعاملها حيثل بشروطها ، وجوز أن تكون الناصبة ، قال الله تعالى : (وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً) (٣) ، وإلا فهي الناصبة .
وقوله :

(٢) سورة المزمل الآية ١ : ٢٠ .

(٢) سورة طه الآية ١ : ٨٩ .

(٣) سورة المائدة الآية : ٧١ ، (فتنة) في ساقطة من (ل) .

وَلَنْ لِيَنْقُيَ أَكْثَرَ الْمُسْتَقْبَلِ

كَيْثُلِ لَنْ أَبْرَحَ حَتَّى يَنْزِلَ لَا

يقول : و (لَنْ) معناها نفى المستقبل على وجه من التأكيد ،
تقول : لا أبرح هكذا أكملت وشهدت قلت : (لَنْ أَبْرَحَ) ، قال
الله تعالى : (فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ) (١) . وقوله :

وَقُلْ (إِذَا) تَنْصِبُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ

إِنْ لَمْ يَكُنْ بَعْدَ اعْتِمَادٍ وَاقْتِبَلِ

وَإِنْ أَنْتَ مِنْ بَعْدِ حَرْفِ عَطْفٍ

فَهُوَ اعْتِمَادٌ فِي التَّفْصِيلِ يَكْتَفِي

يقول : و (إِذَا) تنصب المستقبل بشرط أن لا يعتمد ما بعدها
على ما قبلها ، كقولك : لمن يقول أنا أتيتك ، فتقول : إذا أكرمك ،
فلو حدث أن قلت : (إِذَا أَظُنُّكَ كَاذِبًا) أَلغيتها ؛ لأن الفعل للحال ،
فإن قلت : (أَنَا إِذَا أَكْرَمْتُكَ) أَلغيتها ؛ لأن ما بعدها خبر الابداء .
قوله :

و (كَيْ) تَكُونُ أَبَدًا لِلسَّبَبِ

أَسَلَمْتُ كَيْ أَدْخُلَ فَافْهَمْ تُصِيبُ

إِضْمَارُ (أَنْ) مِنْ بَعْدِ (حَتَّى) وَالْفَاءُ

وَالنَّوَاوِ وَاللَّامُ وَ (أَوْ) لَا يَخْفَى

(حَتَّى) لِلْإِسْتِقْبَالِ عَمَّا قَبْلَهُ

تَأْنِي كَيْ كَيْ تَوَكَّلِي فِي الْجُمْلَةِ

فَإِنْ تَرِيدُ تَحْقِيقًا أَوْ حِكَايَةً

الْحَالِ فَأَرْفَعُ مُخَيَّرًا بِالْغَايَةِ

(١) سورة يوسف الآية : ٨٠ .

وَيَجِبُ السَّبَبُ حَيْثُ اسْتَفْنَى
كَثَرَتْ حَتَّى تَجْرُ الْبَطْنُ
وَلَا تَقُلْ مَا مِيرَتْ حَتَّى ادْخُلْ
وَهَكَذَا أَسِرَتْ حَتَّى تَدْخُلْ
وَأَيْتُهُمْ قَدْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلْ
الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ جَمِيعًا يُنْقَلُ

/ يقول : و (كي) تنصب أبداً ، ومعناها أن ما قبلها [٧٦ ظ]
سبب لما بعدها ، كقولك : (أسلمت كي أدخل الجنة) ، والصحيح
أنها الناصبة فإذا قلت : (أسلمت لكي أدخل الجنة) ، فنتق على
أنها في مثل ذلك الناصبة ، وقوله : « إضمار أن من بعد حَتَّى
وَالفَاء » : يقول : إن (أن) تنصب مقدرةً بعد هذه الحروف (١) ؛
أما (حَتَّى) فلا تنصب حرف جرٍ فاذا وقع بعدها الفعل المضارع
فلا بد أن يكون في تأويل الأسم ، ليصح دخول حرف الجر عليه ،
ولا يكون بتأويل الأسم إلا (بأن أو أوماً أو كي) ، ولا يستقيم
تقديرها لأنها لا تعمل مظهرةً فكيف تعمل مقدرةً ؟ ولا تقدر (كي)
لفسادها في مثل : (سيرت حَتَّى تغيب الشمس) ، فتعينت (أن)
فوجب تقديرهما فثبت أن النصب بها ، وشرط عملها أن يكون الفعل
مستقبلاً بالنظر إلى ما قبلها ، كقولك : (سرت لتدخل مصر) ،
(سرت حَتَّى أدخلها) ، إذا قصدت الأخبار عن السير الذي كان
بالدخول متربياً عنده دخلت أو لم تدخل ليستقيم تقدير (أن) ،

(١) هذا رأي البصريين وسيدويه ، أما رأي بقية النحاة فإن هذه
الحروف ، أما تعمل بالخلاف أو مباشرة . انظر الكتاب ١ / ٤١٨ ،
الأنصاف ٢ / ٥٥٥ ، ٥٥٧ .

وكذلك (سرتُ حَتَّى تَغيبَ الشمسُ) ، فإن قصدت دخولاً أنت عليه أو قصدت الدخول الذي وقع منك ، لم تنصب لتعذر تقدير (أن) (١) ، وتكون (حَتَّى) حرف ابتداء ، أي : تقع بعدها الجملة على سبيل الأخبار ، ووجب أن يكون الأول سبباً للثاني ، فنقول : (سرتُ حَتَّى أدخلُ البلدَ) ، بالرفع ، إذا أخبرت عن دخول أنت فيه ، وسرتُ أمس حتى أدخل البلد ، وإذا أخبرت عن الدخول الذي وقع منك مشبهاً (٢) على الحال ، ولا تقول : (سرتُ حَتَّى تَغيبَ الشمسُ) بالرفع ؛ لأن الأول ليس سبباً للثاني ، وكذلك لم يجوز (ما سرتُ حَتَّى أدخلُها) بالرفع / ، لأن نفي [٧٧ و] السير ليس سبباً للدخول ، ولا (أيسرتُ حَتَّى تدخلُها) ، لأنه لا يستقبل اثبات السبب مع الشك في وجود السبب ، وأما (أَيْبَهُمْ سَارَ حَتَّى يدخلَ) ، فيجوز فيه النصب ؛ لأنه لم يشك في السير ، وإنما الشك في السار ، فلذلك جاز النصب والرفع بالمعنيين المتقدمين .
وقوله :

وَلَا مَ كَيْ كَيْ كَيْ وَلَا مَ الْحَجِيدِ

تأكيد نفني بعد كان مجدي

يقول : ولا م كي تنصب بتقدير (كَيْ) (أو بتقدير لأن) ، لأنها حرف جر كما ذكر في (حَتَّى) ، ولا م الجَّحِيدِ ينصب (٣) بتقدير (أن) ومعناها التأكيد ، فلذلك لو أسقطتها ، لم يتغير المعنى . وقوله :

(١) في (ل) جملة (تغيب الشمس) مكررة .

(٢) في ل (حنبها عن) .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ل) :

وَالْفَاءُ بِشَرْطٍ أَنْ تَكُونَ لِلنَّسَبِ
وَعَبَلْتَهُمَا أَحَدُ سِتَّةٍ وَجَبَ
أَمْرٌ وَنَهْيٌ نَقِيٌّ اسْتِفْهَامٌ
عَرَضٌ تَمَنٍّ سِتَّةٌ تَمَامٌ

يقول الفاء تنصب بشرطين : أحدهما أن يكون المعنى أن ما قبلها سبب لما بعدها ، والثاني أن يكون قبلها أحد ستة الأشياء ، وهي ناصبة عند البصريين بتقدير (١) (أن) ، [وذلك نحو قولنا : أكرمني فأكرمك] (٢) لأن المعنى : (ليكن منك إكرامٌ فأكرامٌ مني) ، وكذلك سائرهما ، ولا يستقيم معنى المصدر إلا باذنه متقدماً فيتعين أن مثال الأمر (أكرم مني فأكرمك) ، والنهي (ولا تطغوا فيه فيتحيلٌ عليكم) (٣) ، والنفي : ما تأتينا فتحدثنا ، والاستفهام : (فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا) (٤) ، والعرض ألا نزل فينا فتصيب خبراً ، والتمني : (باليتني كنت معهم فأنوز فوزاً) (٥) . وقوله :

وَقَدْ تَجِيءُ الْفَاءُ فِي النَّفْيِ كَمَا

تَجِيءُ 'وَإِ' الْجَمْعِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ

يقول : إن للفاء بعد النفي معنى آخر كعني وإو الجمع ، وهو

(١) انظر الانصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٥٥٧ .

(٢) ما بين القوسين : زيادة لتكلمة المعنى .

(٣) سورة طه الآية : ٨١ .

(٤) سورة الأعراف الآية : ٥٣ .

(٥) سورة النساء الآية : ٧٣ .

أن يكون المعنى ما يجتمع الأتيان (١) والحديث ، ومنه قوله عليه السلام : (لا يموتُ لأحدٍ / ثلاثةٌ من التَّوَالِدِ فتَمُوتُهُ [٧٧ ظ] النارُ إلاَّ نَحْلَةً لِلْقَسَمِ) (٢) ، أي لا يجتمع على أحدٍ موت ثلاثة من الولد ومس النار ، ولو حمل مثل ذلك على المعنى الأول لم يستقم ، وقوله : وَبَعْدَ (٣) وَاوِ الْجَمْعِ لِلْجَمْعِيَّةِ وَقَبْلَ لِأَحَدَيِ السِّنَةِ الْمُتَحَكِّمَةِ

يقول ١. الواو تنصب بشرطي : أحدهما أن يكون المعنى على الجمع يعني ما قبلها وما بعدها ، والثاني أن يكون ما قبلها أحد الأشياء الستة المذكورة مع الفاء ، فإذا قلت : أكرمني وأكرمك ، فالمعنى ليجتمع الأكرامان ، ومنه قول الشاعر (٤) :

(١) يشير الى المثال السابق (ما تأتينا فتحدثنا) ، أي : ما يجتمع الاتيان والتحديث .

(٢) الحديث أورده البخاري في صحيحه عن أبي هريرة ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . صحيح البخاري ١١ / ٤١ ، أمالي ابن الحاجب ص ٣١٤ ، إيضاح ابن الحاجب ص ٦٤١ : (٣) كلا في ل ، الوافية ، وفي الأصل (وقبل) .

(٤) البيت مختلف في نسبه ، فهو منسوب للأعشى في الكتاب ١ / ٤٢٦ ابن يعيش ٧ / ٣٥ ، العيني ٤ / ٢٩٣ ، ولم أعثر عليه في ديوان الأعشى ، ومنسوب إلى ربيعة بن جشم في الفصل ص ١٣١ ، وهو غير منسوب في الأعمى ٣ / ٣٠٧ ، المفق ٢ / ٣٩٧ ، ابن عقيل ٢ / ٢٧٥ ، الانصاف ٢ / ٥٣١ ، إيضاح ابن الحاجب ص ٦٥٠ . وقد استشهد به المصنف على نصب (ادعوا) بالواو على تقدير (أن) .

١٩ - قَقُلْتُ أَذْعِي وَأَدْعُوْا إِنِّ أَذْدَى

لِصَوْتِ أَنْ يُنَادِي دَاعِيَانِ
وكذلك : (لَا تَأْكُلِ السَّمَكُ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ) ، أي :
لا تجمع بينهما ، وكذلك : (مَا تَأْتِيَنِيَا) ، أي : لا يجتمع منك
الأتيان والحديث ، وكذلك البواقي . وقوله :

وَبَعْدَ وَاوٍ الْعَطْفُ إِنِّ عَطَفْتَا

فَعَلًا عَلَى اسْمٍ بَعْدَهُ أَذْكُرْتَا
يقول : إنَّ الواو العاطفة إذا عطف بها فعل مضارع على اسم
نصب بتقدير (أن) ليكون في تأويل الاسم فاستقيم عطفه على
الاسم . وقوله :

وَيَعْلَمُ الَّذِينَ وَاوٍ الصَّرْفُ

وَعِنْدَنَا مُفْسَدٌ بِإِلْعَافٍ
يقول : ونحو قوله : (وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ) (١) ، (وَيَعْلَمُ
الَّذِينَ) (٢) في قراءة النصب (٣) مقدر معطوفاً على فعلٍ مقدرٍ

(١) سورة الشورى الآية : ٣٤ . (٢) سورة الشورى الآية : ٣٥ .

(٣) قرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر برفع الميم على القطع والاستثناف
بجملة فعلية ، والباقون بنصبها ، والنصب بتقدير أن بعد الواو ، أو
نصب الفعل بها ، لأنه مصروف عن العطف على ما قبله ، لأن ما
قبله شرط وجزاء ، أو معطوف على فعلٍ مقدرٍ منصوبٍ كما ذهب
المصنف إلى ذلك . معاني القرآن للفرأ ٣ / ٣٤ ، كتاب السبعة في
القراءات ص ٥٨١ ، التيسير ص ١٩٥ ، الحجة لابن خالويه ص ٢٩٣ .
البيان في غريب أعراب القرآن ٢ / ٤٤٩ ، الانصاف ٢ / ٥٥٦ انحاف
فضلا البشر ص ٣٨٣ .

منصوب ، أي ليلتقم ويعلم ، ويزعم الكوفيون أن الفعل المضارع إذا
صرف عن جواب الشرط إلى غيره كانت الواو ناصبة . وقوله :
وَ (أَوْ) بِشَرَطٍ أَنْ يَكُونُ كَلِمًا

وَبَعْضُهُمْ قَالَ كَلِمًا مُسْتَجَلًا

يقول : وَ (أَوْ) تنصب الفعل بعدها بتقدير (أَنْ) ، لأنها في
معنى (إِلَى) فيجب تقدير / (أَنْ) ، وقال بعضهم : لأنها [٧٨ و]
بمعنى (إِلَّا) يعني في معنى (إِلَّا) المتصلة ، وقوله : وَ كَلِمًا مُسْتَجَلًا
أي مطلقاً . وقوله :

تَجُوزُ (أَنْ) مَعَ لَامٍ كَثِيرَةٍ وَالْعَاطِفَةِ

وَأَوْجِبُوهَا فِي لَيْسَلَا كَمَا شَفَعَا

[وَ مَا سِوَاهَا وَاجِبٌ إِضْمَارُهَا]

إِذْ لَمْ يَجِيءَ فِي مَوْضِعِ إِظْهَارِهَا [(١)]
يقول : ويجوز إظهار (أَنْ) مع لامٍ كي ومع الواو العاطفة
كقولك : جئت لأن تكرمني ، وأريد حضورك وأن تكرمني ، ويجب
إظهارها مع النفي كقولك : جئت لئلا تغضب ، كأنهم كرهوا حذفها (٢)
فيدخل حرف الجر على (لا) ، ويجب إضمارها فيما سوى ذلك لقوة
القربة الدالة عليها . ثم قال :

[جزم الفعل المضارع]

وَأَجْزَمُ بِلَامٍ الْأَمْرِ (لَمْ) وَ (لَمَّا)

لَا النَّهْيِ وَالْجَزَاءِ (إِنْ) وَ (مَهْمَا)

(١) ما بين المعقوفين زيادة عن ل ، الوافية :

(٢) في ل : (صرفها) .

(إِذْ مَا) وَ (أَيْنَ) وَ (مَتَى) وَ (مَنْ) وَ (مَا)
 (أَيْ) وَ (أَنَّى) وَ كَذَلِكَ (حَيْثُمَا)
 أخذ يذكر الجوازم ، وانقسمت قسمين : قسمٌ غير جزائي فيجزم
 فعلاً واحداً ، وهي لامُ الأمر ، كقوله : (لِيُنْزِلَنَّ ذُو سَعَةِ) (١) ،
 وهي اللام المنكسورة التي يطلب فيها الفعل ، و (لَمْ) كقولك :
 بخروج ، يدخل على الفعل المضارع فيجزمه ، ويقلب معناه إلى الماضي .
 و (لَمَّا) مثلها إلا أنها أوكد وتفيد دوام الانتقاء إلى حين الأخبار ،
 ولا النهي التي يطلب بها ترك الفعل ، كقوله : (وَلَا تَاْكُلُوا مِمَّا لَمْ
 يَنْبَغِ) (٢) .

وقسمٌ جزائي وهو ما يقتضي فعلين : الأول شرط ، والثاني
 جزاء ، وذلك حروفٌ واسماءٌ ، فالحروف : إن ، وإذا ، على
 رأي ، والأسماء فيما عداها . وقوله :

فَمَا (٣) أَتَاكَ فِي الْجَزَاءِ وَالشَّرْطِ

مُضَيَّاعٌ فَأَجْزِمُهُ غَيْرُ مُخْطِئِي

وَإِنْ أَتَاكَ فِي الْجَزَاءِ مُفْرَدًا

فَالرَّفْعُ جَوْزٌ وَأَنْتَ الْمُبْرَدُ

أي مهما أتاك في الجزاء والشرط فعلٌ مضارعٌ فأجزمه ، وقوله :
 ، وإن أتاك في الجزاء مفرداً ، أي دون الشرط فجوز فيه الرفع
 - أيضاً - خلافاً للمبرد / فانه لا يجوز منه عنده إلا الجزم (٤) ، [٧٨ظ]

(١) سورة الطلاق الآية ٧ .

(٢) سورة الأنعام الآية ١٥٢ .

(٣) في ل : (وما) .

(٤) انظر المختضب ٢ / ٨٢ .

فلذلك قال : « وازك المبردا ، ثم قال :
 وَالْفِعْلُ لِلْمَاضِي بِحِيَّ جَزَاءُ
 وَهُوَ لِلْأَسْتِقْبَالِ بِأَبَى الْفَاءِ
 وَفِي الْمُضَارِعِ لِقِيٍّ أَوْ اثْبِتًا
 الْخِلَافُ وَالْإِثْبَاتُ فِيهِ ثَبَقَا
 وَمَا سِوَاهُ لَا يَزِمُ الْفَالِيَّةُ
 أَوْ بِإِذَا فِي الْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةُ

أخذ يبين مواضع امتناع دخول الفاء في الجزاء ومواضع الجواز ،
 ومواضع الوجوب ، فقال : إذا وقع للفعل الماضي الجزاء ، وكان معناه
 الاستقبال لم يجوز دخول الفاء كقولك : إن أكرمتني أكرمتك ، فإذا
 وقع المضارع جزاءً مثبتاً أو منفياً بلا جاز دخول الفاء وجاز حذفها ،
 كقولك تعالى : (إِنْ تَضِلْ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرْ) (١) في قراءة
 حمزة (٢) ، وكفوله : (وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْلَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ

(١) سورة البقرة الآية : ٢٨٢ .

(٢) اختلف في هذه الآية ، فقرأ حمزة وحده بكسر (إِنْ) على
 أنها شرطية وتصل جزم به ، وفتحت اللام للأدغام ، وجواب الشرط
 فتذكر فإنه يقرأه بتشديد الكاف ورفع للراء ، فالفاء في جواب
 الشرط ، ورفع الفعل المتجرد عن الناصب والجازم ، ووافقه الأعمش .
 وقرأ نافع ، وابن عامر وعاصم والكسائي وأبو جعفر وخلف (أَنْ)
 بالفتح على أنها مصدرية ناصبة لتصل وفتحته اعراب ، وتذكر بتشديد
 الكاف ونصب الراء عطفاً على تصل ، وقد أورد المصنف الآية على
 قراءة حمزة . كتاب السبعة في القراءات ص ١٩٣ ، التفسير ص ٢٨٥
 الحجة لابن خالويه ص ٨٠ : انحاف فضلام البشر ص ١٦٦ :

فلا يخافُ (١) ، ومثال حذفها كقوله تعالى : (إنْ تَنَقَّوْا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا) (٢) ، (وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرَّكُمْ كَيْدُهُمْ) (٣) ، وما سوى ذلك ، فلا بد فيه من الفاء كقوله : (وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ) (٤) ، (فَانْجَاؤُكَ فَاحْكُم بَيْنَهُم) (٥) ، فان أكرمتني اليوم فقد أكرمتك أمسي ، وضابط ذلك أن كل موضع أفاد حرف الشرط في جوابه الاستقبال ، امتنعت الفاء لوضوحه في الارتباط ، وكل موضع لا يفيد حرف الشرط فيه الاستقبال ، فلا بد من الفاء لتوضيح الارتباط ، وكل موضع يحتمل التقديرين جاز الأمران باعتبار التقديرين . ثم قال :

وَقَدَّرُوا إِنْ جَزَمْتَ بَعْدَ الطَّلَبِ

في خمسة تضمنت معنى السبب
الأمر والنهي والإستفهام
عروض تمن خمسة الأقسام
/ وَمَنْعُوا لَا تَدْنُ بِأَكْثَرِ الْأَسَدِ

وللنكسائي جواز مقتصد [٧٩ ر]
أو لم يجزي جزم لهم في النقي
إلا إذا كان بمعنى النهي
يقول : (إن) تجزم مقدرة بعد هذه الخمسة المذكورة ، تقول :

(١) سورة طه الآية : ١١٢ .

(٢) سورة الأنفال الآية : ٢٩ .

(٣) سورة آل عمران الآية : ١٢٠ .

(٤) سورة آل عمران الآية : ١٧٩ .

(٥) سورة المائدة الآية : ٤٢ .

أكرمني أكرمك ، ولا تكفر تدخل الجنة ، وهل تأتيني أجدثك ،
وَألا تنزل فينا نصب خيراً ، وليقه عندنا يحدثنا ، وقوله : « ومنعوا
لَا تَدْنُ يَا كُوكَلِ الْأَسَدُ » ، يقول : إنما يقدر الفعل حسب ما
دلّت عليه القرينة ، فإذا قلت : (لَا تَدْنُ) فإنما تقدّر ، (فَإِنَّكَ
أَلَا تَدْنُ) وعند ذلك إذا قلت (يَا كُوكَلِ الْأَسَدُ) (١) ففسد المعنى ،
وكذلك إذا قلت : (لَا تَكْفُرُ) فإنما تقدّر (فَإِنَّكَ إِنْ لَا تَكْفُرُ)
فإذا قلت : (تدخل الجنة) استقام ، وإن قلت (تدخل النار)
لم يستقم ، وقال الخليل : إِنَّ هَذِهِ الْأَوَائِلُ كُلُّهَا فِيهَا مَعْنَى الشَّرْطِ ،
فلذلك انجزم الجواب ، يقول : إِنَّ الْطَلْبَ بِسَدْعِي مَرَضاً هُوَ مُسَبَّبٌ
عَنِ الْمَطْلُوبِ ، فإذا ذكر السبب والمسبب أغني عن ذكر صريح
الشرط ، فمن ثم كان تقدير (إِنْ) الشرطية في هذه المحال واضحة ،
وقوله : « وَلَمْ يُجِزْ جُزْمٌ لَمْ يُمْ فِي النَّهْيِ » ، يقول : إِنْ النَّهْيُ يَجُزُّ
إِنْخِبَارٌ فَلَا دَلَالَةَ لَهُ عَلَى مُسَبَّبٍ يَكُونُ هُوَ سَبَباً لَهُ ، كما قيل في الطلب ،
فمن ثم لم يجز (مَا تَأْتِينَا نَجْهَلُ أَمْرَنَا) ، ومن منع (مَا تَأْتِينَا
تَحْدِثُنَا) من حيث كان نفى الأتيان (٢) لا يكون عنه الحديث ، لزمه
أَنْ يَجِزَّ (مَا تَأْتِينَا نَجْهَلُ أَمْرَنَا) ، ألا ترى أنه لما امتنع (لَا تَدْنُ
مِنَ الْأَسَدِ يَا كُوكَلِ) ، وجب أَنْ يَجُزَّ (لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمُ)
مثل (لَا تَكْفُرُ تَدْخُلُ النَّارَ) ، و (لَا تَكْفُرُ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ) .
وقوله : « إِلَّا إِذَا كَانَ بِمَعْنَى النَّهْيِ » ، يعني إذا قصد بالنهي معنى

(١) لقد تابع المصنف في تقديره لهذه الجملة سيويوه والمبرد :

الكتاب ١ / ٤٥١ ، المقتضب ٢ / ٨٣ .

(٢) في الأصل : (الأتيات) ، ولا يستقيم معه المعنى ، وما

أثبتناه عن (ل) .

النهي جاز أن يجزم الجواب / كما في صريح النهي . ثم قال : [٧٩ ظ] .

[الفعل الأمر]

وصيغة الأمر تخص فاعلاً
مُخَاطَباً فأحذف له الأوائلاً
مِن المضارع فإن كنت تجيد
محرراً كما فأنطق به كقول وعيد
وفي السكون جبي بهمزة وصل
تُثْبِتُهُمَا في الإبتداء لا التوصل
مضمومة في مثل أخرج وأقتل
مكسورة في الغبر كالزل وإجعل
وخذ وكل يحذف في الفعلين
وَجاء مَنْ يأمر بالوجهين

أخذ يذكر الصيغة التي يعبر عنها بصيغة الأمر ، فقال : هذه
الصيغة تخص الفاعل المخاطب بأن يحذف حرف المضارعة ، فإن كان
بعده متحرك نطق به على ما هو عليه كقولك ا في : يقول قل ،
وفي : يَعيد : عيد ، وإن كان بعده ساكن جئت بهمزة وصل لتنطق
بالساكن عند الابتداء خاصة مضمومة إن كان بعد الساكن ضمة
نحو : (أخرج) من يخرج ، (أقتل) من يقتل مكسورة فجاء
سوى ذلك نحو اضرب ، اطم . وقوله :

وترجميعُ المَهمزةُ في الرباعي
بِالفتح والقطع بلا دَفَاعٍ

يقول : إن أصل يكرم ويرسل من الرباعي يؤكرم ويؤرسل حذفت
 الهزمة كما حذفت من أكرم للمتكلم كراهية اجتماع الهزتين . ثم
 حملت بقية حروف المضارعة عليها ، فلما حذفت حرف المضارعة في
 الأمر وجب أن ترجع الهزمة للذهاب المقتضي حذفها (١) ، وهو حرف
 المضارعة ، فوجب أن يقال : أكرم ، وأرسل بهزمة مفتوحة
 مقطوعة . وقوله :

/ وَشَبَّهُوْا آخِرَةَ بِالْجَزْمِ

وهو بناءٌ عندنا بالجزم [١٨٠]

يقول : إن آخر فعل الأمر كآخر المجزوم ، والبصريون يقولون
 مبني ومنه قراءة (٢) شاذة (فَبَدَلِكَ فَلْتَفَرِّحُوا) (٣) للذهاب
 حرف المضارعة الذي به حصل الشبه المقتضي للأعراب ، والكوفيون
 يقولون معرب بالجزم لما رأوا آخره (٤) كالمجزوم ، ولا يؤمر غير
 الفاعل المخاطب إلا باللام ، نقول : ليضرب زيد ، ولأضرب أنا ،

(١) في ل : (بحذفها) .

(٢) هذه القراءة قرأ بها النبي صلى الله عليه وسلم وعثمان وأبي
 والحسن وأبو رجاء ومحمد بن سيرين والأعرج وأبو جعفر بخلاف السلمي
 وقتادة والحجدرى ، وهلاك بن يعساق والأعمش بخلاف ، وقد قرأ
 أبي بن كعب (فَبَدَلِكَ فَأَفْرَحُوا) ؛ والظاهر أن شذوذها هو لأن الأمر
 باللام إنما يكثر في الغائب انظر المحتسب لأبي جني ١ / ٣١٣ ، المحتسب
 ٢ / ٤٥ ، انحاء فضلاء البشر ص ٢٥٢ .

(٣) سورة يونس الآية : ٥٨ .

(٤) في ل : مكان هذه العبارة (لما ذكر من الدليل الواضح)

ولا يستقيم معها الكلام :

ولتضرب أنت ، والأمر باللام الفاعل المخاطب قليل ة ثم قال :

[الفعل المبني للمجهول]

وَكُلُّ فِعْلٍ قَدْ أَزِيلَ فَاعِلُهُ

فَذَاكَ فِعْلٌ لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

أخذ يذكر فعل ما لم يسم فاعله ، فقال كل فعل حذف فاعله ، وقد تقدم أنه إذا حذف فاعله فلا بد من مفعول يقوم مقامه ، وقوله :
و "فاعله" ، الأول الفاعل المعروف ، وفاعله الثاني من تمة اللقب ؛
لأن اللقب فعل ما لم يسم فاعله : وقوله :

فَإِنْ يَكُنْ مَاضٍ فَضَمُّ الْأَوَّلِ

وَكَسْرُ قَبْلِ الْآخِرِ الْمَوْصَلِ

أي إذا كان ماضياً ضم أوله وكسر ما قبل الآخر ، كقولك :
ضرب ، ودحرج . وقوله :

وَضَمُّ مَعَ هَمْزَةٍ وَصَلٍ مَا يَلِي

سَاكِنُهُ وَثَانِي التَّاءِ وَقَبْلِ

يقول : فإن كان أول الماضي همزة وصل ضمت هي وما يلي
الساكن بعدها ، إذ لو اقتصر عليها وهي تزول في الوصل لم يدر إذا
قلت : أفتدر واستخرج أفعال أمر هو أم فعل لم يسم فاعله ؟ وإن
كان أوله تاء ضمت وما بعدها ، كقولك : تعلم ، ونحو هل إذ لو
اقتصر عليها لم يدر أمضارع هو أم / فعل لم يسم فاعله . [٨٠ ظ]
وقوله :

وَبَابُ قَبْلِ مَعَ بَيْعِ سَامٍ بِالْبَاءِ وَالْوَاوِ وَبِالْأَشْمَامِ

[وَمِثْلُهُ أَنْقِيدَ وَبَابُ اخْتَبِرَا]

دُونَ أَقِيمَ وَكَذَا اسْتَخِيرَا [(١)]

يقول : إذا كان الماضي ثلاثياً معتل العين ، مثل : قال وباع ، فلك فيه ثلاث لغات : إحداهما أن تقول : (قِيلَ وَبِيعَ) بالهاء فهما ، وهي أفصحها ، والثانية أن تقول : (قَوْلَ وَبُوعَ) ، وهي أضعفها ، والثالثة أن يشم الأول الضم تنبيهاً على أن أصله الضم ، وهي فصيحة . وقوله : و أَنْقِيدَ وَبَابُ اخْتَبِرَا ، : لأنَّ أصلَ اختبر أَخْتَبِرَ مِنْ (خَبِيرَ) كَبِعَ فَجَرَى فِيهِ مَا جَرَى فِي قِيلَ وَبِيعَ فِي اللُّغَاتِ الثَّلَاثِ ، وَكَذَلِكَ أَنْقِيدَ . وَأَمَّا أَقِيمَ وَاسْتَخِيرَ ، فَأَصْلُ أَقِيمَ ، أَقُومَ ، فَلَيْسَ قَبْلَ الْوَائِ ضِمَّةٌ ، فَيَكُونُ كَقِيلَ (٢) بِلِ مَا كُنْ ، وَحُكْمُ ذَلِكَ أَنَّ تَنْقُلَ حَرَكَةَ الْوَائِ أَوْ الْيَاءِ إِلَيْهِ ، فَلَا يَجْرِي فِيهِ ذَلِكَ بَلْ يَكُونُ مَكْسُوراً لَا خَيْرَ . وَقَوْلُهُ :

وَفِي الْمَضَارِعِ يُضْمُّ الْأَوَّلُ

وَفَتَحُ قَبْلَ الْآخِرِ الْمَعُولُ

يعني فإن كان الفعل مضارعاً ضمنت أوله وفتحت ما قبل آخره ، وإنما قال : و ففتح قبل الآخِرِ المعول ، : لأنه يحصل تنبيهه فيما كان الأول منه مضموماً . ثم قال :

[اللازم والمتعدي من الأفعال]

وَالْمُتَعَدِّي مَالَهُ تَعَلَّقُ

كَالضَرْبِ وَالْقَتْلِ كَذَلِكَ حَقَّقُوا (٣)

(١) ما بين المعقوفين زيادة عن ل ، الوافية .

(٢) (كَقِيلَ) ساقطة من (ل) .

(٣) في الأصل : (حَلَقُوا) وما اثبتناه عن (ل) .

معنى الفعل باعتبار خصوصه ، ولا يخرج بذلك عن حقيقة المصدر كالرفضاء بالنسبة الى قعد . ثم قال :

[افعال القلوب]

ظَنَنْتُ مَعَ حَسَبْتُ مَعَ عَلِمْتُ
 زَعَمْتُ مَعَ رَأَيْتُ مَعَ وَجَدْتُ
 [وَجُلْتُ أفعال القلوب تدخلُ
 في مُبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ فَتَعْمَلُ] (١)
 وَتَكْشِفُ الْحَدِيثَ كَشَفَ مَعْنَى
 أَقْصَدُوا عِلْمًا بِهِ أَمْ ظَنًّا
 نُحْصِتْ بِأَنْ تَلَازِمًا بِشَرْطِ
 كَالْأَصْلِ لَا كَمِثْلِ بَابِ يُعْطِي
 وَفِي التَّأَخُّرِ وَفِي التَّوَسُّطِ
 يَجُوزُ الْأَعْمَالُ وَالْأَلْفَاظُ ضَبْطُ
 وَأَنَّهَا قَدْ عُلِقَتْ بِاللَّامِ
 وَالتَّنْذِي أَيْضًا مَعَ الْأَسْنِفَتَيْنِ
 وَبِضْمِيرِي فَاعِلٍ مَفْعُولٍ
 مِثْلُ عَلِمْتَنِي عَلَى الْمَنْقُولِ
 وَقَدْ يَجِي ظَنَنْتُ كَانْتَهَمْتُ
 وَقَدْ يَجِي عَلِمْتُهُ عَرَفْتُ

(١) البيت في الأصل مكانه أبيض ، وقد ائبته عن نسخة (ل) ،

والوافية :

أَعْلَمْتُ مَعَ أَرَيْتُ لَا أَظَنَنْتُ
وَلَا أَتَخَلْتُ لَا وَلَا أَزْعَمْتُ

وَقَدْ بَجِي لِوَاحِدٍ وَاثْنَيْنِ
وَجَاءَتِ الثَّلَاثُ فِي فِعْلَيْنِ
وَأَخْبَرُوا وَخَبَّرُوا وَحَدَّثُوا

وَأَنْبَأُوا وَلَبَّثُوا [مُسْتَحْدَث] (١)

أخذ يذكر المتعدي من الأفعال ، وحده ، بأنه الذي لا يعقل إلا
بمتعلق ، كضرب وقتل وأكل وشرب ، فأنتك إذا قطعت النظر
عن التعلق لم يفهم ، ثم إن [كان] (٢) / المتعلق واحداً [٨١و]
كان متعدياً الى واحد ، وإن كان المتعلق اثنين كان متعدياً الى اثنين ،
مثل (كسوتُ وأعطيْتُ وعلمْتُ وظننْتُ) ، وليس في المعاني (٣)
ما تنوقف عقليته على ثلاث متعلقات إلا أعلمت ورأيت ، وزاد
الأخفش أظننت وأحسبت وأخلت وأزعمت . وأما أخبر وخبر وأنبا
ونبأ وحدث فقد أجريت مجرى أعلمت لموافقتها لها في ان ما علمته
ففي النفس حديث عنه ، وإن كان المفعولان في معنى المصدر (٤) ؛
لأنه الحديث والنبا والخبر فليس هو في التحقيق متعلقاً ، وإنما هو من

(١) (مستحدث) في (ل) وهي ساقطة من الأصل .

(٢) (كان) زيادة عن ل .

(٣) (في المعاني) : ساقطة من (ل) .

(٤) لقد تفرد ابن الحاجب في جعل هذه الأفعال : (أخبر وخبر
وأنبا ونبأ وحدث) متعدية الى مفعول به واحد وهو المفعول الأول ،
أما المفعول الثاني والثالث فهما في معنى المصدر لدلالته على الحديث
والنبا والخبر .

وَقَدْ يَجِيءُ أَبْصَرْتُهُ أَبْصَرْتُ
وَقَدْ يَجِيءُ وَجَدْتُهُ أَصْبَتْ
فَلَا تَعْدِّي بَعْدَ ذَا (١) الْاِثْنَيْنِ

لِفَقْدِ ذَلِكَ الْمُقْتَضِي الْأَمْرَيْنِ

/ هذه الأفعال التي تسمى أفعال القلوب ، تدخل على الجملة [٨١ ظ]
الاسمية فتنصب الجزئين على المفعولية ؛ لأنها متعلقاهما على الحقيقة ؛
لأنهما متعلقان بالنسب ، ولا تكون نسبة إلا من جزءين ، فلذلك
أفتقرت الى جزءين ، وفائدتها الأعلام بما يخبر عنه أعلم هو أم ظن ؟
ولهذه الأفعال خصائص ، منها أنه إذا ذكر أحدهما فلا بد من الآخر ؛
لأنهما في المعنى كالمتبدا والخبر ، لما بينهما من الربط بخلاف باب
(أعطى وكسا) ، فإنه لا ربط بين مفعوليهما . ومنها أنها إذا توسطت
بين مفعوليهما أو تأخرت جاز إعمالها والغاؤها ، كقولك : زيد علمت
منطلق ، وزيدا علمت منطلقاً ، وزيد منطلق علمت ، وزيدا منطلقاً
علمت ، وإنما جاز الغاؤها لاستقلال الجزئين كلاماً بخلاف باب
(أعطيت) ، ولم تلغ إذا قدمت على الأصح لقوتها بالتقديم . ومنها
أنها تعلق مع لام الابتداء والنفي والاستفهام ، ومعنى تعليقها لإبطال
عملها ، لأن ما ذكر له صدر الكلام فلا يعمل ما قبله فيه ، يقول :
علمت لزيد منطلق (٢) ، وعلمت ما زيد قائماً ، وعلمت أزيد
هناك أم عمرو ؟ والمعنى العلم بمضمون الجمل بعدها . ومنها أنه يجوز
أن يكون فيها (٣) ضمير فاعل ومفعول لشيء واحد ، كقولك :

(١) في الواقية : (مع ذَا) .

(٢) في ل : (قائم) .

(٣) (فيها ضمير) ساقطة من ل :

علمتني مطلقاً وزأه عظيمًا ، وفي غيرها يبدل للثاني بلفظ النفس ،
 كقولك : (شمتُ نفسي ، وكرهتُ نفسي) ، ولا تقول : (شمتُني
 وكرهتُني) ، وقد جاء (فقدتُني وعدمتُني) : « وقد نجى
 ظننتُ كأنهم » يقول : وبعضها معنى آخر يتعدى به إلى مفعول
 واحد ، ثم ذكرها مفسرة ، وذكر أن معاليها لا تقتضي إلا التعلق
 / بمعنى واحد ، فلذلك لم يتعد إلا إلى مفعول واحد : [٨٢ و]
 ثم قال :

[الأفعال الناقصة]

كَانَ وَصَارَ ظَلَّ بَاتَ أَصْبَحَ
 أَمْسَى وَأَضْحَى آضَ عَادَ فَرِحَ
 غَدَا وَرَاحَ مَا فَتَى وَمَا بَرِحَ
 مَا أَنْفَكَ مَا زَالَ وَمَا دَامَ شَرِحَ
 وَلَيْسَ أَيْضًا وَتُسَمَّى الناقصة
 لِكَوْنِهَا عَمَّا سِوَاهَا ناقصة
 لِأَنَّهَا لِلنَّصْبِ ذُو إِفْتِقَارٍ
 وَغَيْرَهَا بِالرَّفْعِ ذُو اقْتِصَارٍ
 أخذ بذكر الأفعال الناقصة (١) وعددها من (كان) إلى (ليس)
 وقوله : « تُسَمَّى الناقصة » يريد أن ذلك غلب عليها لقباً ؛
 لأنها ناقصة عن غيرها من الأفعال ؛ لأن غيرها من الأفعال : يتم
 كلاماً بمرفوعه ، وهذه إن لم تذكر منصوبها مع مرفوعها لم يكن
 (١) في الأصل : (الناصبة) ، وما أثبتناه عن (ل) .

كلاماً ، وهو معنى قوله : « لأنها للنصب ذو افتقار » ، يعني أنها مفتقرة في كونها كلاماً إلى المنصوب ، وغيرها يصح أن يقتصر على المرفوع فيكون كلاماً . وقوله :

قَدْ قَرَّرْتُ فَأَعْلَهَا عَلَى صِفَةٍ

أَوْ ضَحَّةٍ مَوْضُوعُهَا وَكَشَفْتُ

يعني أن جميعها تدخل على الفاعل لتقييد تقريره على صفة باعتبار موضوعها ، أي : باعتبار معناها فيكسب الخبر حكم معناها .

ثم أخذ يذكر معانيها فقال :

فَكَانَ مَعْنَاهَا الثُّبُوتُ لِلْخَبَرِ

عَلَى انْقِطَاعِ أَوْ دَوَامِ اشْتِهَارِ

وَبِضْمِيرِ الشَّانِ أَوْ كِتْمَانِ

هَلْ فِي مَعْنَى النِّقْصِ لَا تُمَارَى

وَفِي التَّمَامِ أَجْزَيْتَ تَجَرَّى حَضَرَ

وَقَدْ تَجَيَّ زَائِدَةٌ فِيمَا اشْتَهَرَ

يقول : (كَانَ) لها معان : [منها] (١) ثبوت فاعلها على صفة ، مثل كان زيد قائماً ، واستعمالها في ذلك على معنيين : أحدهما دوام ذلك / كقوله : (وَكَانَ اللَّهُ تَمِيمًا عَلِيمًا) (٢) ، [٨٢ ظ] ونحو ذلك . والثاني أنه على معنى حصل وانقطع ، مثل : (كَانَ هَذَا الْفَقِيرُ غَنِيًّا) . ومنها أن يكون فيها ضمير الشأن كقولك : كان زيد قائماً ؛ أي : (كَانَ الْحَدِيثُ زَيْدٌ قَائِمٌ) : وجعلوها قسماً وإن كانت هي التي تقدمت ، لأختصاصها بأن

(١) (منها) : زيادة للسياق بدليل ما بعدها .

(٢) سورة النساء الآية : ١٤٨ .

اسمها ضمير شأن ، وأن خبرها لا يكون إلا جملة ، لأنه خبر عن ضمير بمعنى الجملة ، وأن الجملة التي تقع خبراً مستغنية عن الضمير ، لأنها في المعنى : هو الحدث المخبر عنه . ومنها أنها تكون بمعنى صار ، كقوله (١) :

٢٠ - قد كانت فراخاً بيوضها

أي ، صارت ، لأن البيوض لا تكون فراخاً إلا على معنى صارت فهذه معانيها إذا كانت ناقصة . وتكون تامة بمعنى (حضر ووجد) ، كقوله : (وإن كان ذو عسرة) (٢) . وتكون زائدة كقوله : ٢١ - : : : على كان المسومة العراب (٣) وقوله تعالى : (لئن كان له قلب) (٤) ، يتوجه على

(١) البيت لابن أحرر آخر أربعة أبيات ذكرها البغدادي ، ونماه : «بَيْتَيْهَا قَفَرٍ وَالْمَطْيِي كَانَتْهَا قَطَا الْحَزْنِ . . . الخ» ، وذكره المصنف شاهداً على أن كان بمعنى صار ، أي صارت فراخاً بيوضها ، وهو من شواهد المفصل ص ١٤١ ، ابن يعيش ٩٨/٧ ، ابضاح ابن الحاجب ص ٧٠٤ ، الأشموني ١ / ٢٢١ ، الخزائن ٤ / ٣١ ، النوطنة ص ٢١٠ .

(٢) سورة البقرة الآية : ٢٨٠ .

(٣) هذا عجز بيت لم يعرف قائله ، وصدره : (جِيَادُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى) ، وقد أورده المصنف على زيادة كان بين الجار والمجرور ، وهو من شواهد المفصل ص ١٤١ ، ابن يعيش ٩٨/٧ ، شرح الأشموني ١ / ٢٤١ ، الهداية في النحو لأبي حيان ص ٧٣ ، العوفي ٢ / ٤١ ، الخزائن ٤ / ٣٣ .

(٤) سورة ق الآية : ٣٧ .

ما ذكر من معانيها . وقوله :
 وَصَارَ لِانْتِقَالِهِ وَأَصْبَحَ
 أَمْسَى وَأَضْحَى لِاقْتِرَانِ وَضَحَا
 وَلِانْتِقَالِ وَبِمَعْنَى دَخَلَ
 فَاعْلَمَ فِي وَقْتِهَا وَحَصَلَ
 ظَلٌّ وَبَاتٌ لِاقْتِرَانِ جُمْلَةٍ
 وَجَاءَ تَا كَصَارَ فِيمَا انْتَقَلَ
 [وَمَا فَتَى مَا زَالَ ثُمَّ مَا بَرِحَ
 مَا انْفَكَّ لِلْدَّوَامِ مِنْ حَيْثُ صَلَحَ] (١)
 مَا دَامَ ظَرْفٌ جَاءَ لِيُتَوَقَّعَ
 بِمَدَّةٍ الْخَبَرِ فِي الثُّبُوتِ
 مِنْ ثُمَّ بِحِثَّاجٍ إِلَى كَلَامٍ
 كَسَائِرِ الظَّرُوفِ فِي الْأَعْلَامِ
 أي معنى (صَارَ) الانتقال ، وهي في ذلك على استعمالين :
 أحدهما (صَارَ الْغَنِيُّ فَقِيرًا) ، و (الطِّينُ خُرْفًا) ، والثاني (صَارَ
 زَيْدٌ إِلَى عَمْرٍو) ولأصبحَ وَأَمْسَى وَأَضْحَى) على ثلاثة معانٍ :
 أحدهما اقترانُ مضمون الجملة بأوقاتها الخاصة . والثاني / بمعنى [٨٣ و]
 (صَارَ) . والثالث تامة بمعنى أن فاعلها دخل في الوقت الخاص ،
 كقولك : أصبحنا وأمسينا . و (ظَلٌّ وَبَاتٌ) على معنيين : أحدهما
 اقتران مضمون الجملة بوقتها ، فظل للنهار ، وبات لليل ، والثاني بمعنى
 (صَارَ) كقوله : (ظَلٌّ وَجَنُّهُ مُسَوِّدٌ) (٢) . وما فتي

(١) ما بين المعقوفين : زيادة عن ل ، والوافية .

(٢) سورة النحل الآية : ٥٨ .

وما برج وما انك (وما زال) لاستمرار خبرها لفاعله مذ قبله ،
ولدخول النفي فيها على النفي جرت مجرى (كان) في كونها
للأثبتات :

و (ما دام) ظرف لتوقيت أمرٍ بمدة خبرها لفاعله ، تقول :
(أكرمك ما دام زيد أميراً) ، ومن ثم احتاج الى كلام ، لأنه
ظرف مما يقع فيه .

وجوزوا في الكل تقديم الخبر
إلا الذي أوله ما مستطير
ولابن كيسان جوزا فيها
إلا بما دام فستثنيها
وليس قد جاءت على الخلاف

و (ليس مضر وفأ) دليل "خاف"

يقول : يجوز في الباب كله تقديم الخبر عليها نفسها إلا في أوله
(ما) ، فلا تقول : قائماً ما فني زيد ، وكذلك أخوانها ، ولا
قائماً ما دام زيد ، وجوز ابن كيسان (١) تقديم الخبر على الجميع (٢)
إلا فيما دام فإنه استثنى ، ورأى أن غير ما دام أنها لما صارت
للأثبتات أجريت مجرى (كان) ، وليس بشيء . وأما (ما دام)
فما مصدرية ولا يتقدم ما في خبر المصدرية عليها ، فلذلك كان المنع
إجماعاً ، واختلفوا في (ليس) ، فمنهم من الحقها بكان ، لكونها

(١) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان النحوي ، (ت ٢٩٩ هـ)
على الأرجح : ترجمته في تزهة الألباء ص ١٦٢ ، بغية الوعاة ١/ ١٨ .
(٢) رأي ابن كيسان المذكور في ابن يعيش ٧ / ١١٣ ، ايضاح
ابن الحاجب ص ٧١١ ، شرح الأشمولي ١ / ٢٣٣ .

فعلاً عققاً . ومنهم من ألحقها بما فقيء ؛ لأن معناها النفى ، واستدل
 من ألحقها به (كان) بقوله : (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا
 عَنْهُمْ) (١) ، ووجه الاستدلال بأن (يوم) يأتيهم (معمول
 / لـ (مصروفاً) وما قدم من معمول يصح أن يقع فيه [٨٣ ظ]
 العامل ، لأنه فرعه ، وقوله : ، دليل * خاف ، لأن دليل (يأتيهم)
 ظرف فن الجائز أن يكون إنما جواز تقديمه لاتساعهم في الظروف
 فلا يلزم تقديم غير الظرف .

[أفعال المقاربة]

مَا كُنَّا مِنْهَا لِيَدُوتُو فِي الرَّجَا
 أَوْ لِيُصُولِ أَوْ لِيُخْلِدِ فِيهِ جَا
 فَكُلُّهَا مُضَافٌ لِلْمَقَارِبَةِ
 فَلِلرَّجَا أَنَّى حَسَى مَا جَانِبَهُ
 حَسَيْتُ أَنْ أَخْرُجَ مَعَ حَسَى أَنْ
 أَخْرُجَ وَالْفَصِيحُ أَنْ مُعَايِنُ
 وَلِلْمُحْصُولِ كَأَدِ جَعْفَرٌ يَجِي
 يَغْيِرُ (أَنْ) عَلَى الْفَصِيحِ يَكْتَجِي
 وَفِي دُخُولِ النَّفْيِ كَالْأَفْعَالِ
 عَلَى أَصَحِّهَا وَلَا تَبَالِي
 وَمَكْنَسُهَا قِيلَ وَقِيلَ الْمَاضِي
 مَكْنَسٌ وَفِي الْفِعْلِ قِيَّاسٌ مَاضِي

(١) سورة هود الآية : ٨ .

تَمَسَّكُوا بِقَوْلِهِ مَا كَادُوا
وَلَمْ يَكُذِّبُوا وَكُلُّهُمْ أَجَادُوا
وَتَالِثٌ جَعَلَ ثُمَّ طَلِقًا
كَرَبَ ثُمَّ أَخَذَ الْمُحَقِّقَاتِ

أخذ يذكر أفعال المقاربة ، وهي على ثلاثة أقسام : قسم يدل على المقاربة على سبيل الرجا ، وهي عسى ، تقول : عسى الله أن يشفي مريضك ، يريد أن قرب شفائه مرجو من الله ، وقسم على المقاربة على الحصول ، كقولك : كادت الشمس تغرب ، يريد : (أن) قُرِبَ غروبها قد حصل) ، وقسم يدل على المقاربة على سبيل الأخذ فيه ، وهي ما سواهما ، كقولك : أخذ زيد يقول ، وجعل وطلق وكرب ، واوشك ، تقول : عسيت أن اخرج وعسى أن نخرج ، والفصيح ان تأتي بأن ، وتقوله : كاد زيد ينجي ، والفصيح ان لا تأتي بأن ، والصحيح أن النفي إذا دخل على (كاد) وكان / معها كسائر الأفعال في انتفاء ذلك المعنى ، فيكون معنى [٨٤ و] : (ما كاد) ما قارب ، وهذا معلوم من لغتهم في سائر الأفعال ، فيجب ان نجرى (كاد) مجراها ، فإن جاء شيء على هذه القاعدة المعلومة وجب تأويله ، وقال قوم : إن (كاد) حكيم الأفعال إثباتها نفي ونفيها (١) إثبات (٢) ، وتمسكوا في الإثبات أنك إذا

(١) (ونفيها اثبات) : ساقطة من (ل) .

(٢) لقد ناقش ابن الحاجب هذه المسألة مناقشة واسعة وذكر آراء النجاة وناقشها ، وبين أن (كاد) كبقية الأفعال لا تختلف عنها في شيء ، ذكر ذلك في كتابه الإيضاح ص ٧١٥ - ٧١٩ ، وما ذكره بن كمال باشا في تحقيق معنى (كاد) لا يرقى الى ما ذكره ابن الحاجب -

قلت : كاد زيدٌ يقوم فعناه : (ما قامَ) ، وإن قلت : يكاد يقوم فعناه : (ما يقومُ) ، وتمسكوا في نفى الماضي بمثل قوله تعالى : (فَلْيَحْذَرُوا مَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) (١) ، وفي نفى المستقبل بما روي عن أخذ من ذي الرمة وعابه في قوله (٢) :

٢٢- لَمْ يَكْدُ رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَاجُ
وما ذاك إلا لما فيه من اثباته زوال الهوى ، وقال قومٌ : أمّا في نفى الماضي فعكس الأفعال ، وأما في نفى المستقبل فكالأفعال تمسكاً بقوله : (وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) ، ويقول : (إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْدُ بِرَأَاهَا) (٣) ، فإن المعنى لم يقارب رؤيتها ، وهو

= فكانت أكثر مناقشاته في دلالة معنى الآيات وأقوال العلماء فيها ، ولم يشر الى ما ذكره ابن الحاجب في ايضاحه ، مجلة كلية الدراسات الاسلامية العدد الخامس ص ٣٢٥ - ٣٤٢ .

(١) سورة البقرة الآية : ٧١ .

(٢) ونعم البيت (إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ الْمُحِبِّينَ) ، يقال : إن ذا الرمة لما أنشد هذا البيت انكره عليه عبد الله بن شبرمة فقال له : قد برح يا ذا الرمة ، ففكر ساعة ثم قال : (إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ الْمُحِبِّينَ لَمْ أَجِدْ) ولكن قول ذي الرمة صحيحٌ مثل قوله تعالى : (إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْدُ بِرَأَاهَا) وقد وضع المصنف دلالة البيت . والبيت في ديوانه ص ٢٠ ، أمالي المرتضى ١ / ٢٣٢ ، ابن يعيش ٧ / ١٢٤ ، ايضاح ابن الحاجب ص ٧١٩ ، اللسان مادة (رسس) ، شواهد التوضيح ص ٨٠ ، الأشموني ١ / ٢٦٨ ، الخزانة ٤ / ٧٤ .

(٣) سورة النور الآية : ٤٠ .

أبلغ من نفى الرؤية ، فلا يستقيم أن يكون ذلك [بعد] (١) قوله (يَغْشَاهُ مَوْجٌ) من قوله ١ (مَوْجٌ مِّنْ قَوْفِهِ تَهَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ) (٢) إلا على ما ذكر من نفى مقارنة الرؤية ، وقد أجيب عن قولهم : كاد يفعل ويكاد أنه يفعل ، إنه لأثبت مقارنة الفعل ، وهو معنى (كاد) على قياس الأفعال ، ويلزم إذا لم يصدر إلا للمقارنة نفى الفعل ، لا أنه موضوع لنفي الفعل ، وعن قوله : « وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ » أنهم كان حالهم قبل الذبح في التعتت حال من يقارب أن يفعل فالإخبار عن مقارنة الذبح قبل الذبح عند ذلك التعتت ، والإخبار عن الذبح / بعد ذلك ، أي فذبحوها وما [٨٤ظ] كانوا قبل ذلك يقاربون أن يفعلوا ، وأما بيت ذي الرمة فإنما عابه من رأيه ذلك للرأي المتقدم ، وهو عند كل محقق على الاستقامة ، أي إذا غير التهجير المحبين لم يقارب هو أي التغير ، وهو أبلغ من نفى التغيير . وقوله :

وَهَلْ كَكَادَ ثُمَّ أَوْشَكَ

كَكَادَ مَعَ عَسَىٰ بِهَا قَدْ سَاكَ

يقول : إن جعل وطفق وكرب وأخذ استعمل ككاد ، يقول : (جَعَلَ يَقُولُ) ، و (طَفِقَ يَفْعَلُ) ، و (كَرَبَ يَفْعَلُ) ، و (أَوْشَكَ) يستعمل (كَكَادَ) ويستعمل (كَعَسَى) في مذهبيها ، تقول : أوشك زيدٌ يفعل ، وأوشك زيدٌ أن يفعل : ثم قال :

(١) (بعد) زيادة من (ل) .

(٢) سورة النور الآية ٤٠ .

[فِعْلُ التَّعَجُّبِ]

وَأَنشَأُوا بِبَعْضِهَا تَعَجُّبًا
لَأَجَلِهِ صَارَ عَلَيْهَا لَقَبًا
وَصِيغَتَاهُ جَاءَتَا مَا أَفْعَلَةٌ
أَفْعِلْ بِهِ كِلْتَا هُمَا مُحْصَلَةٌ
وَالْأَمْرُ فِيهِمَا كَأَمْرٍ أَفْعَلِ
مُتَعَمَّا وَتَجْوِزًا وَفِي التَّوَصُّلِ
وَالنَّزَمِ مَوَاصُورَتُهُ وَقَدْ فُصِّلَ
بِالنَّظَرِ فِي مَا الْمَازِي فِي كَمَا لَقِيلَ
وَمَا أَبْتَدَأَ عَنْ سَيِّوِيهِ تَكْرَرَةً
وَيَجْعَلُ الْأَفْعَالُ بَعْدَ خَبَرَةٍ
مَوْصُولَةٌ بِالْفِعْلِ عِنْدَ الْأَخْفَافِ
قَدْ حُدِّقَتْ أَخْبَارُهَا وَمَا خَشِي
وَقُلْ بِهِ عَنْ سَيِّوِيهِ فَعَايِلُ
وَصِيغَةُ الْأَمْرِ كَمَا ضَرِبَ جَعَايِلُ
وَعِنْدَ الْأَخْفَافِ قُلْ مَفْعُولُ
وَالْيَابِوتُ جَنْهَتُنِ لَهَا مَفْعُولُ
زَائِدَةٌ كَمِثْلِهَا فِي الْفَاعِلِ
وَلِلتَّعَدِّي وَهُوَ قَوْلُ فَاذِلِ
فَتَقْتَضِي أَفْعِلْ ضَمِيرًا رَفْعًا
لَا بُدَّ مِنْهُ بِاسْتِغْنَائِهِ قَطْعًا

/ أخذ يذكر فعل التعجب ، وهو ما وضع لإنشاء التعجب ، [٨٥] وهما صيغتان ، ما أفعله وأفعل به ، لا يثنان إلاّ مما يبنى منه أفعل التفضيل ، ويتوصل فيهما كما يتوصل في أفعل التفضيل ، فيقال : ما أشدّ استخراج زيد ! وأشدّ باستخراج زيد ! ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تأخير ولا فصل ، وقد أجاز الجرمي (١) الفصل بالظرف (٢) في (ما) ، وينصر ذلك قولهم : ما أحسن بالرجل ان يصدق (٣) ! وما عند سيوييه نكرة (٤) مبتدأ وما بعده خبره ، كقولهم : (أمرٌ بعهة ١) ، (وشرٌّ أهرّ إذا ناب) ثم خصص بالتعجب .
وعند الأنخفش موصولة بالفعل ، مبتدأ محذوف الخبر ، أي :
الذي أحسن زيدا شيء ١٠ . و (به) (٥) في (أفعل به) عند

(١) هو صالح بن احمق مولى لتجزم بن وهان ، وجرم من قبائل اليمن . أخذ النحو عن الأنخفش ، واللغة عن أبي عبيدة . (ت ٢٢٥ هـ) .
أخبار النحويين البصريين ص ٧٢ ، بغية الوعاة ٢ / ٨ ، ٩ :
(٢) قال المصنف : أجاز المـازني الفصل بالظرف في (ما) هـ
شرح الكافية ص ١١٦ .

(٣) الشارح ذكر الفصل بالظرف ، ومثّل بالجار والمجرور ، وكذلك فعل في شرح الايضاح ص ٧٣٥ ، ودفعه إلى ذلك ان الجار والمجرور يعامل معاملة الظرف ، وقد ذكر ابن يعيش رأي الجرمي ، ومثّل بالظرف والجار والمجرور بقوله : (ما أحسن اليومَ زيداً وما أجمل في الدار بكراً) شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٥٠ .
(٤) انظر الكتاب ٢ / ٣٥١ .

(٥) الباء والضمير فاعل لفعل التعجب ، وهذا رأي البصريين وسيوييه ، (لأن تأدية المعنى بلفظين أوسع من قصره على لفظ واحد) -

سيبويه فاعلٌ ، وصيغة الأمر بمعنى الماضي في الأصل ، كأنه أحسنَ زيدٌ ، ثمّ لما قصد التعجب غير الماضي الى صيغة الأمر ، وزيدت الباء في الفاعل ، وفي ذلك تعسفٌ ، واسهل منه مأخذاً أن يقال : إنه في الأصل امرٌ لكل أحدٍ بأن يجعل (زيداً كريماً) ، أي بأن يصفه (بالكريم) ، والباء زائدةٌ مثلها في (ألقى بيده) ، او للتعدي كأنّ الأصل من أكرم زيدٌ ، أي : (صار ذا كرم) ، ثمّ جيء بالباء للتعدي ، فصار بمعنى (أكرم زيداً) ، أي : صيره ذا كرم ، وعلى هذين التقديرين يكون في افعال ضمير الفاعل مستتراً لا يتغير (١) لأنه بعد استعالم إبتاء للتعجب صار كالامثال التي لا تتغير . ثم قال :

[افعال المدح والذم]

وَأَنْشَأُوا مَذْحًا بِهَا وَذَمًّا
 فِي بَعْضِهَا صَارَتْ بِهِ تُسَمَّى
 فَتَنْعَمَ مَذْحٌ بِشَيْءٍ ذَمٌّ
 وَفِي الْإِلَاقِ فِيهِمَا جَا الْحُكْمُ /
 فَاعِلُهَا بِاللَّامِ جَاءَ مَعْرِفَةً
 أَوْ قَدْ أَضَافُوهُ إِلَى ذَلِكَ الصِّفَةِ [٨٥ظ]
 أَوْ مُضَمَّرٌ مُمَيَّزٌ بِنَكِيرَةٍ
 أَوْ مَا يَمَعْنَى شَيْءٍ الْمُقَدَّرَةِ

= شرح المفصل لأبن يعيش ٧ / ١٤٨ .

(١) في ل : (لأنه يتغير) .

وَبَعْدَ ذَلِكَ اسْمٌ هُوَ الْمَخْصُوصُ
بِالْمَدْحِ وَاللَّمِّ بِهِ التَّلْخِيصُ
قِيلَ ابْتَدَأَ وَالْفِعْلُ قَبْلُ خَبَرُ
أَوْ خَبَرٌ وَالْأَبْتَدَاءُ مُضْمَرُ

أخذ يذكر أفعال المدح واللام ، وهو ما وضع لإنشاء مدح أو
ذم ، والشرط في (نَعَمْ وَبِئْسَ) ان يكون الفاعل معروفاً باللام ،
أو مضافاً الى المعرف به ، أو مضمراً مميزاً بنكرة منصوبة أو بما ،
كقولك : نعم الرجل ، ونعم صاحب الرجل ، ونعم رجلاً [ونعم
ما يفعل الرجل] (١) ، وبعد ذلك اسم مرفوع ، هو المخصوص
بالمدح أو اللم ، كقولك : نعم الرجل زيد ، وكذلك الآخرون ،
وهو خبر مبتدأ محذوف أي هو زيد ، أو مبتدأ وخبره ما تقدمه ،
كان أصله (زيدٌ نعم الرجل) ، وليس (الرجل) في قولهم :
(نعم الرجل) لمعهود وجودي معين ، وإنما هو لواحد مبهم في
الوجود مطابق لمعهود ذهني ، كأنهم قصدوا إلى الإبهام أو لا ،
ليعظم وقع في النفوس ، وتنشوق النفوس إلى تفسيره ، ثم فسروه ،
وكذلك إذا قيل نعم هلام الرجل ، ولعم رجلاً ، فإنه مضمر مبهم
يرى به من غير قصد الى متقدم ذكره ، ثم يفسره جنسه بالتميز ،
فيصير مثل قولك : (نعم الرجل) ، ثم يفسر كما يفسر (الرجل)
ونحو بالمخصوص ، ولا يستقيم ان يكون للعموم كما يقوله : كثير من
النحويين ، وهو من غلطهم الواضح ، وكيف يستقيم ان يكون للعموم
وهو يفسر / بالواحد في قولك : نعم الرجل زيد ؟ ! وقد [٨٦ و]
نص سيبويه في غير موضع على ان (زيداً) في قولك : (نعم

(١) (ولعم ما يفعل الرجل) : زيادة يقتضيها المعنى .

الرجلُ زيدٌ) تفسيرٌ للرجل ، وأنه لا يستقيم ان يكون لغيره :
وقوله :

وَهُوَ طِبَاقُ فَاعِلٍ قَدْ حَصَلَ
وَأَوَّلُوا الْقَوْمَ بِسَاءَ مَثَلًا
لأنَّ سَاءَ عِنْدَهُمْ كَثِيفًا
فَأَوَّلُوا مَا خَالَفَ الْمُقْبِسَ
قَدْ يَحْدَفُ الْمُقْصُودُ وَهُوَ الْقَصْدُ

معنى " وفي التنزيلِ نِعَمَ الْعَبْدُ " يقول : إنَّ المخصوص لابد أن يكون مطابقاً للفاصل باتفاق ، وهذا يوضح انه ليس للعموم ، فان كان مفرداً كان المخصوص مفرداً ، وكذلك إذا نفي الجمع . ولما كان المخصوص لابد أن يكون مطابقاً للفاعل ، وجب تأويل ما جاء على خلافه في الظاهر ، مثل قوله : (سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا) (١) ، لأن الفاعل ضميرٌ بمعنى (مثل) ، والمخصوص بالذم : (القوم) ، وهو غير مطابق في الظاهر ، وتأويله ان ساء مثلاً مثل القوم ، فحذف المضاف واقیم المضاف اليه مقامه لما كان ذلك معلوماً من لغتهم ، و (سَاءَ) ههنا بمعنى (يثس) فحكمها حكمها ، وقد يستعمل في غير ذلك كقوله : ساءني ما فعلت ، وقوله : قَدْ يَحْدَفُ المخصوصُ وهو القصدُ » يقول : إن المخصوص قد يعلم فيجوز حذفه كقوله : (نِعَمَ الْعَبْدُ) (٢) ، بعد ان تقدم ذكر (أيوب) ، فيعلم ان المراد نعم العبد ايوب ، وقوله : (وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا

(١) سورة الأعراف الآية : ١٧٧ .

(٢) سورة ص الآية : ٤٤ .

فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ (١) فيعلم أن المراد : (فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ نحنُ) و قوله :

وَحَبَسَدًا مُنَاسِبًا لِنِعْمَتَا فَاعِلُهُ ذَا مُفْرَدٍ مَعْمًا / وَبَعْدَهُ مَخْصُوصُهُ وَأَعْرَابُهَا

إِعْرَابَ مَخْصُوصٍ لِنِعْمٍ ذَهَبًا [٨٦ظ]

يقول : و (حَبَسَدًا) مما يناسب (نعم) في المدح والأبهام والتفسير إلا أن فاعله لا يكون إلا لفظ (ذا) لا يتغير في تثنية ولا جمع ولا غيره ، وهو في الأبهام والأفراد كالضمير في (نِعْمَ) إلا أن ضمير (نعم) لابد أن يفسر بأسم جنس مطابق للضمير في المعنى كقولك : نعم رجلاً ، ونعم رجلين ، ونعم رجالاً ، و (ذا) في حيد لثلاثا يانزم فيه ذلك ، واستغنوا بالمخصوص عن تفسيره ولم يستغنوا بالمخصوص في (نعم) لثلاثا يؤدي إلى التباس المخصوص بالفاعل في كثير من الصور ألا ترى أنك لو قلت نعم السلطان وجوزت الأضمار في نعم من غير تفسير لم يدر الفاعل السلطان أم المخصوص بالمدح ، بخلاف حيداً ، وإن (ذا) مؤذن بأنه الفاعل ، وإعراب مخصص حيداً مخصص نعم . وقوله :

وَقَدْ بَيَّحِي مِنْ قَبْلِهِ حَالٌ عَلَى

طَبَاقٍ مَخْصُوصٍ وَتَمَيِّزٍ جَلَا

يريد نحو قولك : حيداً (٢) حالاً زيد ، وحيداً رجلاً زيد :

ثم قال :

(١) سورة الذاريات الآية ٤٨ .

(٢) يجوز أن يتقدم التمييز على المخصص بالمدح والذم ويجوز

أن يتأخر عنه . انظر شرح الأشتوني على الألفية ٣ / ٤٣ .

[قسم الحروف]

[حروف الجر]

مَا يُفْضِي بِالْأَفْعَالِ مَعْنَى فَتَأْذِرُ
 لَمَّا بَلَّيْهِ فَهُوَ حَرْفُ جَرٍّ
 مِنْ: إِلَى حَتَّى وَفِي ثُمَّ الْبَاءُ
 ثُمَّ عَلَى وَاللَّامُ ثُمَّ رُبَّ
 وَوَاوُهَاُ وَالْوَاوُ وَالْبَاءُ قَسَمًا
 وَالْكَافُ ثُمَّ مَدُّ وَمُنْدُ فَاعْلَمَا
 وَبَعْدَ حَاشَا وَخَلَا ثُمَّ عَدَا
 فَيَنْ لِبَعْضٍ أَوْ بَيَانٍ وَأَبْتَدَا
 وَلِزِيَادَةٍ بِغَيْرِ مُوجِبٍ
 وَعَمَّ الْكُوفِي بِغَيْرِ مُوجِبٍ
 قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرِ الدَّلِيلُ
 لَهُمْ وَعِنْدَنَا لَهُ تَأْوِيلُ
 / إِلَى وَحَتَّى لِانْتِهَاءٍ ثُمَّ مَعَ
 ظُهُورِ مَعْنَاهَا بِحَتَّى مُسْتَمْعٍ [٨٧و]
 يَخْتَصُّ بِالظَّاهِرِ عِنْدَ الْفَضْلَا
 وَفِي لِظَرْفٍ وَيَكُونُ كَعَلَى
 وَالْبَاءُ لِلِإِلْتِصَاقِ وَأَسْتِعَانَةٍ
 وَلِلْمُصَاحَبَةِ وَالتَّعْسُدَةِ

وَقَابَلْتُ وَمِثْلُ فِي وَزَائِدَةٌ
 فِي غَيْرِ مُوجِبٍ أَنْتَ كَالْعَائِدَةِ
 بِحَسْبِكَ الْعِلْمُ وَالْقَى بِيَدِهِ
 لَيْسَ قِيَاسًا بَلْ سَمَاعٌ مُسْنِدُهُ
 وَاللَّامُ لاختصاصيهَا وَزَائِدَةٌ
 وَقَدْ تَجِي فِي قَسَمٍ لِفَائِدَةٍ
 وَرُبُّ لِلتَّقْلِيلِ لَا تُوَخَّرُ
 تَجْرُورَهَا بِصِلَةٍ مُنْكَرُ
 وَقَدْ تَجِيءُ مُضْمَرًا مُمْتَزَا
 وَطَائِقُ الْكُوفِي بِهِ الْمُتَمِّزَا
 وَإِنْ أَنْتَ مَا دَخَلْتَ عَلَى الْجُمْلِ
 وَفَعَلْهَا مَاضٍ وَحَدَّثَهَا الْعَمَلُ
 وَأَوَّارُ رُبِّ مِثْلُ رُبِّ قُدِّرَتْ
 وَقِيلَ بَعْدَ التَّوَارِ رُبُّ أَضْمِرَتْ
 وَالْحَدِثُ بِوَاوِ الْقَسَمِ الْأَفْعَالِ
 وَجَالِبِ الضَّمِيرِ وَالسُّؤَالِ
 كَذَلِكَ التَّاءُ وَخُصَّتْ بِاللَّهِ
 وَالْبَاءُ سَمَتْ لِلْجَمِيعِ كُلِّهِ
 بِحَبَابُ بِاللَّامِ وَإِنْ مُثَبَّتَا
 وَبِحُرُوفِ النَّثْيِ إِنْ نَثِيءُ أَتَى
 وَالْحَدِثُ هِنْدًا مَا يَدُلُّ مُرْتَضَى
 وَهَكَذَا إِذَا أَتَى مُعْتَرِضًا

و (عَنْ) تَجَاوُزُ (عَلَى) اسْتِعْلَاءُ
 وَعَيْنُهُ حَرْفِ الْجُرِّ قُلْ أَسْمَاءُ
 وَالْكَافُ لِلتَّنْشِيهِ (ثُمَّ) زَائِدَةٌ
 وَاسْمُ الْحَرْفِ الْجُرِّ وَهِيَ الْقَاعِيدَةُ
 (مُنْدُ) وَ (مُنْدُ) لِلإِبْتِدَاءِ فِي الْمَاضِي

وَالظَّرْفُ فِي الْحَاضِرِ عَنْ تَرَاضِي
 لما فرغ من قسم الفعل شرع في قسم الحرف ، وابتدأ بحروف الجر
 وحدها بأنَّه الَّذِي يَفْضِي بالفعل أو معناه إلى ما يليه كقولك : مررت
 بزيد ، فالباءُ / أوصلت (١) معنى (المرور) إلى زيدٍ على [٨٧ ظ]
 سبيل الألفاظ ، وخرجت من البصرة ، فن أوصلت معنى (الخروج)
 إلى البصرة على سبيل الابتداء ، ولذلك سميت حروف الجر ، لأنها
 جرت معنى الفعل إلى الأسم (٢) ، فهي في هذا المعنى سواء ، وإن
 اختلفت بها وجوه الأفضاء ، ثم عددها ، ثم أخذ يذكر معاليها
 واحداً واحداً .

فن لبعضٍ وبيانٍ وابتداءٍ ، فتعرف المبعضة بأنك لو قدرت
 موضعها بعضاً استقام كقولك : أخذت من الدراهم ، والتي للبيان
 تعرفها بأنها في معنى الصفة لما قبلها كقوله [تعالى] (٣) (فَأَجْتَنِبُوا

(١) قال المصنف : الجرُّ علم الإضافة ، ولا يكون الجرُّ إلا دليلاً
 عليها كقولك : غلام زيد ومررت بزيد ، وعلى هذا يكون المجرور
 بحرف الجرِّ عنده من الإضافة ، وعلى ذلك بقوله : الذي يَفْضِي
 بالفعل أو معناه إلى ما يليه .

(٢) في ل : (إلى ما يليها) .

(٣) (تعالى) : زيادة من (ل) .

الرَّجْسَ (من الأوثان) (١) ، الذي هو وثنٌ . والتي لا ابتداء الغاية
نعرفها بأنها التي تصلح قبالتها (إلى) ، كقولك : خرجت من
البصرة ، لأنه يصلح أن نقول إلى بغداد ونحوه ، وقد يكون المبتدأ
بذكره هو المقصود بسياق الكلام حتى يبعد لذلك قصد الغاية ، كقوله :
(أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ) ، كما أن الغاية قد يكون هو
المقصود حتى يبعد لك قصد الابتداء ، مثل : (فَفِرُّوا إِلَى اللَّهِ) (٢)
والزائدة تعرف بأنك لو حذفتها لكان المعنى الأصلي على حاله ، ولا
يغوت بحذفها سوى التأكيد ، كقوله : ما جاءني من أحد ، وهي
مختصة عند البصريين بغیر الواجب ، وجوز الكوفيون والأنخفس في
زيادتها في الواجب (٣) أيضاً ، واستشهد بقوله : قد كان من مطر ،
وتأويله عند البصريين قد كان شيء من مطر : وأما استشهادهم بقوله :
(يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ) (٤) ، فضعيف :

قوله : « إِلَى وَحَتَّى لَانْتِهَاء ثُمَّ مَعَ » يقول : (٥) إلى وحتى
لانتها / الغاية إلا أن (حَتَّى) تفيد معنى (مَعَ) ، أي : [٨٨ و]
يدخل ما بعدها فيما قبلها بخلاف (إِلَى) ، فإذا قلت : قدم الحاج
حتى المشاة ، فكأنك قلت : (مَعَ المشاة) . و (إِلَى) لا يدخل
ما بعدها فيما قبلها في الظاهر ، وقيل يدخل ، وقيل إن كان من جنس

(١) سورة الحج الآية : ٣٠ .

(٢) سورة الداريات الآية ٥٠ . وتامها (إِنِّي لَكُمْ مِنْهُ

نَذِيرٌ مبین) .

(٣) انظر شرح ابن عقيل على الألفية ٢ / ١٧ .

(٤) سورة نوح الآية : ٤ .

(٥) في الأصل (إن) وهو وهم .

ما قبله دخل وإلا لم يدخل ، وعلى الظاهر فإنما دخل قوله :
 (إِلَى الْمَرَاتِقِ) و (إِلَى الْكَتَعَيْنِ) (١) ببيان ذلك من النبي
 - عليه السلام - بالفعل (٢) ، ولولا ذلك لم يحكم بدخوله . وقوله :
 « يَخْتَصُّ بِالظَّاهِرِ عِنْدَ الْفُضْلَامِ » :

يقول : إنَّ (حَتَّى) لا تدخل إلاَّ على أسمٍ ظاهر ، لا يقال
 (حَتَّاهُ) كما يقال (إِلَيْهِ) خلافاً للمبرد .

و (فِي) معناها الظرفية كقولك : جلست في المسجد ، وتكون
 كعملي ، كقوله تعالى : (وَلَأَصْلَبَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ) (٣) ،
 أي : على . والباءُ للإلصاق كقولك : به داءٌ ، أي : التصق به ،
 والاستعانة كقولك : كتبت بالقلم ، والمصاحبة ، كقولك : اشتريت
 الفرس بسرجه ولبامه ، وللتعدية ، كقولك : خرجت به بمعنى :
 أخرجته ، وللمقابلة ، كقولك : بعث هذا بهذا ، وبمعنى : (فِي) ،
 كقولك : ظننت به خيراً ، وزائدة في غير الموجب قياساً ، كقولك :
 ما زيدٌ بقائمٍ ، وسماهاً في الموجب ، كقولك : القى بيده ، وبحسبك
 زيدٌ ، وهو معنى قوله : « بَلَّ سَمَاعٌ مُسْنَدٌ » . واللام الاختصاص ،
 كقولك : المال لزيدٍ ، وزائدةٌ ، كقوله : (رَدِفَ لَكُمْ) (٤) ،
 وقد يجيء في القسم فيما فيه معنى التعجب ، كقوله : (لِلَّهِ لَا يُؤْخِرُ

(١) سورة المائدة الآية : ٦ .

(٢) في ل : (بالتعلم) .

(٣) سورة طه الآية : ٧١ .

(٤) سورة النمل الآية : ٧٢ . وقبلها (قُلْ حَتَّى أَنْ يَكُونَ

.... النخ) .

الأجلُ) (١) ، وهو معنى قوله : « وقد يحيى في قسم لفائدة » .
و (رُبُّ) للتقليل لما صدر الكلام لما فيها من معنى لإنشاء (القليل) ،
ولما كانت لتقليل نوع من جنس ، لزم مجرورها الصفة لتحقيق النوع ،
وقد يحيى مجرورها مضمراً غالباً / مفرداً مذكراً يرمى به من [٨٨ ظ]
غير قصد إلى معين ، ثم تميز كما يميز ضمير "نعم" ، والكوفيون (٢) يطابقون
به المميز ، فيقولون : ربها وربهم وربهن ، ويدخل عليها (ما)
فتختص بالجعل كأنهم قصدوا تقليل النسبة وفعلها لا يقدر إلا ماضياً ؛
لأن الإنشاءات متحركة ، وحذفه هو الفصيح ، فإذا قلت : ربُّ
رجلٍ لقيت ، فقلت : صفة (لرجلٍ) ، ومتعلق (رُبُّ) (رجلٍ)
محذوف ، وواوُ رُبُّ بمعنى (ربُّ) ، وقيل (ربُّ) مقدرةٌ
بعدها ، ومجيئها أول الكلام يدل على أنها بمعنى (رُبُّ) ، وأجيب
بأن واو العطف قد يأتي أول الكلام بتقدير معطوفٍ عليه ، وواو القسم
مختصة بحذف الفعل وبالظاهر دون المضمرة في غير السؤال ، وبالنسبة
مثلاً ، ونختص بأسم الله ، والباء لا تختص بشيء مما ذكر ، نقول :
أقسمت بالله ، وبك لأفعلن ، وبحياتك أخبرني ، وهو معنى قوله :
« والباءُ عمَّت الجميع » .

وقوله : « يُجْتَابُ بِالتَّامِّ وَإِنْ مُشْتَبَاً » ، يقول : إن القسم

(١) المثل : موجود في شرح الأشموني على الألفية ٢ / ٢١٦ ،

شرح التصريح ٢ / ١١ .

(٢) ذهب الكوفيون إلى أن (ربُّ) اسمٌ حملاً على (كم) ،

لأن (كم) لعدد وللتكثير ، (ورب) للعدد وللتقليل ، وذهب
البصريون إلى أن (رب) حرف جرٍّ : الإنصاف في مسائل الخلاف

٢ / ٨٣٢ .

يجاب في الإثبات بالثلاث ، و (إن) تقول : والله لأفعلن ، ولزيد منطلق ، وإن زيداً منطلق ، وفي النفي ، والله ما زيد منطلقاً ، ولا أفعل ، وقوله : « والحلف عندما يدل مرتضى ، يقول : وقد يحذف الجواب إذا قامت قرينة عليه ، وكذلك إذا جاء معترضاً ، كقولك : زيد قائم والله ، وزيد والله قائم ، والمعترض من القسم والشرط هو الذي يأتي بعد الجملة التي هي في المعنى الجواب ، وإن لم يكن على صيغة أو متوسط الجملة كما تقدم في التمثيل .

[قوله] (١) « وعن تجاوز » ، و (عن) بمعنى : المجاوزة ، تقول : (رمى عن القوس) ؛ لأنها تقلد عنها بالسهم [٨٩ و] ويتجاوز به عنها ، وأطعمه عن الجوع ، وكساه عن العري ؛ لأنه يجعل الجوع والعري متجاوزين عنه ، ويدخل عليها حرف الجر فتكون اسماً بمعنى : جانب ، كقولك : جلست من عن يمينه ، أي : من جانبها .

و (على) بمعنى الاستعلاء ، تقول : جلست على الحصير ، وإذا دخل عليها حرف الجر ، كانت اسماً بمعنى : فوق ، كقولك : قمت من على الخائط ، أي : من فوقه . والكاف للتشبيه كقولك : الذي كزيد أنجوك ، وزائدة كقوله : (ليس كتمثله شيء) (٢) ، ويدخل عليها حرف الجر فتكون اسماً ، بمعنى : مثل كقوله :

يَضْحَكُنَّ هُنَّ كَالْبَرْدِ الْمُتَنَهَمِ (٣)

- ٢٣ -

(١) (قوله) : زيادة من (ل) :

(٢) سورة الشورى الآية ١١ .

(٣) هذا مجزئ جزر للعجاج وصدرة : (بينض ثلاث كتيعاج -

ومنذ ولد تدخل على الزمن الماضي فتكون بمعنى (من) كقولك :
 ما رأيته منذ يوم الجمعة ، وعلى الحاضر فتكون بمعنى (في) كقولك :
 ما رأيته منذ يومنا وولد شهرنا . والبصريون يخصصون (من) بغير
 الزمان فلا يجزؤون : ما رأيته من يوم الجمعة ، والكوفيون يجزؤونه ،
 كقوله : (مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ) (١) : ثم
 قال :

[الحروف المشبهة بالفعل]

(إِنْ) وَ (أَنْ) وَ (كَأَنَّ) (لَيِّنَا)
 (لَعَلَّ) (لَتَكُنَّ) أَضْيَعُ إِنْ رَأَيْتَا
 جَمِيعُهُمَا مُشَبَّهَةٌ بِالْفِعْلِ
 عَلَى تَقْيِيزٍ قَدْ مَضَى فِي الْفِعْلِ
 صَدْرُ الْكَلَامِ هُنَا أَنْ اسْتَعْمِلَتْ
 وَإِنْ أَنْتَ (مَا) فَالْفَصِيحُ الْفَيْتُ
 وَهِيَآتُ دُخُولُهَا عَلَى الْجُمْلِ
 فَعَلِيَّةٌ وَأَسْمِيَّةٌ بِلَا عَمَلٍ

- 'جَم') ، الجم : التي ليست لها قرون ، المُشَبَّهَةُ : اللُّب . وقد
 استدلل المصنف بالبيت على اسمية الكاف البيت من شواهد : المفصل
 ص ١٥٧ ، ابن يعيش ٨ / ٤٤ النوطنة ص ٢٢٦ ، ايضاح المصنف
 ص ٧٨٠ ، الخزانة ٢ / ٢٢٥ .
 (١) سورة التوبة الآية ١٠٨ .

فَإِنْ بَاقٍ فِيهِ مَعْنَى الْجُمْلَةِ
 وَأَنْ مِثْلُ مُصَدَّرٍ فِي الْجُمْلَةِ
 لِذَاكَ فَأَكْسِرُ فِي مَوَاضِعِ الْجُمْلِ
 وَإِنْ يَكُنْ لِمُقَرَّرٍ قَافِئٌ وَمِثْلُ
 فَكُسِرَتْ بَدَأَ وَفِي الْمَقُولِ
 وَقَسَمَ وَصِلَةَ الْمُتَوَصُّلِ
 / وَفُتِحَتْ قَاعِلَةٌ مَفْعُولَةٌ
 وَفِي مُخْصَصٍ الْمُبْتَدَأِ مَجْمُوعَةٌ [٨٩ظ]
 كَمِثْلِ لَوْلَا أَنَّهُ مِسْكِينٌ
 وَمِثْلِ عِنْدِي أَنَّهُ مَقْبُولٌ
 وَبَعْدَ لَوْ مِنْ حَيْثُ كَانَ قَاعِلًا
 وَبَعْدَ كُلِّ مَا يُجْمَعُ عَامِلًا
 وَبَعْدَ حَيْثُ حَيْثُ كَانَ أَصْلًا
 لِمَوْضِعِ الْمُقَرَّرِ وَهُوَ الْأَعْلَى
 وَإِنْ يَكُنْ يَجْتَمِعُ التَّوَجُّهَيْنِ
 فَأَنْتَ بِالْخِيَارِ فِي الْأَمْرَيْنِ
 كَمِثْلِ مَا يَأْتِيكَ مِنْ بَعْدِ إِذَا
 أَوْ بَعْدَ قَامَ لِلْجُزْأِ وَبَعْدَ ذَا
 وَعَنْهُ جَازَ الْعَطْفُ فِي الْمَكْسُورَةِ
 بِالرَّفْعِ أَيْضًا حَيْثُ كَانَتْ صَوْرَةٌ
 وَمَا حُجِّجُوا فِي أَنْ بَعْدَ الْعِلْمِ
 إِذَا أَصْلُهَا مَكْسُورَةٌ فِي الْحُكْمِ

وَشَرَطُوا هَذَا الرَّفْعَ أَنْ يَمْنُيَ الْحَبِيرُ
 وَخَالَفَ الْكُوفِيُّ بِغَيْرِ مُعْتَبَرٍ
 ثُمَّ الْمُبْرَدُ يُجِيزُ مَثَلًا
 لِأَنِّي وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ تَقْلًا
 وَقَوْلُهُمْ : لَأَنِّي وَزَيْدٌ مُسْلِمٌ
 وَمِثْلُهُ وَالصَّابِثُونَ فَأَعْلَمُوا
 حَبِيرٌ إِنْ قَدَرُوا مُقَدَّمًا
 فَتَقِسْ عَلَيْهِ مَا أَتَاكَ مُعْلَمًا
 كَذَلِكَ لَكِنْ وَقُلْ لَسَكِنًا
 فِي الْكَهْفِ لَكِنْ أَنَا أَصْلُ يُعْنِي
 وَأَدْخَلُوا اللَّامَ عَلَى الْمَكْسُورَةِ
 لِأَنَّهَا عَلَى ابْتِدَاءِ جَاءَتْ
 فِي حَبِيرٍ أَوْ مَا عَلَيْهِ مُقَدَّمًا
 أَوْ فِي أَسْمَاهَا بِفَاصِلٍ بَيْنَهُمَا
 وَخَفَّفُوا إِنْ فَأَلْزَمَوْهَا
 لَأَمَّا فَأَلْفَوْهَا وَأَعْمَلُوهَا
 وَجَوَّزُوا مِنْ بَعْدِهَا فِعْلًا ابْتَدَأَ
 وَأَطْلَقَ الْكُوفِيُّ مَا قَدْ قُبِدَا
 / وَخَفَّفُوا (أَنْ) فَأَعْمَلُوهَا
 فِي الثَّانِي تَقْدِيرًا وَأَلْزَمُوا [٩٠]
 عِنْدَ دُخُولِهَا عَلَى الْأَفْعَالِ
 لِقَدْ وَحَرَفِ النَّفْيِ وَاسْتِقْبَالِ

وَتَحْوِ أَنْ زَيْدًا عَلَى الْإِعْمَالِ
 قَدْ قَلَّ تَعَبًا بِهِ يَحَالِ
 كَانَ لِلشَّيْبَةِ وَالصَّحِيحِ
 الْفَاوُهَا إِنْ خَفَّتْ فَصِيحُ
 لَكِنْ لِإِسْتِدْرَاكِهَا مُشَارَفُهُ
 بَيْنَ كَلَامَيْنِ عَلَى الْمُخَالَفَةِ
 فِي لَفْظٍ أَوْ مَعْنَى وَإِنْ تَخَفَّ
 أَلْفَيْتَهَا عَنْ الْجَمِيعِ فَأَعْرِفِ
 وَأَلَوُا فِيهَا كَثُرَتْ عَلَى الْمَدَى
 وَ(لَيْتَ) جَاءَتْ لِتَتَمَنَّى أَبَدًا
 وَلَيْتَ زَيْدًا قَائِمًا لِلْفَرِّ
 تَجَرَّى (تَمَنَّى) لَهَا قَدْ أَجْرَى
 (بَالَيْتَ) أَيَّامَ الصَّبِيِّ رَوَّاجِعًا
 دَلِيلُهُ فَكُنْ بِحَذْفٍ دَافِعًا
 (لَعَلَّ) جَاءَتْ لِلتَّرَجِّيِّ فَأُخْفِضًا
 بِهَا شَدُّ وَذَا وَهُوَ هَبْرُ مُرْتَضَى

أخذ يذكر الحروف المشبهة بالفعل وهي السنة المذكورة تدخل على
 الجملة الإسمية فت نصب المبتدأ ويسمى اسمها ، وترفع الخبر ويسمى
 خبرها ، وشبهها بالفعل المتعدي ؛ لأنها تقتضي اسمين كما يقتضيها
 الفعل المتعدي ، فت نصب أحدهما وترفع الآخر ، كما صلب في مقتضى
 الفعل المتعدي ، وقدم المنصوب على المرفوع إما للفرق بين الفعل
 وما أشبه الفعل ، وإما لأن هذه إنما عملت بالفرعية عن شبه الفعل ،
 فجعل معمولها مثل معمول الفعل الفرعي ، وهو تقديم المنصوب على

المرفوع ، وقوله : « نقيض قد مضى في الفعل » ، يريد : أن المنصوب مقدم ههنا ، وفي الفعل الأصل تقديم المرفوع ، وكلها لها صدر للكلام غير (أن) المفتوحة . لأن / كلاً منها يدل [٩٠ ظ] على قسم من اقسام الكلام فوجب التقديم .

وأما (أن) المفتوحة فإنها مع ما في حيزها بتأويل المفرد ، وإنما الزموا أن لا تكون أول الكلام ، لثلاث تلتبس به (أن) التي بمعنى (لعل) ، وذلك لا تكون إلا أول الكلام ، أو لثلاث تكون عرضة لدخول (إن) المكسورة عليها ، (وتدخل عليها) ما (وتلغىها عن العمل على الأفصح) (١) ، وتدخل حينئذ على الجملة الفعلية أيضاً كقولك : إنا زيد قائم ، وإنا قام زيد ، قوله : « فإن بقي فيه معنى الجملة » يقول : (إن) المكسورة لا تفسر معنى الجملة ، والمفتوحة نقلها إلى معنى المفرد ، فلذلك كسرت في مواضع الجمل ، وفتحت في موضع المفرد ، وكسرت ابتداء كقولك : إن زيداً قائم ، وبعد القول كقولك : قال زيد إن عمراً منطلق ؛ لأن القول لا يكون إلا جملة ، وفي القسم كقولك : والله إن زيداً منطلق ، لأن جواب القسم لا يكون إلا جملة ، وبعد الموصول كقولك : جاءني الذي إن أباه منطلق ؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة . وفتحت فاعلة ، كقولك : أعجبني أنك منطلق ؛ لأن الفاعل لا يكون إلا مفرداً . ومفعولة ؛ لأن المفعول لا يكون إلا مفرداً ، أو في خصوص المبتدأ ؛ لأن المبتدأ بخصوصه لا يكون إلا مفرداً ، كقولك : أولاً أنك منطلق لا انطلقت فلا يقدر أنك انطلقت واقعاً إلا موقع إنطلاقك ، لأن المفرد بعد لولا ملتزم في الإستعمال ، ولا يكون الخبر إلا محذوفاً بعد (لو) ؛

(١) ما بين القومين ساقط من (ل) .

لأن تقدير لو أنك انطلقت لوقع إنطلاقك موقع الفاعل فوجب الفتح ، وكذلك نحو أعجبتني أنك منطلق . وبعد حرف الجر ؛ لأن المجرور لا يكون إلا مفرداً / وبعد حيث على المختار ، وإن كالت [٩١ و] للجملة بعدها ملتزمة باعتباراً بالأصل ، لأنها ظرف* والأصل إضافتها إلى المفرد فأعتبر الأصل فيها على المختار .

وقوله : « فإن (١) يَكُنْ بِحَمَلِ الْوَجْهَيْنِ » يقول : فإن كان الموضع يحتمل أن يقدر موضعاً للجملة ، وإن يقدر موضعاً للمفرد ، جاز (٢) الكسر والفتح باعتبار التقديرين بمثل قوله : (٣)

٢٤ - وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قَبِلَ سَيْدًا

إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَائِمِ

إن قدرت أنها وقعت موقع (إذا هو عبدُ القفا) كسرت لمكان الجملة ، وإن قدرت (إذا العبودية) والخبر محذوف* فلم يقع إلا

(١) كذلك في الأصل ، و (ل) أما في نضم الأصل فجاءت

(وإن) :

(٢) في الأصل ، (و جاز) ولا يستقيم معه الكلام ، وما أثبتناه

عن (ل) .

(٣) البيت لم يعرف قائله ، قال سيبويه : « سمعت رجلاً من

العرب ينشد هذا البيت كما أخبرك به » الكتاب ١ / ٤٧٢ ، المقتضب

٢ / ٣٥١ ، الخصائص ٢ / ٢٩٩ ، شرح أبيات الكتاب للنحاس ص

٢٣٣ ، ابن يعيش ١٨ ٦١ ، إيضاح ابن الحاجب ص ٧٩١ ، شرح

الكافية لابن الحاجب ص ١٢٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٢٠ ،

الاشموني ١ / ٢٧٦ ، ابن عقيل ١ / ٣٠٥ ، الخزانة ٤ / ٣٠٣ .

الاستشهار به على جواز فتح همزة (إن) :

موقع المفرد فيجب الفتح ؛ لأن المعنى : فإذا العبودية حاصلة ، وكذلك إذا قلت : من يكرمني فأني أكرمه ، إن قدرت أنها وقعت موقع (فأنّا أكرمُهُ) كسرت لمكان الجملة ، وإن قدرت (فجزاؤه أني أكرمُهُ) ، أي : (فجزاؤه الاكرام) فتحت ، لأنها وقعت موقع المفرد الذي هو (الاكرام) ، والمبتدأ محذوف .

وقوله : « وعنه جازَ العطفُ في المكسورة » يقول : ومن أجل (إن) المكسورة إنما تقع موضع الجملة جاز العطف على اسمها بالرفع من حيث كانت (إن) كالزائدة لكونها لا تغير المعنى ، فوجودها في أصل المعنى كالعدم ، كما جاز في قولك : ما زيدٌ بقائمٍ ولا ضارباً صحَّ النصب في (ولا ضارباً) ، أو لأن الزائد ومعموله في موضع اعراب آخر فجاز العطف عليه بأعتباره .

وقوله : « وسامحوا في أنْ بعدَ العلمِ » يقول : المفتوحة الواقعة بعد العلم أجريت مجرى المكسورة في ذلك ؛ لأن أصلها الكسر ، لأنه موضع الجملة في المعنى ، وهذا مما يضعف قول من يقول إن تقدير / قولهم : علمت أن زيدا قائمٌ ، علمت قيام زيدٍ حاصلاً ، [٩١ظ] لأنه لو كان التقدير كذلك لم يجر مجرى المكسورة ، لأنها لم تفد معنى الجملة إذ لم تقع إلا موضع مفردٍ ، والذي يدل على أنها أجريت مجرى المكسورة قوله (١) :

(١) البيت لبشر بن أبي خازم من قصيدة ذكرها في ديوانه ، والرواية فيه (ما حيننا) مكان (ما بقيتنا) ، الديوان ص ١٦٥ : الكتاب ١ / ٢٩٠ الفصل ص ١٦١ ، ابن يعيش ٨ / ٧٠ ، البيان في غريب اعراب القرآن ١ / ٣٠٠ ، الانصاف ١ / ١٩٠ ، ايضاح ابن الحاجب ص ٨٠٩ ، شرح الكافية له ص ١٢٤ ، وقد أورده المصنف شاهداً =

٢٥ - وَلَا فاعلتموا أنا وأنتم

بُغَاةٌ مَا بَقِيْنَا فِي شِقَاتِي

والتقدير أنا بغاةٌ وأنتم ، فعطف (أنتم) وهو صيغة المرفوع .
وقوله : « وشرطُ هذا الرفع أن يمضي الخبر » يقول : شرط
العطف بالرفع أن يمضي الخبر لفظاً أو تقديرأ ؛ فاللفظ كقولك :
إن زيدا قائمٌ وعمرو ، والتقدير كقولك : إن زيدا وعمرو قائمٌ ،
لأن التقدير إن زيدا قائمٌ وعمرو قائمٌ بخلاف قولك : إن زيدا
وعمرو قائمان ، وهذا ممنوعٌ عند البصريين (١) لأنه لم يجزِ عنهم
مثله ، ولا يستقيم قياسه على محل الإجماع ، لأن نصب الأول بـ (أن)
ورفع الثاني بالابتداء ، فاذا أخبرت عنها بـ (قائمان) كان (قائمان)
معمولاً لأن والابتداء معاً ، وهو باطلٌ . وأجاز المبرد نحو : إني
وزيدٌ ذاهبان ، وقد نقل ذلك عن بعض العرب ، وهو عند المحققين
غلطٌ منهم ، لأنه خارج عن القياس واستعمال الفصحاء ، وأما نحو :
إني وزيدٌ مسلمٌ ، فجائزٌ بتقدير : إني مسلمٌ وزيدٌ مسلمٌ كما تقدم ،
وكذلك قوله : (وَالصَّابِثُونَ) (٢) ، على أن يكون (فلهم)
أجرهم (خبر لقوله : (وَالصَّابِثُونَ) وما بعده ، وحذف خبر
المنصوب بأن لدلالة الثاني عليه كما في قولك : إن زيدا وعمرو

= على جعل الخبر (لأنتم) وهو (بغاة) وقدّر خبراً للضمير المنصوب ،
وهو (بُغَاة) أي أنا بغاة ، وأنتم بغاة .

(١) انظر الانصاف في مسائل الخلاف ١ / ١٨٧ .

(٢) سورة المائدة الآية : ٦٩ ، وقبلها (إنَّ الَّذِينَ آمَنُوا

وَالَّذِينَ هَادُوا) :

قائم" (١) .

وقوله : « كذاكَ لَكَيْنٌ وَقُلْ لَكَيْنًا ، يقول : إنَّ (لكن)
تجري مجرى (أن) في العطف على الموضع بالرفع كقولك : ما قائمٌ
زيد لكنَّ عمرًا قائمٌ وخالد ، وقوله : (لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي) (٢)
في الكهف لا يستقيم أن تكون (لكن) المشددة ، لوقوع المبتدأ
بعدها ، ولوقوف عليها بالألف إجماعاً ، وقراءة ابن عامر (٣) (لَكِنَّا)
في الوصل ، فلذلك حملت على أن أصلها / (لكنَّ أنا) ، [٩٢ و]
نقلت حركة همزة في نون (لكن) وحذفت فأجتمعت نونان فأدغمت
الأولى في الثانية فصار (لَكِنَّا) وحذفت الألف في الوصل خاصة ،
كما يحذف ألف (أنا) في غير ذلك ، وأثبتها ابن عامر في الوصل
قصداً لبيانها عند حذف الهمزة :

وقوله : « وأدخلوا اللَّامَ على المكسورة » يقول : إنَّ لام الابتداء

(١) هذا دليل ابن الالباري في الرد على الكوفيين . انظر الانصاف

في مسائل الخلاف ١ / ١٨٩ .

(٢) سورة الكهف الآية : ٣٨ .

(٣) قرأنا فع في رواية المسيبي بثبت الألف في الوصل والوقف ،

وكذلك ابن عامر وأبو جعفر ورويس بأثبات الألف بعد النون وصلًا
ووقفًا ، والأصل (لكنَّ أنا) فنقل حركة همزة (أنا) الى نون
(لكن) وحذفت الهمزة وأودغمت في أحد المثليين في الآخر ، ولكن
هنا هي الخفيفة التي تفيد الاستدراك وأنا مبتدأ ، وهو مبتدأ ثانٍ ،
والله خبر للثاني ، وربِّي صفة ، والجملة خبر المبتدأ الأول . كتاب
السبعة في القراءات ص ٣٩١ ، التيسير ص ١٤٣ البيان في أعراب غريب
الفرآن ٢ / ١٠٧ ، تحاف فضلاء البشر ص ٢٩٠ :

تدخل على المكسورة ؛ لأنها لا تغير معنى الابتداء ، ولم يدخلوها على (أن) كراهة اجتماع حرفي ابتداء ، فأدخلوها على الخبر أو على ما يتعلق بالخبر إن قدم عليه أو على اسمها إن فصل بينهما فاصل كقواك ؛ إن زيدا لقائم ، وإن زيدا لطعامك آكل ، وإن في الدار لزيدا ، فلو قلت : إن زيدا آكل لطعامك لم يجز ؛ لأنها لا تتأخر عن الأسم والخبر جميعاً :

وقوله : « وَخَفَّفُوا (إن) » فالزموها ، يقول : إن (إن) المكسورة تخفف فيجوز إلغاؤها وإعمالها ، وتلزمها اللام ليهرب بينهما وبين النافية ، فإذا قلت : إن زيد قائم ، فهي النافية ، وإذا قلت : إن زيد لقائم ، فهي المخففة ، وتدخل على أفعال الابتداء كقولك : إن كان زيد لقائماً ، (وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين) (١) ، وجوز الكوفيون دخولها على الأفعال مطلقاً واستدلوا بقوله (٢) :

(١) . سورة الأعراف الآية ١٠٢ .

(٢) البيت لعاتكة بنت زيد العدوية من أبيات ترثي بها زوجها الزبير ، وقد ذكر الأبيات البغدادي ، وصدر البيت مختلف فيه ، فرواية الانصاف ٢ / ٦٤١ والخزانة ٤ / ٣٥١ (شَلَّتْ يَمِينُكَ) و (كتبت) مكان (وجبت) ورواية الاضداد في اللغة (هَبَلْتِكَ أُمُّكَ) ص ٦٤ ، والمخاطب في البيت هو عمرو بن جرموز قاتل زوجها ، والبيت موجود في التوطئة للشلوبيين ص ٢١٨ ، ابن يعرش ٨ / ٧٠ ، ايضاح ابن الحاجب ص ٨١٦ ، شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٠٠ ، المقرب ١ / ١١٢ ، المغني ١ / ٢٤ ، ابن عقيل ١ / ٣٨٢ ، الاشموني ١ / ٢٩٠ ، وقد أورده المصنف دليلاً للكوفيين على جواز دخول (إن) المخففة على الأفعال .

٢٦ - يَا الله رَبِّكَ إِن قَتَلْتُ الْمُسْلِمَ

وَجَبَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

وهو شاذٌ عند البصريين . وقوله : « وَخَفَّفُوا (أَنْ) » فأعملوها ، يقول : انهم خَفَّفُوا (أَنْ) المفتوحة أيضاً ، وأعملوها في ضمير شأن مقدَّر ، وإنما حكموا بذلك لما رأوا من قوتها في العمل على المكسورة ، وجاز إعمال المكسورة في الاسم الملقوظ به بعدها ، كقوله : (وَأِنْ كُلاًّ لَمَّا لَبِثُوا فَيَسْهَمُهُمْ) (١) ، على قراءة (٢) نافع (٣) ، وابن كثير (٤) ، وأبي بكر ، ولم يعملوا (أَنْ) المفتوحة إذا خففت في الاسم الملقوظ به بعدها ، فلو لم يقدِّروا إعمالها في شأن مقدَّر ، ليجعلوا للمكسورة في العمل على المفتوحة مزبةً ، وهو خلاف القياس ، ولذلك دخلت على الأفعال / مطلقاً ؛ لأن ضمير الشأن لا يقتضي [٩٢ظ] بعده إلا جملةً ، وإذا دخلت على الفعل الزموها (قَدَّ) أو حرف النفي أو حرف الاستقبال .

(١) سورة هود الآية ١١١ .

(٢) قرأ نافع وابن كثير وأبو بكر والحرميهان بتخفيف نون (أَنْ) وميم (لَمَّا) هنا على إعمال (أَنْ) المخففة ، وقرأ أبو عمرو ولكسائي ويعقوب وخلف بتشديد (أَنْ) وتخفيف (لَمَّا) : كتاب السبعة في القراءات ص ٢٣٩ ، التيسير ص ١٢٦ ، انحاف فضلاء البشر ص ٢٦٠ .

(٣) هو نافع بن عبد الرحمن ، أحد القراء السبعة (ت ١٦٩ هـ) .
هاية النهاية ٢ / ٣٣٠ .

(٤) هو عبد الله بن كثير بن المطلب امام أهل مكة في القراءة (ت ٧٠ هـ) . هاية النهاية ١ / ٤٤٣ .

وقوله : « ونحو أن زيداً على الأعمال » يقول : اعمال المفتوحة في الاسم للواقع بعدها ، ضعيف شاذ . وقد جاء (١) :

٢٧- قَلَّوْاْ اَلَّذِيْ فِيْ يَوْمِ الرَّجَاءِ سَاَلْتَنِيْ

فِرَاقَكَ لَمْ اُبْخَلْ (٢) وَأَنْتَ صَدِيقُ

قوله : « كَانَ » للتشبيهِ وَالصَّحِيحُ « كَانَ » للتشبيه ، وتخفف فتلقى على الأفصح (٣) .

قوله : « لَكِنَّ » لإستِدْرَاكها مُشَارِفَه ، « لَكِنْ » للإستدراك متوسط بين كلامين متغايرين في لفظ أو معنى ، كقولك : ما قام زيدٌ لكنَّ عمرًا قاعدٌ ، وما قام زيدٌ لكنَّ عمرًا مسافرًا ، وتختلف فتلقى ، وأكثر ما تستعمل مع الواو كقوله تعالى : (وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى) (٤) . و (لَيْتَ) معناها : التمني ، وأجاز الفراء لوت زيداً قائماً كما تقول : تمنيت زيداً قائماً ، واستدل بقوله (٥) :

(١) البيت لم يعرف قائله ، وقد أورده المصنف على اعمال (ان) المخففة في الشعر شذوذاً ، كما أنها عند الكوفيين لا تعمل لفقدانها شبه الفعل ، وهو من شواهد المفضل ص ١٦٢ ، الانصاف ١ / ٢٠٥ ، ابن يعيش ٨ / ٧٣ ، ايضاح ابن الحاجب ص ٨٣ ، المغني ١ / ٢٩ ، ابن عقيل ١ / ٣٢٨ ، المقرب ١ / ١١١ ، الخزانة ٢ / ٤٦٥ ، ٤ / ٣٥٢ ، لاشعوني ١ / ٢٩٠ :

(٢) في الاصل : (اُبْخَلْ بِهِ) ، وما أثبتناه عن (ل) .

(٣) لم يأت الشارح بجديد ، بل الذي صنعه انه نشر النظم .

(٤) سورة الأنفال الآية : ١٧ .

(٥) الرجز من شواهد سيبويه ، وهو من ملحقات ديوان العجاج =

٢٨ - يَا لَيْتَ أَيَّامَ النَّصْبِ رَوَّاجِعًا

والكسائي يجيز ذلك على إضمار كان ، والبصريون يقولون :
(يَا لَيْتَ أَيَّامَ النَّصْبِ لَنَّا رَوَّاجِعًا) فرواجعاً ؛ حال من الضمير
المستكن في لنا . قوله ١ « (العلّ) جاءت للترجي وأخفصاً » (١)
(العلّ) للترجي وقد جاء الخفض بها شذوذاً ، وأنشدوا (٢) :

لَعَلَّ أَيْبَى الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ - ٢٩

وليس بشيء . ثم قال :

= ٢ / ٣٠٦ ، وقد استشهد به الفراء على أن ليت تلصّب المتبادراً
والخبر مثل تمنيت مجدداً مجدداً ، والكسائي يجيز ذلك على إضمار (كان) ،
وأهل البصرة يجعلونه منصّباً على الحالية ، ويقدرّون خبراً للبيت .
الكتاب ١ / ١٨٤ ، المفضل ص ١٦٤ ، ابن يعيش ٨ / ٨٤ ، ايضاح
ابن الحاجب ص ١٥٣ ، شرح كافيته ص ١٢٦ ، الاشموني ١ / ٢٧٠ ،
الخزانة ٤ / ٢٩٠ ، التوطئة ص ٢٢٢ .

(١) كذا في الأصل و (ل) ، وفي النظم في الاصل (فأخفصا) .

(٢) هذا هجز بيت لكعب بن سعد الغنوي من قصيدة يرثي بها
أبا المغوار ، واسمه هرم وقيل اسمه شبيب ، وقد ورد البيت في القصيدة
بنصب الكلمة أي (أبا المغوار) وعلى ذلك يسقط من الاستشهاد .
وصدر البيت : (فَقُلْتُ أَدْعُ أَخْرِي وَأَرْفَعُ الصَّوْتَ دَعْوَةً) ،
وعلى رواية المصنف وغيره جاء (لعل) حرف جر على لغة عقيل ،
و (أبي المغوار) مجرور به ، وهو شاذ لقولته . ابن عقيل ٢ / ٤ ،
المغني ١ / ٢٨٦ ، الأشموني ٢ / ٢٠٥ ، الخزانة ٤ / ٣٧٠ ،
التوطئة ٢٢٢ .

[حروف العطف]

الْعَظْفُ بِالْوَائِ وَفَا وَثُمَّ
 حَتَّى وَآوْ وَآمُ وَقِيْلَ (١) إِمَّا
 وَلَا وَيَلْ وَلَكِنْ الْمُخَفَّفَةُ
 وَهِيَ فِي إِعْرَابَيْهَا مُؤْتَلَفَةٌ
 فَالْأَرْبَعُ الْأُولَى أَنْتَ لِلْجَمْعِ
 فَالْوَاوُ جَمْعُ مُطْلَقٍ بِالسَّمْعِ
 وَالْفَا لِتَرْتِيبِ وَثُمَّ مُهْلَةٌ
 حَتَّى لِبَعْضِ جَاءَ بِمَا قَبْلَهُ
 وَآوْ وَآمُ إِمَّا تَجِيءُ فَأَعْلَمَا
 لِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ تَأْتِي مِنْهُمَا
 / قَامَ لَزَامٌ مَهْزُومٌ اسْتَفْهَمَ
 إِنْ طُلِبَ التَّعْيِينُ بِالْإِعْلَامِ [٩٣و]
 فَأَحَدُ الْأَمْرَيْنِ لِلْمَهْمَلِ يَلِي
 وَالشَّانِي بَعْدَ أَمْ يَلِي فِي الْأَعْدَلِ
 كَذَلِكَ كَانَ غَيْرُهُ قَدْ ضَعُفَا
 فِي أَرَأَيْتَ جَعَفَرًا أَمْ خَلَقَا
 جَوَابُهَا التَّعْيِينُ لَا لَا وَتَنْعَمُ
 إِذَا أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ فِيهَا قَدْ عَلِمَ

(١) في الاصل : (وقل) وما أثبتناه عن (ل) :

وَأَمْ كَبَلٌ : وَهَمْزَةٌ مُنْقَطِعَةٌ
 ثَانِي كَذَلِكَ مُطْلَقًا عَلَى السَّعَةِ
 وَجِي بِأَيِّ مَاءٍ قَبْلَ أَمَّا الثَّانِيَّةُ
 وَجَازَ ذَلِكَ مَعَ أَوْ عِلَالِيَّةُ
 وَلَا وَبَلٌ وَلَكِنَّ الْمُخَفَّفَةَ
 لِيَوَاحِدٍ مُعَيَّنٍ لَنْ تُخْلِفَهُ
 لَكِنَّ لَكِنَّ يَلْتَزِمُ النَّفْيِي وَبَلٌ
 فِي النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ إِضْرَابًا وَكُلْ

أخذ يذكر حروف العطف ، وهي عشرة أحرف ، ثم قسمها
 ثلاثة أقسام ، فالأربع الأول وهي : الواو ، والفاء ، و (ثم) ،
 و (حتّى) للجمع بين الثاني ، والأول في الحكم الذي نسب إلى
 الأول ، ثم أنها تفتقر بعد ذلك ، فالواو للجمع المطلق ليس فيها
 دلالة على أن الأول قبل الثاني ولا العكس ، ولا أنها معاً في وقت
 واحد بل كل ذلك جائز ، ولا دلالة لها عليه : و (الفاء) مثلها
 إلا أن الثاني بعد الأول بغير مهلة . و (ثم) مثل (الفاء) إلا
 إلا أن بينهما مهلة . و (حتّى) الواجب فيها أن يكون بها جزء
 من المعطوف عليه ، أما أفضله ، وإما أدونه ، لأنها للعاية ، تقول :
 مات الناس حتى الانبياء ، وقدم الحاج حتى المشاة ، و (أو) ،
 و (أم) ، و (إما) ثلاثتها لاثبات الحكم لأحد المذكورين إلا
 أن (أو) و (إما) يقعان في الخبر والاستفهام والأمر والنهي ،
 تقول : جاءني (١) زيدٌ أو عمرو ، أي : أحدهما ، وازيد عندك
 أو عمرو ؟ أي : عندك أحدهما ، ولذلك كان جوابه بنعم أو لا ،

(١) (جاءني) : ساقطة من (ل) .

وخلد (إِمَاءً ذَا وَإِمَاءً ذَاك / أَي : احدهما ، وقد يكون [٩٣ ظ]
للتمييز فيما علمت الإباحة فيها ، كقولهم : جالس الحسن (١) أو
ابن سيرين (٢) ، والنهي كقوله : (وَلَا تُطِيعْ مِنْهُمْ أَيْمَاءَ أَوْ
كَتْمُوراً) (٣) ، أَي : لا تطع واحداً منها ، ومن ثمَّ كان المعنى
على النهي عنهما معاً . والفرق بين (أَوْ) و (إِمَاءً) انك مع (أَوْ)
كلامك من أوله مبني على صورة اليقين ، ثم يعترضه الشك ، ومع
(إِمَاءً) (٤) كلامك من أوله مبني على الشك ؛ لانه لا بد من تقدم
(إِمَاءً) قبل المعطوف عليه ، تقول : جاءني اما زيد واما عمر ،
وانت مع (أَوْ) مخبر في تقديم (إِمَاءً) وتركها ، و (أَمْ) لانفع
إلا في الاستفهام ، إذا كانت متصلةً تلزم همزة الاستفهام قبلها لطلب
تعيين احد الامرئين اللذين علم السائل احدهما لا بعينه ، والاصح ان
توقع احدهما بعد الهمزة والآخر بعد (أَمْ) لينضح للمسؤول من
اول الامر المسؤول عن تعيينه ، فنقول : ارجل في الدار أم امرأة ؟
ولا يحسن أني الدار رجل أم امرأة ؟ ويجوز ارجل في الدار أم امرأة ؟
بعد امتناعه من غير (ام) دليل واضح على ضعف خلافه ، وكذلك
ارجل قام ام امرأة ؟ ولذلك كان جوابها بتعيين احدهما لا بنعم ولا
بلا . واما المنقطعة فتقع في الخبر أيضاً ، تقول : إنها لإبل أم شاء ،

(١) هو الحسن بن أبي الحسن يسار البصري (ت ١٢٠ هـ) غاية
النهاية ٢٣٥ / ١ .

(٢) هو محمد بن سيرين البصري ، وهو احد الفقهاء من اهل البصرة .
(ت ١١٠ هـ) ، وفيات الاعيان ٣ / ٣٢١ ، غاية النهاية ١٥١ / ٢ :
(٣) سورة الانسان الآية : ٢١ .
(٤) (إِمَاءً) : ساقطة من (ل) .

أي : بل أهي شاء ؟ :
 و (لَآ تَوْبَلْ وَلَكِنْ) لأحد الأمرين معيناً إلا أن (بَلْ
 وَلَكِنْ) لإثبات الثاني دون الأول ، و (لَآ) لإثبات الأول ونفي
 الثاني ، والفرق بين (بَلْ) و (لَكِنْ) أن (بَلْ) للأضراب
 عن الأول موجباً كان أو منقياً ، و (لَكِنْ) لا تكون إلا بعد
 النفي . ثم قال :

[حروف التنبيه]

وَذَبُّهُمَا بِهَا آمَا تُنْمُ إِلَّا
 عَلَى الْكَلَامِ بِعَدِّهَا لِيَتَحَفَّضَ
 وَتَبُّهُمَا ابْنُضًا بِهَا الْإِشَارَةُ
 وَالْمُضْمَرَاتِ نَحْوَ هَلِي سَارَهُ
 وَنَحْوَ هَلَنْتُمْ وَنَحْوَ هَانَا
 هَاهُوَذَا فَيَسْ عَلَيْنَا مُعَلَّنَا

/ أخذ يذكر حروف التنبيه ، وهي الثلاثة (١) تذكر [٩٤ و]
 قبل الشروع في الكلام ليقبض المخاطب لما يخاطب به ، وقد جاءت
 (ها) مع اسم الإشارة ، ومع الضمائر ، لاحتياجها الى التنبيه على
 القرائن الدالة عليها ، كقولك : هذا ، وهذه ، وها هو ذا ، وها
 انت ذا ، وها أنا ذا . ثم قال :

(١) يلاحظ ان ابن الحاجب حين عرض للحروف اوجز في شرحه
 لها ، وقد ترك بعضها ؛ لانه يراها واضحة لا تحتاج الى شرح .

[حروف النداء]

وَاللَّيْنِدَايَا وَهِيَ الْمُعْتَمِدُ
 وَقُلْ أَيَا هَيَا لِمَنْ يُسْتَبَعَدُ
 وَأَيُّ مَعَ الهمزة لِلتَّقْرِيبِ
 وَأَوَامَضْتُ تَخْتَصُّ بِالْمُنْدُوبِ
 أخذ يذكر حروف النداء ، وهي التي عددها ، وقوله : « وهي
 المعتمد » ، لأنها التي تقع كثيراً ، ثم قال ؟

[حروف التصديق]

نَعَمْ بَلَى وَأَيُّ أَجَلٌ وَأَيَّا
 وَجَبَّيْرٍ لِلْإِيجَابِ فَاعْلِمْنَا
 نَعَمْ لِيَتَقَرَّرَ لِمَا قَدْ غَبَّرَا
 بَلَى لِلْإِيجَابِ لِيَنْقُيَ ذِكْرَا
 وَأَيُّ لِلْإِثْبَاتِ عَنْ اسْتِفْهَامِ
 يَلْتَزِمُهَا الْقَسَمُ فِي الدَّوَامِ
 أَجَلٌ وَجَبَّيْرٌ ثُمَّ إِنَّ صَدَقَا
 بِهِمَا حَدِيثٌ مُخْبِرٌ قَدْ حَقِيقَا
 أخذ يذكر حروف التصديق والإيجاب ، وهي التي عددها . فأما
 (نَعَمْ) فمصدقة لما سبقها من كلامٍ موجبٍ أو منفي ، تقول :

لمن قال أقام (١) زيد؟ أو أقام؟ نعم أي : قد قام زيد* ، أي :
نعم ما قام ، وأنا ألزِمُ مالك من قام ، نعم لمن قال له (ليس لي
عندك دينار) تغليباً للعرف ، وإلا فاللغة تقتضي إنكاره .

وبلى إيجاب بعد النفي ، تقول : لمن قال ما قام زيد* ، أو ما
قام زيد*؟ أو ما قام ؟ بلى قد قام ، قال الله تعالى : بعد (أَلَسْتُ
بِرَبِّكُمْ ؟ قَالُوا : بَلَى) (٢) ، ولو قالوا : نعم لكان كفراً .
و (إي*) للإثبات بعد الاستفهام يلزمها القسم كقوله : (إي*
وَرَبِّي) (٣) . وأجل وجبر وإن تصديق للخبر ، واستشهادهم في
أن بقوله (٤) :

٣٠ - وَيَقُولُنَّ شَيْبٌ قَدْ عَلَا

كَ وَقَدْ كَبُرْتَ فَقُلْتُ إِنَّهُ

ضعيف لاحتمال أن الأمر كذلك ، / وإنما يظهر ذلك [٩٤ ظ]
في مثل قول ابن الزبير لمن قال : (لعن الله ناقة حملني اليك* ،
إن وصاحبها) (٥) . ثم قال :

(١) همزة الاستفهام ماقطة من الأصل ، وأثبتناها عن (ل) .

(٢) سورة الاعراف الآية : ١٧٢ .

(٣) سورة يونس الآية : ٥٣ .

(٤) البيت لابن قيس الرقيات ، ورد في ديوانه ص ١٤٢ ، قال
سيديويه : (انه) بمعنى نعم والهاء لبيان الحركة ، وكانت خطباء قريش
تفتح خطبها بنعم كما ذكر ذلك البغدادي . والمصنف ضَعَفَ (انه)
بمعنى نعم ، ورجَّح أن تكون (ان) محذوفة الخبر تبعاً للفرسي في
البغداديات . الكتاب ١ / ٤٧٤ ، الخزانة ٤ / ٤٨٥ .

(٥) القول موجود في شرح الكافية للمصنف ص ١٢٨ ، الخزانة

٤ / ٤٨٦ .

[حروف الزيادة]

الْبَاءُ تَوْمِينَ وَأَنْ وَمَا تَوَلَا
 زِيَادَةُ "خُدْ حُكْمَهَا مُفَصَّلًا"
 فَالْبَاءُ تَوْمِينَ فِي الْجَرِّ قَدْ تَقَدَّمَ مَا
 وَأَنْ "تَزَادَ جَائِزًا مَعَ نَفْيِ مَا
 وَقَدْ نَجِيٍّ مَعَ مَا لَمْ يَلِمْ صَدْرَهُ
 وَبَعْدَ لَمَّا فِي الْقَلْبِ فَأَنْظُرِ
 وَأَنْ "تَزَادَ بَيْنَ (١) لَوْ وَالْقَسَمِ
 وَبَعْدَ لَمَّا فِي الْكَثِيرِ فَأَعْلَمِ
 وَمَا "تَزَادُ مَعَ مَتَى وَمَعَ إِذَا
 وَأَبْنَى أَيْ إِنْ (٢) شَرْطًا هَكَذَا
 وَهِيَ مَعَ حَيْثُ وَإِذَا مُلَازِمَةٌ
 إِذَا قَصِدَتْ أَنْ تَكُونَ جَائِزَةً
 قِيلَتْ مَعَ الْجَرِّ وَفِي الْمُضَافِ
 فَأَنْبِيعِ الْمُنْقُولِ (٣) لَهُوَ وَافٍ
 وَلَا مَعَ الدَّوَالِ لِنَفْيِ مَسْبَقًا
 وَبَعْدَ أَنْ لِمَصْنَدٍ تَحَقُّقًا

(١) فِي الْأَصْلِ (بَعْدَ) وَقَدْ صَحَّحَهَا فِي الشَّرْحِ ائْتَاءُ التَّمَثُّلِ ،

وَهِيَ فِي (ل) (بَيْنَ) .

(٢) (إِنْ) : سَاقِطَةٌ مِنْ (ل) .

(٣) فِي ل : (السَّمَاعُ) .

وَقَبْلَ أَفْسِمُ خِلَافٌ عُرِفَا
وَبِشْرٍ لَا حُوزٍ سَرَى قَدْ ضَعُفَا

أخذ يذكر حروف الزيادة ، فالباء ومن قد تقدم ذكرهما في حروف الجر ، و (إن) تزد جوازاً مع حروف النفي ، تقول : ما إن رأيت زبدًا ، الأصل : ما رأيت ، ودخول (إن) لتأكيد معنى النفي ، وزعم الفراء (١) أنها حرفا نفي ترادفا . وقد تبي زائدة مع (٢) ما المصدرية كقولهم : انتظر في ما إن جلس القاضي ، أي : (ما جلس) ، أي : مدة جلوسه ، وبعد لما كقولك : لما أن جاء زيد أكرمه ، وذلك قليل يعني : فيهما . و (أن) تزد بين (لو) والقسم كقولك : أما والله أن أو قت قت ، وبعد (لما) في الكثير كقوله : (قلنا أن جاء البشير) (٣) . و (ما) تزد مع متى ، وإذا ، وأين ، وأي ، و (إن) إذا وقعت شروطاً ، تقول : متى ما قت [قت] (٤) ولا نفيد / إلا تأكيداً ، وكذلك إذا ما تقوم أقوم ، وإنما تكن أكن ، [٩٥] و (أيّاً ما تدعوا فله الأسماء) (٥) و (وإمّا تخافن) (٦) ، وإذا قصدت باذ وحيث المجازاة فلا بد معها حينئذٍ من (ما) تقول :

(١) في شرح الكافية قال المصنف : (وزعم بعضهم) ص ١٢٩

(٢) (ما) : ساقطة من ل .

(٣) سورة يوسف الآية : ٩٦ .

(٤) (قت) : زيادة من ل .

(٥) سورة الامراء الآية : ١١٠ .

(٦) سورة الانفال الآية : ٥٨ . وتكلم الآية (من قوم خيانة) .

٣١ - إِذْ مَا (١) دَخَلْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ (٢)
 وحيثما تكن أكن ، وقلّت مع حروف الجرّ إلّاّ بالسّماع كقوله :
 (فَبِمَا نَقْضِهِمْ) (٣) ، و (عَمَّا قَابِلٍ) (٤) وكذلك مع
 المضاف كقولهم : (غضب من غير ما جُرم) .
 و (لا) تزد مع الواو لتأكيد نفي سابق كقوله : (غير
 المغضوب عليّهم ولا الضّالّين) (٥) ، وما جاء في زيد ولا
 عمرو . وبعد (أن) المصدرية كقوله : (مَا مَنَعَكَ إِلَّا
 تَسْجُدَ) (٦) و (لَشَأْلاً يَعْلَمَ) (٧) ، وقوله : « وَقَبْلَ أَنْسِمِ
 خِلَافٌ عُرْفًا » ، لأنّ منهم من يقول : زائدة ، ومنهم من يقول :
 نافية في التقدير وأقسم بعدها للاثبات ، وقوله :

(١) في الاصل (إذا ما) .

(٢) البيت للعباس بن مرداس من قصيدة قالها في غزوة حنين
 وعجزه : « حَقّاً عَلَيَّكَ إِذَا اطْمَأَنَّ الْمُتَجَلِّسُ » ، وقد جاءت
 رواية الخصائص (أنيت) مكان (دخلت) ، وقد أورده المصنف
 على أن (إذْ) إذا استعملت في المجازاة فلا بدّ من استعمال (ما)
 معها . المقنضب ٢ / ٤٧ ، الخصائص ١ / ١٣١ ، شرح شواهد
 للكتاب للنحاس ص ٢٢٠ ، الخزانة ٣ / ٦٣٦ ، الكتاب ١ / ٤٣٢ .

(٣) سورة النساء الآية : ١٥٥ .

(٤) سورة المؤمنون الآية : ٤٠ .

(٥) سورة الفاتحة الآية ١ : ٧ .

(٦) سورة الاعراف الآية : ١٢ .

(٧) سورة الحديد الآية : ٢٩ .

٣٢ - فِي بَشَرٍ لَا حُورٍ سَرَى وَمَا شَعَرَ (١)
ضعيف ، أي : في بشر حور ، أي : في بشر هلال . ثم قال :

[حرفا التفسير]

وَ (أي) وَ (أن) قَدْ جَاءَنَا تَفْسِيرًا
وَ (أن) لِمَعْنَى الْقَوْلِ أَوْ تَقْدِيرًا
ف (أي) يقع تفسيراً مطلقاً ، وأن (٢) لا تفسير لها إلا بمعنى
القول ، أو تقدير القول ، كقوله : (وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ) (٣)
(وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا) (٤) . ثم قال :

[الحرفان المصدريان]

وَ (مَا) وَ (أن) بِإِلْفِ عِلٍّ مَصْدَرِيَّةٌ
وَ (أن) قَبْلَ الْجُمْلَةِ الْأُمِّيَّةِ
(١) البيت من أرجوزة للعجاج جاءت في ديوانه ١ / ٢٠ و صدره :
(وَغُبْرًا قَتْمًا فَيَجَابُ الْغُبْرُ) ، وهو في الجمهرة ٢ / ١٤٦ ،
الخصائص ٢ / ٤٧٧ ، الصاحبي ص ١٣٨ ، ابن يعيش ٨ / ١٣٦ ،
إيضاح بن الحاجب ٨٥٦ ، اللسان مادة (غبر) ٥ / ٣٩ ، الخزانة
٢ / ٩٥ .

(٢) لو قال : (وَأَنْ لَا يَكُونَ تَفْسِيرُهَا إِلَّا بِمَعْنَى الْقَوْلِ)
لكان أولى .

(٣) سورة الصافات الآية : ١٠٤ .

(٤) سورة ص الآية : ٦ .

يعني أن (مَا) و (أَنْ) إذا كانت مصدرية "لا بد" معها من الفعل ، ليكون معه بمعنى : المصدر . و (أَنْ) المشددة "لا بد" معها في الجملة الاسمية ، ليكون معها بمعنى : المصدر ، تقول : اعجبني ما صنعت ، وما تصنع ، أي : صليحتك ، واعجبني أن خرجت ، وأن تخرج ، أي : خروجك ، واعجبني أن زيدا قائم" : ثم قال :

[حروف التحضيض]

(هَلَا) و (لَوْلَا) ثم (لَوْ مَا) (أَلَا)
يَلْزَمُ لِلتَّحْضِيضِ فِيهَا الْفِعْلُ
/ هذه تسمى حروف التحضيض ، ولذلك لا يقع بعدها [٩٥ ظ]
إلا الفعل لفظاً أو تقديرأ ، نقول : هلا ضربت زيدا ، وهلا زيدا
ضربته ، ولذلك وجب النصب في (زيدا) لوجوب تقدير الفعل ؛
لأن التقدير (هَلَا ضَرَبْتُ زِيْدًا) ، وإذا وقع بعدها الفعل الماضي
كان معناه : التوبيخ : ثم قال :

[حروف التوقع]

و (قَدْ) أَنْتَ تَوَقُّعًا مَتَقُولًا
وَفِي الْمَضَارِعِ أَنْتَ تَقْلِيلًا
يقول : إن (قَدْ) حرف توقع ، أي : يخبر بها من يتوقع
ذلك الخبر ، ومنه قول المقيم : (قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ) . قال

الخليل (١) فيها : هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر ، ومن ثم قربت الماضي من الحال ، وإذا دخلت على المضارع كانت للتقليل كقولهم : (إن الكذبَ قد يصدُقُ) (٢) . ثم قال :

[حرفا الاستفهام]

وَهَلْ مَعَ الْهَمْزَةِ لاسْتِفْهَامٍ
وَلَهُمَا الصَّدْرُ (٣) مِّنَ الْكَلَامِ
وَوَصَرَفُوا الْهَمْزَةَ لَمَّا كَثُرَتْ
أَوْ إِنْ هَلْ كَيْثِلٍ قَدْ قَدْ قَدْ رَتْ
فَأَوْفَعُوا مَا بَعْدَهَا مَا أَنْكِرَ
وَأَوْفَعُوا الْمَفْعُولَ وَالْمُقَرَّرَ
وَأَوْفَعُوا أَيْضاً حُرُوفَ الْعَطْفِ
وَمَا لَهْلُ فِي ذَلِكَ خَطٌّ يُشْلِي
يقول : ان " للاستفهام حرفين : الهمزة و (هَلْ) ، وما يقع
للاستفهام خبرها من قبيل الأسماء ، تقول : أزيد قائم ؟ وأقام

(١) انظر الكتاب ٢ / ٣٠٦ .

(٢) المثل موجود في مجمع الأمثال للميداني ، قال أبو عبيدة :
هذا المثل يضرب للرجل تكون الإمامة غالبية عليه ، ثم يكون منه
الاحسان ، واستشهد به المصنف على أن (قد) إذا دخلت على المضارع
تكون للتقليل . مجمع الامثال ١ / ١٧ -

(٣) في ل : (صدر من الكلام) :

زيدٌ ؟ وهل زيد قائم ؟ وهل قام (١) زيدٌ ؟
 وقوله : « وصرّفُوا الهمزة لمّا كثُرَتْ » يقول : إن الهمزة
 أعمُّ تصرُّفاً في بابها من أخنها ، فتقع للانكار ، كقولك : أنضربُ
 زيداً وهو أخوك ؟ ! ويقع بعدها المفعول ، كقولك : أزيداً (٢)
 ضربت ؟ وتقع للتقرير ، كقوله : (أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ) (٣) ويقع
 بعدها تقدير (٤) حرف العطف كقوله : (أَوْ مَنْ ؟) (أفن ؟)
 (أثم ؟) (٥) ولا تقع (هل) في هذه المواضع / إما لكثرة [٩٦و]
 استعمال الهمزة ، وإما لكون (هل) في الأصل بمعنى (قد) .
 ثم قال :

[حروف الشرط]

وَإِنْ وَلَوْ أَمَّا (٦) حروفُ الشرطِ
 صدرُ الكلامِ لثلاثِ أعطي

- (١) في ل : (وهل زيدٌ قائم) ، والمساوقة : (وهل قامَ زيدٌ) .
- (٢) في ل : (أزيدٌ ضربت) .
- (٣) سورة المراسلات الآية : ٢٠ ، وتكملة الآية (ألم نخلقكم من ماءٍ مهين) .
- (٤) في ل : (للتقدير) .
- (٥) في ل : (إذا) .
- (٦) في ل : (ما) مكان (أمّا) .

فَإِنْ لِيْلَاسْتِقْبَالِ لَوْ لِيْلَمَاضِي
 وَيَلْزَمَانِ الْفِعْلِ عَنْ تَرَاضٍ
 مِنْ لَمْ (لَوْ أَنْتَ) جَاءَ فَتَحَا
 لِأَنَّهُ فَاعِلٌ فِعْلٍ صَحَا
 وَالْخَبَرُ الْفِعْلُ فَإِنْ تَعَدَّرَا
 جَاءَ عَلَى الْأَصْلِ كَمَا تَقَرَّرَا
 لَوْ أَنْتَ انْطَلَقْتَ لَانْطَلَقْنَا
 وَلَا تَقُلْ مُنْطَلِقٌ لِمَعْنَى
 (لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ)
 لَوَالْتَمَسْتَنِي لَيْسَ مِنْ ذَا الْبَابِ
 وَقَدْ أَتَى الْمَاضِي مُرَاداً مَعَ إِنْ
 مَعْنَاهُ فِي الْإِثْبَاتِ فِقِسْمُهُ وَأَسْتَبِينَ
 وَإِنْ تَقَدَّمَ قَسَمًا عَنْ شَرْطٍ
 فَإِنْ أَجَبْتَ الشَّرْطَ لَفْظًا نَحْطِي
 لَكِنْ أَجِبْ بِمَا يُجَابُ الْقَسَمُ
 أَجَلَ اعْتِبَارِ اضْطِرَاطِ الشَّرْطِ أَوْ إِذْ قَدْ مَوَا
 وَالْفِعْلُ مَاضٍ حُكْمُهُ (١) إِنْ أَفْرِدَا
 كَلِمَةً وَعَدْتَنِي وَإِنْ لَمْ تَعِدَا
 وَإِنْ تَوَسَّطَهُ بِشَرْطٍ قَرَّرَ
 أَوْ غَيْرَهُ فَالْغِيَا وَاعْتَبِرَا

(١) كَذَا فِي ل ، وَفِي الْأَصْلِ (حَمَلُهُ) وَهُوَ وَهْمٌ .

وَلَا يُقَدَّرُ بِعَدِّ شَرْطٍ قَسَمٌ

فَكَالصَّرِيحِ مِثْلُ 'إِنْ' قَوْلَيْتُمْ (١)

أخذ يذكر حروف الشرط ، وهي هذه الثلاثة ، وما يقع شرطاً من غيرها ، فأسماء تضمنت معنى الشرط ، وقد تقدم ذكرها (٢) .
فـ (إِنْ) للاستقبال وإن دخلت على الماضي ، و (لَوْ) على العكس ، فزعم (٣) الفراء (٤) أن (لَوْ) أيضاً (٥) تستعمل في الاستقبال / كـ (إِنْ) ويلزمان الفعل لفظاً أو تقديرًا ، [٩٦ ظ] ومن ثم قيل لو أنك بالفتح ؛ لأنه فاعل بتقدير (لَوْ ثَبَت) ، ووجب حذف الفعل ، لأن (أَنْ) قامت مقام المفسر لما فيها من معنى الثبوت ، والتزم أن يكون خبرها فعلاً ان أمكن ، كأنَّهُمْ قصدوا الى تقوية المفسر بصورة للفعل لما لم تكن (أَنْ) فعلاً ، فيقولون : لو أنك انطلقت لانطلقت ، ولا يقولون : لو أنك منطلق لانطلقت ، قال الله تعالى : (وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا) (٦) ، (وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا) (٧) ، فإن تعذر الفعل جاء الاسم ؛ لأنها مراعاة لفظية تراعى معها أمكن ، قال الله تعالى : (وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ

(١) ذكر الناسخ ثلاثة أبيات من حروف التفصيل سهواً ، وقد حذفها بدليل ما يأتي .

(٢) ذكرها ساقطة من ل .

(٣) في ل : (وزعم) .

(٤) انظر شرح الكافية للمصنف ص ١٣١ .

(٥) في ل (أيضاً) جاءت بعد (تستعمل) .

(٦) سورة الحجرات الآية : ٥ .

(٧) سورة المائدة الآية : ٦٦ ، وبعدها (التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ)

مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ (١) ، إذ لا فعل بمعنى (أقلام) فيوقع خبراً ، وقوله : « لو أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ (لَوْ) لَلْتَمَنِّي لَيْسَ مِنْ ذَا الْبَابِ » ، قد أورد اعتراضاً على هذه القاعدة ؛ لأنه قد أوقع (بادون) خبراً مع امكان (بدوا) (٢) ، فأجيب عن ذلك بأن (لَوْ) هذه ليست (لَوْ) الشرطية ، وإنما هي للتمني بمثابة الزائد ، والمعنى يودُّون (٣) أَنَّهُمْ بَادُونَ ، كقوله : (وَتَوَدُّونَ أَنْ خَيْرَ ذَاتِ الشُّكُوَّةِ تَكُونُ لَكُمْ) (٤) ، فمن ثم لم يلزم فيها ما ألزم في الشرطية .

قوله : « وقد أتى الماضي مُراداً مَعَ إِنْ » ، يقول : إنَّ الفعل الواقع بعد حرف الشرط معناه الاستقبال ، وقد يراد به الماضي مسع المستقبل جميعاً لا (٥) الماضي وحده ، كما يجوز (٦) بعضهم ، مثل قوله : « وَإِنْ تَوَّابُونَ تَوَّابُونَ وَتَنَقُّرُوا يُؤْنِكُمْ أَجُورَكُمْ » (٧) ، فيدخل في مثل ذلك الماضي والمستقبل ، وكذلك قوله : (إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ) (٨) ، المراد به أصحاب الأخدود

(١) سورة لقمان الآية : ٢٧ ، وقيل زيدت في نسخة (ل) (جميعاً) سهواً .

(٢) في له (وأجيب) .

(٣) في النسختين : (يودُّونَ) ، النون ساقطة سهواً وقد اثبتتها .

(٤) سورة الانفال الآية : ٧ .

(٥) (لا) : ساقطة من (ل) .

(٦) في ل : (يجوز) .

(٧) سورة محمد الآية : ٣٦ .

(٨) سورة البروج الآية : ١٠ ، في ل كمل الآية (ثم لم يتوبوا -

وغيرهم ممن يفعل فعلهم ، وكذلك قوله : (وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحاً يُدْخِلْهُ) (١) ، وأشباهاها ، المراد به من آمن ومن / يؤمن لأن المعنى والسياق يقتضيان ذلك ، وكذلك [٩٧ و] يحكم بالعموم في مثل ان جاءك رجل "عالم فأكرمه ، وبالتكرير في المطلق ؛ لأن السياق بأعتبار المعنى يقتضى ذلك إذ العرف في مثله قصد التكرير [كقوله : (١) إن كنتم جنباً فاطهروا] (٢) ، كقوله : (وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى) (٣) إلى آخره (٤) ، وقوله : (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ) (٥) ، ولا اشكال في ذلك ، فإن قلت : فيلزم على هذا أن يتكرر المشروط بتكرير الشرط ، ومعلوم أنك إذا قلت : إن دخلت الدار فأنت طالق فدخلت مرة طلقت ثم لو دخلت ثانية لم نطق ، قلت : هذا إذا لم يكن العرف اقتضى (٦) التكرير ، وقد علم من ذلك (٧) الشرع أن هذه الشروط كلها وان كانت مطلقة المعنى فيها قصد التكرير للمشروط عند تكريرها ، لأن المقصد في الترغيب والترهيب ، التعليم مستمراً ، والترغيب مستمراً (٨)

= فلهم عذاب جهنم .

- (١) سورة الطلاق الآية : ١١ .
- (٢) سورة المائدة : ٦ ، ما بين المعقوفين زيادة من ل .
- (٣) سورة النساء الآية : ٤٣ ، زيادة من (ل) .
- (٤) في ل : مكان (إلى آخره) كل الآية إلى (فيتمموا) .
- (٥) سورة المائدة الآية : ٦ .
- (٦) في ل : اقتضاء .
- (٧) في ل : (من عرف) .
- (٨) (الترغيب مستمراً) : ساقط من ل .

والترهيب مستمراً ، والعرف (١) في مثله قصد التكرير ، ومن ثم قال مالك رحمه الله ما معناه : إنَّ المشروط لا يتكرر بتكرير الشرط ، إلا أن يكون العرف في مثله قصد التكرير ، كقول القائل : إن تركت صلاة الوتر (٢) فعليّ كذا ، فإن ذلك يتكرر عليه بتكرير الشرط ، حتى كأنّه قال : (كلّما) إذ مثل [ذلك] (٣) لا يقصد فيه المرة الواحدة ، وإنما المراد المحافظة على ذلك مستمراً ، ولا يستقيم ذلك إلا بتكرير المشروط عند تكرير الشرط .

قوله : « وإنْ تُقدِّمَ قَسَمًا عن شرطٍ ، يقول : إذا تقدّم القسم على الشرط فلا يكون الشرط إلا معترضاً ؛ لأن القسم إنما يجاب باللام ، وبـ (أنْ) وبحرف النفي ، وكلها لها صدر الكلام فلا تدخل على الشرط ، لأن له صدر الكلام ، فلا يبقى إلاّ جعله / معترضاً ، ويجاب بالقسم بعده ، كقولك : والله إن أكرمتني [٩٧ ظ] لأكرمتك ، ولو قلت : والله إن أكرمتني أكرمتك ونحوه ، كان رديئاً ، والتزموا في فعل الشرط بعد القسم أن يكون ماضياً أو في حكمه ، لأنه لما ألغى باعتبار لفظ جوابه ، جعل فعله ماضياً حتى لا يظهر فيه اعراب ، وهو معنى قوله : « والفعلُ ماضٍ حكمه إنْ أفرداً » ، [أي إذا أفرد عن الشرط] (٤) لأنه مع الشرط في معنى الاستقبال ، ثم مثل بقوله : « كلنْ وعدتني وإنْ لم تعدْ » وعلل التزامهم جواب القسم ، لكون الشرط معترضاً أو لكونه قدم ،

(١) في ل : (أول العرف) .

(٢) (الوتر) : ماقظة من ل .

(٣) [ذلك] زيادة عن ل .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة عن ل .

والتقديم يدل على الأعتناء به فجعل الجواب له لفظاً (١) : ثم قال :
 « وإن تَوَسَّطَهُ بِشَرْطٍ مُّقَرَّرًا ، يقول : وإن توسط القسم بعد
 شرطٍ مقدمٍ عليه أو غيره والشرط مؤخر عنه ، جاز لك اعتباره (٢)
 والغاؤه ، لأمكان ذلك ، ألا ترى أنك (٣) إذا قلت : ان تكرمني
 فوالله لأكرمك ، جاز اعتبار (٤) القسم لإمكان الوفاء بجواب الشرط
 وجوابه ؛ لأن الشرط انها يجاب في مثل ذلك بالفاء ولا يمتنع دخولها
 على القسم فأمكن جواب الأمرين (٥) على ما تقتضيه أبوابها وجاز
 الغاؤه بأن يجعله معترضاً ، فتعني الجواب للشرط ، كقواك : إن
 تكرمني والله أكرمك ، ومثال توسطه لغير الشرط والشرط مؤخر عنه
 كقواك : أنا والله ان تكرمني أكرمك ، ولك ان تقول : أنا والله
 ان أكرمني لأكرمك ، فتجعل الشرط معترضاً ، فيتعني الجواب
 للقسم ، ويكون القسم وجوابه والشرط خبر المبتدأ ، (وَلَئِنْ أَنْ
 تَقُولَ : أَنَا وَاللَّهِ إِنْ تَكْرَمْنِي أَكْرَمَكَ فَتَجْعَلُ الْقَسَمَ مُعْطِلاً) (٦)
 ويكون الشرط وجوابه خبر المبتدأ .

قوله : « وإن يُقَدَّرَ قَبْلَ شَوَاطِئِ قِسْمٍ فَكَالَصَّرِيحِ مِثْلُ إِنْ
 قَوْلُكُمْ ، / يقول : ان تقدير القسم مع الشرط كصريح [٩٨ و]

(١) (لفظاً) ساقطة من ل .

(٢) في ل : (الاعتبار) .

(٣) (أَنْكَ) : ساقطة من (ل) .

(٤) (اعتبار) ساقطة من ل .

(٥) في ل : (الأمر) .

(٦) ما بين القوسين ساقط من ل .

للقسم لما ذكرناه كقوله تعالى : (وَأَنْ قُولْتُمْ كُنْتُمْ تَكُفُّونَ) (١)
 وقوله : (وَأَنْ أَطَعْتُمُوهُمْ أَتَكْفُرُونَ) (٢) تقديره
 والله ان قولتكم ، والله ان اطعتموهم ، وقول من قال : التقدير
 فلننكم (٣) لمشركون ضعيف رديء لم (٤) يجيء مثل ذلك إلا في
 ضرورة الشعر .

[حروف التفصيل]

قوله :
 أَمْ لِيَتَفَصِّلَ بِفِعْلِ حَذَفْنَا
 وَعَوَّضُوا بِعَنْ الْجَوَابِ خَلَقْنَا
 كَمِثْلِ أَمْ لَجَعَلْتُمْ أَفَضَّارِبُ
 وَمِثْلُ لَمَّا يَوْمَهُ فَعَالِبُ (٥)
 وَقِيلَ ذَلِكَ عَمَلُ الْمُحَدَّثُونَ
 وَقِيلَ بِلَا تَفَصُّيلَ بِالْمَعْرُوفِ
 فَإِنْ يَجْزُ تَقْدِيمُهُ فَالْأَوَّلُ
 أَوْ لَافْتَانٍ وَهُوَ قَوْلُ يُقْبَلُ

(١) سورة الحشر الآية : ١١ .

(٢) سورة الانعام الآية : ١٢١ .

(٣) في ل : (إنكم) .

(٤) في ل : (ولم) .

(٥) هذه الأبيات الثلاثة ذكرها الناسخ مع حروف للشرط سهواً ،

وقد حذفها هناك :

يقول : (١) إن (أماً) وضعها إشعار المتكلم بتفصيل أمور (٢)
 في نفس المتكلم ، وقد يذكر الجمع (وقد يترك واحد) (٣)
 ويترك غيره ، وقبل لابد من ذلك المتعدد ، وكان معناها (إن
 أردت بيان كذا فهو كذا) ثم للزموا حذف الفعل لكثرة ، والعلم
 به ، وجعلوا بعض الجواب بينها (٤) وبين فائها عوضاً عن الفعل
 المحذوف ، وخلفاً منه ، فتقول : أما زيد فنطلق ، وأما عمرو فأنا (٥)
 مكرم ، وأما يوم الجمعة معمرو منطلق ، [وقوله تعالى : (٦)
 (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ) (٧) ،
 والمعنى : إن أردت بيان حكم زيد ، فهو منطلق ، وإن أردت بيان
 من تعلق به إكرامي ، فأنا مكرم زيدا ، وإن أردت بيان زمان
 وقع فيه انطلاق عمري ، فعمرو منطلق يوم الجمعة ، وإن أردت
 بيان ما تعلق به النهي عن القهر (٨) والنهي عن النهي (٩) ، فلا تقهر
 اليتيم ، ولا تنهر السائل ، كأنهم فعلوا ذلك ليؤذنوا أن ما يرفعونه (١٠)

(١) في ل (إن) ساقطة .

(٢) في الأصل : (له و) وما أثبتناه عن (ل) :

(٣) ما بين القوسين ساقطة من ل .

(٤) في ل : (بينها) .

(٥) في ل : (أو اما) .

(٦) زيادة للسياق .

(٧) سورة الضحى الآية : ٩ ، ١٠ .

(٨، ٩) في ل : بعد (القهر) و (النهر) (مني) زادها ولا

يستقيم معها الكلام .

(١٠) في ل : (يوقعونه) :

بين (أمّا) وفائها أحد ما يقصد / تفصيله من مبتدأ أو [٩٨ ظ]
مفعول أو ظرف أو غير ذلك ، ومثله سيبويه مهما يكن من شيء .
فزيد منطلق ، والظاهر إشارته الى ذلك ، وقد قيل إنّ الواقع بعد
(أمّا) هو معمول الفعل المقدر كأنك قلت : ان تذكر كذا فحكمه
كذا ، وقيل ان كان ما يذكر بعدها مما يصحّ تقديمه قبل الفاء
فالذهب الأول كقولك : أما يوم الجمعة فزيد منطلق ، لأن الظرف
في مثل ذلك يجوز تقديمه ، وان كان مما لا يصحّ تقديمه ، فالذهب
الثاني كقولك : أما يوم الجمعة فان زيدا منطلق ، لأن ما بعد (إن)
لا يعمل فيما قبلها ، ويضعف الأول بالاجماع على جواز (أمّا زيد
فنطلق) بالرفع ، وهو مبتدأ وليس بمعمول فعل ، ويضعف الثاني
بأنه كما يمتنع تقديم معمول ما بعد (ان) عليها يمتنع تقديم ما (١)
بعد الفاء عليها ، فان زعم أنه جواز تقديم معمول ما بعد الفاء عليها
لغرض الإيذان (٢) بالتفصيل المذكور لم يبعد تجويز معمول ما بعد
إن عليها كذلك ، واعلم أنّ (أمّا) (٣) قد تقع ، لتفصيل ما
يذكره ذاكر (٤) مثل أن يقال : زيد ذو علم (٥) وفهم وفقه ،
فيقول المتكلم : أما العلم فعالم ، لتقدير البعض ويسكت عن البعض ،
ولذلك (٦) اذا قال : زيد عالم وفهم وفقه ، فيقول المتكلم : أمّا

(١) في ل : (أمّا) :

(٢) في ل : (الإنذار) .

(٣) في ل : (ما) .

(٤) (ذاكر) : ساقطة من ل :

(٥) في ل : (وعلم) مكان (ذو علم) :

(٦) في ل : (كذلك) .

عالم فهو عالم ، وكذلك ما أشبهه . ثم قال :

[حروف الردع]

(كَلَّا) لِرَدْعٍ وَيَسْتَعْنِي حَقًّا
وَقِفْ عَلَى الرَّدْعِ تَجِدُهُ وَفَقًّا
يقول : إن (كَلَّا) حرف وضع للردع والزجر لمن يقول شيئاً
ينكره (١) المتكلم ، كقولك : زيد يبغضك وشبهه أي ارتدع عن
هذا أو ثلبه على الخطأ فيه ، قال الله تعالى بعد قوله : (رَبِّیْ
أَكْثَرُنِ) (٢) (كَلَّا) ، وبعد (أَهَآئِنِ) (٣) ، (كَلَّا) (٤) ،
وقد يجيء / بمعنى : حقاً ، كقوله : (عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ [٩٩]
يَعْلَمْ كَلَّا) (٥) ، وقوله : وَقِفْ عَلَى الرَّدْعِ تَجِدُهُ وَفَقًّا ،
أي : اذا وقفت على التي بمعنى الردع كان مستقيماً . ثم قال :

-
- (١) في ل : (لنكرة) :
(٢) سورة الفجر الآية ١٥ ، وقبلها (فَاكْثَرْمَهُ وَنَعَّمَهُ
فيقول . : : الخ) .
(٣) سورة الفجر الآية : ١٦ ، وقبلها (فَقَدَّرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ
فيقول . : : الخ) :
(٤) سورة الفجر الآية : ١٧ ، وقبلها (كَلَّا بَلْ لَا تَكْثُرِمُونَ
اليتيم) .
(٥) سورة العلق الآية ٥ ، ٦ :

[تاء التانيث]

وَتَاءُ تَانِيثٍ بِمَاضٍ تَسْكُنُ
 وَقَدْ مَضَى حُكْمُهَا مُبَيَّنٌ
 يقول : إن تاء التانيث الساكنة حرف يلحق الماضي من الأفعال
 ليدل على أن الفاعل مؤنث ، وقد مضى ذلك بتفاصيله . ثم قال :

[التنوين]

وَحَصَّصُوا الْأَسْمَاءَ بِالتَّنْوِينِ
 إِنْ كَانَ لِلتَّكْبِيرِ وَالتَّمْكِينِ
 أَوْ هَوَّاهُ عَنِ الْمُضَافِ إِنْ حُذِفَ
 حِينَئِذٍ وَنَحْوِ كُلِّ إِنْ تُصِيفُ
 أَوْ لِمُقَابَلَةِ مُسْلِمَاتٍ
 بِمُسْلِمِينَ فَاتَّبِعْ صِفَاتِي
 يقول : إن التنوين حرف لا يدخل إلا على الأسماء إن كان للتكبير
 مثل : صه (١) وصه ، ومبيويه ومبيويه آخر ، وللتمكين ؛ مثل : زيد
 ورجل ، أو هوضاً عن المضاف إليه ، مثل : حينئذٍ ، ومررت
 بكل قائماً ، أو للمقابلة كـ مسلمات ، لأنه في هذا الجمع لمقابلة نون
 جمع المذكر في نحو (مُسْلِمُونَ) . ثم قال :

(١) في ل : (صلة) ، ولا يستقيم معها الكلام :

وَلَا يَكُنْ تَرْتَمٍ أَوْ هَمَالٍ
فَلَا خَصُوصَ اسْمٍ وَلَا أَفْعَالٍ

يقول : ان كان التنوين تنوين ترتم كقوله (١) :

٣٣ - [فَلَمَّا نَبَّكَ مِنْ ذِكْرِي] (٢) جيب ومنزل .

أو التنوين : المسمى بالتنوين الغالي كقوله (٣) :

٣٤ - وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَيَاوِي الْمُخْتَرَقِ (٤)

وهو الذي يترنمون به في القافية المقيدة ، فلا يختص باسم ولا فعل

(١) هذا صدر أول بيت من معلقة امرئ القيس وتامه : (يَسْقُطِ

الْلَوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَتَحْوَمَلِ) ، وهو من الضرب الطويل ،

والقافية متدارك شرح الفصائد العشر للتبريزي ص ٤٧ .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة عن ل .

(٣) الشاهد من أرجوزة لرؤبة ذكره في ديوانه ص ١٠٤ ، يصف بها

مفازة ، وتام البيت : (مُشْتَبَّه الْأَعْلَامِ لِمَاعِ الْحَقِيقَتَيْنِ) ، وهو

من شواهد سيديويه ٣٠١ / ٢ ، العين للخليل ٢١٢ / ١ ، ايضاح الفارسي

ص ٢٥٤ ، ايضاح ابن الحاجب ص ٧٨٤ ، شرح كافيه ص ١٣٣ ،

المغني ٣٤٢ / ٢ ابن عقيل ١ / ١٩ ، الأشموني ١ / ٣٢ ، الهمع

٢ / ٣٦ .

(٤) وردت كلمة (المخترق) في كتب الشواهد مختلفة في

كتابتها مثل (المخترقن) أو (المخترق) ، وفي للنسخة الأصل جاءت

بحركة بالتنوين تحت اللقاف ، وفي نسخة ل غير حركة ، والتنوين أيضاً

يوقف عليه كما يوقف على النون المحققة ، أما اجتماع التنوين مع الألف

واللام فيسقطه ، ان هذا النوع من التنوين يجوز دخوله على الفعل

والحرف والاسم كما ذكر الشارح .

بل يكون في الأسماء والأفعال وفي الحروف . ثم قال :

وإن يكن في علم وقد وصيف

بأبن مضاف (١) علم فقد حذف

يقول : وإن كان التنوين في علم موصوف بأبن مضاف إلى علم كقولك : (مررت / يزيد بن (٢) عمرو) فإنهم يحذفونه [٩٩ظ] اختصاراً لكثرة وقوع مثله ولو قلت : (مررت يزيد بن أخيك) لم تحذف التنوين ، لأنه لم يضاف فيه (ابن) إلى علم ، ولو قلت : (زيد ابن عمرو) لم تحذف التنوين أيضاً لأنه لم يقع فيه (ابن) صفة ، وإنما وقع خبراً . ثم قال :

[نونا التاكيد]

وكونُ تاكيدٍ ليفعلٍ خفف

وشددْ أفتحاً بغيرِ الألفِ

في الأمرِ والتَّهْيِ والاسْتِفْهَامِ

معَ التَّعْنِي العَرْضِ والأَفْهَامِ

ولتزمتْ في مُثَبَّتٍ في القَسَمِ

وَكثُرَتْ في شَرْطٍ إمَّا فاعلم

(١) في ل : جاءت هذه الكلمات مضبوطة كما يلي : (بأبن

مضاف علم) .

(٢) في الأصل (عمر) وهو وهم ، لأنه لا يمثل بالاسم الممنوع

من الصرف .

يقول : (١) ومن الحروف نون التأكيد ، وتكون خفيفة ساكنة ومشددة مفتوحة مع خبر الألف ، ولا يؤكد بها إلا الفعل المستقبل الذي فيه معنى الطلب ، وهو الأمر والنهي والاستفهام والتعني والعرض والقسم ، وقوله : « وَلَزِمْتُ » في « مُثَبِّتٌ لِلْقَسَمِ » ، (٢) ، بين أن ما عدا ذلك يكون فيه على سبيل الجواز كقولهم : « والله ليخرجن » زيد (٣) ، وكذلك جوزوا في النفي ، « والله يخرج زيد » (٤) ، يعني : (لا يخرج) ، لأنه قد (٥) علم أنه لو كان مثبتاً ، لم يكن بد من النون ، وقد كثرت في مثل : (إِمَّا تَخْرِجْنِ ، فَأَنَا خَارِجٌ) ، قال الله (٦) تعالى : (فَأَمَّا تِلْكَ هَبَسَنَ بِكَ) (٧) ، (فَأَمَّا تَرَبِّنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا) (٨) ، كأنهم لما أكدوا حرف الشرط بـ « مَا » أكدوا فعله بالنون . ثم قال :
 « فَإِنْ يَكُنْ فِيهِ ضَمِيرُ الْجَمْعِ
 مُذَكَّرًا (٩) فَأَضْمُ كَمَا يَقْطَعُ

(١) في ل : (و) ساقطة :

(٢) في النظم : (القسم) :

(٣) في ل : (زيدا) وهو وهم :

(٤) في الأصل (حتى) وهو تحريف :

(٥) في ل : (لو) .

(٦) في ل : (الله) ساقطة :

(٧) سورة الزخرف الآية : ٤١ .

(٨) سورة مريم الآية : ٢٦ .

(٩) في ل : (مذكر) وهو وهم :

وَلَوْ أَنَّ يَكُنْ لِضَمِيرِ الْمُخَاطَبَةِ
فَاكْسِيرُهُ وَافْتَحْ بَعْدَهُ مَا جَانِبَهُ
وَفِي الْمُتَعْنِي اكْسِيرْ وَشَدِّدْ غَوِيْرَ حَيْفٍ
تَوْجِعْ تَأْنِيْثٌ كَذَا أَوْ زِدِ الْيَفْ
وَقَدْ أَبْجَازَ يُوْلَسُ الْمُخَفَّفَةُ
عَلَيْهِمَا وَغَيْرُهُ قَدْ خَالَفَتْهُ

/ أخذ يذكر تفصيل حركات ما قبلها ، فقال : إن كان [١٠٠] و
في الفعل ضمير الجمع المذكورين (١) البارز ، كان ما قبلها مضموماً ،
كقولك : هل نحوصن ، وقوله : (لَيَقْمُولُنَّ خَلَقَهُنَّ) (٢) ،
والما قبل الياوز ، ليخرج نحو قوله : (لَنُخْرِجَنَّكُمْ مِّنْ
أَرْضَيْنَا) (٣) ، وإن كان في الفعل ضمير المخاطب المؤنث ، وهذا
لا يكون إلاً بارزاً كان مكسوراً ، كقولك : (هل تنخرجن)
يا امرأة) ، والما ضم الأول ، لأن أصله ان كان صحيح السلام
(ليخرجون) (٤) فلما جاءت لونه التأكيد حذفت نون الاعراب ،
لوجوب البناء بنون التأكيد ، فأجتمع ساكنان الواو (٥) والنون فحذفت
الواو لألتقاء الساكنين : لأنها الأولى والضممة تدل عليها ، وإن كان
معتلاً بالهاء والواو ، كقولك : يسري ويغزو ، فأصله (يغزون)

(١) (المذكورين) وصف لكلمة (الجمع) ، في ل :

(مذكورين) .

(٢) سورة الزخرف الآية : ٩ .

(٣) سورة ابراهيم الآية : ١٣ .

(٤) في ل : (كيخرجون) .

(٥) في ل : (النون والواو) .

و (يسرون) زالت نون الاحراب ، وجاءت نون التأكيد فحذفت
الواو لالتقاء الساكنين :

وإن كان معتلاً بالألف ، كقولك : ترى وتسعى فاصله (تَرَوْنَ)
و (تَسْعُونَ) ، زالت نون الاحراب وجاءت نون التأكيد فلم تحذف
الواو ، لأنه لا ضم يدل (١) عليها ، فحركت بالضم لالتقاء الساكنين ،
فتقول : لترون^١ ولتسعون^٢ ، قال الله تعالى : (لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ) (٢) ،
ولأنما كسرت مع ضمير المخاطب المؤنث لما ذكر في ضمها فيما تقدم
وذلك والصح ، وفتح ما قبلها فيما سوى ذلك : لتخرجن^٣ ولترين^٤
ولتفزون^٥ بارجل ، ولترون^٦ (٣) ، ولتسعين^٧ ، ففي المثني وما فيه
ضمير جمع المؤنث ، تقول فيه اضربان^٨ واضربنان^٩ ، ولا تدخل فيهما
عند المحققين إلا النون المشددة ، وتكسر لوقوعها بعد الألف وجوز
يونس (٤) دخول المخففة في ذلك ، وليس بشيء / ؛ لأنه [١٠٠ظ]
جمع بين ساكنين (٥) على غير حدهما . ثم قال :

وَالْحَدَفُ فِي خَفِيفِهِ إِن وَقَفَا (٦)

وَرُدَّ مَا كَانَ لَهَا قَدْ حُدِفَا

يقول ا ومتى وقف (٧) على المخففة ، حذفت ويرد ما كان

(١) كذا في ل ، وفي الأصل : (لاضمة تدل) .

(٢) سورة التكاثر الآية : ٦ .

(٣) في الأصل : (لترين) .

(٤) انظر الكتاب ٢ / ١٥٥ .

(٥) في ل ا (بين ان يكون الساكنين) .

(٦) كذا في ل ، وفي الأصل ا (مُتَّحَا) .

(٧) في ل : (وقفت) .

حذف (١) لوجودها فان وقلت على نحو لتخرجن. يا رجال قلت ؛
لتخرجون (٢) ، وهذه النون لون الأعراب ؛ لأن (٣) نون التأكيد
حذفت للوقوف ، وإذا (٤) وقفت على نحو (لتخرجن) يا امرأة
قلت (لتخرجين) ولم يجعل حذفها كالعارض كما في حذف التنوين ،
لأن التنوين جاء لمعنى في الاسم فهو مراد ، وان حذفت صورة (٥)
نون التأكيد لمجرد التأكيد ، وإذا حذف حرف التأكيد ، كان كالعدم ،
فلذلك رجع الفعل معرباً ، وعمل فيه ما يقتضيه الفعل المعرب على
حسبه ، [وقوله : (٦)] .

وَبَعْدَ مُفْتَوِّحٍ مُّقْفِفٍ بِالْأَلْفِ

وَإِنْ تُلَاقَىٰ مَسَاكِينًا فَاتَّحَدِفْ

يقول : وإذا وقفت على الحقيقة قبلها فتحة ، كقولك : (اضرباً) (٧)
تقف بالالف ، كقوله (٨) تعالى : (لَتَسْفَهَنَ) (٩) ، (وَلَيَكُونَنَّ) (١٠)

(١) في ل : (حذف) .

(٢) في ل ؛ (ليخرجن) .

(٣) في ل : (لانون) .

(٤) في ل : (فاذا) .

(٥) كذا في ل ، وفي الأصل (ونون التأكيد) ولا يستقيم معه

الكلام .

(٦) (وقوله) : زيادة عن ل .

(٧) في ل : (قفف) .

(٨) في ل : (كقولك) .

(٩) سورة العلق الآية : ١٥ ، وبعدها (بِالنَّاصِيَةِ) .

(١٠) سورة يوسف الآية : ٢٣ ، وبعدها (مِنَ الصَّاعِرِينَ) .

نشيهاً لها بالنون ، وإذا لقيت ساكناً بعدها حذفها ، كقولك :
اصرب الرجل ، ويبقى ما قبلها مفتوحاً لئلا يفتك عليها ، ولم يحركوها
فرقاً بينها وبين النون ، جعلوا ما يدخل الأسماء على ما يدخل الأفعال
مزياً (١) .

هذا آخر شرح الوافية (٢) ، والله أعلم بالصواب ، (واليه المرجع
والمآب ، والحمد لله رب العالمين ، وصلواته على سيدنا محمد وآله
أجمعين) (٣) .

وكان الفراغ من تعليقه سلخ شهر جمادى الآخرة من شهر سنة
ثمان عشرة وسبعائة :

-
- (١) في الأصل مضبوطة (مزياً) بالضم وهو وهم :
(٢) (هذا آخر شرح الوافية) ، العبارة ساقطة من ل .
(٣) ما بين القوسين ساقط من ل .

الفهارس العامة

- ١ - مصادر ومراجع البحث والتحقيق
- ٢ - الآيات القرآنية
- ٣ - الأحاديث النبوية .
- ٤ - الأمثال والأقوال :
- ٥ - الشعر والرجز
- ٦ - الأعلام
- ٧ - الموضوعات

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

وبعد فقد حضر هذا الاجتماع

الذي تم في يوم الاثنين

العاشر من شهر ربيع الأول

١ - مصادر ومراجع البحث والتحقيق

- ١ - ابن الحاجب النحوي آثاره ومذهبه ، طارق عبد عون الجنابي ، مطبعة اسعد بغداد سنة ١٩٧٤ م .
- ٢ - ابن الحاجب وآثره في الدراسات الصرفية ، رسالة ماجستير لعبد القادر عبد ، قدمها الى كلية دار العلوم جامعة القاهرة .
- ٣ - ابن الحاجب في أماليه النحوية ، رسالة دكتوراه لمحمد هاشم عبد الدائم ، قدمها الى كلية الآداب جامعة القاهرة .
- ٤ - أبو الحسن الشاذلي الصوفي المجاهد والعارف بالله ، الدكتور عبد الحلیم محمود ، دار الكتاب العربي القاهرة ، سنة ١٩٧٢ م .
- ٥ - انحف فضلاء البشر في القراءات الاربعة عشر . تأليف احمد الدمياطي (ت ١١١٧ هـ) ، تصحيح علي محمد الضباع ، مطبعة عبد الحميد حنفي ، مصر (١٣٥٩ هـ) .
- ٦ - أخبار الفخوين البصريين ، للسيرافي (ت ٣٦٨ هـ) تحقيق فريتش كرنكو ، المطبعة الكاثوليكية بيروت سنة ١٩٣٦ م .
- ٧ - الاشباه والنظائر للسيوطي (ت ٩١١ هـ) طه عبد الرؤوف سعد ، شركة الطباعة الفنية المتحدة القاهرة ١٩٧٥ م .
- ٨ - الاعلام لخير الدين الزركلي ، الطبعة الثانية ، مطبعة توماس وشركاه ، ١٩٥٥ م .
- ٩ - الأمالي الشجرية لمبة الله بن الشجري (ت ٥٤٢ هـ) ، طبعة حيدر آباد ، ١٣٤٩ هـ .
- ١٠ - أمالي المرتضى ، (غرر الفوائد ودرر القلائد) تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، دار احياء الكتب للقاهرة .
- ١١ - الأمالي النحوية لابن الحاجب ، مخطوطة بدار الكتب في القاهرة ، رقم : (٢٦) نحو ، وأخرى مصورة بمعهد المخطوطات المصورة

- في الجامعة العربية رقم ٣٥٨ نحو .
- ١٢ - انباه الرواة على انباه النحاة للقفطي (ت ٦٤٦ هـ) تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٠ م .
- ١٣ - الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لابن الانباري (ت ٥٧٧ هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد الطبعة الرابعة ١٩٦١ م .
- ١٤ - أوضح المسالك الى الفية بن مالك لابن هشام (ت ٧٦١ هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار احياء التراث العربي بيروت ط ١٩٦٦ م .
- ١٥ - الايضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (قسم الدراسة) الدكتور موسى بناي العلي ، مطبعة المجمع العلمي الكردي بغداد ١٩٧٦ م .
- ١٦ - الايضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (النص) تحقيق موسى بناي العلي ، رسالة دكتوراه مكتوبة على الآلة الطابعة .
- ١٧ - الايضاح للمقرسي (ت ٣٧٧ هـ) تحقيق الدكتور حسن لشاذلي فرهود ، مطبعة دار التأليف مصر ١٩٦٩ م .
- ١٨ - ايضاح المكنون في الدليل على كشف الظنون ، لاسماعيل باشا البغدادي (ت ١٣٣٩ هـ) ، تصحيح محمد شرف الدين ورفعت بيلكة ، نسخة مطبوعة بالأوفست .
- ١٩ - الايضاح في علل النحو للزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) تحقيق مازن المبارك ، مطبعة المدني مصر ١٩٥٩ م .
- ٢٠ - البداية والنهاية لأبي الفداء ، الحافظ ابن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤ هـ) مطبعة السعادة القاهرة ، والطبعة الأولى بيروت ١٩٦٦ م .

- ٢١ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي (ت ٨٩١١) ،
مطبعة عيسى البابي الحلبي مصر ، ومطبعة السعادة :
- ٢٢ - البيان في حريب اعراب القرآن لابن الانباري (ت ٥٧٧ هـ)
تحقيق الدكتور عبد الحميد طه ، دار الكتاب العربي القاهرة
١٩٦٩ م .
- ٢٣ - بغية المتلمس في تاريخ رجال أهل الأندلس ، أبو عميرة الضبي
مجربط ، ١٨٨٤ .
- ٢٤ - تاريخ ابن الوردي ، تأليف زين الدين عمر بن الوردي (ت
٨٧٤٩ هـ) ، منشورات المطبعة الحيدرية في النجف الأشرف ١٩٦٩ م .
- ٢٥ - تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ، ترجمة الدكتور رمضان
عبد النواب (الجزء الخامس) ، نشر دار المعارف القاهرة
١٩٧٥ م .
- ٢٦ - تاج العروس في شرح القاموس للسيد محمد مرتضى للزبيدي ،
طبعة دار صادر بيروت ١٩٦٦ م .
- ٢٧ - نخبة الأحباب وطرفة الاصحاب للشيخ محمد بن محمد عمر بحرق
الحضرمي على ملحة الاعراب ومنخة الآداب للحريزي ، مطبعة
محمد علي صبيح وأولاده القاهرة :
- ٢٨ - ترجمة رجال القرنين المعروف السليل على الروضتين لأبي شامة
(ت ٦٦٥ هـ) الطبعة الأولى ١٩٤٧ م .
- ٢٩ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك (ت ٦٧٢ هـ)
تحقيق محمد كامل بركات ، نشر دار الكتاب العربي القاهرة .
- ٣٠ - توجيه اعراب أبيات ملفزة الاعراب للرماني (ت ٤١٥ هـ)
تحقيق سعيد الافغاني ، مطبعة الجامعة السورية دمشق ١٩٥٨ م .

- ٣١ - التوطئة لأبي علي الشلوبيني (ت ٦٤٥ هـ) ، تحقيق يوسف احمد المطوع ، دار التراث العربي القاهرة ١٩٧٣ م .
- ٣٢ - تفسير القرآن (البحر المحيط) لأبي حيان الاندلسي الغرناطي (ت ٧٥٤ هـ) مطابع النصر الحديثة العربية السعودية الرياض .
- ٣٣ - التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني تصحيح ار تربرنزل ، مطبعة الدولة استانبول ١٩٣٠ ، مصورة بالاوفست .
- ٣٤ - الجامع لاحكام القرآن للقرطبي (ت ٣٨٠ هـ) مطبعة دار الكتب المصرية القاهرة ١٩٥٧ .
- ٣٥ - جمهرة اللغة لابن دريد (ت ٣٢١ هـ) الطبعة الاولى حيدرآباد ١٣٤٥ هـ .

✱ جمهرة الامثال لأبي هلال العسكري :

- ٣٦ - حاشية التفنازاني (ت ٨١٤) وحاشية الشريف الجرجاني (ت ٨١٤ هـ) على شرح القاضي عسجد المسلة والدين لمختصر المنتهى الاصولي لابن الحاجب ، مراجعة شعبان محمد اسماعيل ، نشر مكتبة الكليات الازهرية القاهرة .
- ٣٧ - حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، مطبعة دار احياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي القاهرة .
- ٣٨ - حاشية الصبان على شرح الاشموني ، دار احياء الكتب العربية .
- ٣٩ - الحجة في القراءات السبع لابن خالوية (ف ٣٧٠ هـ) ، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ، دار الشرق بيروت ، ١٩٧١ .
- ٤٠ - خزانة الادب ولب لباب لسان العرب على شواهد الكافية ، للبغدادى (ت ١٠٩٣ هـ) ، طبعة بولاق ، وتحقيق عبد السلام هارون .

- ٤١ - الخصائص لابن جني (ت ٣٩٢ هـ) تحقيق محمد علي النجار ،
مطبعة دار الكتب في القاهرة ١٩٥٢ .
- ٤٢ - خطط الشام لمحمد كرد علي ، مطبعة الترقى دمشق :
- ٤٣ - دائرة المعارف الاسلامية ، نقلها الى العربية محمد ثابت واحمد
الشتاوي سنة ١٩٣٣ ، وترجمة عباس محمد وعبد الحميد بونس
وجماعة :
- ٤٤ - الديباج المذهب في معرفة اعيان المذهب ، لابن فرحون (ت
٧٩٩ هـ) الطبعة الاولى ١٣٥١ هـ .
- ٤٥ - للدارس في تاريخ المدارس ، لعبد القادر النغمي (ت ٩٢٧ هـ) ،
تحقيق جعفر الحسيني ، نشر المجمع العلمي العربي دمشق ١٩٤٨ م
- ٤٦ - ديوان بشر بن أبي خازم الاسدي ، تحقيق الدكتور عزة حسن
دمشق سنة ١٩٦٠ م .
- ٤٧ - ديوان ذي الرمة ، تحقيق بشير يموت ، المطبعة الوطنية بيروت
١٩٣٤ م :
- ٤٨ - ديوان عبد الله بن قيس الرقيات تحقيق الدكتور . نرودوكة
نكسوين ١٩٠٢ ١ .
- ٤٩ - ديوان العجاج ، رواية الاصمعي وشرحه ، تحقيق عزة حسن ،
المطبعة التعاونية دمشق ١٩٧١ م .
- ٥٠ - ديوان الفرزدق ، شرح وتعليق عبد الله الصاوي ، مطبعة مصر .
- ٥١ - الذريعة الى تصانيف الشيعة ، أغا بزرك ، محمد حسن الطهراني
طهران ١٩٦٧ .
- ٥٢ - ذيل مرآة الزمان للبونيني ، طبعة حيدر آباد الدكن ١٩٥٤ م :
- ٥٣ - السلوك لمعرفة دول الملوك للمقرئزي ، تصحيح محمد مصطفى

- زيادة ، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٣٤ م .
- ٥٤ - شذرات الذهب في اخبار من ذهب ، لابن العماد النبلي (ت ١٠٨٩ هـ) ، نشر مكتبة القدسي ، القاهرة ، ١٣٥٠ هـ .
- ٥٥ - شرح ابيات سيدي ، تأليف احمد بن محمد النحاس (ت ٣٣٨ هـ) ، تحقيق زهير زاهد ، مطبعة الغري للنجف الاشرف ١٩٧٤ .
- ٥٦ - شرح ابن عقيل (ت ٦٧٢ هـ) على الفية ابن مالك ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، الطبعة الرابعة عشرة ، مطبعة السعادة مصر .
- ٥٧ - شرح الاشموني (ت ٩٢٩ هـ) على الفية ابن مالك ، مع حاشية الصبان ، مطبعة الباني .
- ٥٨ - شرح الجمل للزجاجي لابن عصفور ، رسالة دكتوراه مطبوعة على الآلة الكاتبة ، صاحب جعفر ، مقدمة الى كلية الآداب جامعة القاهرة سنة ١٩٧١ .
- ٥٩ - شرح الجمل لابن بابشاذ ، مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم (٥٦٧) نحو ومخطوطة أخرى في المكتبة الظاهرية رقم (١٦٨٧) نحو :
- ٦٠ - شرح ديوان امرئ القيس تأليف حسن السندوبي ، مطبعة الاستقامة القاهرة ، وتحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ، مطبعة دار المعارف مصر .
- ٦١ - شرح ديوان جرير ، تأليف عبد الله اسماعيل الصاوي ، الطبعة الاولى مطبعة الصاوي مصر .
- ٦٢ - شرح شذور الذهب لابن هشام ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، الطبعة العاشرة لسنة ١٩٦٥ م .

- ٦٣ - شرح شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة لجنة البيان القاهرة .
- ٦٤ - شرح الكافية لابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) ، مكتبة دار الطباعة العامة ، الاستانة ، سنة (١٣١١ هـ) :
- ٦٥ - شرح المفصل لابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) ، تحقيق جماعة ، دار الطباعة بالمنيرة ، القاهرة .
- ٦٦ - شرح الوافية لابن النازم ، مخطوطة في مكتبة المتحف العراقي .
- ٦٧ - الصاحبى في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، لابن فارس (٣٩٥ هـ) ، مطبعة المؤيد القاهرة ١٩١٠ م ، ومطبعة بدران بيروت ١٩٦٤ م .
- ٦٨ - صحيح الاعشى للقلقشندي ، الطبعة الاميرية .
- ٦٩ - صحيح البخاري ، وبهامشه عمدة القاريء لشرح العلامة العربي ، دار الطباعة العامة سنة ١٠٣٨ هـ .
- ٧٠ - صحيح مسلم ، مطبوعات محمد علي صبيح وأولاده ميدان الازهر مصر ١٣٣٤ هـ ، وصحيح مسلم بشرح النوري الطبعة الثانية ١٩٧٢ ، دار الفكر بيروت .
- ٧١ - الطالع السعيد الجامع لاسماء الفضلاء والرواة بأعلى للصعيد للادفوي (ت ٧٤٨ هـ) ، مطبعة الجالية مصر ١٩١٤ م .
- ٧٢ - طبقات الشافعية للأسنوي ، تحقيق عبد الله الجبوري ، مطبعة الارشاد بغداد ١٩٧٠ .
- ٧٣ - طبقات النحاة واللغويين للزبيدي (ت ٣٧٩ هـ) ، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ، القاهرة ١٩٥٤ م .

- ٧٤ - العبر في اخبار من غير للدهبي (ت ٧٤٨ هـ) تحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد ، مطبعة الكويت ، ١٩٦٦ م .
- ٧٥ - العيين للخليل (ت ١٧٥) ج ١ ، تحقيق الدكتور عبد الله هرويش ، مطبعة العاني بغداد ١٩٦٧ م .
- ٧٦ - غاية النهاية في طبقات القراء ، لابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ) نشر ج . راجستراسر ، مصر ، ١٩٣٢ م .
- ٧٧ - فرائد اللآل في مجمع الامثال ، للشيخ ابراهيم السيد علي الأحذب ، المطبعة الكاثوليكية بيروت ١٣١٢ هـ .
- ٧٨ - مصطفى (احياء النحولابراهيم مصطفى) ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر القاهرة ١٩٥٩ م .
- ٧٩ - فهرسة ابن خير ، لأبي بكر محمد بن خير الاشبيلي ، تحقيق الشيخ فرنسكة قدارة زيدبن ، منشورات المكتب التجاري بيروت ١٩٦٣ .
- ٨٠ - فهرس بلدية الاسكندرية ، جمع وترتيب محمد البشير الشندي ، المطبعة المصرية الكبرى ١٩٥٤ م ، وجمع احمد ابو علي ، شركة المطبوعات المصرية ١٩٢٦ .
- ٨١ - فهرس دار الكتب المصرية بالكتب العربية التي وردت على الدار من سنة ١٩٢٩ الى سنة ١٩٣٥ م الجزء السابع مطبعة دار الكتب ١٩٣٨ م .
- ٨٢ - فهرس مخطوطات دار الكتب المصرية ، تأليف فؤاد سيد ، القسم الأول مطبعة دار الكتب ١٩٦١ م .
- ٨٣ - فهرس الكتب العربية الموجودة بدار للكتب لغاية شهر ديسمبر سنة ١٩٢٨ م ، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٢٩ م .

٨٤ - فهرس مخطوطات دار الكتب المصرية ، مطبعة دار الكتب سنة ١٩٦٢ م .

٨٥ - فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الاوقاف العامة ببغداد ، وضع عبد الله الجبوري ، مطبعة الارشاد ببغداد ١٩٧٣ م .

٨٦ - فهرس مخطوطات مكتبة الاوقاف في الموصل ، وضع سالم عبدالرزاق ، مطبعة مؤسسة دار الكتب في الموصل ١٩٧٥ .

٨٧ - فهرس الازهرية ، مطبعة الازهر ١٩٤٥ - ١٩٥٠ .

٨٩ - فهرس الاسكوريال (ثلاثة اجزاء) مصورة في مكتبة المجمع العلمي العراقي .

٩٠ - فهرس مكتبة الدولة في برلين ، اعداد الوارث ، برلين ١٨٩٤ :

٩١ - فوات الوفيات ، محمد شاكر الكتبي (ت ٧٦٤ هـ) ، ذيل على وفات الاعيان ، تحقيق محمد مجي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة مصر .

٩٢ - شذور اللغة (البلغة) ، نشرها الدكتور اوغست هفتر طبعة

ثانية مصححة ، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين بروت ١٩١٤ .

٩٣ - القاموس المحيط للفيروز آبادي ، الطبعة الثانية ١٩٥٢ .

٩٤ - الكامل للمبرد (ت ٢٨٥ هـ) ، تحقيق أبو الفضل ابراهيم ، وميد شحاتة ، مطبعة نهضة مصر القجالة .

٩٥ - كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ، تحقيق الدكتور شوقي

ضيف ، مطابع دار المعارف مصر ١٩٧٢ م .

٩٦ - الكتاب لسيبويه (ت ١٨٠ هـ) طبعة بولاق القاهرة ١٣١٦ هـ .

٩٧ - الكافية لابن الحاجب ، ضمن كتاب (مجموع مهمات المتنون ،

- مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٩٤٩ م .
- ٩٨ - كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة (ت ١٠٦٧ هـ) ، الطبعة الثالثة بـ (الأوفست) ١٩٤٧ م
- ٩٩ - كفاية الطالب (منظومة) للشيخ معروف مجد النودهي ، مخطوطة في مكتبة المتحف العراقي رقم : (٢٤٩١) نحو :
- ١٠٠ - لسان العرب لابن منظور (ت ٨٧١١ هـ) ، مطبعة دار صادر بيروت سنة ١٩٦٨ م .
- ١٠١ - لسان الميزان ، لاحمد بن علي العسقلاني (ت ٧٧٩ هـ) ، طبعة حيدر آباد ١٣٣٠ هـ .
- ١٠٢ - ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج (ت ٣١١ هـ) ، تحقيق هدى محمود قراعة ، مطابع الاهرام ، القاهرة ١٩٧١ م .
- ١٠٣ - مجاز القرآن ، صنعة أبي عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١١ هـ) ، تحقيق وتعليق الدكتور محمد فؤاد سزكين ، الطبعة الأولى ١٩٥٤ م .
- ١٠٤ - مجمع الامثال للميداني ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السنة المحمدية القاهرة ١٩٥٥ م .
- ١٠٥ - مجموع أشعار العرب ، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج ، وعلى أبيات مفردة منسوبة اليه ، تصحيح ولیم بن الورد ، مطبعة إيسنغ برلين ١٩٠٣ هـ .
- ١٠٦ - مجموع مهات المتون ، مطبعة مصطفى البابي القاهرة ، الطبعة الرابعة ١٩٤٩ .
- ١٠٧ - مجلة لغة العرب المجلد السابع لسنة ١٩٢٩ :
- * مجلة كلية الدراسات الإسلامية العدد الخامس لسنة ١٩٧٣ ، مطبعة العاني بغداد .

- ١٠٨ - مجلة المورد المجلد الثاني ، العدد الثاني ١٩٧٣ .
- ١٠٩ - مجلة المورد المجلد الثالث العدد الأول ١٩٧٤ .
- ١١٠ - مجلة المورد المجلد الرابع العدد الرابع ١٩٧٥ .
- ١١١ - مجلة المورد المجلد الخامس العدد الرابع ١٩٧٦ ، العدد الثالث ١٩٧٦ م .
- ١١٢ - مجلة المورد المجلد الثامن العدد الأول ١٩٧٩ .
- ١١٣ - المحتسب في تبيين وجوه القراءات والايضاح عنها ، لابن جني تحقيق علي النجدي ناصف والدكتور عبد الحليم النجار ، والدكتور عبد الفتاح شلبي ، دار التحرير للطبع والنشر القاهرة ، ١٣٨٦ هـ .
- ١١٤ - المختصر في أخبار البشر لأبي الفداء - الملك المؤيد اسماعيل - (ت ٧٣٢) ، دار الكتاب اللبناني بيروت .
- ١١٥ - المخطوطات اللغوية في مكتبة المتحف العراقي ، تأليف اسامة النقشبندي مطبعة دار الجمهورية بغداد ١٩٦٩ م .
- ١١٦ - مخطوطات الموصل ، داود الجلي ، مطبعة الفرات بغداد ١٩٢٧ .
- ١١٧ - المدارس النحوية ، تأليف الدكتور شوقي ضيف ، مطبعة دار المعارف مصر ١٩٦٨ م .
- ١١٨ - مسند الامام أبي عبد الله أحمد بن حنبل المروزي .
- ١١٩ - مصر في القرون الوسطى من الفتح العربي الى الفتح العثماني ، تأليف الدكتور علي ابراهيم حسن ، مطبعة الاعتماد القاهرة ١٩٤٧ .
- ١٢٠ - معاني القرآن للفراء ج ٣ (ت ٢٠٧ هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي مراجعة علي النجدي ، و ج ٢ تحقيق محمد علي النجار ، مطبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- ١٢١ - معجم الأدباء لياقوت الحموي (٦٢٦ هـ) مطبعة دار المأمون

- القاهرة ١٩٣٦ م .
- ١٢٢ - معجم البلدان لياقوت ، تصحيح محمد أمين الخانجي ، الطبعة الأولى ، مطبعة السعادة ١٩٠٦ .
- ١٢٣ - المعجم المفهرس لالفاظ القرآن الكريم ، محمد فؤاد عبد الباقي مطابع الشعب القاهرة .
- ١٢٤ - مغني اللبيب لابن هشام ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد نشر دار الكتاب العربي ، بيروت .
- ١٢٥ - مفتاح السعادة ومصباح السعادة في موضوعات العلوم ، لاحد مصطفى المعروف بطاش زادة ، حيدر آباد الدكن ١٣٢٩ هـ .
- ١٢٦ - المفصل للزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) بتعليق السيد محمد بدر الدين النعماني ، الطبعة الثانية ، دار البيان .
- ١٢٧ - المقتضب للمبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عفيمة ، القاهرة ١٣٨٨ هـ .
- ١٢٨ - المقرب لابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ) تحقيق الدكتور احمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبوري ، مطبعة العاني بغداد ، ١٩٧١ م .
- ١٢٩ - النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، تأليف جمال الدين بن تفرج بردي الاتابكي (ت ٨٧٤ هـ) ، مطبعة دار الكتاب القاهرة .
- ١٣٠ - النحو العربي نقد وتوجيه للدكتور مهدي المخزومي ، المطبعة العصرية بيروت ١٩٦٤ .
- ١٣١ - النحو الوافي عباس حسن ، الطبعة الثانية ، مطبعة دار المعارف القاهرة :

- ١٣٢ - نزهة الالباء في طبقات الادباء لابن الانباري ، تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي ، مطبعة المعارف بغداد .
- ١٣٣ - نقض المنطق لابن تومية (احمد بن عبد الحليم) ، بتحقيق عبد الرزاق حمزة ، مطبعة السنة المحمدية القاهرة ١٩٥١ م .
- ١٣٤ هدية العارفين في اسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، تأليف اسماعيل باشا البغدادي (ت ١٣٣٩ هـ) ، مطبعة المعارف ، استانبول ١٩٥١ م .
- ١٣٥ - مع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية للسيوطي ، عفي بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني .
- ١٣٦ - الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ، مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم : (١٤٠٩) نحو .
- ١٣٧ - وفيات الاعيان وانبا ابناء الزمان لابن خلكان (ت ٦٨١ هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .

٢ - الآيات القرآنية

١ - سورة الفاتحة

رقم الآية	رقم الصفحة	رقم السورة
٥	٢٧٧	إيّاك نعبد وإيّاك نستعين
٦ ، ٧	٢٦٩	اهدنا الصراط المستقيم صراط الدين
٧	٤٠٦	غير المغضوب عليهم ولا الضالين

٢ - سورة البقرة

٧١	٣٧٠	فدبحوها وما كادوا يفعلون
٩٦	٣٣٣	ولتجدنهم أحرص الناس
١٩٧	٢٩١	وما تفعلوا من خير يعلمه الله
٢٧١	٢٩١	ان تبدوا الصدقات فنعلمها
٢٨٠	٣٦٥	وإن كان ذو عسرة
٢٨٢	٣٥٣	ان تضل احداها فتذكر الاخرى
١٢٤	١٥٩	وإذا تبلى ابراهيم ربّه

٣ - سورة آل عمران

١٨	٢٢٤	قائماً بالقسط
١٢٠	٣٥٤	وإن تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم
١٧٩	٣٥٤	وإن تؤمنوا وتتقوا فلکم أجر عظيم
١٨٠	١٦٣	ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من من فضله هو خيراً لهم

٤ - سورة النساء

رقم الآية	الصفحة	رقم الصفحة
١	٢٦٠	تسائلون به والارحام
٤٣	٤١٤	وإن كنتم مرضى
٧٣	٣٤٨	يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزاً
١٥٥	٤٠٦	فما نقضهم
١٤٨	٣٦٤	وكان الله سميعاً عليماً
١٧١	١٩٠	انتهوا خيراً لكم
٦٦	٢٣٢	ما فعلوه إلا قليل منهم
		٥ - سورة المائدة
٦	٣٨٢	الى الكافرين
٦	٤١٤	إن كنتم جنباً فاطهروا
٦	٤١٤	إذا قمتم الى الصلاة
٤٢	٣٥٤	فإن جاءوك فاحكم بينهم
٦٦	٤١٢	ولو أنهم أقاموا التوراة والإنجيل
٦٩	٣٩٢	ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون
٧٣	٣١٣	لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة
١١٧	٢٨٢	كنت أنت الرقيب عليهم
٧١	٣٤٤	وحسبوا أن لا تكون فتنه
١١٩	٣٠٥	هذا يوم ينفع
		٦ - سورة الأنعام
٥٨	٢٧٠	لقضي الأمر بيني وبينكم
٥٦	٣٢٥، ٧٢	وجاهل الليل سكناً
١٢١	٤١٧	وان اطعموهم إنكم لمشركون

رقم الآية	رقم السورة	الصلحة
١٢٣	أكابر مجرميها	٣٣٣
١٥٢	ولا تأكلوا مال اليتيم	٣٥٢
٤	٧ - سورة الاعراف	٢٩٨
١٢	وكم من قرية	٤٠٦
١٠٢	ما منعك ألا تسجد	٣٩٤
١٧٢	وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين	٤٠٣
١٧٧	ألست بربكم قالوا بلى	٣٧٦
٥٣	ساء مثلاً القوم الذين كذبوا بآياتنا	٢٤٨
	فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا	
٢٩	٨ - سورة الانفال	٣٥٤
٥٨	ان تقفوا الله يجعل لكم فرقاناً	٤٠٥
١٧	وإما نخافن من قوم	٣٩٦
٧	وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى	٤١٣
	وتودون أن غير ذات الشوكة تكون لكم	
٦	٩ - سورة التوبة	١٦٠
٤٠	وإن أحد من المشركين استجارك	٣١٢
١٠٨	ثاني اثنين	٣٨٥
	من أول يوم أحق أن تقوم فيه	
٢٦	١٠ - سورة يونس	٢٦٣
٢٧	للذين أحسنوا الحسنى وزيادة	٤٠٣
٥٣	والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها	٤٠٣
٥٨	أي وربّي	٣٥٧
	فبذلك فلتفرحوا	

رقم الآية	رقم السورة	الصفحة
	١١ - سورة هود	
٨	الا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم	٣١٨
١٢	وهذا بعلي شيخاً	٢٢٢
١١١	وإنّ كلاًّ لّما ليوفينهم	٣٩٥ ، ٢٨٤
	١٢ - سورة يوسف	
٤	إني رأيت أحد عشر كوكباً والشمس والقمر	٢٠٦
	زآيتهم لي ساجدين	
٢٣	وليكوناً من الصّاغرين	٤٢٧
٣٠	قال نسوة في المدينة	٣١٥
٣١	ما هذا بشراً	٢٤٦
٨٠	فلن أبرح الأرض	٣٤٥
٩٦	فلما أن جاء البشير	٤٠٥
	١٤ - سورة إبراهيم	
١٣	لنخرجنكم من أرضنا	٤٢٥
٢٢	ما أنتم بمصرخي	٢٥٢
	١٦ - النحل	
٢٤	ماذا أنزل ربكم قالوا أساطير الأولين	٢٩٣
٥٨	ظل وجهه مسوداً	٣٦٦
	١٧ - سورة الاسراء	
١١٠	أيّاً ما تدعوا فله الأسماء	٤٠٥
	١٨ - سورة الكهف	
٣٨	لكنّا هو الله ربّي	٣٩٣ ، ٧٥

رقم الآية	رقم الصفحة	رقم السورة
٣٩	٢٨٢	إن ترن أنا أقل
٢٦	٤٢٤	١٩ - سورة مريم
٦٩	٢٩٢	فلما ترين من البشر أحداً ثم لنزغن من كل شعبةٍ أيهم أشد
١٧	٢٩١	٢٠ - سورة طه
٧١	٣٨٢	وإنا تلك بيمينك
٧٤	٢٨٣	ولاصلينكم في جدوع النخل
٨٩	٣٤٤	إنه من يأت ربه مجرمًا
٨١	٣٤٨	أفلا يرون ألا يرجع اليهم قولاً
١١٢	٣٥٤	فلا تطغوا فيه فيحل عليكم
١٢٨	٢٩٨	ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف
٢٤	٢٣٦ ، ٧٧	أفلم يهد لهم كم أهلكنا قبلهم
٣٠	٢٣٧	٢١ - سورة الأنبياء
٣٠	٢٣٧	لو كان فيها الهة إلا الله لفسدنا
٣٠	٢٣٧	وجعلنا من الماء كل شيء حي
٣٠	٢٨١	٢٢ - سورة الحج
٣٠	٢٨١	فاجتنبوا الرجس من الأوثان
٤٠	٤٠٦	٢٣ - سورة المؤمنون
٤٠	٤٠٦	عما قليل
٢	٢١١	٢٤ - سورة النور
٣٦	١٧٠	الزانية والزاني فأجلدوا كل واحدٍ منهما
٣٦	١٧٠	يسبح له بالغدو والآصال رجال

رقم الآية	الصفحة	رقم السورة
٤٠	٣٧٠	إذا أخرج يده لم يكذب بها
٤٠	٣٧١	موج من فوقه يحاب ظلمات بعضها فوق بعض
١٠	٢٢٤	١٧ - سورة النمل
٢٥	٢٠٤	ولى مدبراً
٧٢	٢٨٢	ألا يا معبدوا
		قل عسى أن يكون ردف لكم
		٣١ . سورة لقمان
٢٧	٤١٣	ولو أنها في الأرض شجرة أفلام
		٣٣ - سورة الاحزاب
٧	٢٦٠	ومنك ومن نوح
		٣٤ - سورة ميثا
٢٣	٢٤٨	بلى مكر الليل والنهار
		٣٧ - سورة الصافات
٤١ ، ٤٢	٢٦٩	رزق معلوم فواكه
١٠٤	٤٠٧	وناديتاه أن يا إبراهيم
		٣٨ - سورة ص
٦	٤٠٧	وانطلق الملائ منهم أن أمشوا
٤٤	٣٧٦	نعم العبد
		٣٩ - سورة الزمر
٦٠	٢٢١	ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على
		الله وجوههم مسودة

رقم الآية	الصفحة	رقم السورة	الصفحة
٣٨٤	١١	٤٢ - سورة الشورى	
٢٥٠	٣٤	ليس كمثل شيء	
٣٥٠	٣٥	وبعفو عن كثير	
		وبعلم الذين	
٤٢٥	٩	٤٣ - سورة الزخرف	
٤٢٤	٤١	ليقولنَّ خلقهنَّ	
٢٨٨	٧١	فإما تذهبن بك	
		ما تشتهي الانفس	
٢٦٢	٤	٤٥ - سورة الجاثية	
		واختلاف الليل والنهار	
٤١٣	٣٦	٤٧ - سورة محمد	
		وإن تؤمنوا وتتقوا إيؤتكم أجوركم	
٤١٢	٥	٤٩ - سورة الحجرات	
٣١٤	١٤	ولو أنهم صبروا	
		قالت الاعراب آمنا	
٢٦٥	٣٧	٥٠ - سورة ق	
		لمن كان له قلب	
٣٠٥	٢٣	٥١ - سورة الذاريات	
٢٨١	٥٠	مثل ما أنكم تنطقون	
٣٧٧	٤٨	ففرّوا الى الله	
		والارض فرشناها فنعم الماهدون	
		٥٣ - سورة النجم	

رقم الآية	رقم الصفحة	رقم السورة
٢٦	٢٩٧	وكم من ملك ٥٤ - سورة القمر
٤٩	٢١٠	إنا كل شيء خلقناه بقدر
٥٢	٢٠٩	وكل شيء فعلوه في الزبر ٥٧ - سورة الحديد
٢٩	٤٠٦	لثلاث يعلم ٥٨ - سورة المجادلة
٢	٢٤٦	ما هن امهاتهم
٧	٣١٢	ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ٥٩ - سورة الحشر
١١	٤١٧	وإن قوتلتم لتنصرنكم ٦٥ - سورة الطلاق
٧	٣٥٢	لينفق ذو سعة
١١	٤١٤	ومن يؤمن بالله ويعمل صالحاً يدخله ٧١ - سورة نوح
٤	٣٨١	يفغر لكم من ذنوبكم ٧٣ - سورة المزمل
٢٠	٣٤٤	علم أن سيكون منكم مريض
٤	١٣٧	٧٦ - سورة الانسان
١٦ ، ١٥	١٣٧	سلاسل واغلالاً وسعيراً
٢١	٤٠٠	كانت قواريرا ، قوارير ولا تطلع منهم آئماً أو كفوراً

رقم الآية	رقم الصفحة	رقم السورة
		٧٧ - سورة المراسلات
٢٠	٤١٠	ألم نخلقكم من ماء مهين
		٨٢ - سورة الانشقاق
١٩	٣٠٥	يوم لا تملك
		٨٥ - سورة البروج
١٠	٤١٣	ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات
		٨٨ - سورة العاشية
٨	٢٢١	وجوه يومئذ ناعمة
		٨٩ - سورة الفجر
١٥	٤٢٠	فاكرمه ونعمه فيقول ربني اكرمني
١٦	٤٢٠	فقدّر عليه رزقه فيقول ربني اهان
١٧	٤٢٠	كلا بل تكرمون اليتيم
		٩٣ - سورة الضحى
١٠، ٩	٤١٨	فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر
		٩٦ - سورة العلق
٦، ٥	٤٢٠	علم الانسان ما لم يعلم كلا
١٦، ١٥	٤٢٧، ٢٦٩	لنسفعا بالناصبة ناصبة كاذبة
		٩٨ - سورة البينة
١	٣٨٢	لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب
		٩٩ - سورة الزلزال
٧	١٩٢	فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره
		١٠٢ - سورة التكاثر
٦	١٢٦	ترون الجحيم

٣ - الاحاديث الشريفة

- ١ - بهيمة جمعاء هل تحسون فيها من جدعاء ٧٨ ، ١٤٠ ، ٢٦٧
- ٢ - لا يموت لأحد ثلاثة من الولد فتمسه النار إلا تحلة القسم
- ٣ - لكل نبي حوارٍ وحواري الزبير ٧٨ ، ٢٥٣
- ٤ - ما من أحدٍ أحب إليه المدح من الله ٧٨ ، ٣٣٦
- ٥ - ما من أحدٍ أحب إليه العذر من الله ٧٩ ، ٣٣٦
- ٦ - ما من أيامٍ أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة ٢٣٥

٤ - الامثال والاقوال

- ١ - أصبح ليل : ٢٠٣
- ٢ - أطرق كرا . ٢٠٤
- ٣ - أمر بعده . ٣٧٣
- ٤ - اباي أن يحذف أحدكم الأرنب ٢١٣
- ٥ - إن الكلوب قد يصدق ٤٥٩
- ٦ - ذهبوا أيدي سبأ . ١٤٥
- ٧ - شر أمر ذا ناب . ١٧٦ ، ١٨٥
- ٨ - غضب من غير ما جرم . ٤٠٦
- ٩ - لعن الله ناقة حملتني إليك ، إن وصاحبها . ٤٠٣
- ١٠ - لله لا يؤخر الأجل . ٢٨٣
- ١١ - مازر رأسك والسيف . ٢١٢
- ١٢ - الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر . ٢٣٨

هـ - الاشعار والارجاز

(أ)

الصفحة	قائله	آخره	أول البيت
٢٨٤	الأخطل	ظباء	إن من بدخل
١٠٠	--	الولاء	أو منعتم

(ب)

٣٦٥	--	العرب	جباد
١٧٠	جرير	الكلابا	ولو ولدت
٢٨٤	الاعشى	الخطوب	إن من لام
٣٩٧	كعب بن سعد الغنوي	قريب	فقلت

(ح)

٣٧٠	ذو الرمة	يبرح	إذا غير
-----	----------	------	---------

(د)

٣٩٥	عائكة بنت زيد	المتعمد	بأفك ربك
-----	---------------	---------	----------

أول البيت	آخره	قائله	الصفحة
-----------	------	-------	--------

(د)

يا ليم	عمر	جرير	١٩٦
ألا أيها المختال	أبي عمرو	أحمد بن المنبر	١٤
أقسم بالله	دبر	عبد الله بن كيسة	٢٧١
ولم ير	شعر	العجاج	٤٠٧

(ز)

يا أيها	بالنكر	زوبة بن العجاج	١٩٥
---------	--------	----------------	-----

(س)

اذ ما دخلت	المجلس	العباس بن مرداس	٤٠٦
------------	--------	-----------------	-----

(ع)

أنا ابن التارك	وقوعاً	المرار بن سعيد	٢٧١
إنا إذا	أجمعا	--	٢٦٧
بالبت	رواجعا	العجاج	٣٩٧

أول البيت آخره قائله المصنفة

(ق)

ولا فاعلموا في شقاق بشر بن أبي خازم ٣٩٢
فلو أنك صديق -- ٣٩٦

(ل)

فما تبك حومل امرؤ القيس ٤٢٢
لم بمنم أو قال أبو قيس بن الأسلت ٣٠٥
ولو أن ما من المال امرؤ القيس ١٦٥
ولكنما امثال امرؤ القيس ١٦٦
يا زيد فأنزل عبد الله بن رواحة ١٩٦
فكونوا من الطحال -- ٢١٧
وبما تكره العقال امية بن أبي الصلت ٢٩١

(م)

وكنت أري اللهازم -- ٢٩٠
بيض المنهم العجاج ٢٨٤

(ن)

ولبت النين -- ١٠٠

الصفحة	قائله	آخره	أول البيك
٢٣٦	عمرو بن معد يكرب	الفرقدان	وكل أخ
٣٥٠	--	داهيان	فقلت
٤٠٣	بن قيس الرقيات	فقلت إنه	ويقلن
٤٢٢	رؤبة	الخلقن	وقانم

(ه)

١٠٠	--	أزورها	ونخبرت
٣٦٥	ابن امر	بيوضها	بتنواء

(ي)

٣٠٠	الفرزدق	عشاري	كم عمة
١٨٣	--	علي	لا سيف
٣٣٧	نسيم بن وثيل	واديا	مررت

٦ - الاعلام

- إبراهيم بمروش ٤٧
 إبراهيم بن عرب شاه ٣٣
 إبراهيم ششري ٥٢
 إبراهيم بن محمد بن عبد القادر التاولي ٢٩
 إبراهيم النقشبندي السبستري ٥٢
 إبراهيم مصطفى ٩٧ ، ١٢٩
 إبراهيم الأحذب صاحب الامثال ١١٤
 ابن بابشاذ طاهر بن احمد ٣٣٥ ، ٣٣٦
 ابن جني ٢٥ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ١١٤ ، ١٥١ ، ١٢٩ ، ٣٥٧ .
 ابن الجزري صاحب غاية النهاية ٢٣٣ ، ٢٨٥ .
 ابن الحاجب عثمان بن عمر ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ،
 ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ،
 ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٣ ،
 ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ،
 ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ،
 ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٧١ ، ٧٢ ،
 ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ،
 ٨٦ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ،
 ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠١ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٨ ، ١١٠ ،
 ١١١ ، ١١٢ ، ١١٧ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٣٧ ، ١٣٨ .

١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٧ ، ١٦٥ ، ١٦٧ ، ١٨٢ ، ١٩٣
١٩٥ ، ١٩٧ ، ٢١٣ ، ٢٣٠ ، ٢٣٣ ، ٢٤٧ ، ٢٧٩ ، ٢٨٣
٣٦٠ ، ٣٦٥ ، ٣٦٧ ، ٣٣٦ ، ٣٤٩ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٩٠
٣٩١ ، ٣٩٤ ، ٣٩٦ ، ٤٠٧ :

ابن أحرر الشاعر ٣٦٥ .

ابن الأنباري صاحب الانصاف ١١٤ ، ١٦٠ ، ٢١٠ ، ٢٦٧
٣٩٣ :

ابن الأثير ٧٨ .

ابن خالويه ١١٤ ، ٢٠٥ ، ٢٣٣ ، ٢٥٠ ، ٢٦٠ ، ٢٨٩ ،
٣٥٣ ، ٣٤٩ :

ابن خلكان ٨ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٦ ، ٨٩ ، ١٨٣ ، ٢٢٥ .

ابن السراج ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٩ ، ١٥١ ، ٢٢٥ :

ابن للشجري ١٦٩ ، ٢٩١ .

ابن سيناء ٥٥ .

ابن حساكر ١٥ ، ٢١ .

ابن عامر عبد الله ٧٦ ، ١٢٨ ، ١٦٠ ، ٢٣٣ ، ٢٨٩ ، ٣٥٣ ،
٣٩٣ :

ابن عقيل بهاء الدين عبد الله ٤ ، ١٦ ، ٦٥ ، ٧٥ ، ٢٦٢ ،

٢٦٧ ، ٢٧١ ، ٢٨٠ ، ٣٣٧ ، ٣٨١ ، ٣٩٠ ، ٣٩٤ ،

٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٤٢٢ :

ابن عصفور ١٦٥ ، ٣٠٠ ، ٣٩٠ ، ٣٩٤ .

ابن قتيبة الدينوري عبد الله بن مسلم ٥٤ .

ابن القواس ٢٩ .

- ابن فرحون ١١ :
- ابن قيس الرقيات الشاعر ٤٠٣ :
- ابن كثير أبو الفداء ٥ ، ١٨٣ ، ٣٠٥ ، ٣٩٥ .
- ابن مالك محمد صاحب الألفية ٤ ، ١٦ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٤٣ ، ٧٥ ، ٨٩ :
- ابن كيسان محمد بن احمد ٣٦٧ ، ابن كمال باشا ٣٦٩
- ابن مجاهد القاري ١١٤ .
- ابن معط ٨٩ .
- ابن المنير أحمد ١٦ ، ١٤ .
- ابن هشام صاحب المغني ١٨٨ .
- ابن هشام صاحب السيرة ٥٥ .
- ابن هشام اللخمي ١٠٠ .
- ابن وضاح ٧٨ ، ٢٥٣ ، ابن الوردي ١٣ .
- ابن يعيش ٢٦ ، ٤٣ ، ٨٩ ، ١٦٥ ، ٢١٤ ، ٢٣٧ ، ٣٨١ ، ٣٠٠ ، ٣٦٧ ، ٣٧٠ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٨٥ ، ٣٩٠ ، ٣٩٤ ، ٤٠٧ .
- أبو الأسود الدؤلي ٩٣ .
- أبو بكر الصديق ٤٠ :
- أبو بكر حاصم بن أبي الجود الكوفي ١٣٨ ، ١٦٠ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٩ ، ٣٢٥ ، ٣٥٣ ، ٣٩٥ .
- أبو الجود غياث بن فارس ٩ ، ١٥ .
- أبو حيان ١١٤ ، ٣٦٥ .
- أبو جعفر ٧٦ ، ١٣٨ ، ٢٠٥ ، ٣٥٣ ، ٣٥٧ ، ٣٩٣ :

- أبو عمر الجرمي ٢١٥ ، ٣٧٣ :
- أبو عمر ١٩٣ ، ٢٠٥ ، ٢٢٥ ، ٣٩٥ .
- أبو شامة المقدسي ٨ ، ١٠ ، ٥٥ ، ٨٩ .
- أبو جعفر محمد بن علي ١٨٣ .
- أبو قيس اليهودي الشاعر ٢٩١ .
- أبو قيس بن الأسات الشاعر ٣٠٥ .
- أبو هريرة ٣٤٩ .
- أبو هلال العسكري صاحب الأمثال ٢٠٤ .
- الأيباري علي بن محمد بن اسماعيل ١٥ .
- أحمد بن سليمان الكحال صهر ابن الحاجب ١٠ .
- أحمد بن محمد بن زكريا التلمساني ٢٢ .
- أحمد بن محمد الرصاص ٢٦ ، ٢٨ .
- أحمد بن محمد الجاربردي ٣٠ .
- أحمد بن محمد القمولي ٣١ .
- أحمد عثمان الآق شهري ٤٠ .
- أحمد نكري ٤١ .
- أحمد الجيلي الأصبهذي ٤٣ .
- أحمد بن محمد الزبيري ٤٤ .
- أحمد بن محمد الحلبي المعروف بابن الملا ٤٦ .
- أحمد بن محمد الخالدي ٣٤ .
- الأخفش سعيد بن مسعدة ٥٨ ، ٦٨ ، ٧١ ، ٩٩ ، ١٠٠ ،
- ١٣٨ ، ١٥٥ ، ٢٨٠ ، ٣٦٠ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٨١ .
- الأخفش أبو الخطاب عبد المحمد بن عبد المجيد ١٥٥ .

- الأخفش الصغير علي بن سليمان ١٥٥ .
الأخطل الشاعر ٢٨٣ .
الأزهري ١١١ :
إسحاق بن محمد للعميد ٤٦ .
إسماعيل بن إبراهيم بن عطية ٤٦ :
الأسنوي ١٤ .
الأشعري ٤٣ ، ١٦٥ ، ١٩٥ ، ٢١٣ ، ٢٣٧ ، ٢٦٢ ، ٢٨٠ ،
٢٨١ ، ٢٩١ ، ٣٠٠ ، ٣٦٥ ، ٣٦٧ ، ٣٧٠ ، ٣٧٧ ،
٣٨٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٤٢٢ .
الأصمعي عبد الملك بن قريب ١٨٣ ، ٢١٢ .
أعجاز أحمد ٤١ .
الأعشى الشاعر ٢٨٤ ، ٣٤٩ .
الأعشى سليمان بن مهران ٧٧ ، ١٦٤ ، ٢٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٧ ،
٣٢٥ .
الأعرج حميد بن قيس المكي ٣٥٧ .
أمام الحرمين الجويني ٣٩ .
الامام المنصور بالله القائم بن محمد ٤٥ .
الآمدي سيف الدين علي بن سليمان ١٣ ، ١٤ ، ١٥ .
أمير مصطفى الشيرازي ٥٣ .
امرؤ القيس للشاعر ١٦٥ ، ٢٠٣ ، ٤٢٢ .
الامام علي بن أبي طالب ١٨٣ ، ٢٤٢ :
الامام أحمد بن حنبل ٧٨ ، ٧٩ ، ١١٤ ، ١٤٠ ، ١٥٣ ،

- ٢٦٧ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ .
 أمية بن أبي الصلت ٢٩١ .
 بدر الدين محمد بن محمد بن مالك النحوي ٤ ، ٢٩ ، ٦٥ ، ٧٥ .
 بدر الدين محمد بن ابراهيم ٤٣ .
 البرقعلي ٤٧ .
 برها الدين بن شهاب الدين عبد جاني ٤١ .
 برهان الدين بن عمر الجعبري ٤٩ .
 بشر بن أبي خازم الشاعر ٣٩١ . ، بشر بن عمرو بن مرثد ٢٧١ .
 البخاري ١١٤ ، ٣٤٩ .
 البغدادي صاحب خزائن الأدب ٢٣٦ ، ٢٩١ ، ٣٠٥ ، ٣٩٤ .
 بوسنوي سودي افندي ٣٤ :
 بروكلمان ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ،
 ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ،
 ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ .
 البوصيري هبة الله بن علي ٩ ، ١٥ .
 تاج الدين علي بن عبد الله الأردبيلي ٤٠ .
 تقي الدين ابراهيم النيلي ٣٧ .
 تقي الدين ابراهيم بن حسين الطائي ٣٩ .
 تقي الدين بن دقيق العيد ١٠ .
 الجامي ٤٠ ، ٤٦ ، ٣٣ .
 جلال الدين احمد الغجدواني ٣١ .
 الحمودي ٣٥٧ .

- الجرجاني ١١ ، ٢٢ : ٢٩ :
- جرير الشاعر ١٦٩ ، ١٩٦ ، ٣٠٠ .
- حاجي خليفة ١٠ ، ٢٠ ، ١١١ :
- حسام الدين أسعول بن ابراهيم ٥٣ .
- حسن الهروي ٢٢ .
- حسين بن احمد زيني ٣٦ .
- خازم الحلبي ٤٤ :
- حسن راميت ٤٧ .
- حسين بن معين الدين العبيدي ٤٨ .
- حاجي بابا بن ابراهيم الطوسيوي ٣٣ .
- حكيم شاه بن محمد المبارك القزويني ٤٢ .
- حمزة بن حبيب الزيادات ٧٦ ، ١٣٨ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ٢٥٠ ،
- ٢٦٠ ، ٣٢٥ ، ٣٥٤ :
- حسن بن علي الذي كتب نسخة (ل) ١٠٨ :
- الحسن بن عرفة ١٨٣ .
- حضرني بن عامر الأسدي ٢٣٦ .
- حنيف بن عمير اليشكري ٢٩١ :
- حمران بن اعين للقاري ١٦٤ :
- حفص بن سليمان ٢٨٩ .
- حرمي بن حمارة بن حفص ٢٨٥ :
- حرمي بن يونس المؤدب ٢٨٥ .
- الحرميان : ابن حمارة ، وابن يونس ٢٩٥ .
- خالد الازهري ٣٤ :

- الخبصي مجد بن أبي بكر ٢٩ .
- الخضري صاحب الحاشية على شرح ابن عقيل ١٦ .
- خضر بن الياس الكمونجي ٤٧ .
- الخليل بن أحمد الفراهيدي ٨٢ ، ٩٣ ، ١٩٣ ، ٢٠٢ ، ٢٧٩ ،
٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٣٠٠ ، ٣٥٥ ، ٤٢٢ .
- داود بن الملك المعظم عيسى ٥ ، ٦ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ،
٢٦ ، ٥١ ، ٦٤ ، ١٠٧ ، ١١١ ، ١٢٠ .
- داود بن مجد بن داود المالكي ٤٩ .
- الدكتور عبد الحليم ١٥ .
- الدكتور طارق عبد عون ٩ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٣ ،
٦٣ ، ٧٢ ، ٩١ ، ٩٢ ، ١٠٥ .
- الدكتور مهدي المخزومي ٩٧ ، ١٢٩ .
- الدكتور رمضان عبد التواب ١٩ .
- الدكتور موسى بناي ٩ ، ١١٥ ، ١١٧ .
- الدجوني ١٣٨ .
- الدائي ١١٤ ، ذي الرمة ٣٧٠ .
- رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم ٣٤٩ ، ٣٥٧ ، ٣٨٢ ، ٣٢٨ ،
ربيعة بن جشم ٣٤٩ .
- الرضي القسطيني أبو بكر بن عمر بن علي ١٦ :
رضي الدين مجد حسن الاستربادي ٢٩ ، ٢١٥ .
- ركن الدين الحسن بن مجد الاستربادي ٣٠ .
- ركن الدين علي بن الفضل الحديثي ٣٥ .
- رؤبة بن العجاج ١٩٥ ، ٤٢٢ .

- رويس ٧٦ ، ١٣٨ ، ٢٠٥ ، ٣٩٣ .
- الرواسي أبو جعفر . ٩٢ ، الزجاج أبو اسحاق ١٥١ ، ١٥٥ .
- الزجاجي ٢٥ ، ٨٢ ، ٩٣ ، ٣٣٥ .
- الزبير بن العوام ٧٨ ، ٣٩٤ .
- الزمخشري ١٦ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٥٥ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٧ ، ١٤٢ ، ٣٣٥ ، زيد بن أرقم ١٩٦ ،
- يحيى بن وثيل ٣٣٧ .
- سردى ٤٢ .
- سعد الدين التفتازاني ١١ ، ٢٢ .
- السلطان مراد العثماني ٣٦ .
- السلطان سليمان العثماني ٤٢ .
- سليم أغا ٣٨ ، ٣٩ .
- سنان باشا الوزير ٤٩ .
- السهرودي يحيى بن حنش ١٤ .
- سيبويه ٢٠ ، ٢٥ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٩٣ ، ٩٧ ، ١٠٠ ،
- ١٤٦ ، ١٤٨ ، ١٥١ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٦٣ ، ١٦٦ ،
- ١٦٧ ، ١٩٦ ، ٢١١ ، ٢١٥ ، ٢٢٨ ، ٢٣٠ ، ٢٣٦ ،
- ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٧١ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨٤ ، ٣٠٥ ،
- ٣٣٧ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٥ ، ٣٩٠ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ،
- ٤٢٢ .
- السيرافي ٩٣ .
- السيوطي ٥١ ، ٨٠ ، ١١١ .
- الشاطبي القاسم بن فيرة ٩ ، ١٤ ، ١٥ .

- الشاذلي تقي الدين علي بن عبد الله ١٥ .
 الشريف الجرجاني علي بن محمد ٤١ ، ٤٤ .
 الشريف نور الدين علي بن ابراهيم ٤٤ .
 شعبان محمد اسماعيل ١١ .
 شمس الدين بن القاضي كمال الدين ٤٩ .
 شمس الدين الكيساري ٤٢ .
 شمس الدين محمد بن عبد الله بن مر العزال ٥٢ .
 شمس الدين محمود بن عبد الرحمن الاصفهاني ٤٤ .
 شيخ الاسلام عارف حكمت ٢٩ ، ٤٤ ، ٤٨ ، ٦٣ ، ١٠٥ ،
 ١٠٦ ، ١٠٩ .

- شهاب الدين أحمد الهندي ٣٢ .
 الشيخ أحمد السلانكي ٣٦ :
 الشيخ المولوي اسماعيل ٤٥ .
 الشيخ ساعد بن أحمد التبلي ٤٧ .
 الشيخ كمال الدين بن معين ٤٨ .
 الشيخ رودس زادة ٤٨ :
 الشلوبيين أبو علي ٣٠٠ ، ٣٩٤ .
 صفعي بن نصير ٤٧ .
 صلاح الدين الأيوبي ٨ :
 صلاح بن علي بن القاسم ٣٨ :
 صلاح الدين المنجد ٨٩ :
 طاهر بن أحمد ٣٩ .
 المعجاج ٣٨٤ ، ٣٩٦ ، ٤٠٧ :

- العباس بن مرداس السلمي ٤٠٦ . ، عاتكة بن زبد
العدوية ٣٩٤ .
- عبد الله بن شبرمة ٣٧٠ . ، عبد الله بن الزبير ٤٠٣ .
- عبد الله خان ٤٥ : ، عبد الله بن رواحة ١٩٦ :
عبد القادر المعروف بابن أم مكتوم ٤٤ . ، عبد الله بن
كيسبة ٢٧١ .
- عبد الله بن بن نخبين بن مجد الناطري ٤٢ . ، عبد الرحمن
ابن هرمز ٩٣ .
- عبد الله بن علي المعروف بفلك العلاء ٤٩ . ، عنيسة
الفيل ٩٣ .
- عبد الغفور اللاري ٣٣ . عبد الله بن أبي اسحاق ٨٢ ، ٩٣ :
عبد الواحد بن ابراهيم قطب ٤١ .
عبد العظيم المنذري ١٦ .
عبد القادر عبد ٩ .
عز الدين بن مجد ٤٣
عز الدين موسيك الصلاحي ٨ .
علاء الدين هطاء الملك ٤٥ .
علاء الدين علي بن مجد للقوشي ٣٦ ، ٤٥ .
علاء الدين البسطامي مصنفك ٣٣ .
علاء الدين الغفاري ٤٧ .
العز بن عبد السلام ٢٥ .
عضد الدولة الايجي ١١ ، ٢٢ .
علي بن مجد بن أبي الهادي ٣٨ . ، علي بن عيسى الربيعي ١٥١ .

علم للدين قاسم بن يوسف ٤٢ .
عماد الدين يحيى بن حمزة ٣٢ . عمرو بن معد يكرب ٢٣٦ .
عمرو بن عثمان الحاجب ١٠ . عمر بن الخطاب ، ٢١٣ ،
٢٧٠ ، ٢٧١ .

عمرو بن جرموز ٣٩٤ .
عيسى بن محمد الصفوي ٤٠ . عمر بن لجأ ١٩٦ .
الغزنوي احمد بن يوسف ٩ ، ١٥ .
الفارسي أبو علي ٢٠ ، ٢٥ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ١٥١ ، ١٦٥ ،
١٦٦ ، ٢١٩ .

فاضل أفندي ٤٨ .

فاضل أمير ٣٩ .

فتح بن موسى الخضر اوي ٥٥ .
فضل الله بن عبد الحميد الزوزلي ٤٥ .
فضول بن علي الجمالي ٤٩ .
الفقاهي ٤٠ .

فيض الله أفندي ٢٨ ، ٣٠ ، ٣٣ ، ٣٥ .
الفرآء يحيى بن زياد ٧٧ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ٢٥٢ ، ٢٦٢ ،
٢٦٣ ، ٢٨٥ ، ٣٠٥ ، ٣٥٠ ، ٣٩٧ ، ٤٠٥ ، ٤١٢ .

الفرزدق ١٦٩ ، ٣٠٠ .

القاسم بن علي الحريري ٥٤ .

القاضي عياض ١٥ .

القرطبي صاحب تفسير (احكام القرآن) ١١٤ .

القاسم بن معن ٢٥٠ .

قطرب ٢٥٠ .

قيس بن قيس الكندي ٢٨٤ .

الكسائي عـ لي بن حمزة ٧٦ ، ٧٧ ، ١٣٨ ، ١٦٢ ، ١٦٤ ،

٢٤ ، ٢٠٥ ، ٣٠٥ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٥٧ ، ٣٩٧ .

كعب بن سعيد الغنوي ٣٩٧ :

كمال بن علي بن اسحاق ٢٧ .

اللورد صاحب فهرس مكتبة الدولة في برلين ٢٩ ، ٥١ .

المازني أبو عثمان ٩٣ ، ٢٢٨ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ .

المبرد محمد بن يزيد ٦٦ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ١٤٦ ، ١٩٣ ، ٢١٢

٢٢٨ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٥ ، ٣٨٢ ،

٣٩٢ :

المتلي أبو الطيب ١٢ .

محمد أمين الهروي ٤٥ :

محمد بن إدريس بن إلياس المرعشي ٤٦ .

محمود بن أدهم ٣٤ .

محمد نقي نجل الشيخ أسد الله ٢٤ .

محرم جلبي المرعشي ٥٠ ، ٥١ :

محمد حسن للرؤوسي ٤٢ .

محمد حسين كركيلوثي ٤١ .

محمد البارودي ٣٨ .

محمد بن سعيد خان ٣٧ . ، محمد بن سيرين ٣٥٧ ، ٤٠٠ :

محمد ٥٢ ، ٥٣ .

محمد بن الشيخ محمود المغلوي الوفائي ٤٩ :

- محمد بن عبد الحق حيدر آبادي ٣٨ . ، محمد بن الغني الاردبيلي ٤٩
 محمد عز الدين بن الصلاح ٣٨ .
 محمد عيش بن علي ٣٦ .
 محمد بن علي الطائي ٣٩ :
 محمد بن عمر الحلبي ٥٠ ، ٦٣ .
 محمد بن محمد الأميدي المقدسي ٤٥ :
 محمد بن محمد علي الآراني ٤٦ :
 محمد بن عز الدين المفتي ٣٥ .
 محمد النودهي ٥٢ .
 محمد هاشم عبد الدائم ٩ :
 المزار بن سعيد بن نضلة الفقمسي ١٧١ .
 مسلم بن الحجاج ٧٨ ، ٧٩ ، ١١٤ ، ١٤٠ ، ٢٥٣ ، ٢٦٧ .
 يحيى الدين عبد الحميد ٨ .
 مسعودي بن يحيى ٣٢ : ، مسلم الانصاري ١٨٣ :
 المعظم عيسى ١٦ : ، ٥٥ ، المطوعي ١٦٣ .
 المؤيد اسماعيل ١٨ .
 المولى حسن بن محمد البوريني ٤٥ .
 موهب بن قاسم الشافعي ٢٨ .
 الميداني صاحب مجمع الامثال ١١٤ ، ١٤٥ ، ١٧٦ ، ٢٠٤ ،
 ٢١٣ ، ٢٣٨ ، ٤٠٩ .
 نافع ابن أبي نعيم ١٣٨ ، ٢٧٩ ، ٣٠٥ ، ٣٥٠ ، ٣٥٣ ، ٣٩٥ .
 ناصر الدين عبد الله البتضاوي ٢٨ ، ٥٠ .
 ناظم رشيد ١٧ .

- نجم الدين سعيد المعجمي ٣٥ .
 نجم الدين الرضا ٣٥ .
 نصر بن عاصم ٩٣ .
 نصير الدين الطوسي ٢٨ :
 نعمة الله الجزائري ٤٨ :
 نهار بن أخت مسيلمة الكذاب ٢٩١ .
 نور الدين أحمد بن عبد الله الشيرازي ٤٥ . ، هارون
 الرشيد ١٨٣ .
 هبة الدين الشهرستاني ٤٧ .
 هشام بن معاوية النحوي ١٣٨ :
 هلال بن يعساق ٣٥٧ .
 الوليد بن طريف الخارجي ١٨٣ .
 يا قوت صاحب معجم البلدان ٨ ، ١٥٠ .
 يحيى بن الحسين بن أمير المؤمنين ٥١ .
 يحيى بن مغط ٥٥ . ، يزيد بن مزيد الشيباني ١٨٣ .
 يعقوب بكر ١٩ .
 يعقوب بن أحمد بن حاج عوض ٤٦ .
 يوسف بن أحمد النظامي ٣٢ .
 يوسف العداامي ٤٨ .
 يوسف السلبي الصيرفي ١٤٩ :
 يونس بن حبيب ٢٠٢ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧

٧ - الموضوعات

آ - فهرست الدراسة

الموضوع	الصفحة
تقديم	٣
تمهيد	٧ - ٢٢
أسمه ونسبه وكنيته	٨
عائلة ابن الحاجب	٩
عقيدته وفقهه	١٠
ثقافته العلمية	١٢
أساتذته وطلابه	١٥
علاقة ابن الحاجب بالملك الناصر داود	١٦
آثاره	١٨
الفصل الأول	٢٣ - ٦٠
أهمية الكافية والوافية نظم الكافية	٢٥
أهمية الكافية	٢٥
شروح الكافية	٢٧
منظومات الكافية وشرح المنظومات	٥١
شروح منظومات الكافية	٥٣
أهمية الوافية	٥٤
الاختلاف بين الوافية والكافية	٥٦
الفصل الثاني	٦١ - ٨٦

الموضوع	الصفحة
شرح الوافية	٦٣
أهمية شرح الوافية	٦٣
١ - طريقة الشرح	٦٤
٢ - اختلاف شرح الوافية عن الكافية وشرحها	٦٥
أ - صرف سراويل ومنعها من الصرف	٦٥
ب - التنوين الغالي	٦٧
ج - تقديم الحال على المجرور	٦٨
د - صيغة (أفعل به) في التعجب	٦٩
منهج ابن الحاجب في شرح الوافية	٧١
١ - طريقة ابن الحاجب في شرح الوافية	٧٤
٢ - الدليل عند ابن الحاجب	٧٩
أ - دليل النفي والأثبات	٧٩
ب - دليل التركيب	٨٠
ج - دليل الاسناد	٨١
د - دليل الوجود والانتفاء	٨١
٣ - العلة عند ابن الحاجب	٨٢
أ - جمع المؤنث السالم	٨٣
ب - علة نقص الممنوع من الصرف الكسرة	٨٣
ج - علة اعراب الأسماء الستة بالحرف	٨٤
د - علة سيكون آخر الفعل الماضي عند اتصاله	٨٤
بضمير رفع متحرك .	
هـ - علة اعراب المضارع وبنائه	٨٥

الموضوع	الصفحة
و - حلة اعراب جمع السالم والتثنية بالحروف	٨٦
الفصل الثالث	٨٧ - ١٠٢
مذهب ابن الحاجب وآراؤه التجديدية	٨٩
١ - انماؤه المذهبي في النحو	٩٠
٢ - آراء ابن الحاجب التجديدية في النحو	٩٣
الأولى : استعماله للطرق المنهجية المقبولة	٩٥
الثانية : تسهيل المادة النحوية للباحثين	٩٥
أ - علامات الاعراب	٩٦
ب - الأفعال المتعدية لثلاثة مفاعيل	٩٩
التحقيق	١٠٣ - ١١٥
نسخ التحقيق	١٠٥
وصف النسختين	١٠٥
١ - نسخة مكتبة احمد عارف (الأصل)	١٠٥
٢ - نسخة مكتبة دير الاسكوريال (ل)	١٠٨
توثيق نسبة الكتاب لصاحبه	١١٠
منهج التحقيق	١١٣

ب - فهرست النص

١٢١	الكلمة
١٢١	أقسام الكلمة
١٣٠	المعرب بالحروف
١٣٥	المنوع من الصرف
١٥٦	الفاعل
١٦١	التنازع
١٦٧	نائب الفاعل
١٧٠	المبتدأ والخبر
١٨١	خبر أن وأخواتها
١٨٢	خبر لا التافية للجنس
١٨٤	اسم ما ولا المشبهات بليس
١٨٤	المفعول المطلق
١٨٩	المفعول به
١٩٠	المنادى
١٩٢	احكام توابع المنادى
١٩٨	الترخيم
٢٠١	المندوب
٢٠٥	الاشتغال
٢١٢	التحذير
٢١٤	المفعول فيه

٢١٦	المفعول له
٢١٨	الحال
٢٢٤	التمييز
٢٢٩	المستثنى
٢٣٧	خبر كان
٢٣٩	اسم أن وأخواتها
٢٣٩	اسم لا النافية للجنس
٢٤٥	خبر ما ولا المشبهات بليس
٢٤٦	المجرورات
٢٤٦	الاضافة
٢٥٤	الحكام الاسماء الستة في الاضافة
٢٥٥	التوابع
٢٥٥	النعت
٢٥٩	عطف النسف
٢٦٤	التأكيد
٢٦٨	البديل
٢٧٠	عطف البيان
٢٧١	المبني
٢٧٢	الضمير
٢٨١	ضمير الفصل
٢٨٢	ضمير الشأن
٢٨٥	اسم الاشارة
٢٨٧	الاسم الموصول

٢٩٣	اسماء الافعال
٢٩٥	اسماء الاصوات
٢٩٥	المركبات
٢٩٧	الكنايات
٣٠١	الظروف
٣٠٦	النكرة والمعرفة
٣٠٦	العدد
٣١٣	المذكر والمؤنث
٣١٥	المثنى
٣١٧	الجمع
٣٢١	أعمال المصدر
٣٢٣	أعمال اسم الفاعل
٣٢٦	اسم المفعول
٣٢٧	الصفة المشبهة
٣٣٠	أفعل التفضيل
٣٣٧	الأفعال
٣٣٨	الفعل الماضي
٣٣٩	الفعل المضارع
٣٤٤	نصب الفعل المضارع
٣٥١	جزم الفعل المضارع
٣٥٦	الفعل الأمر
٣٥٨	الفعل المبني للمجهول
٣٥٩	اللازم والمتعدي من الأفعال
٣٦١	أفعال القلوب

٣٦٣	الأفعال الناقصة
٣٦٨	أفعال المقاربة
٣٧٢	فعلا التعجب
٣٧٤	أفعال المدح والذم
٣٧٨	الحروف
٣٧٨	حروف الجر
٣٨٥	الحروف المشبهة بالفعل
٣٩٨	حروف العطف
٤٠١	حروف التنبيه
٤٠٢	حروف النداء
٤٠٢	حروف التصديق
٤٠٤	حروف الزيادة
٤٠٧	حرفا التفسير
٤٠٧	الحرفان المصدريان
٤٠٨	حروف التحضيض
٤٠٨	حرف التوقع
٤٠٩	حرفا الاستفهام
٤١٠	حروف الشرط
٤١٧	حروف التفصيل
٤٢٠	حروف الردع
٤٢١	فاء التأنيث
٤٢١	التنوين
٤٢٣	لونا التأكيد